

البذور الشرقية للنضارة الغربية

يأتي

نصير

أحمد ياسين



مكتبة الشرق الدولية





البذور الشرقية للحضارة الغربية



هذه ترجمة لكتاب :

THE EASTERN ORIGINS OF WESTERN CIVILISATION

John M. Hobson

© John M. Hobson 2004

First published 2004

Printed in the United Kingdom at the University Press, Cambridge

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - يوليه ٢٠٠٦ م



٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٢٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

البذور الشرقية للحضارة الغربية

چون إم . هوبسون
ترجمة : منال قابيل

لتصوير

أحمد ياسين



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية

الفهرسة أثناء النشر

(بطاقة فهرسة)

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشؤون الفنية)

هوبسون، جون إم

الجذور الشرقية للحضارة الغربية / جون إم. هوبسون؛ ترجمة: منال
قابيل

ط ١ - القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦ .

٤١٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.

تدمك : 5-1659-09-977

١- الاستشراق والمستشرقون

٢- الحضارة الغربية

٩٥٠,٠٧٢

أ- العنوان

رقم الإيداع ١٣٦٥٤ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى 5-1659-09-977 - I.S.B.N.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٧	مقدمة
	الفصل الأول: اكتشاف الغرب الشرقي: مناقضة أسطورة مركزية أوروبا
١١	والغرب النقي العريق

الجزء الأول: ٥٠٠ إلى ١٨٠٠م

الشرق رائد التطور المبكر

الشرق يكتشف العالم ويقوده خلال العولمة الشرقية

	الفصل الثاني: الرواد المسلمون والأفارقة: بناء جسور العالم والاقتصاد العالمي في عصر الاكتشافات الأفروآسيوية من ٥٠٠ - ١٥٠٠م
٤٣	الفصل الثالث: الرواد الصينيون: المعجزة الصناعية الأولى وأسطورة الانعزالية الصينية من ١٠٠٠ إلى ١٨٠٠م
٦٩	الفصل الرابع: الشرق يظل سائداً: الأسطورة المزدوجة للطغيان الشرقي والانعزالية في كل من الهند وجنوب شرق آسيا واليابان من ١٤٠٠ - ١٨٠٠م

الجزء الثاني: ٥٠٠ - ١٤٩٨م

وجاء الغرب أخيراً

العولمة واختراع المملكة المسيحية

	الفصل الخامس: اختراع المملكة المسيحية والجذور الشرقية للإقطاعية الأوروبية من ٥٠٠ - ١٠٠٠م
١٢٧	الفصل السادس: أسطورة الريادة الإيطالية من ١٠٠٠ - ١٤٩٢م
١٤٥	

١٦٥ الفصل السابع: أسطورة زمن قاسكو دا جاما من ١٤٩٨ - ١٨٠٠ م

الجزء الثالث: ١٤٩٢ - ١٨٥٠ م

الغرب كمطور متأخر ومزايا التخلف

العولمة الشرقية وإعادة بناء أوروبا الغربية لتصبح الغرب المتقدم

١٩٣ الفصل الثامن: أسطورة ١٤٩٢ م واستحالة أمريكا! - المساهمة الأفروآسيوية

في لحاق الغرب بركب التقدم: من ١٤٩٢ - ١٧٠٠ م

٢٢٥ الفصل التاسع: الأصول الصينية للتصنيع البريطاني: بريطانيا كمطور ثانوي

متأخر من ١٧٠٠ - ١٨٤٦ م

٢٥٥ الفصل العاشر: تكوين الهوية الأوروبية العنصرية وابتداع العالم: الإمبريالية

كرسالة أخلاقية من ١٧٠٠ - ١٨٥٠ م

٢٨١ الفصل الحادي عشر: الجانب المظلم من التصنيع البريطاني وأسطورة «دعه

يعمل»، الحرب والإمبريالية العنصرية والأصول الأفروآسيوية

للتصنيع

الجزء الرابع: الخلاصة

الغرب الشرقي مقابل الأسطورة الغربية لمركزية أوروبا

٣٢٣ الفصل الثاني عشر: الأسطورة المزدوجة للعقلانية الغربية: الدولة الليبرالية

الديمقراطية والانقسام الكبير بين الشرق والغرب من ١٥٠٠ - ١٩٠٠ م

٣٣٧ الفصل الثالث عشر: نهضة الغرب الشرقي: الهوية/الفاعلية، والبناء العالمي

والإمكانية

٣٦٦ الهوامش

مقدمة

هناك رواية تقليدية روج لها مؤرخو الغرب فى العالم بأسره . . . عن غرب أصلى نقى . . . عقلانى . . . ليبرالى . . . ديمقراطى . . . ذى الحكومات التى لا تتدخل فى الاقتصاد . . . والذى صنع نهضته محلياً، منذ أيام الإغريق الأولى وحتى اليوم، وتُباين هذه الرواية التقليدية بين ذلك الغرب المنتصر، وبين الشرق الاستبدادى . . . اللاعقلانى . . . وكأنه «بيترپان» الذى توقف عقله عن النمو . . . والمتواكل . . . والبدائى . . . أو البربرى . . . وفى تعبير آخر الذى يقع فى درجة بين البشر وحيوانات الغابة .

وطبقاً لتلك الرواية . . . كان على الغرب أن يأخذ بيد الشرق المتخلف لآفاق الحضارة الغربية . . . حتى لو كان ذلك على حساب أراضى الشرق وثرواته، وإذا لزم على حساب وجوده ذاته . . . سواء كان ذلك الشرق سكان أمريكا الأصليين أو سكان إفريقيا . . . أو آسيا والشرق الأوسط . . .

ويشير هوبسون - كما أشار غيره من المؤرخين - إلى أن استكشافات أوروبا البحرية فى غرب الكرة الأرضية، كان الهدف منها الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق الدوران حول الكرة الأرضية، لجنى الثروات التجارية بعيداً عن نفوذ مسلمى الشرق الأوسط، حتى تتمكن أوروبا المسيحية من نشر المسيحية فى العالم، ومن تحرير بيت المقدس من الكفار .

ويعود هوبسون بسك مصطلح (التهديد الإسلامى) إلى نشأته فى بداية الألفية الثانية؛ حيث بدأت أوروبا فى شيطنة الإسلام والمسلمين، وعلى رأسهم نبي

الإسلام، الذى وضعه دانتى فى الكوميديا الإلهية فى أعماق الجحيم، مع إسهابه وإطنابه فى الإساءة إليه، بكل ما أوتى شاعر إيطاليا الأول من موهبة وخيال، وكراهية، تربت عليها أجيال أوروبا التى تثقت على شاعرها الملحمى.

يؤكد جون هوبسون على أن الشرق ظل متفوقاً على الغرب حتى مطلع القرن التاسع عشر...

ويضرب مثالين صارخين لأسلوب الغرب... المثال الأول فى الصين... عندما عانت بريطانيا من عجز مبادلاتها التجارية مع الصين... فما كان منها إلا أن صدرت الأفيون للصينيين... فلما صادرت الحكومة الصينية... تدخلت القوات العسكرية البريطانية لفرض بيعه، ومطالبة بتعويض عن المصادرة، وساندتها فى ذلك القوات الأمريكية... فكان ذلك - فى منتصف القرن التاسع عشر - بداية التحالف الأنجلو أمريكى.

والمثال الثانى فى الهند... حيث دمرت بريطانيا صناعة النسيج الهندية، لتقلب الكفة، وتصبح الهند مستوردة للنسيج البريطانى، بعد أن كانت مصدرة للأسواق العالمية ومنها البريطانية.

يقدم هوبسون روايته المناقضة للرواية التقليدية لنهضة الغرب... والتى يخلص منها إلى أن نهضة الغرب ذات جذور شرقية... قامت على عوامل مخالفة لتلك التى تأسست عليها الرواية التقليدية... والتى تنفى عن الشرق أى مساهمة فى نهضة الغرب.

ويرى هوبسون أن مؤرخى الغرب أعدوا لكل إنجاز وسبق شرقى «الفقرة» المناسبة لدحضه... فهناك «الفقرة الصينية»، وهناك «الفقرة اليابانية»، وهناك «الفقرة الشرق أوسطية أو الإسلامية»...

كما يتطرق هوبسون للأساس الأيديولوجى لإمبريالية الغرب... سواء كان ذلك

عبر تأويل انتقائي للكتاب المقدس، وفكرة شعب الله المختار، ولعنة كنعان الذي عليه أن يكون عبد العبيد لإخوته، أو كان ذلك من الداروينية الشاملة . . . ذلك الأساس الذي مزج بطريقة فريدة بين المقدس والعلماني في المقولة الشهيرة: «المسيح هو التجارة الحرة . . . والتجارة الحرة هي المسيح . . .».

وچون هوبسون، مؤلف هذا الكتاب، هو أستاذ بريطاني، شارك في تحرير كتاب «التاريخ الاجتماعي للعلاقات الدولية» (٢٠٠٢م)، وكتب «الدولة والعلاقات الدولية» (٢٠٠٠م)، و«ثروات الأمم» (١٩٩٧م)، وشارك في كتابة «الدول والتنمية الاقتصادية» (١٩٩٥م)، وتشكل كتبه مواد للدراسة في السياسات والعلاقات الدولية، في جامعة شيفيلد.

عادل المعلم



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

• اكتشاف الغرب الشرقى

مناقضة أسطورة مركزية أوروبا والغرب النقى العريق

إن التاريخ لا يمكن كتابته كما لو كان يتمى إلى جماعة واحدة [من الناس]. والحضارة تم بناؤها تدريجياً نتيجة مساهمات إحدى [الجماعات] فى وقت ما، وجماعات أخرى فى أوقات أخرى. فعندما يتم عزو الحضارة جُلها إلى [الأوروبيين]، يتشابه الادعاء مع ما يمكن أن يسمعه أى عالم أنثروپولوجيا فى يوم من الأيام من القبائل البدائية - فهم فقط يسردون تاريخهم، لأنهم يؤمنون أيضاً أن كل ما هو مهم فى العالم يبدأ وينتهى بهم. . إننا نبتمس عندما نقال هذه الآراء [من قبل القبائل البدائية]، إلا أننا علينا توجيه هذه السخرية لأنفسنا بنفس الطريقة. . إن الفكر المحلى قد يعيد كتابة التاريخ ويبرز فقط إنجازات الجماعة التى يتمى إليها المؤرخ، إلا أن ذلك يظل فى النهاية فكراً محلياً.

روث بيندكت

لقد علمونا داخل الفصول المدرسية وخارجها، أنه يوجد كيان يسمى

الغرب، وأنا يمكننا أن نفكر في هذا الغرب بصفته مجتمعاً وحضارة مستقلة عن مجتمعات وحضارات أخرى [مثل الشرق] ومعارضة لها.

وبلغ الأمر أن كثيراً من أشب وكبر معتقداً أن هذا الغرب له سلسلة نسب [مستقلة بذاتها]. تبعاً لهذا النسب أنجبت اليونان القديمة روما، وتولد عن روما أوروبا المسيحية، وأنجبت أوروبا المسيحية عصر النهضة، وأنجبت عصر النهضة التنوير، وأنجبت التنوير الديمقراطية السياسية والثورة الصناعية. إن مزج الصناعة بالديمقراطية أثمر بدوره الولايات المتحدة التي جسدت حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة. . في ذلك تضليل، أولاً لأنه يحول التاريخ إلى قصة نجاح أخلاقي، وإلى سباق في الزمن يسلم خلاله كل متسابق [غربي] شعلة الحرية إلى من يتبعه. ويتحول التاريخ بالتالي إلى حكاية عن تعزيز الفضيلة وعن كيفية تغلب الفضيلة [الغرب] على الأشرار [الشرق].

إريك وولف

يفترض أغلبنا بشكل طبيعي أن الشرق والغرب هما - وكانا دائماً - كيانات منفصلتان ومختلفتان. كما أننا نعتقد بصفة عامة أن الغرب «الاستقلالي» أو «النقي العريق» هو الذي مهد لخلق العالم الحديث، أو على الأقل هذا ما تعلمه كثير منا في المدارس أو الجامعات.

نحن نفترض بشكل غلط أن الغرب القديم ظهر على قمة العالم حوالي عام ١٤٩٢م (تذكر كريستوفر كولومبوس) وذلك بفضل عقلانيته العلمية المبدعة والمتفردة، وقلقه المنطقي، وخصائصه التقدمية/ الديمقراطية.

ومن هنا تأتي النظرة التقليدية السائدة بأن الأوروبيين يتشرون إلى الخارج فاتحين الشرق والغرب الأقصى، في نفس الوقت الذي يُرسون فيه مسارات الرأسمالية، والتي يمكن بها نقل العالم كله من أنياب الحرمان والبؤس إلى نور الحداثة البراق، وبالتالي فإنه يبدو أمراً طبيعياً، أو مُسلماً به للغالبية العظمى منا، دمج قصة تاريخ العالم في نهضة وانتصاره الغرب.

هذا الرأى التقليدى يمكن أن يطلق عليه «المركزية الأوروبية»، ففي أعماقه تكمن فكرة أن الغرب يستحق بجدارة شغل البؤرة المركزية لتاريخ العالم المتقدم بماضيه وحاضره. ولكن هل يستحق الغرب فعلاً هذه المكانة ؟

الادعاء الأساسى لهذا الكتاب، هو أن هذا الرأى المؤلف - والجذاب بشكل محبط - حول مركزية أوروبا، هو رأى خاطئ، لعدة أسباب، ليس أقلها أن الغرب والشرق كانا متصلين بشكل أساسى ودائم من خلال العولة منذ عام ٥٠٠ م. وأكثر أهمية، مع فارق التشبيه، يبرهن «مارتن بيرنال» على أن الحضارة اليونانية القديمة كانت بالفعل مأخوذة بشكل دال من مصر القديمة^(١). وعلى نفس النسق، يناقش هذا الكتاب قيام الشرق (الذى كان أكثر تقدماً من الغرب طوال الفترة بين عامى ٥٠٠ و ١٨٠٠ م)، بدور مهم فى تمكين الحضارة الغربية الحديثة من نهضتها، ومن أجل هذا السبب أحاول استبدال مفهوم الغرب الشرقى بالغرب الاستقلالى، أو النقى العريق.

فالشرق جعل نهضة الغرب ممكنة من خلال عمليتين رئيسيتين :

النشر [المعارف الشرق وأفكاره واختراعاته] / الاستيعاب، والاستيلاء [من جانب الغرب].

فأولاً : خلق الشرقيون اقتصاداً عالمياً وشبكة اتصالات عالمية بعد عام ٥٠٠ م، نشرت فى الغرب أكثر «الموارد الفكرية» الشرقية تقدماً (مثل الأفكار الشرقية والمؤسسات والتكنولوجيا)، حيث تم استيعابها بعد ذلك فيما أطلق عليه العولة الشرقية.

وثانياً : قاد الاستعمار الغربى الأوروبيين بعد عام ١٤٩٢ م إلى الاستيلاء على كل أشكال الموارد الاقتصادية الشرقية لتمكين نهضة الغرب.

باختصار، لم يمهّد الغرب لنهضته بشكل مستقل عن المساهمة الشرقية، حيث لم يكن ممكناً أن يحقق نهضته دون مشاركة الشرق.

ومن هنا، فإن مهمة هذا الكتاب هى رصد إسهامات الشرق المتعددة التى أدت إلى تقدم ما أسميه بالغرب الشرقى.

يفغذى هذا الكتاب الجدال بين فكرتى مركزية أوروبا وعدم مركزيتها. فخلال سنوات قليلة مضت، ادعت مجموعة من الأساتذة أن النظريات المتعارف عليها لتقدم الغرب: الماركسية / نظرية أنظمة العالم، الليبرالية والقيبريانية^(*) كلها أوروبية المركز^(٢)، ويفترض الجميع أن الغرب القديم «حققها من تلقاء ذاته» نتيجة لفضائله وخصائصه المتأصلة والسامية. وتفترض وجهة النظر هذه أن أوروبا نمت بشكل مستقل عن طريق منطق حديدى من الحلول الذاتية. وبالتالي تفترض هذه النظريات أن ارتقاء العالم الحديث يمكن تناوله باعتباره قصة نهوض الغرب وانتصاره.

ومن المهم ذكر أن خطاب مركزية أوروبا يتم مؤخراً إحياءه أو إعادة إنعاشه، خاصة مع نشر كتاب «ثراء وفقير الأمم» لمؤلفه «ديشيد لاندز» عام ١٩٩٨م^(٣)، وهو الكتاب الذى يرجع ضمناً إلى كتاب انتصار الغرب لـ «جون روبرتس»^(٤).

فكتاب «لاندز» بصفة خاصة، يوجه هجوماً انفعالياً وبازدراء ضد بعض التحليلات الحديثة التى تعارض فكرة مركزية أوروبا. ويبدو أن الخدمة الكبرى التى قام بها «لاندز» هى مساهمته فى تحويل الحوار النظرى القديم بين الماركسية / نظرية أنظمة العالم، والليبرالية القىبريانية إلى حوار جديد حول «مركزية أوروبا» مقابل «عدم مركزية أوروبا» وهنا - فيما يبدو لى - يكمن النشاط الفكرى الحقيقى.

ومن المثير للجدل، أن الحوار القديم يبدو كما لو كان «لا حوار»؛ مع العلم بأن كل هذه المداخل تبدو تنويعات ضئيلة ودقيقة على نفس موضوع المركزية الأوروبية. وبالتالي يشارك هذا الكتاب فى هذا الحوار الجديد، ويجيب عن كل واحد من الادعاءات الرئيسية للاتجاه السائد بمركزية أوروبا، مقترحاً فى نفس الوقت أطروحات بديلة.

قد يمكن الرد، مع ذلك، بأن إطار «مركزية أوروبا مقابل عدم مركزيتها» والذى ينتهجه هذا الكتاب يعتبر تبسيطاً مبالغاً فيه، وهو فى حد ذاته «لا حوار». إن افتراض نوع من الصراع المانوى^(**) بين عقيدتين مترابطتين يعتبر إشكالياً بشكل أساسى؛ حيث

(*) نسبة إلى ماكس فيبر.

(**) المانوى أحد أتباع مانى الفارسى الذى دعا إلى الإيمان بعقيدة فوامها الصراع بين النور والظلام - المترجمة.

يمكن الادعاء بعدم وجود نموذج مترابط يسمى «المركزية الأوروبية» بالفعل، إنى أعتقد أنه من الخطأ افتراض أن غالبية المفكرين يحاربون للدفاع بصراحة عن رؤية غربية «انتصارية» لمركزية أوروبا.

فبينما يربط البعض أنفسهم بوضوح بمركزية أوروبا (مثل «لاندرز» و«روبرنس»)، فالغالبية لا تفعل ذلك. ومع ذلك فإنى أعتقد بشدة أن المركزية الأوروبية تصب في جميع الرؤى السائدة لنهضة الغرب، حتى لو كان ذلك يحدث غالباً دون وعى الباحث (انظر القسم الآتى) وبالتالي، أعتقد أنه من المنطقى أن أطور رؤيتى الخاصة وذلك بتقديم تقييم نقدى لادعاءات مركزية أوروبا العديدة.

يختلف الطرح الرئيسى لهذا الكتاب مع أحد الاقتراحات الأساسية لفكرة المركزية الأوروبية، والتي تقول بأن الشرق كان متفرجاً سلبياً على قصة تطور تاريخ العالم، كما كان ضحية، أو بمثابة المتكأ للقوة الغربية، وبالتالي يجوز منطقياً تهميشه فى تاريخ التطور العالمى. ورغم أن هذا الطرح يختلف فى أشكال كثيرة عن كتاب «فيليب فرناندز أرمستو»: «الألفية - Millenium» إلا أننى أشاركه اعتقاده المؤكد بأنه: لدى كتابة تاريخ العالم، تطلب الحواف أحياناً اهتماماً أكثر من العواصم.

إن جانباً من مهمة هذا الكتاب هو رد الاعتبار لما تم إغفاله من أماكن غالباً ما تم تجاهلها بصفاتها هامشية، وشعوب مهمشة لكونها أدنى، وأشخاص تتم إحالتهم إلى أجزاء وحواش^(٥).

أو فى إطار أضيق، وكما أوضح «دبليو - إى - بى - دو بوا» فى مقدمة كتابه المهم، «أفريقيا فى تاريخ العالم»:

لقد بذل بهذا جهداً دموياً لتبرير العبودية السوداء، وذلك بإسقاط أفريقيا من تاريخ العالم، حتى أصبح مقبولاً، بشكل عام، إمكانية كتابة التاريخ دون ذكر الشعوب السوداء... لذلك فإنى أسعى فى هذا الكتاب إلى تذكير القراء... بأهمية الدور الذى لعبته أفريقيا فى تاريخ البشرية، فى الماضى والحاضر^(٦).

وبنفس الطريقة، فإن ادعائى الرئيسى فى هذا الكتاب أن إنكار مركزية أوروبا لدور الشرق، وإسقاطه من عملية النهضة الغربية، هو أمر غير ملائم تماماً، ليس فقط لأننا نستقبل وجهة نظر مشوهة عن نهضة الغرب، وإنما أيضاً فى نفس الوقت، لأننا نتعلم

القليل عن الشرق ، باستثناء أنه سلبي ، أو أنه مياه راكدة فى التيار الرئيسى لتاريخ العالم الغربى .

يشكل تهميش الشرق صمماً له مغزاه ؛ لأنه يحجب ثلاث نقاط رئيسية :

الأولى : أن الشرق قاد بإيجابية تنمية اقتصاده المادى بعد عام ٥٠٠ م .

الثانية : أن الشرق شكّل الاقتصاد العالمى وحافظ عليه بعد عام ٥٠٠ م .

الثالثة والأهم : أن الشرق ساهم بشكل مهم وإيجابى فى نهضة الغرب عن طريق قيادته ، وتوصيله لكثير من الموارد الفكرية (مثل التكنولوجيا - المؤسسات - الأفكار) إلى أوروبا .

لذلك نحن فى حاجة إلى إحياء كل من تاريخ ديناميكية الاقتصاد فى الشرق ، والدور الحيوى الذى لعبه الشرق فى نهضة الغرب . مع ذلك - وكما سنرى لاحقاً - لا يعنى هذا أن الغرب كان مستقبلاً سلبياً للموارد الشرقية . فقد لعب الأوروبيون دوراً إيجابياً فى تشكيل مصيرهم (خاصة من خلال بناء هوية جماعية متغيرة ، والتى شكلت جزئياً اتجاه التنمية الاقتصادية والسياسية لأوروبا) .

فالخلاصة إذن ، أن هذين الادعاءين المترابطين - الفاعلية الشرقية ، واستيعاب الموارد الاقتصادية الشرقية المتقدمة عبر العولمة الشرقية من ناحية ، مع الهوية/ الفعالية الغربية ، والاستيلاء الغربى على الموارد الشرقية من ناحية أخرى - يشكلان اكتشاف القصة المفقودة لنهضة الغرب الشرقى .

وجدير بالذكر فى هذا السياق أن النظرة الغربية العامة لعدم أهمية الشرق ، وأعلوية أوروبا ، تدعمها أو «تؤكدها» خريطة العالم المركاتورية(*) .

فهذه الخريطة توجد فى كل مكان - من أطلس العالم ، مروراً بحوائط المدارس وحتى وكالات السفر .

تبلغ مساحة الأرض فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية ضعف النصف الشمالى . ومع ذلك ، نجد فى طريقة المركاتور أن مساحة أرض الشمال تحتل ثلثى الخريطة بينما

(*) المركاتور : طريقة فى رسم الخرائط تُمثل فيها خطوط الطول والعرض بخطوط مستقيمة لا منحنية .

مساحة أرض الجنوب تمثل فقط الثلث . وهكذا . بينما تمثل إسكندينا ثلث حجم الهند فإن المساحة المخصصة لهما على الخريطة واحدة . وتبدو جرينلاند ضعف حجم الصين رغم أن الصين تمثل أربعة أضعاف حجم جرينلاند . ومن أجل تصحيح ما رآه تفضيلاً عنصرياً لصالح أوروبا ، قدم «آرنو بيترز» عام ١٩٧٤ م إسقاطاً - سُمي باسمه - يهدف إلى تمثيل بلدان العالم تبعاً لنسبة المساحة التي تشغلها بالفعل ، وفيه نجد الجنوب يبدو أكبر كثيراً بينما تبدو أوروبا أقل بشكل واضح . ورغم عدم وجود خريطة للعالم تخلو من الأخطاء ، إلا أن تمثيله يخلو من التشويه الضمني لمركزية أوروبا الذي نجده في طريقة المركاتور . وما لا يدعو للدهشة ، أن حدثت عاصفة سياسية عند ظهور إسقاط «بيترز» لأول مرة ، فكما يشير «مارشال هودجسون» ، بشكل مفهوم «ينمك الأوروبيون بإسقاط [المركاتور] الذي يملقهم بشكل واضح»^(٧) .

يحاول هذا الكتاب تصحيح نظرتنا لتاريخ العالم بنفس الطريقة التي يسعى إسقاط «بيترز» عن طريقها إلى تصحيح نظرتنا إلى جغرافيا العالم ، وذلك بالكشف عن الأهمية النسبية للشرق مقابل الغرب .

وبشكل أكثر تحديداً ، قمت بتقديم صورة لهذا الإسقاط (المعروف باسم Hobo Dyer) في بداية هذا الفصل . بعد إعادة رسمه من أجل وضع الصين في المركز ، نظراً لدورها المحوري في ارتقاء الغرب .

وليس بأقل أهمية ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحتلان الآن وبشكل مناسب ، الهوامش المصغرة التي كان يحتلها أقصى الشمال الشرقي ، وأقصى الشمال الغربي على التوالي . وبينما تحتل أفريقيا أيضاً الغرب الأقصى نجد أن حجمها المُحَسَّن يصحح من وضعها المهمش في نموذج مركزية أوروبا .

ويتواصل هذا الفصل في جزئين :

الجزء الأول يتتبع باختصار نشأة خطاب مركزية أوروبا مثلما ظهر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ثم يبين كيف أن التفسيرات الرئيسية لتقدم الغرب ، والتي توجد خصوصاً في أعمال كارل ماركس وماكس فيبر ، أصبحت متأصلة في ذلك الخطاب . ويعرض الجزء الثاني ، باختصار ، لحجتي ذات الشقين كمعالجة لفكرة مركزية أوروبا المسيطرة على تفسيرات الاتجاه السائد .

أساسات الاستشراق للنظريات السائدة عن نهضة الغرب

• نشأة الهوية الأوروبية وخلق فكرة مركزية أوروبا / الاستشراق

فى عام ١٩٧٨م، سك «إدوارد سعيد» لفظ الاستشراق الشهير، وللحق كان عدد من الكتّاب يفكرون بالفعل فى هذا الاتجاه أمثال «فيكتور كيرنان» و«مارشال هودجسون» و«بريان ترنر»^(٨).

الاستشراق أو المركزية الأوروبية (أنا أستخدم اللفظين بالتبادل على مدار الكتاب) هى رؤية للعالم تؤكد على أعلوية الغرب المتأصلة على الشرق.

بصفة خاصة، يبنى الاستشراق صورة دائمة للغرب الأعلى (الأنثى) والذى يتم تعريفها سلبياً مقابل (الآخر) المتخيل بنفس الدرجة - الشرق المتخلف والأدنى.

وكما يتعرض الفصل العاشر بالتفصيل، أصبحت هذه الصورة الاستقطابية والأساسية واضحة تماماً فى الخيال الأوروبى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ما هى إذن تلك الصفات المحددة التى تخيل الغرب «نفسه» على أساسها أعلى من «الآخر» الشرقى؟

بين عامى ١٧٠٠ و ١٨٥٠م قسّم الخيال الأوروبى، أو بشكل أدق: أجبر العالم على الانقسام، إلى معسكرين متعارضين جذرياً: الغرب والشرق (أو الغرب والآخرين).

فى هذا المفهوم الجديد، أصبح الغرب متخيلاً أعلى من الشرق، وأصبحت القيم المتخيلة للشرق المتدنّى نقيضاً للقيم العقلانية الغربية.

وكان الغرب - بصفة خاصة - متخيلاً وكأنه مبارك بفضائله المتأصلة فيه: فهو عقلانى، مجتهد، منتج، مضج، مقتصد، ديمقراطى - ليبرالى، أمين، أبوى وناضج، متقدم، مبدع، نشيط، مستقل، تقدمى، وديناميكى. أما الشرق فكان يُقدم كالأخر المقابل للغرب:

لا عقلانى، اعتباطى، كسول، غير منتج، متساهل، غريب، وفى نفس الوقت مغو، مشوش، مستبد، فاسد، طفولى وغير ناضج، متخلف، مقلد، سلبى، تابع، راكد لا يتغير.

وللتعبير عن ذلك بطريقة أخرى ، يمكن القول إنه تم تعريف الغرب بسلسلة من الحضور التقدّمى ، والشرق بسلسلة من الغيابات فى الغياهب .

ومن الأهمية بمكان ، أن عملية إعادة التخيّل هذه دعمت أن الغرب كان دائماً متفوقاً (ومن ذلك التخيّل تم استقرار تفوق الغرب منذ زمن بعيد يذهب إلى عصر اليونان القديمة) .

جدول (١ - ١) البناء الاستشراقى والأبوى للغرب مقابل الشرق .

الغرب الديناميكى	الشرق الذى لا يتغير
مخترع ، مبدع ، فاعل عقلانى علمى منضبط ، منظم منضبط النفس ، عاقل ، حساس ذو توجه عقلى أبوى ، مستقل ، علمى حر ، ديمقراطى ، متسامح ، أمين متحضر متقدم معنوياً واقتصادياً	مقلد ، جاهل ، سلبى لا عقلانى مؤمن بالخرافات والطقوس كسول ، مشوش / غريب الأطوار ، فطرى أحمق ، عاطفى ذو توجه جسدى ، غريب ومُغَوِّ طفولى ، تابع ، غير عملى مُسْتَعْبَد ، مستبد ، غير متسامح ، فاسد متوحش / غير متملن متأخر معنوياً وراكداً اقتصادياً

فقد زعم الغرب تمتعه بديناميكية القيم الديمقراطية والليبرالية التقدمية والأعراف العقلانية منذ البداية ، والتى أنتجت بدورها الفرد العقلانى الذى مكنته حياته المزدهرة من النمو الاقتصادى والتقدم المحتوم نحو ضوء الحداثة الرأسمالية المبهرة ودفئها .

وبالمقابل ، تم تصنيف الشرق باستمرار على أنه الأدنى ، بزعم تمسكه بالقيم الاستبدادية والأعراف اللاعقلانية ، يعنى هذا أنه فى قلب الظلمة الحالكة ، قامت جماعية قاسية بخلق الفرد العقلانى عند الميلاد ، مما جعل من الركود الاقتصادى والعبودية قدره الأبدى .

شكل هذا الجدل أساس نظرية الطغيان الشرقي ونظرية «پتريان» حول الشرق، والتي نقلت صورة أبدية «للغرب الديناميكي» مقابل «الشرق الذى لا يتغير» (انظر الجدول ١ - ١).

من الصعوبة إغفال أن هذا الثنائى المتناقض يمثل بالتحديد نفس النوعية التى تشكل الهوية الأبوية المؤلفة للرجولة والأنوثة - مما يعنى أن الغرب الحديث مماثل لتكوين الرجل، والشرق مشابه للمرأة المتخيلة.

وليس هذا بمصادفة، لأنه فى الفترة التى أعقبت عام ١٧٠٠ م، تم بناء الهوية الغربية كهوية أبوية وقوية، بينما تخيل الشرق فى نفس الوقت كامرأة - بصفاتها ضعيفة وقليلة الحيلة - وأدى هذا إلى أن يتمثل الاستشراق آسيا «مستلقية فى سلبية فى انتظار بوناپرت» فهو الوحيد الذى يستطيع تحريرها من وضعها العبودى (عملية التحرير، التى لُقبَت فيما بعد بـ «عبء الرجل الأبيض»^(*)).

وترجع الأهمية الحيوية لهذه النظرية إلى أن تصنيف الشرق على أنه غريب ومغرب وغاو، وفوق ذلك سلبى - أى عدم اتخاذه أى مبادرة طوعية من أجل التنمية - أدى إلى توفير الأساس المنطقى الذاتى والصريح الذى يعطى الشرعية للتدخل الإمبريالى الغربى والسيطرة على الشرق.

إلا أن هذه لم تكن فقط فكرة لإجازة الإمبريالية وإخضاع الشرق، حيث إن تصوير الشرق أو تخيله بوصفه المقابل السلبى للغرب لم يكن إلا خطوة مباشرة ومُختصرة فى طريق طرح فكرة أن الغرب كان قادراً بمفرده على قيادة التنمية التقدمية بشكل مستقل. وبالفعل، فنتائج الثورة الفكرية الأوروبية خلق صورة الفاعل الأوروبى الإيجابى والمفعول به الشرقى السلبى فى تاريخ العالم. فضلاً عن ذلك، سار التاريخ الأوروبى بخط زمانى تقدمى، بينما صُوِّر الشرق بأنه محكوم بدورات رجعية من الجمود.

(*) كانت تلك الأيديولوجية التى أسس عليها الغرب استعمار دول العالم المختلفة، عبء الرجل الأبيض، أو حمل الرجل الأبيض، وذلك لتقديم قيمه وحضارته للعالم، وزاد لقب حديد بالنسبة للولايات المتحدة: القدر المين، أى قدرها لقيادة العالم نحو الخير والحضارة، كما تراهما الولايات المتحدة - المترجمة.

يحتوى هذا المنهاج، بصفة خاصة داخل خطاب مركزية أوروبا، على نوع من «نظام التفرقة الفكرية» حيث الغرب كان هو الأسمى دائماً، فى الحاضر وفى الماضى، وكان معزولاً عن الشرق الأقل منزلة. أو كما جاء فى جملة «روديارد كيپلينج» اللبقة: «أوه... إن الشرق شرق والغرب غرب، ولا يمكن أن يلتقى الاثنان».

وكان هذا مهماً بالتحديد؛ لأنه حصّن الغرب ضد الاعتراف بالتأثير الإيجابى للشرق عليه، على مدار العصور، وبالتالي، تضمن فكرة أن الغرب قاد عملية التنمية الخاصة به فى ظل غياب تام للمساعدة الشرقية منذ عهد اليونان القديمة.

وهنا، ما هى إلا خطوة لادعاء أن تاريخ العالم يمكن سرده فقط بصفته قصة زيادة الغرب وانتصاره منذ البداية. ومن ثم نشأت أسطورة الغرب النقى العريق: تمكن الأوروبيون من خلال أعلويتهم الأصيلة، وعقلانيتهم، وخصائصهم الاجتماعية الديمقراطية، من تمهيد طريق تقدمهم فى ظل غياب المساعدة الشرقية، وبالتالي كان تقدمهم الباهر نحو الرأسمالية الحديثة شيئاً لازماً.

وليس من قبيل المصادفة فى شىء أن بزغت العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر فى الوقت الذى بلغت فيه عملية إعادة تخيل الهوية الغربية ذروتها - فعند ذلك كان الأوروبيون قد قسموا العالم فكرياً إلى قسمين متناقضين - ولكن بدلاً من توجيه النقد إلى هذا التقسيم الاستشراقى، والجوهري للغرب مقابل الشرق، قام علماء الاجتماع الغربيون منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن ليس فقط بقبول هذا التقسيم المتناقض كحقيقة مفروغ منها، وإنما قاموا بتضمينه فى نظرياتهم حول نهضة الغرب وأصول الرأسمالية الحديثة. كيف حدث هذا؟

بصفة عامة، وكما تشير مقولة «إريك وولف» (المذكورة فى بداية هذا الفصل)^(٩)، نستطيع أن نكتشف داخل التيار الرئيسى للنظريات غائية انتصار كامنة - وقد تظهر فى بعض الأحيان بوضوح - يتجه فيها تاريخ الإنسانية بشكل حتمى إلى الحدادة الرأسمالية محطة النهاية الغربية.

وهكذا تفترض التفسيرات التقليدية لتاريخ العالم أن هذا كله بدأ مع اليونان القديمة، بالتوجه نحو الثورة الزراعية الأوروبية فى بداية العصور الوسطى، ثم إلى نهضة التجارة بقيادة إيطاليا مع انقضاء الألفية الأولى. وتستمر القصة إلى نهاية

العصور الوسطى، عندما أعادت أوروبا اكتشاف الأفكار اليونانية الخالصة في عصر النهضة، والتي بدورها امتزجت مع الثورة العلمية والتنوير وبزوغ الديمقراطية، فدفعت أوروبا إلى التصنيع والرأسمالية الحديثة.

فلنختر أى كتاب تقليدى يتحدث عن نهضة العالم الحديث، لنجد الغرب ممثلاً عادة بأنه «التيار الرئيسى للحضارة»، ومتوجاً بخصال «پروميشية»^(*) (وذلك من عنوانى كتابين بارزين)^(١٠).

وبينما تتم أحياناً دراسة المجتمعات الشرقية، إلا أنها تظل خارج نطاق الاتجاه السائد للقصة. وإذا تم التعرض للشرق بالمناقشة، فالحالة المتكررة هى مناقشته فى أجزاء منفصلة. وبالتالي، يمكن للمرء أن يركز على الأجزاء التى تتحدث عن الغرب، ويحصل على القصة الأساسية.

ومن ثم تبدو المجتمعات الشرقية - بصفة أساسية - كجزء جانبى أو هامشى غير ذى أهمية. ولكن ذلك الجزء الجانبى له أهميته، ليس لأنه يقول القليل عن الشرق، وإنما لأنه يصف فقط خصائصه الارتدادية المتأصلة والتى عطلت تقدمه. مرة أخرى، يؤكد ما سبق بشدة على تفوق الغرب، ولماذا لم يكن «انتصار الغرب» إلا أمراً حتمياً.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين:

الأولى: أن هذه هى إحدى الروايات التى تصور تفوق الغرب منذ البداية.

الثانية: أن قصة ازدهار الغرب وانتصاره هى إحدى تلك القصص التى يمكن سردها دون أى مناقشة للشرق أو «اللاغربي». فمن ناحية، يُنظر إلى أوروبا على أنها مستقلة أو ذاتية التكوين، ومن ناحية أخرى نجدها عقلانية / ديمقراطية تنفرد وحدها بإنجاز التقدم. إن هذا هو ما أشير إليه على أنه المنطق الحديدى للأنوية الأوروبية عن أصالتها، وتدعم وجهتها النظر السابقتان مفهوم الأنوية الأوروبية عن «المعجزة الأوروبية» التى يتم استيعابها كـ «ولادة عذرية».

وبالتالى، تندمج قصة جذور الرأسمالية، (والعولمة) فى نهوض الغرب، حيث تعتبر رواية نهضة الرأسمالية والحضارة الحديثة هى القصة الغربية. فهذا المفهوم

(*) أسطورة إغريقية عن پروميشوس، والقصد أن الغرب مبدع - المترجمة.

بالتحديد هو ما كان فى فكر «روث بيندكت» عندما قامت بوصف «نظرتنا» إلى تاريخ العالم بأنها نظرة «محلية»^(١١) أو كما يعبر عنها «دوبوا» :

كان اعتقاد الرجل الحديث لوقت طويل أن تاريخ أوروبا يغطى التاريخ الأساسى للحضارة، مع استثناءات غير ذات شأن، وإن تقدم الرجل الأبيض «الأوروبى» كان ملازمًا للطريق الأوحـد الطبيعى والسوى المؤدى إلى أعلى مراتب الثقافة الإنسانية^(١٢).

إلا أنه يواجهنا سؤال حائر، هو : كيف أصبحت نوعيات الاستشراق متأصلة داخل الاتجاه السائد لروايات نهضة الغرب . ونتيجة قيام كتاب آخرين معارضين لفكرة مركزية أوروبا بتفكيك أفكار مجموعة من الأساتذة المعاصرين البارزين^(١٣)، فسوف أركز هنا على الكشف عن الأسس الشرقية للنظريات الكلاسيكية لكل من «ماركس» و«فير». ويعد هذا التركيز منطقياً؛ لأن أكثر النظريات اللاحقة تم اشتقاقها من «ماركس» وبصفة خاصة من «فير» بطريقة أو بأخرى .

• الأسس الاستشراقية للماركسية

قد يفكر البعض أن الماركسية لا تلائم قالب الاستشراق، حيث كان «كارل ماركس» من أشد نقاد الرأسمالية الغربية حدة . وفى الحقيقة ميّز «ماركس» الغرب بصفته الفاعل الإيجابى فى تاريخ العالم التقدّمى، ووصم الشرق بأنه ليس إلا مفعولاً به سلبياً . وخلال هذه العملية، أثبتت نظرية «ماركس» كل الصفات المميزة لمركزية أوروبا فى تاريخ العالم . كيف حدث ذلك ؟

لقد افترضت نظرية «كارل ماركس» أن الغرب كان متفرداً، وتمتع بتاريخ تنموى كان غائباً فى الشرق . وبالفعل، لقد كان «ماركس» واضحاً فى القول بأن الشرق لم يكن له تاريخ تقدّمى . ولقد تم تكرار ذلك فى العديد من المنشورات ومقالات الصحف .

فعلى سبيل المثال، كانت الصين «شبه حضارة عفنة تعيش فى بلاد خارج التاريخ»^(١٤) . وبالتالي فإن أمل الصين فى التحرير التدريجى أو الانعتاق كان فى حروب الأفيون وغزو الرأسماليين البريطانيين الذين قد يتمكنون من «فتح الصين

المتخلفة» أمام نبض التجارة العالمية الرأسمالية الحيوى^(١٥) . كما تم رسم الهند بنفس الفرشاة^(١٦) .

ولقد قدم - بشهرة واسعة - المانيفستو الشيوعى تلك الصيغة، حيث يقال لنا عن البرجوازية الغربية :

نهر الجميع - حتى أكثر الأمم همجية - إلى الحضارة... فهي تدفع الأمم جميعاً - مخافة الانقراض - إلى تبنى النظام البرجوازى فى الإنتاج، وتجبرهم على إدخال ما تسميه بالحضارة فيهم ليصبحوا هم أنفسهم غربيين . باختصار، تخلق [البرجوازية الغربية] عالماً على شاكلتها^(١٧) .

لم يقتصر طرد «ماركس» الشرق على مقالاته الكثيرة فى الصحف (ليس أقل من ٧٤ مقالاً بين عامى ١٨٤٨ و ١٨٦٢ م) والعديد من المنشورات، وإنما تم إدراجه أساساً فى الإطار النظرى لدخله المادى للتاريخ .

ومن الأهمية البالغة الإشارة هنا إلى مفهومه «لأسلوب الآسيوى فى الإنتاج» الذى تتغيب عنه بشكل ملحوظ «الملكية الخاصة» ومن ثم «صراع الطبقات» المحرك التنامى للتقدم التاريخى . وكما شرح «ماركس» فى «رأس المال»، «أن المنتج المباشر فى آسيا... يخضع مباشرة للدولة التى تقوم بمراقبتهم كصاحبة الأرض . [وبالتالى] لا توجد ملكية خاصة للأراضى»^(١٨) .

وقد كان امتصاص [الدولة لـ] الفائض، وبالتالي الفشل فى إنتاج الفائض لإعادة الاستثمار، «هو مفتاح سر عدم تغير المجتمعات الآسيوية»^(١٩) .

باختصار، يرجع - جزئياً - فشل الملكية الخاصة وصراع الطبقات فى الظهور، إلى تملك الدولة المستبدة لقوى الإنتاج . وبالتالي، أصاب الركود هذا النظام للملكية العامة للأراضى، لأنه تم استقطاع الإيجارات من المنتجين فى صورة «ضرائب منتزعة منهم» - غالباً بطرق قاسية - عن طريق دولة طاغية لا ترحم^(٢٠) .

يتناقض هذا المشهد كلية مع الوضع الأوروبى . ففى أوروبا لم تقف الدولة فوق المجتمع إنما اندمجت داخله واتحدت مع الطبقة الاقتصادية المسيطرة وتعاونت معها .

تباعاً، فإن عدم التمكن من سحب الفائض عن طريق الضرائب المرتفعة، جعل الدولة توفر فرصة يستطيع الرأسماليون من خلالها تجميع الفائض (الربح) لإعادة استثماره في الاقتصاد الرأسمالي .

وبالتالى، تم استيعاب التقدم الاقتصادى بصفته اخامى الوحيد للغرب . ومن ثم، فإن ما نجده فى فهم «ماركس» النظرى للمشرق والغرب هو نظرية الطغيان الشرقى (والتي ستجد صداها الشهير فيما بعد فى كتاب الماركسية الجديدة لـ «كارل كيتفوجل»)^(٢١) .

صحيح أن مفهوم «ماركس» لأسلوب الإنتاج الآسيوى تذبذب بين القوى الخانقة للدولة المستبدة من جهة، والدور المعوق للإنتاج الريفى المشاع من جهة أخرى . أى العاملين حسم ذلك التخلف؟ لا يغير ذلك من إيمان «ماركس» الثابت بأن الشرق لم يكن لديه أفق لتنمية ذاتية تقدمية، وبالتالي يكون إنقاذه ممكناً فقط عن طريق الإمبريالية الرأسمالية البريطانية .

وليس بأقل أهمية ذكر أن نظرية «ماركس» لتاريخ تردد بإخلاص قصة الاستشراق أو ذاتية مركزية أوروبا .

فى كتابه «الأيدولوجية الألمانية» يتتبع «ماركس» جذور الرأسمالية الحديثة راجعاً إلى اليونان القديمة - ينبوع الحضارة (وفى كتاب جروند ريس «النهضة العظمى» يرفض بشكل واضح أهمية مصر القديمة)^(٢٢) . بعد ذلك، يروى قصة مركزية أوروبا المعروفة والتي تقول بالتقدم الخطى / الذاتى المفضى إلى أوروبا الإقطاعية، ثم إلى أوروبا الرأسمالية، فالاشتراكية، قبل بنوع ذروته عند حد الشيوعية^(٢٣) . وهكذا ولد الرجل الغربى فى الأصل حراً، فى ظل «شيوعية بدائية»، ثم بعد مروره بأربع حقبة تاريخية تقدمية، قد يحرر نفسه، وكذلك يحرر الآسيوى من خلال صراع الطبقات الثورى .

تمثل البروليتاريا الغربية بالنسبة لماركس، «الشعب المختار» للإنسانية، مثلما تمثل البرجوازية الغربية «الشعب المختار» للرأسمالية العالمية .

ولقد عكس «ماركس» تناول الهيكل الذى أنتج التاريخ الخطى / التقدمى والذى تقدمت خلاله الشعوب الغربية أكثر نحو الحرية، من خلال صراع الطبقات مع توالى كل واحدة من الحقبات التاريخية .

لم يكن ممكناً حدوث مثل هذا التقدم الخطى فى الشرق، حيث دورات النمو - القمع للنظام السياسى الاستبدادى، وأنظمة الإنتاج الريفية الارتدادية - لم تفعل سوى مراوحة الخطى.

نجد ضمن هذا المفهوم إنكاراً واضحاً للدور الشرقى. ولإعادة صياغة تناول «ماركس» للاختلاف بين البروليتاريا كـ «طبقة فى حد ذاتها» (تمثل القصور الذاتى والسلبية)، وكـ «طبقة لنفسها» (تمثل ميلاً إيجابياً نحو التحرر)، فيبدو لديه الشرق «وجود فى حد ذاته» غير قادر ذاتياً على أن يصبح «وجوداً لنفسه»، وفى المقابل، كان للغرب منذ البداية «وجود لنفسه».

إضافة إلى ذلك، لا يبدو أنها مصادفة أن تأثير «هيجل» على أعمال «ماركس» أدى لأن ينتج هذا الثنائى المزدوج «الغرب التقدمى / الشرق الارتدادى» لأنه بالنسبة لـ «هيجل» بالتحديد، تعد الروح الأسمى للغرب عبارة عن حرية تقدمية، بينما الروح الأدنى للشرق ارتدادية وتمثل استبداداً لا يتغير^(٢٤). باختصار، بالنسبة لـ «ماركس» كان الغرب دائماً هو الناقل المتصّر للتقدم التاريخى، والشرق ما هو إلا المحقّبل السلبى.

بصفة عامة، يبدو مناسباً وصف مفهوم «كارل ماركس» بـ «الاستشراق ملوناً بالأحمر»^(٢٥). ولا يعنى أى مما سبق أن الماركسية تحتضر، فهى بلا شك تبقى مفيدة ونافذة البصيرة. وإنما نقول إنها كإطار شامل تبقى مطمورة داخل الخطاب الاستشراقى.

• الأسس الاستشراقية للفيبريانية

لا يوجد مفهوم أكثر وضوحاً للاستشراق مما جاء فى أعمال عالم الاجتماع الألمانى «ماكس فيبر». فقد أسس مفهوم «فيبر» على أكثر المسائل الاستشراقية تأثيراً:

ما الذى فى الغرب بحيث جعل طريقه نحو الرأسمالية الحديثة حتمياً؟ ولماذا كان الشرق مقدرأ له التخلف الاقتصادى بشكل مسبق؟

إن تلميح «فيبر» للاستشراق نجمه فى كل من السؤال المبدئى والمنهجية التحليلية التالية له، والتى نشرها من أجل الإجابة عنها.

وكانت وجهة نظر «قيبر» أن روح الرأسمالية الحديثة تكمن فى الدرجة العالية والمتفردة من العقلانية التى تتحلى بها، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ، وهى قيم وجدت فقط فى الغرب . ومن هنا وكما يشير «راندال كولنز» :

إن المنطق وراء جدل «قيبر» هو أولاً تصوير هذه الصفات، ثم عرض العقبات التى واجهتها والتى كانت حاضرة فعلياً فى جميع المجتمعات فى تاريخ العالم حتى عصور قديمة فى الغرب، وأخيراً، وعن طريق منهج التحليل المقارن يبين الظروف الاجتماعية المسئولة عن نشأتها [الفريدة] [فى الغرب] ^(٢٦) .

ويعد هذا منطقاً استشراقياً قديماً، أخذاً فى الاعتبار أن «قيبر» قام باختيار - أو نسب - سلسلة من الملامح التقدمية، وزعم انتماءها للغرب .

وقد أكد فى نفس الوقت على غيابها عن الشرق، حيث كفلت مجموعة من المعوقات المتخيلة فشله فى التقدم .

يعنى هذا أنه لم يختبر بموضوعية الجوانب المهمة التى جعلت نهضة الغرب ممكنة . إنمّا فى الحقيقة، ما قام به «قيبر» هو أنه ألصق هذه الملامح التقدمية بالغرب، مثلما ألصق بالشرق سلسلة من العوائق المتخيلة التى جعلت من فشل الشرق شيئاً يتعذر تجنبه . (وهو زعم أناقشه خلال هذا الكتاب) .

تظهر بوضوح الصفة الاستشراقية لقالبه التحليلى فى تصويره للشرق والغرب (كما نرى فى جدول ١ - ٢) .

تأتى المقارنة الهامة هنا بين الجدولين (١ - ١)، (٢ - ١) التى تؤكد على أن «قيبر» قد نقل بإحكام مفاهيم المركزية الأوروبية إلى مركز مفاهيمه الاجتماعية العلمية . ومن ثم نرى الغرب مباركاً بمجموعة فريدة من الهيئات الفكرية التى تميزت بالليبرالية وإباحة النمو، فهذه العوامل التى تتيح فرص النمو، لها تواجد لافت فى الغرب، بينما تغيب عن الشرق ^(٢٧) . ونجد هنا أن عملية فصل الشرق عن الغرب تبعاً لتواجد مؤسسات (لا عقلانية وعقلانية) يعيد ترديد نظرية «بيتر بان» عن الشرق .

بصفة خاصة، تحتاج المقولتان اللتان وردتا فى نهاية الجدول مزيداً من التأكيد . أولاً: يلخص «قيبر» فى ادعائه الفرق بين الحضارتين، أن الرأسمالية الغربية الحديثة

تتميز بفصل جذرى بين العالمين العام والخاص ، أما فى المجتمع التقليدى (مثل الشرق) فلا وجود لمثل هذا الفصل .

ومن الأهمية الحاسمة أنه فقط عند تواجد هذا الفصل يمكن للعقلانية المنهجية - وهى الفكرة المهيمنة على الحداثة - أن تسود .

جدول (١ - ٢) رأى «ماكس فيبر» الاستشراقى فى «الشرق» و«الغرب» : الانقسام «العقلانى» الكبير .

الشرق (التقاليد)	الغرب (الحداثة)
قانون (خاص) افتقار إلى المحاسبة العقلانية معسكرات سياسية وإدارية تجار تحت سيطرة الدولة دولة وراثية (استبداد شرقى) مذهب باطنى ديانات قمعية وهيمنة الجماعية دستور الأعراف الرئيسية للشرق حضارة موحدة مع عدم وجود ميزان قوى اجتماعى بين الجماعات والمؤسسات (مثل : نظام القوة الواحدة، أو إمبراطوريات السلطة) اندماج العالمين العام والخاص (مؤسسات لا عقلانية) .	قانون (عام) عقلانى مدخلان لمسك الدفاتر مدن حرة ومستقلة برجوازية حضرية مستقلة دولة عقلانية - قانونية (وديمقراطية) علم عقلانى أخلاقيات پروتستانتية ونشأة الفرد العقلانى دستور الأعراف الرئيسية للغرب حضارة مجزأة فى وجود ميزان قوى اجتماعى بين جميع الجماعات والمؤسسات (مثل : نظام متعدد الدول، أو حضارة متعددة القوى) . الفصل بين العالمين العام والخاص (مؤسسات عقلانية) .

من المفترض أن يصب هذا فى جميع الميادين السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الملح العام الثانى المميز بين الشرق والغرب هو وجود «ميزان قوى اجتماعى» فى الغرب يغيب عن الشرق . وعادة ما يفرق الفيبيريانيون الجدد فى تحليلاتهم - متأثرين بفيلبر - بين «الحضارات متعددة القوى» أو نظام تعدد القوى الأوروبية وبين نظم القوة

الواحدة الشرقية، أو «إمبراطوريات السلطنة»^(٢٨). وهما في ذلك مثل بعض الماركسيين المنظرين لنظم العالم، وبعض غير الماركسيين^(٢٩). يؤكدون على الدور الحيوى الذى لعبته الصراعات بين الدول فى نهضة أوروبا (والذى بحكم «التعريف» لم يحدث فى إمبراطوريات القوة الواحدة فى الشرق). فهنا تصبح نظرية الاستبداد الشرقى محورية.

لقد تمتع الغرب فقط بميزان غير مستقر من القوى الاجتماعية والمؤسسات بحيث لا يستطيع أى منها الهيمنة^(٣٠). ولم يستطع الحكام الأوروبيون العلمانيون الارتكان على نمط استبدادى. فقد منحوا «القوة والحريات» إلى أفراد فى المجتمع المدنى، فى البداية إلى النبلاء، ثم بعد ذلك إلى البرجوازيين. وحوالى عام ١٥٠٠م كان الحكام متلهفين للترويج للرأسمالية من أجل زيادة عوائد الضرائب لمواجهة التكاليف الباهظة والدائمة للمنافسة الحربية بين الدول.

وفى المقابل، أدت غلبة «أنظمة القوة الواحدة» فى الشرق إلى إمبراطوريات سلطوية، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى أن غياب المنافسة الحربية حرر الدولة من ضغط الاضطرار لتغذية تنمية المجتمع. ومن ثم ففى مقابل الإقطاعيات (امتلاك الأراضى بالوراثة) التى منحها الحكام الغربيون للنبلاء قبل عام ١٥٠٠م، كانت طبقة الأشراف الشرقيين مقيدة من قبل الدولة الاستبدادية، أو المالكة الحقيقية التى فرضت حقوق انتفاع (وهى حقوق حالت دون دعم قوة تلك الطبقات). هذا بالإضافة إلى أن البرجوازية الشرقية كانت ترزخ تحت ظفیان الدولة أو ملكيتها كما كانت مقيدة بـ «المعسكرات الإدارية» كمقابل لـ «المدن الحرة» التى يزعم وجودها فى الغرب فقط.

هذا بالإضافة إلى أن الحكام الأوروبيين كانوا متوازنين مع قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة والبابوية، التى قابلها فى الشرق الـ «البابا القيصر» Caesaropapism (حيث تندمج كل المؤسسات الدينية والسياسية معاً).

أخيراً، بينما أصبح الرجل الغربى مُشبعًا بـ «قلق فكرى» وبأخلاقيات تدعو لتغيير العالم وسيادته، وهو ما يرجع جزئياً إلى النبض الحيوى للمذهب البروتستانتى، اختنق الرجل الشرقى بديانات قمعية، فرضخ بالتالى لقدرة طويلة الأجل، وبأقلم

سلبى مع العالم . وهكذا ، كانت نهضة الرأسمالية قدراً محتوماً فى الغرب ، بنفس
القدر الذى كانت به مستحيلة فى الشرق .

وبتلخيص ، رغم اختلاف حجة « فيبر » عن حجة « ماركس » ، فقد عمل الاثنان فى
إطار الاستشراق . وتكمن الصلة الواضحة فى الأهمية التى يعطيها الاثنان إلى غياب
الطغيان الشرقى فى الغرب من جهة ، ومنطق الذاتية المنسوب إلى أوروبا من جهة
أخرى .

وعلى ذلك - كما نوه من قبل - تبدو هاتان الرؤيتان المتناقضتان إذا ما نظرنا إليهما
بعيون معارضة لمركزية أوروبا ، كتنبؤات رهيفة على نفس موضوع الاستشراق .

ربما تكون النتيجة الأكثر دلالة فى بناء « ماكس فيبر » للقلب النظرى لمركزية أوروبا
هى أنها نفذت تقريباً إلى كل تفسيرات مركزية أوروبا فى نهضة الغرب ، حتى لو أن
كثيراً من الكتاب المهمين ، كما يقول « جيمس بلاوت » يُعرفون أنفسهم بصفاتهم ليسوا
فيبرانيين أو مستشرقين^(٣١) .

لا يمكن أن يشكل ذلك مفاجأة ، باعتبار أن جميع كتاب التيار الرئيسى يبدأون
تحليلاتهم بطرح السؤال الفيبرياني التقليدى وهو : لماذا استطاع الغرب وحده أن ينفذ
إلى الرأسمالية الحديثة ، بينما قدر للشرق بالمقابل أن يظل فى الفقر ؟ عندما يطرح
السؤال بهذه الطريقة ، تصبح القصة الاستشراقية حتمية ؛ لأن السؤال قاد الباحث -
غالباً دون قصد - إلى نسب الحتمية إلى كل من نهضة الغرب وركود الشرق على
السواء .

كيف هذا ؟

إن تطبيق المفهوم الاستشراقى لثنائية « فصل الغرب عن الشرق » أمد المفكرين
الغربيين بالإجابة التى يتعذر تجنبها : وهى أن الغرب فقط كانت لديه البراعة والصفات
التقدمية التى تؤهله للتقدم - وهى قيم كان يعتقد غيابها الكامل فى الشرق .
منذ البداية نجد أن الطرح بهذه الطريقة يُحسّل السؤال إجابته :

كيف تقدم الغرب البارع والليبرالى التقدمى نحو الرأسمالية الحديثة ، كمقابل
للشرق القمعى والاستبدادى الذى يكمن قدره الخالد فى الجمود والعبودية ؟ بذلك
تكون الأسباب الأساسية قد تم استخلاصها مقدماً فى البحث التاريخى .

إلا أنه قد يمكن الإجابة بأنه من المعقول البدء بالإشارة إلى الوضع الحالى لغرب متقدم وشرق متأخر، ثم البحث فى الماضى «للكشف» عن العوامل التى أدت إلى ذلك .

المشكلة هى أنه عندما نستقرأ مفهوم الشرق المتأخر باستعادة التاريخ، ننزلق فى اتجاه خاطئ: فعند الكشف عن المعوقات العديدة التى شددت بالشرق إلى الوراء، نجد أن المركزية الأوروبية تنتهى إلى أن تلصق بالشرق «قانوناً حديدياً دائماً للـ تنمية» .

وفوق ذلك، لأن المركزية الأوروبية تشيد بالشرق فقط من خلال نظرة الغرب خلال فترة تقدمه الأخيرة تجاه الرأسمالية الحديثة، فإن أى تقدم تقنى أو اقتصادى قام به الشرق يتم رفضه فوراً بصفته غير مهم .

بالتضاد، إذا أخذنا التفوق الغربى فى الوقت الحالى كحقيقة واقعة، ثم قمنا بتقدير استقرايى لهذا المفهوم من خلال التاريخ، فإن الباحث سوف ينتهى بالضرورة إلى نسب «قانون حديدي دائم للتنمية الذاتية» إلى الغرب .

يصبح كل ذلك إشكالياً نتيجة الطرح الرئيسى لهذا الكتاب وهو : لم يكن هناك أى حتمية فى نهضة الغرب ؛ لأنه بالتحديد لم يكن الغرب بأى حال قريباً من صفات العبقرية أو التقدم الأخلاقى كما تدعى فكرة مركزية أوروبا .

إذ إنه بدون يد المساعدة من الشرق الأكثر تقدماً فى الفترة من عام ٥٠٠م إلى عام ١٨٠٠م، لم يكن للغرب أن يتخطى الحدود إلى الحداثة، وبالتالي، فكثير من تفكيرنا الغربى ليس علمياً أو موضوعياً، إنما هو موجه من خلال وجهة نظر واحدة تعكس بدورها قيم الغرب المتحيزة، التى تحول بالضرورة دون رؤية الباحث للصورة الكاملة^(٣٢) . ماذا يحدث إذن عندما نرى العالم من خلال منظور أكثر شمولاً ذى وجهتى نظر ؟

وهم المركزية الأوروبية :

اكتشاف الغرب الشرقى

إن التحيز لمركزية أوروبا وللاتصاف المطلق للغرب الذى يميز الاتجاه السائد لنظرياتنا، ليس بالضرورة كافياً لجعله خطأ .

بالفعل، وكما يقول «ديفيد لاندز»، الأستاذ المتأدّى بمركزية أوروبا، فإن هناك سبباً وجيهاً لها، وهو أن الغرب وليس الشرق هو الذى حقق النجاح، لذا يدعى أن الأوروبيين هم فقط الذين عرفوا كيف يقودون التقدم نحو الرأسمالية الحديثة . وفقاً لذلك، يرفض «لاندز» التفسير المضاد لمركزية أوروبا باعتباره «فكرة طيبة سليمة سياسياً»، أو بأنه «كراهية لأوروبا» أو ببساطة «تاريخ سيئ»^(٣٣) .

إلا أن حجتي الرئيسية هي أن قصته - مركزية أوروبا - تعتبر إشكالية، ليس لأنها غير سليمة سياسياً، وإنما لأنها لا تتفق مع ما حدث بالفعل . ويعترض «ديفيد لاندز» بشدة على هذا، فكما جاء فى كتابه الذى ينادى فيه بمركزية أوروبا :

قد تمّادل مدرسة ثالثة (قد يدخل فى إطارها هذا الكتاب) فى أن مقولة : الغرب - الآخرين [الغرب - الشرق] هي ببساطة مضللة . ففي مجرى تاريخ العالم الواسع، تأتى أوروبا متأخراً لتقفز على منجزات الآخرين السابقة . وهذا غير صحيح بكل وضوح . يبين سجل التاريخ فى الألف عام الأخيرة أن أوروبا (الغرب) كانت بمثابة المحرك الأول للتنمية والحداثة . إن هذا الفهم لا يلتفت إلى القضية الأخلاقية . قد يقول البعض : إن مفهوم مركزية أوروبا هو شيء سيئ بالنسبة لنا، وبالفعل هو شيء سيئ بالنسبة للعالم، ومن ثم يجب تجنبه .

أما بالنسبة لى، فإننى أفضل الحقيقة على التفكير الطيب . فأنا متأكد من أرضية فكرى^(٣٤) .

إلا أن السجل التاريخى الإمبريالى [القائم على الملاحظة والرصد] الذى أرجع إليه، يكشف عن أنه لأكثر من ألف عام مضت كان الشرق هو المحرك الأول لتنمية العالم .

بينما ينسب المفكرون التقليديون لواء التقدم للقوة العالمية خلال السنوات الألف الأخيرة - وبدون استثناء - إلى الدول الغربية .

إلا أن المشكلة المباشرة هي أن القوى الغربية بدت وكأن لها السيطرة؛ لأن وجهة نظر مركزية أوروبا عازمت وضع حدود منذ البداية، على وضع اختيار أى قوة شرقية داخل هذا الإطار .

وكما يبين هذا الكتاب، فإن جميع ما يطلق عليهم «القوى الغربية الرائدة» كانوا أدنى مستوى اقتصادياً وسياسياً من القوى الآسيوية الرائدة (انظر الفصول الثاني-الرابع-السابع). ولم تستطع أى قوة غربية التفوق على الصين، إلا فى نهاية الفترة، أى حوالى عام ١٨٤٠م.

ومع ذلك، قد يستمر «لاندرز» فى الادعاء بأنه حتى لو كان ذلك كله صحيحاً، تظل الحقيقة أن الأوروبيين وحدهم استطاعوا - دون مساعدة - تحقيق التقدم إلى الرأسمالية الحديثة. أو كما يشير «لين وايت»: «شئ واحد مؤكد لدرجة أنه يبدو من الغباء التعبير عنه بالفاظ، وهو أن التكنولوجيا الحديثة، مثلها مثل العلوم الحديثة، يعتبران غربيين بتميز»^(٣٥).

إلا أنه كما نوهت من قبل، استطاع الغرب أن يتخطى الحاجز نحو الحداثة عندما ساعدته عملية انتشار الموارد الفكرية الشرقية الأكثر تقدماً، إلى جانب الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى استيلائه عليها [فيما بعد، عند تمكنه من ذلك].

أعتقد أن نجاح حجتي يقوم على الأدلة الإمبريقية التى أقدمها، أكثر من نجاحها لكونها مجرد «تفكير طيب»، فما هى إذن بعض تلك الحقائق الوضعية التى تدعم رؤيتى البديلة المضادة لمركزية أوروبا؟

فلنأخذ أولاً انتشار الموارد الفكرية الشرقية واستيعابها من خلال العولمة الشرقية قبل أن ننظر فى الاستيلاء على الثروات الشرقية من خلال الإمبريالية الأوروبية.

أحد الأمثلة الكاشفة نجده فيما أسميه: «أسطورة فاسكو دا جاما» (انظر الفصل السابع). فنحن فى الغرب نتباهى عادة بأنه أول رجل استطاع أن يدور حول «رأس الرجاء الصالح» ويبحر حتى الهند الشرقية، حيث قام بأول اتصال مع سلالة هندية ما زالت حتى الآن بدائية ومنعزلة. إنه «فاسكو دا جاما» المكتشف البرتغالى. إلا أنه قبل ذلك بحوالى عقدين إلى خمسة عقود، كان البحار الإسلامى «أحمد بن ماجد» قد دار حول الرأس، كما أنه أبحر حتى شاطئ أفريقيا الغربى، ثم دخل البحر المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق. علاوة على ذلك، أبحر الساسانيون الفرس نحو الصين والهند منذ القرون الأولى للألفية الأولى، كما فعل أيضاً الإثيوبيون السود، ثم بعد ذلك المسلمون فى نهاية القرن الميلادى السابع.

كما وصل إلى الرأس كل من الجاويين [من جزيرة جاوه الإندونيسية] والهنود والصينيين، قبل «دا جاما» بعدة عقود إن لم تكن قرونًا. وتم نسيان أن «دا جاما» استطاع الإبحار إلى الهند؛ لأنه اتخذ من بحار مسلم مجهول الاسم من جوجارات الهندية دليلاً له. وليس بأقل مضايقة الإشارة إلى أنه تم بالفعل ابتكار (وفيما بعد تعديل وتطوير) جميع تقنيات الملاحة، وكذا التقنية التي جعلت رحلة «دا جاما» ممكنة، في كل من الصين والشرق الأوسط الإسلامي، ثم استوعبها الأوروبيون بعد أن تم نقلها عبر الاقتصاد العالمى عن طريق الجسر الإسلامى للعالم (انظر الفصول الثالث - السادس - الثامن)، وعندما نضيف أن الصين هي التي اكتشفت المدفع والبارود، اللذين نقلتا بعد ذلك من جانب لآخر، لا يتبقى شيء تقريباً لدى البرتغاليين قد ينسبونه خالصاً إلى أنفسهم.

وأخيراً - وكما يحاول هذا الكتاب أن يبرهن بالتفصيل - لم يكن الهنود برابرة بدائيين. في الواقع كانوا أكثر تحضراً من «مكتشفهم» البرتغاليين - وهي تسمية خاطئة تحديداً - لأن الهند كان لديها ولمدد طويلة اتصالات تجارية مع أغلب آسيا وشرق أفريقيا، وبطريقة غير مباشرة مع أوروبا، وذلك قبل قرون من ادعاء «دا جاما» اكتشافها (انظر الفصلين الثاني والرابع).

بصفة عامة، جدير بالذكر أن الموارد الفكرية الشرقية كان لها تأثير كبير في كل من نقاط التحول الأوروبية الكبرى، حيث يبدو أن التقنيات الأساسية التي مكنت الثورة الزراعية الأوروبية في العصور الوسطى بعد عام ٦٠٠م، قد جاءت عبر الشرق (الفصلان الخامس والسادس).

وبعد عام ١٠٠٠م، نجد التقنيات الرئيسية والأفكار والمؤسسات التي أشعلت مختلف الثورات الغربية - التجارية والإنتاجية والمالية والحربية، وبالمثل عصر النهضة والثورة العلمية - نشأت أولاً في الشرق، ثم بعد ذلك استوعبها الأوروبيون. (الفصلان السادس والثامن). وبعد عام ١٧٠٠م، نجد أن التقنيات الرئيسية والأفكار التقنية التي حفزت الثورات الصناعية والزراعية البريطانية انتشرت كلها عبر الصين (الفصل التاسع).

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الأفكار الصينية على استشارة عصر التنوير الأوروبي. ولأن الشرق والغرب كانا متصلين ببعضهما البعض فيما يشبه «شبكة عنكبوتية عالمية واحدة» منذ عام ٥٠٠م، نكون في حاجة إذن إلى الاستغناء عن مركزية أوروبا القائلة بأن هذين الكيانين يمكن تمثيلهما بصفتهما منفصلين تمامًا ومتناقضين.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أنني أقدم أمام كل واحدة من النقاط التي أورها مجموعة من المعلومات المضادة التي تساعد على دحض الرؤية المنادية بمركزية أوروبا.

فمثلاً، عندما يسلم الكتاب المؤيدون لمركزية أوروبا بأن فكرة ما، أو تقنية بعينها جاءت من الشرق، عادة ما يلجأون إلى ما يسمى بـ «الفقرة الاستشراقية» تحديداً. تلك الفقرات تقلل من أهمية أى إنجاز شرقى، وبالتالي تعود من جديد إلى الأمر الواقع للاستشراق. نادراً ما تتم هذه العملية بطريقة واعية، حيث إن معظم العلماء لا يحاربون من أجل الدفاع عن رؤية واضحة لمركزية أوروبا فى العالم. إنهم فى معظم الأحيان ينشرون الفقرات الاستشراقية من أجل الاحتفاظ برؤيتهم النظرية (مثل الماركسيين والليبراليين والقيريانيين... إلخ) وليس لتقديم المركزية الأوروبية كمفهوم فى حد ذاته، وتظل النتيجة هى الحفاظ على رؤية مركزية أوروبا سواء عن قصد أو عن غير قصد، ولو كان ذلك فقط لأن تلك المداخل استشراقية.

إن ضرب مثالين حول كيفية استخدام تلك الفقرات سوف يكفى لتوضيح ما أريد إثباته. فمثلاً: ردّاً على ما أدعيه فى الفصل الثالث من أن الصين حققت معجزة صناعية خلال حكم سونج (القرن الحادى عشر) يستشهد المؤرخون المؤيدون لمركزية أوروبا بواحدة من «الفقرات الصينية» (أو ما يسميه بلاوت الوصفة الصينية)^(٣٦).

تقلل هذه الفقرة من أهمية المعجزة، بالتأكيد على أنها لم تكن إلا «ثورة مجهزة» حيث يعود الاقتصاد الصينى لاحقاً إلى حالته الطبيعية من الركود النسبى. بهذه الطريقة، يستطيع هؤلاء المنظرون الحفاظ على ادعائهم بأن الثورة الصناعية البريطانية كانت - فى حقيقة الأمر - الأولى «الفقرة البريطانية». ثانياً: للإجابة عن الادعاء بأن

الشرق الأوسط قام بنقل أفكار ونصوص علمية أصيلة إلى أوروبا مكتتها من قيام النهضة الغربية والثورة العلمية، يتم على الفور استحضار «الفقرة الإسلامية». فيتم نبذ المدخلات الشرقية على أساس أن تلك النصوص كانت فى الواقع أعمالاً يونانية خالصة، وأن المسلمين لم يضيفوا شيئاً إلى قيمتها الفكرية - كل ما قاموا به هو إعادة الأعمال اليونانية الأصلية إلى الأوروبيين.

يتداخل هذا إذن مع «الفقرة اليونانية» والتي تقول إن اليونانيين القدامى كانوا النبع الأصيل للحضارة الحديثة (الأوروبية). يجب أن يكون واضحاً من عرض هذين المثالين أن هناك العديد من الفقرات الشرقية التى تتداخل معاً لتوفير «نص استشراقى» منطقي ومتناسك.

وهكذا، لتقديم وجهة نظرى على أفضل وجه، يعد لزاماً على - أو على أى شخص يبحث تحدى مركزية أوروبا - مواجهة كل واحدة من هذه الفقرات الاستشراقية أو الصيغ المتشابكة وتفكيكها. وهذه المهمة هى التى تشكل الخط الأساسى لهذا الكتاب.

الطريقة الرئيسية الثانية التى مكن بها الشرق نهضة الغرب، كانت من خلال استيلاء الإمبريالية الأوروبية على الموارد الشرقية (الأرض، العمل، والأسواق). وهناؤكد على دور الريادة أو الهوية الأوروبية.

يسعى جميع المفكرين الرئيسيين المناهضين لفكرة مركزية أوروبا إلى إسقاط الريادة الغربية بالكامل. فهم يرون أن تضمينها قد يعنى الوقوع مرة أخرى فى فخ التأكيد على فكرة الاستثنائية الأوروبية أو التفرد الأوروبى.

إلا أنه بمحو مفهوم الريادة الأوروبية نجازف بصعاب عديدة: أولاً: نخاطر بتمثيل الإنجاز الأوروبى وكأنه حقيقة معجزة^(٣٧). ثانياً: بما أن حجتي الرئيسية تشتمل على مشاركة الشرق الإيجابية فى تقدم الغرب، فإننى أخاطر بالوقوع فى فخ الاستغراب، حيث يكون للشرق امتيازات بينما يبدو الغرب مشوّهاً. وفى النهاية، لا يعد ذلك لائقاً أكثر من المدخل الاستشراقى. ثالثاً: بإنكارنا الفاعلية الأوروبية نجازف مرة أخرى بالوقوع فى فخ البنائية الوظيفية، حيث يتم استبدال مفهوم الفرد كناقل سلبى

«للأنظمة المادية» بفكرة الفاعلية الإنسانية. ويرى ذلك الإنسان كمتلق لهبة التغيير أو عبثه أكثر منه خالقاً لتوجيهات هذا التغيير.

يتشعب مفهومى للريادة الأوروبية أيضاً من المفاهيم المادية الخالصة للأدبيات الحالية المناهضة لمركزية أوروبا (وأيضاً المؤيدة لها)؛ وذلك لأنه مبنى على أساس فكرة الهوية، وهى بدورها ظاهرة اجتماعية البناء. وهنا توجد الصلة مع الشق الأول من وجهة نظرى، حيث إن الهوية الأوروبية كانت تتم صياغتها دائماً فى سياق عالمى.

ومن ثم، فلبنى أولى اهتماماً بالمراحل العديدة التى تم خلالها بناء الهوية الأوروبية وإعادة بنائها فى ظل سياق عالمى دائم التغيير، بينما أربط ذلك فى كل الأوقات بتقدم الغرب الاقتصادى.

ومع ذلك، وكما أوضح فى الفصل الأخير، لا يعنى هذا بأى حال أن العوامل المادية غير ذات أهمية، إنها تشكل بالفعل جزءاً رئيسياً فى وجهة نظرى، فبصفة عامة أشير هنا إلى أن الهوية تعد جانباً مهماً من الفاعلية. فمفهومى للفاعلية يبدأ من المقدمة المنطقية القائلة بأن الطريقة التى نفكر بها أو نتخيل بها أنفسنا وموقعنا فى العالم، تنصح إلى حد بعيد عن الطريقة التى يمكن أن نتصرف بها فى هذا العالم.

كيف إذن شكّل الأوروبيون هوية إمبريالية؟ وكيف مكّنت تلك الهوية المرحلة الأخيرة من نهضة الغرب؟

لقد درج الأوروبيون خلال القرون الوسطى المبكرة على تعريف أنفسهم سلبياً فى مقابل الإسلام (الفصل الخامس). وكان لذلك أهمية كبيرة فى بناء المملكة المسيحية [الكاثوليكية]، التى ساعدت بدورها على تدعيم نظام الإقطاع الاقتصادى والسياسى الذى ظهر فى نهايات الألفية الأولى، كما أدت أيضاً هذه الهوية إلى اشتعال الحروب الصليبية. وفيما بعد، حثت الهوية المسيحية الأوروبية على ما يسمى بـ «رحلات الاستكشاف» - أو ما أطلق عليه «الجولة الثانية» من الحروب الصليبية القراوسطية - بريادة فاسكو دا جاما وكريستوفر كولومبوس (الفصلان السابع والثامن). دفعت العديد من الأفكار المسيحية الأوروبية - لدى وصولهم إلى أمريكا -

إلى الاعتقاد بدونية الأمريكيين الأصليين من أهل البلاد، والأفارقة الزوج، مما جعلهم يحللون لأقصى درجة استغلال وقمع أهل البلاد والأفارقة الزوج، بالإضافة إلى نهب الذهب والفضة الأمريكية، الأمر الذي ساهم بدوره فى التنمية الاقتصادية الأوروبية بأشكال عديدة (الفصل الثامن). ثم أدى إعادة تشكيل الهوية الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، إلى خلق ما أشير إليه بـ «العنصرية الضمنية» التى مهدت لفكرة الحاجة الأخلاقية لـ «الرسالة الحضارية» للإمبريالية (الفصل العاشر)، حيث مثل تخيل الشرق كمتخلف وسلبى وشبيه بالأطفال - نموذج پيترپان - فى مقابل الغرب المتقدم والفعّال والأبوى، دوراً مهماً فى حث الأوروبيين على الإمبريالية. فقد اعتقدت الصفوة الأوروبية - بصدق - أنهم يُحضرون (بطورون) الشرق من خلال الإمبريالية (برغم أن العديد من أفعالهم كانت تكذب هذا المفهوم النبيل).

لاحقاً، أدى استيلاء الإمبريالية على العديد من الموارد غير الأوروبية إلى تأمين الثورة الصناعية البريطانية المهمة (الفصل الحادى عشر).

بصفة إجمالية، يمكننى ذلك من إعادة تقديم الفاعلية الأوروبية كجزء من رؤيتى المضادة لمركزية أوروبا فى نهضة الغرب. قد يعارض أساتذة أمثال «بلاوت» هذا الملمح من حجتي، أساساً لأنه يبدو أنه [بلاوت] يلجأ إلى جعل مركزية أوروبا ما يؤكد على الاستثنائية الأوروبية. إلا أن ذلك قد يكون صحيحاً فقط فى حال تشكيله جوهر نقاشى. لذلك من المهم إدراك الإطار العام لتفسيرى، وهو أن الهوية الأوروبية تمثل متغيراً توضيحياً مهماً، وإن لم يكن كافياً، حيث إنه بدون نشر الموارد المادية والفكرية الشرقية عبر العولمة الشرقية، ما كان يمكن لأى قدر من الجشع أو حب الاستيلاء، تملك الأوروبيين أن يمكنهم من «تخطى الحواجز». يعنى هذا تحلى به الأوروبيون أن يمكنهم من «تخطى الحواجز». يعنى هذا بالضرورة أخذ الأسباب المادية فى الاعتبار جنباً إلى جنب دور الهوية، إذا كان لنا أن نصيغ تفسيراً مرضياً لنهوض الغرب.

باختصار، عند كشفنا للصورة الأعم التى تحجبها مركزية أوروبا، تبدو الصورة العريقة النقية للحضارة الغربية - بصفته مستقلة وصادقة ومتقدمة أخلاقياً - أشبه بشخصية «دوران جراى» لـ «أوسكار وايلد»، الذى كانت صورته الحقيقية محتجبة عن المشاهد، وتصبح مهمتى إذن هى الكشف عن تلك الصورة المختبئة، وفى نفس الوقت إحياء القصة الشرقية.

بهذه الطريقة أسمى إلى التقليل من مفهوم الغرب المنتصر الذى تقول به مركزية أوروبا، والذى يكمن، بشكل ضمنى أو معلن، فى قلب الاتجاه السائد لنهضة الغرب، مما يجعلنا نكتشف أثناء ذلك جذور الغرب الشرقى. ومن ثم، وباستخدام لغة العلوم الاجتماعية الوضعية التى يتبناها «الانذر» وآخرون، أنه من أجل هذه الأسباب الإمبريقية (المذكورة سابقاً) يجب تجنب مركزية أوروبا؛ لأنه عندئذ فقط نستطيع تقديم روية مُرضية لنهضة الغرب.

نقطة أخيرة هامة جدية بالذكر. فلقد حددت لنفسى مهمة طموحة للغاية، تتطلب عملياً كتابة منقحة لتاريخ العالم خلال الألف وخمسمائة عاماً الأخيرة! من غير الممكن بالطبع توفير كل التفاصيل فى كتاب واحد.

من هنا يصبح هدفى الرئيسى هو رسم الإطار لصورة بديلة، وبالتالى توفير ما يكفى من براهين لتقويض المعتقدات الرئيسية لمركزية أوروبا.

بطريقة أخرى، أشعر أن «النجاح الفكرى» لهذا الكتاب لا يجب أن يُعزى إلى ما إذا كان القارئ قد اقتنع تماماً بتفصيلات وجهة نظرى، وإنما يُقاس هذا النجاح بمدى اقتناع القارئ بادعائى بأن تفسير مركزية أوروبا ورؤيتها لنهوض الغرب وانتصاره، ما هو إلا أسطورة علينا مناقشتها.





نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الجزء الأول

من عام ٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠

الشرق رائد التطور المبكر
الشرق يكتشف العالم ويقوده
خلال العولمة الشرقية



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الثانى

• الرواد المسلمون والأفارقة

بناء جسور العالم والاقتصاد العالمى
فى عصر الاكتشافات الأفروآسيوية
(٥٠٠ - ١٥٠٠ م)

إذا كان لى كفىلسوف أن أئمنى معرفة ما حدث على سطح الأرض، فىجب على أولاً توجيه بصرى تجاه الشرق، مهد الفنون جميعها، والذى يدين له الغرب بكل شىء.

قولتير

لقد حاول العلماء الغربيون - على الأقل منذ القرن التاسع عشر - إيجاد طرق لرؤية منطقة الحضارة الأفروأورواسيان وكأنها مكونة من عوالم تاريخية منفصلة . . . إحدى النتائج الملائمة قد تكون ترك أوروبا . . . مع تاريخ لا يحتاج إلى دمجه مع باقى الجنس البشرى، إلا بشروط التاريخ الأوروبى نفسه . . . إلا أنه بعد عام ٥٠٠م، تراكم التحسين فى التقنيات، خاصة فى التسليح، وحتى فى [المؤسسات] المالية؛ بحيث اتسع مجال التجارة، مثلما حدث فى جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والتى دخلت الآن بالفعل دائرة الأفروأورواسيان الحضارية . . . [ويسبب] أن التفاعل بين المناطق - سواء كان ذلك كتييجة للإسلام، أو المغول، أو الإقراض العلمى والفنى [الخ] - كان دائم التكرار، وتضمن . . . الصين وأوروبا الغربية (فإن هذا يعنى بالضرورة) أن هذه التطورات فى [التقنية] لا يمكن فصلها عن بعضها البعض .

مارشال هودجسون

تضمنت الصورة الشائعة للعالم قبل عام ١٥٠٠ م، التي قدمها مؤيدو مركزية أوروبا ملمحين أساسيين :

الأول : عالم غارق فيما يسمى «التقاليد» الراكدة، والثاني : عالم مُجزأ مقسم إلى مناطق حضارية منعزلة ومتخلفة تحكمها دول طاغية «لا عقلانية» (أساساً في الشرق). وبالتالي فإن تخيل عالم فيه اعتماد متبادل فيما بينه في أى وقت قبل عام ١٥٠٠ م، يعد شيئاً لا يمكن تصوره .

تباعاً، تفترض فكرة المركزية أن بزوغ أوروبا كحضارة متقدمة بدأ حوالى عام ١٥٠٠ م، وأطلق عصر الاستكشاف الأوروبى . وقد أدى هذا بدوره إلى إزالة الحوائط التى فصلت الحضارات الرئيسية، وبالتالي أفسحت الطريق أمام عصر العولمة الغربية المقبل الذى بزغ فى القرن التاسع عشر ونضج بعد عام ١٩٤٥ م.

وتُعدّ - من الوهلة الأولى - هذه الصورة المعتادة لفكرة مركزية أوروبا بمثابة أسطورة لأن اقتصاداً عالمياً - أنهى عزلة حضارية - كان قد بدأ فعلياً فى القرن السادس خلال عصر الاستكشاف الأفروآسيوى . وكما سنرى لاحقاً، لقد دخل ما يطلق عليهم «الرواد الأوروبيون» تلك الدائرة العالمية - الموجودة بالفعل - بشروط أملاها عرب الشرق الأوسط والفرس والأفارقة (انظر أيضاً الفصول الرابع والسادس والسابع).

بالإضافة إلى ذلك، وكما يبرهن الفصل الحالى والفصلان التاليان، شهدت المرحلة السابقة على عام ١٥٠٠ م تقدماً اقتصادياً شرقياً جديراً بالاعتبار، يدحض فى نفس الوقت النظرية التى تتبناها مركزية أوروبا عن الاستبداد الشرقى .

أوضحت أيضاً أن «ريادة الاقتصاد العالمى» فى المرحلة قبيل عام ١٨٠٠ م كانت لمجتمعات شرقية عديدة .

هناك نوعان من القوة الاقتصادية الشاملة يمكن أن نطلق عليهما، كما يقول «مايكل مان» : قوة «انتشارية» وقوة «تكثيفية»^(١) . ففي المجال الاقتصادى، تشير القوة الانتشارية إلى قدرة دولة ما، أو منطقة معينة على تصويب مجساتها الاقتصادية خارجياً نحو العالم، بينما تشير القوة التكتيفية إلى مستوى عال من القدرة «الإنتاجية» داخل حدودها . وتأتى أهمية التفرقة بينهما تحديداً بسبب تمتع مناطق مختلفة من العالم بالتفوق فى إحدى القوتين العالميتين أو كليهما فى أوقات مختلفة .

من ثم، وعلى سبيل المثال، احتفظ الشرق الأوسط الإسلامى وشمال أفريقيا فى الفترة بين عامى ٦٥٠ و ١٠٠٠م تقريباً بأعلى مستويات القوة الانتشارية والتكثيفية، رغم أنه حوالى عام ١١٠٠م انتقلت راية ريادة القوة التكثيفية إلى الصين (حيث ظلت هناك حتى القرن التاسع عشر - انظر الفصل الثالث). ومع ذلك حافظ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ريادة القوة الانتشارية حتى القرن الخامس عشر تقريباً، عندما اضطلعت الصين بهذا الدور، ومع ذلك استمر تميزهما [الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] بمستويات مرتفعة من القوتين الانتشارية والتكثيفية حتى «عقود عديدة» من القرن الثامن عشر.

وقد قام المثقفون المؤيدون لفكرة مركزية أوروبا بإعادة تخيل تلك الصورة بوعى تام خلال القرن التاسع عشر، وتبعاً لتلك الصورة، مثلت فينيسيا القوى العالمية الرائدة فى الفترة عقب عام ١٠٠٠م فى البداية، ثم تلتها كل من: البرتغال وإسبانيا وهولندا وبريطانيا.

باختصار، يهدف هذا الفصل إلى اكتشاف الصورة الأصلية (أى تلك الصورة الموجودة قبل أن تمحوها مركزية أوروبا).

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنى كرست ثلاثة فصول لمناقشة إنجازات الشرق الاقتصادية العديدة، إلا أنها بالضرورة لا تمثل إلا خطوطاً عريضة. أو كما يذكرنا «برى أندرسون» بطريقة معبرة:

لا يمكن بأى حال تقليص التنمية الآسيوية إلى فئة موحدة، تخلفت بعد أن استتبت قوانين التطور الأوروبى... فقط فى ليل جهلنا نرى كل الأشياء المختلفة تأخذ نفس المظهر^(٢).

وبالتالى، لقد بحثت تفكيك الشرق - قدر ما أستطيع - إلى أجزاء مكوناته الرئيسية، حيث لا يمكن رسم كل منها بنفس الفرشاة. ومن ثم أتمنى أن يغفر لى القارئ أن يكون تركيزى هنا وعلى مدار الفصلين القادمين على الشرق الأوسط الإسلامى، وشمال أفريقيا والصين واليابان والهند وجنوب شرق آسيا.

يقع هذا الفصل فى جزءين، يكشف الجزء الأول عن الدور الريادى الذى لعبه الشرق الأوسط المسلم وشمال أفريقيا فى خلق اقتصاد عالمى بعد عام ٥٠٠م، كما يتتبع ريادتهما للقوة العالمية. أما الجزء الثانى فيتتبع توسع القوة الإسلامية، وتحولها إلى مصر، فى نفس الوقت يبين حدود الاقتصاد العالمى بين عامى ١٠٠٠ و١٥٠٠م.

الأصول الشرقية للاقتصاد العالمى

عصر الاستكشافات الأفروآسيوية (بعد عام ٥٠٠م)

• خلق العولمة الشرقية بعد عام ٥٠٠م

يناقض الادعاء بأن العولمة بدأت مبكراً - فى القرن السادس - ما يؤكد مؤيدو مركزية أوروبا بأن العولمة ظهرت فقط بعد عام ١٥٠٠ مع مجيء ما يسمى بعصر الاستكشاف الأوروبى .

هناك - بشكل خاص - ستة دفعات من جانب مؤيدى مركزية أوروبا أمام الادعاء بأن العولمة بدأت قبل عام ١٥٠٠ بوقت طويل ^(٣) .

أولاً: يفترض أن الحضارات الإقليمية الرئيسية كانت منعزلة عن بعضها البعض .

ثانياً: يتفرع هذا الادعاء بدوره من افتراض أن الثمن السياسى كان مرتفعاً لدرجة أنه لم يفسح مجالاً للتجارة العالمية، حيث إن الحكام الشرقيين الطغاة أرادوا محو كل أنواع التجارة وفوائدها من الوجود .

ثالثاً: لم يكن من الممكن تواجد تجارة عالمية ذات أهمية قبل عام ١٥٠٠؛ لأنه لم تكن هناك أعراف الرأسمالية (مثل الائتمان - صرافى العملات - البنوك - قوانين العقود - إلخ) .

رابعاً: وجود حركة تجارة على مستوى عالمى كان ببساطة غير ممكن، حيث كانت تكنولوجيا المواصلات بدائية، ولم يكن لأى تجارة عالمية مغزى، حيث انحصرت فى سلع الرفاهية التى - بحكم التعريف - كانت تُستخدم فقط من قبل أقلية بسيطة من سكان العالم (حوالى ١٠٪) .

خامساً: أى انسياب للتجارة العالمية، كان ولا بد بطيئاً وقليل الشأن .

سادساً: حتى مع وجود آليات عالمية عاملة، فإنها لم تتمتع بالنشاط الكافى حتى يكون لها تأثير رئيسى فى إعادة التنظيم فى العديد من مجتمعات العالم .

وسوف أقوم هنا بعرض اقتراحاتى - المضادة - الستة قبل الدخول فى تفاصيلها على مدار هذا الفصل (وأيضاً فى الفصول من الثالث إلى التاسع).

أولاً: خلق كل من الفرس والعرب والأفارقة والجاويين واليهود والهنود والصينيين اقتصاداً عالمياً وحافظوا عليه حتى عام ١٨٠٠م تقريباً، وهى الفترة التى تداخلت فيها حضارات العالم الرئيسية (فمن هنا يأتى تعبير العولمة الشرقية).

ثانياً: حكم مناطق عديدة حكام قاموا بتوفير أجواء سلمية، كما حافظوا على ضرائب عبور منخفضة من أجل تسهيل التجارة العالمية .

ثالثاً: ظهرت مجموعة من الأعراف الرأسمالية العقلانية بعد عام ٥٠٠م، وذلك من أجل دعم التجارة العالمية (يتم مناقشة ذلك بالتفصيل فى الفصل السادس) . وكما توضح «جانيت أبو لغد» :

إذا قيست المسافات بالوقت، فقد كانت تحسب بالأسابيع أو الشهور فى أحسن تقدير، إلا أنها تستغرق سنوات لعبور الكرة الأرضية، ومع ذلك كان يتم نقل السلع، تحديد الأسعار، الاتفاق على أسعار الصرف، إبرام العقود، توسيع الائتمان - سواء على أصول، أو فى مقابل سلع موجودة فى مكان آخر - تكوين الشراكات، وبالطبع كان هناك سجلات للحساب، واحترموا الاتفاقيات^(٤) .

رابعاً: رغم أن تقنيات المواصلات كان مستواها أبعد ما يكون عما تتمتع به اليوم، إلا أنها أثبتت كفايتها لقيادة التجارة العالمية . فضلاً على ذلك، فإن ادعاء مركزية أوروبا بأن التجارة العالمية أثرت فقط على ١٠٪ من سكان العالم وبالتالى لا أهمية لها هو ادعاء مردود عليه منذ اللحظة الأولى من قبل «شارلز تيلى» .

فهو يحدد أهمية الاتصالات العالمية إلى الحد الذى : «تؤثر أفعال اللاعبين الأساسيين فى منطقة ما من شبكة العمل . . . بوضوح . . . على انتعاش أقلية مهمة (قد تكون العشر) من سكان منطقة أخرى من الشبكة»^(٥) .

كما رأى آخرون أن التجارة فى سلع الرفاهية كان لها تأثير مهم على استمرارية الدول والمجتمعات واستقرارها فى أنحاء العالم^(٦) .

مع ذلك، وفي الحالتين، كانت غالبية التجارة العالمية تدار على أساس منتجات لاستهلاك العامة، حيث كان لها أثرها على أكثر من ١٠٪ من سكان العالم (وهي نقطة أكررها في فصول عديدة).

خامساً: مما لا شك فيه أن وسائل الانتقال العالمية كانت في أغلب الأحيان شديدة البطء، ورغم ذلك كان للتدفق العالمى للتجارة أثر رئيسى فى إعادة تنظيم المجتمعات حول العالم . ويحيلنا هذا مباشرة إلى ادعائى :

السادس: وهو أن المعنى المهم للتجارة العالمية لا يكمن فى نوع التجارة التى تدعمها أو كميتها، وإنما فى أنه يوفر نوعاً من حزام ناقل جاهز الصنع، تم من خلاله نقل حافظة الموارد الشرقية الأكثر تقدماً (مثل: الأفكار والمؤسسات والتكنولوجيا) إلى الغرب . وقد أدى هذا التدفق العالمى أخيراً إلى إعادة تشكيل جذرية للمجتمعات فى أنحاء كثيرة من العالم .

وفى الحقيقة، فإن الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب هو السعى لتصوير تلك النقطة، وذلك عن طريق توضيح الأهمية العظمى التى تم بها نقل «أفضل أداء شرقى لحافظة الموارد» عبر عوامة شرقية فى تعزيزه نهضة الغرب (انظر الفصول من الخامس إلى التاسع).

أخيراً، قد يُعَارَض ادعائى على أساس أنه لم تكن جميع أجزاء الكرة الأرضية متصلة ببعضها البعض . إلا أن افتراض أن العالم يجب أن يكون متصلاً بإحكام فيما بينه قبل أن نصرح بأنه عالمى لهو شئء إشكالى حتى بالنسبة للوقت الحديث، ومرة أخرى كما توضح جانيت أبو لغد:

لا يوجد نظام فى العالم يمكننا أن نطلق عليه «عالمى» بمعنى أن كل الأجزاء تتحرك بتساو مع بعضها البعض، بغض النظر عن ماهية الدور الذى يلعبه كل منها سواء كان مركزياً أو هامشياً.

حتى اليوم، حيث العالم أكثر اندماجاً من أى وقت مضى فى التاريخ، فهو مقسم إلى مناطق ثانوية مهمة أو نظم فرعية، مثل نظام شمال الأطلنطى
الپاسيفيكي . . . الصين، التى ما زالت نظاماً فى حد ذاته . . . إلخ^(٧) .

بالطبع كانت العولمة ظاهرة ديناميكية على مدار الأوقات، ومما لا شك فيه أن مدى «انتشاريتها» قد يتغير باختلاف الفترات. كما تختلف العولمة الحديثة كثيراً في الفترة ١٨٠٠ - ٢٠٠٠ في العديد من النواحي المهمة عن سابقتها الشرقية، ومع ذلك، يمكن أن يقال إن العولمة تواجدت قبل (وبالطبع بعد) عام ١٥٠٠ فيما يتعلق بالتدفق المهم للسلع، والموارد والعملات ورأس المال والمؤسسات والأفكار والتكنولوجيا، وتَنقَلُّ الناس عبر المناطق المختلفة إلى الحد الذي أثروا به على مجتمعات عديدة حول العالم، مما أدى إلى حدوث تغييرات فيها.

ومع ذلك، يتمسك «روبرت هولتون» بأن :

التاريخ العالمى ليس فى حاجة إلى أن يأخذ شكل عملية توحيد واحدة (أو ما وراء الرواية)، مثل انتصار العقل أو الحضارة الغربية. كما لا يجب أن يتم أخذه على أنه يتضمن عملية متعذرة لفرض التجانس وفقاً لقلب موحد . . . إن الحد الأدنى المطلوب حتى يمكننا التحدث عن وسيلة اتصال عالمية، هو وجود اتصالات ملموسة بين مختلف المناطق بعضها ببعض، بما يؤدي إلى التبادل البينى والاعتماد المتبادل^(٨).

يبدو واضحاً أن تعريفى أقل «اعتدالاً» من ذلك الذى يقدمه «هولتون».

سوف أخذ عام ٥٠٠ م بمثابة عام البداية بالنسبة للعولمة الشرقية. كما يوضح «وليم ماكنيل» رغم وجود مجموعة من الوصلات العالمية الضعيفة التى ترجع إلى الألفية الأخيرة قبل الميلاد (أو حتى قبل ذلك) إلا أنه بحلول عام ٥٠٠ م تقريباً، كان قد تم ملء الشغرات التى عزلت مختلف المناطق عن بعضها البعض^(٩).

وكان لإعادة إحياء دور الجمل كوسيلة للمواصلات بين عامى ٣٠٠ و ٥٠٠ م أكبر الأثر فى ذلك. فقد أثبتت الجمال تفوقها كـ «وسيلة مواصلات» على كل من الخيول والثيران؛ حيث إنها تستطيع السفر حتى مرتين فى اليوم، وكانت أقل تكلفة بكثير، كما يمكن تنظيمها بسهولة أكثر، بالإضافة إلى أنها لم تكن تحتاج إلى إقامة طرق خاصة، وكان معنى هذا أنه يمكن عبور الطرق البرية الطويلة عبر آسيا الوسطى بسهولة نسبية.

وكان هذا التطور من الأهمية التى جعلت «ماكنيل» يصفه مؤخراً كالاتى :

بالتشابه . . . مع فتح البحارة الأوروبيين للمحيطات [هكذا قال] بعد عام ١٥٠٠م.

وكانت أكثر المناطق تأثراً الصحراء العربية والواحات وصحارى آسيا الوسطى، والسهول الواقعة شمالها، وجنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا فلقد تم ربط تلك المناطق بالمراكز المتحضرة - أساساً مع الشرق الأوسط والصين - بشكل أوثق بكثير من أى وقت مضى . وكتيجة لذلك، ظهر بين عامى ٥٠٠ و١٠٠٠م نظام عالمى أكثر تركيزاً^(١٠) .

إلا أن التطور الأساسى هنا جاء نتيجة ظهور مجموعة من الإمبراطوريات ذات الصلة ببعضها البعض، مما وفر مناخاً سلمياً انتعشت خلاله التجارة البرية وأيضاً البحرية^(١١) .

إن نشأة حكم (تانج) فى الصين (٦١٨ - ٩٠٧)، والإمبراطورية الأموية والعباسية الإسلامية فى الشرق الأوسط (٦٦١ - ١٢٥٨) والفاطميين فى شمال أفريقيا (٩٠٩ - ١١٧١)، كان لها أكبر الأثر فى ظهور شبكة تجارة عالمية، وكما يشير «فيليب كورتن» : «لقد أدى تزامن قوة العباسيين و«التانج» فى نفس الوقت إلى أن تبدو المسافات الطويلة بالنسبة للتجارة سهلة نسبياً للقيام بكامل الرحلة عبر آسيا وشمال أفريقيا»^(١٢) .

ورغم أن كلاً من «چاك جودى»، و«أندريه وينك»، و«نايجل هاريس» يرى أن الاتصالات العالمية ترجع إلى عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد، أوحى قبل ذلك، إلا أنهم يؤكدون على أن التوسع الكبير فى التجارة العالمية حدث خلال الفترة التى تلت عام ٦٠٠م^(١٣) .

باختصار - وكما يحتاج «ماكنيل» - فإن رخاء العالم العربى والصينى (وجنوب آسيا أيضاً) وتمرسهم التجارة، كان كما لو أن وقوداً عظيماً أثار شعلات الاقتصاد العالمى البازغ^(١٤) .

جدير بالذكر فى هذا الصدد أن نظرية «بيرين» الشهيرة، والتي تقول بأن الغزوات الإسلامية حطمت وحدة أوروبا الغربية مع أوروبا الشرقية (البيزنطية) - وأنه فقط عند انقضاء الألفية استعادت التجارة وضعها - فى حاجة إلى أن نقدمها معكوسة .

كان هناك اتصال وثيق بين الفرنجة والعالم العربى، و... انتعشت النهضة الكارولينية، ونجاحات الدول - المدن الإيطالية، ونمو رابطة «هانسباتيك»... كل ذلك انتعش فى ظل الاتصالات مع الشرق الإسلامى، ولم يتأخر... ويبدو يقيناً أنه تم إحياء التجارة فى العديد من الأماكن أواخر القرن الثامن والقرن التاسع (فى أوروبا)... بالتناقض مع ما يقوله «بيرين»، يتحدث المؤرخون حالياً عن «أسلمة اقتصاد أوروبا فى أوائل القرون الوسطى»^(١٥) .

إذن مع مولد الإمبراطورية الكارولينية فى ٧٥١م فى غرب أوروبا، وبزوغ العديد من المدن التجارية الإيطالية فى القرنين الثامن والتاسع، امتد نظام التجارة العالمى حتى أوروبا، وبالتالي تم ربط طرفى الأراضى الأوراسية فى شبكة واحدة من إمبراطوريات العالم المترابطة .

وفقاً لذلك، لا تعتبر العولمة شيئاً فريداً أو ذا شأن فقط بالنسبة للقرن العشرين، وليس الأمر مجرد أنها قد بدأت خلال «عصور الظلام» الأوروبية، وإنما يهمنى فى المقام الأول أن العولمة الشرقية كانت بمثابة المولدة - إن لم تكن الأم - بالنسبة لغرب القرون الوسطى والغرب الحديث .

إن مولد العولمة الشرقية يدين بالكثير إلى الشرق الأوسط الإسلامى / شمال أفريقيا . فقد كان مسلمو شمال أفريقيا والشرق الأوسط - وأيضاً السود - رواد الرأسمالية العالمية الحقيقية، حيث قاموا معاً بنسج اقتصاد عالمى على صعيد واسع ومهم .

فلقد امتد من جهة إلى أخرى عبر أراضى أوراسيا الشاسعة والطرق البحرية من أوروبا الغربية حتى الصين وكوريا فى الشرق، وأفريقيا وبولينسيا (وربما إلى السكان الأصليين فى أستراليا) فى الجنوب . كيف إذن تمكّنوا من ذلك ؟

نشأ الشرق الأوسط الإسلامى العربى على الإنجازات الأولية للدولة الساسانية الفارسية، والتي ترجع فى الأغلب إلى القرن الثالث، وبالتأكيد إلى القرن الرابع^(١٦).

بدأ الشرق الأوسط نهضته ليصبح قوة عالمية بعد عام ٦١٠م مع نزول الوحي على «محمد» [ﷺ] - وكان الشرق الأوسط قبل ذلك مقسماً فيما بينه ومطمعاً للعديد من القوى الاستعمارية الفارسية والسورية والبيزنطية فى مصر . وكان أحد إسهامات محمد [ﷺ] العظيمة محاولة بناء وحدة من خلال قوة الإسلام، كما أن من أهم جوانب الإسلام هو ميله إلى التجارة والنشاط الرأسمالى العقلانى .

وقد يبدو هذا الحديث غريباً على ادعاءات مؤيدى مركزية أوروبا الذين يقولون بأن الإسلام كان ديناً قمعياً يكبح إمكانيات الرأسمالية، ناهيك عن النشاطات الرأسمالية العقلانية .

ولكن يبدو أنه قد تم - بوعى أو بدون إدراك - نسيان أن محمداً [ﷺ] نفسه كان تاجراً . ففي العشرينيات من عمره تزوج من امرأة قرشية ثرية (اغتنى القرشيون من تجارة القوافل ومن الأعمال البنكية).

ومما يشير الانتباه أن أهل مكة - قبيلة قريش - استثمروا رؤوس أموالهم فى التجارة والإقراض بفوائد، وذلك بطريقة قد يطلق عليها «فيبر» عقلانية .

إن أسلوب عمل تجار الإمبراطورية الإسلامية يتطابق تماماً مع مقياس «فيبر» «للعقلانية» فى النشاط الرأسمالى .

فلقد كانوا يتهزون كل فرصة فيها فائدة ويحسبون ما ينفقونه وما يعود عليهم وفوائدهم بشروط مالية^(١٧) .

فى ضوء ما تقدم، يبدو مثيراً الإشارة إلى بعض الصلات بين الإسلام والرأسمالية والتي نجدها فى القرآن . ويؤكد «ماكسيم رودينسون» على أن القرآن لا يقول فقط بأن المرء يجب ألا ينسى نصيبه من الدنيا، إنما أيضاً من المناسب المزج بين ممارسة الدين

والحياة المادية، ومزاولة التجارة حتى أثناء الحج، ويذهب إلى أبعد من ذلك إلى حد تحقيق إقرار أرباح التجارة باسم ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يقول القرآن: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِّن قَبْلِهِ لِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ويتضمن ذلك أنه على العبد الصالح أن يسمى ليكون - على الأقل - مستقلاً مادياً.

وتدل أكشاك تصريف العملة داخل ساحة الجامع الكبير في مدينة «الكوفة» على أنه لم يكن هناك صراع بين الأعمال [التجارية وما إليها] والدين في الإسلام^(١٨).

كما أنه من الأهمية بمكان أن الإسلام قد أعلى من شأن الاستثمار، فبينما يعتبر البعض أنه تكمن في الشريعة (القانون الإسلامي) جذور الاستبداد والتخلف الاقتصادي، إلا أنها في الواقع قد وضعت من أجل منع الحكام والخلفاء من إساءة استخدامهم للسلطة، بالإضافة إلى أنها تلزم - بوضوح - بالوفاء بالعقود والعهود والاتفاقيات.

وليس بمفاجأة أنه كان هناك سبب عقلائي لتأييد التجار المسلمين الشديد لأحكام الشريعة. هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك علامات عديدة على توفر الحريات الشخصية في الإسلام أكثر من توفرها في أوروبا القرون الوسطى. فكانت المهام تحدد على أساس «المسؤوليات التعاقدية المتكافئة». إن هذه المفاهيم العقلانية كانت بالنسبة لـ «هودجسون» أقرب إلى مفهوم المجتمع الحديث منه إلى مفاهيم الجماعة التقليدية^(١٩).

أخيراً، فإن الميزة المقارنة للإسلام تكمن في قوته «الانتشارية» المهمة، فلقد استطاع الإسلام إخضاع مساحات أفقية، وذلك لما يتميز به من قدرة كاملة على التوسع والانتشار عبر أجزاء واسعة من الكرة الأرضية.

وكان مركز الإسلام - مكة - يعد أحد مراكز شبكة التجارة العالمية، ولقد انتشرت سريعاً قوة الإسلام بعد القرن السابع حتى أصبح حوض البحر المتوسط في الواقع

بحيرة إسلامية، وبدأت «أوروبا الغربية» كتوء داخل الاقتصاد الأفروآسيوي العالمي. كان للإسلام تأثير قوى، خاصة على تطوير أوروبا (الفصول من الخامس إلى الثامن) عبر إسبانيا الإسلامية، ولو أنه لم يكن العامل الوحيد بأي حال.

وفوق كل شيء، شكّل العالم الإسلامى جسراً للعالم، مرت من فوقه الكثير من حافظات الموارد الشرقية وتجاراتها إلى الغرب بين عامى (٦٥٠ - ١٨٠٠م). ويعكس نمو المدن والمنازل التى شيدها المسلمون مدى القوة «الانتشارية» الإسلامية.

لقد حظر الإسلام بناء المنازل العالية المتعددة الطوابق؛ لأن فى ذلك غطرسة تشى بمحاولة الوصول إلى الله^(*). بصفة عامة فإن بناء مساحات رأسية فى الإسلام يعد شيئاً يستحق التوبيخ المعنوى. وبالتالي، فإن العلامة الدالة على الورع هى أن يخفض الإنسان من نفسه أمام ربه - أن يسجد المرء ويخفض جبهته إلى الأرض أمام عظمة الله - وبنفس الطريقة جاء فى «ألف ليلة وليلة» أن إظهار الاحترام لله يكون بتقيل الأرض ما بين اليدين^(**). باختصار، وكما يقول مفهوم «الجهاد» بأن المسلمين يجب ألا يخضعوا الأرض بطريقة رأسية، وإنما أفقية (توسعية) وذلك بواسطة كل من الديانة والتجارة. وهكذا، برزت للوجود المدن فى كل مكان بالشرق الأوسط، وتكونت سريعاً العصب الرئيسية لشبكة الاقتصاد العالمية.

تتناقض صورة شبكة التجارة المدنية الكثيفة مع الرؤية التقليدية لمركزية أوروبا عن الإسلام بصفته صحراء يسكنها البدو الرحل.

فكما يقول «مارشال هودجسون»: «لم يكن الإسلام دين «التوحيد بالصحراء» الذى ولد بين البدو الذين روعتهم عجائب السماء الواسعة المفتوحة والأرض... نشأ الإسلام ونما من تقاليد طويلة لديانة حضرية، وكان مائلاً صوب المدينة [الحضر]^(٢٠).

ويؤكد «ماكسيم رودينسون» على هذا الادعاء العام بقوله:

إن كثافة العلاقات التجارية فى العالم الإسلامى شكّلت نوعاً من سوق عالمية... ذات أبعاد غير مسبوقة. كما أدى التطور فى التبادل إلى تخصصات إقليمية فى

(*) لا نعرف مصدراً لهذه الفكرة فى النصوص الإسلامية، وليس لله مكان للوصول له فيه، فالله خالق المكان والزمان - المترجمة.

(**) كذلك لا نعرف مصدراً شرعياً لمسألة تقيل الأرض، ولا نعرف أحداً يقوم بذلك - المترجمة.

الصناعة والزراعة . . . وليس فقط أن العالم الإسلامي عرف قطاعاً من
الرأسمالية، وإنما تميز هذا القطاع على ما يبدو بأنه الأكثر انتشارية والأعلى تطوراً
في التاريخ قبل (الحقبة الحديثة)^(٢١) .

انتشر الإسلام ليس فقط تجاه الغرب إلى أوروبا، وإنما أيضاً ناحية الشرق عبر الهند
وجنوب شرق آسيا، والصين، بالإضافة إلى الجنوب في أفريقيا، وذلك من خلال
تأثيرات دينية أو تجارية (غالباً الاثنان) .

كان امتدادهم الاقتصادي غير عادي بالنسبة لذلك الوقت، فلقد بلغ درجة جعلت
أحد العلماء يعبر عنه بلباقة «يجب قبول الحقيقة الواضحة بأن العرب كانوا ضمن رواد
التجارة الأوائل في تلك البلاد البعيدة، ومن الجائز - كما يقترح تيب - أنهم قاموا
بدور الوسيط في العمليات التجارية بين الصين وجنوب شرق آسيا»^(٢٢) .

كان هناك بالتأكيد - وكما تؤكد العديد من الوثائق المعاصرة - في القرن التاسع
شريان طويل ومستمر من التجارة عبر القارات، قاده التجار المسلمون وصل بين
الصين والبحر المتوسط^(٢٣) .

وقد تميز في الشرق الأوسط كل من الأمويين (٦٦١ - ٧٥٠) والعباسيين (٧٥٠ -
١٢٥٨)، وفي شمال أفريقيا الفاطميون، حيث كانوا يوحّدون بين العديد من شرايين
الطرق الطويلة في التجارة التي عرفت قديماً بين المحيط الهندي والبحر المتوسط .

وقد تضمنت تلك الطرق البحر الأحمر والخليج الفارسي . وكانت بغداد - عاصمة
الدولة العباسية - موصولة بطريق الخليج الفارسي والذي امتد بدوره إلى المحيط
الهندي، وما بعده حتى بحر الصين الجنوبي، وأيضاً بحر الصين الشرقي .

وقد وصف اليعقوبي (توفي عام ٨٧٥ م تقريباً) - المعاصر لذلك الوقت - بغداد
بأنها «الجهة المائتة للعالم»، بينما قال المنصور : «لا يوجد عائق بيننا وبين الصين،
فكل ما خلف البحر يمكن أن يأتينا من خلاله»^(٢٤) .

كما كان لموانئ إسلامية أخرى أهميتها، خاصة «سيراف - siraf» على الخليج
الفارسي (جنوب شيراز)، والتي كانت المحطة الرئيسية للعديد من الصين وجنوب
شرق آسيا .

وكان لطريق البحر الأحمر «الذى تحميه مصر» أيضاً أهمية الخاصة (انظر القسم التالى). . . . وبالإضافة إلى الطرق البحرية، قد يكون الأكثر شهرة هو الطريق البرى إلى الصين [طريق الحرير]، حيث كانت القوافل تمر عبره داخل المدن الإيرانية مثل تبريز وهمدان ونيسابور وبخارى وسمرقند فى ترانسوكسيانا (بلاد ما وراء النهر سيحون، جيحون - Transoxiana) (*)، ومن هناك إلى أى من الصين أو الهند، وقد ترك ذلك أثراً كبيراً لدى ماركو پولو (ابن بطوطة الأوروبى) كما ترك أثره لدى ابن بطوطة نفسه :

يعيش أهل تبريز على التجارة والصناعة . . . للمدينة موقع متميز جعل منها سوقاً للسلع الآتية من الهند وبغداد، من الموصل وهرمز، ومن أماكن أخرى عديدة؛ كما يأتى كثير من التجار اللاتين لشراء السلع المستوردة من أراضٍ أجنبية .
وهى أيضاً سوق للأحجار الكريمة التى توجد هنا بوفرة . هى مدينة تحقق فوائد جيدة عن طريق تنقل التجار وترحالهم (٢٥) .

لقد اعتمد المسلمون بشكل خاص على التجارة مع أجزاء عديدة من أفريقيا (ليس فقط شمال أفريقيا) . ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، منها أولاً: أن مصر سيطرت على أحد الطرق الأكثر حيوية والذى يصل الشرق الأقصى بالغرب (انظر القسم التالى)، وثانياً: أنه ربما شكلت الأسواق الأفريقية الفرع الأكثر تحقيقاً للربح فى التجارة الخارجية الإسلامية .

بينما تقلل مركزية أوروبا من أهمية أفريقيا فى نظام التجارة الدولى قبل عام ١٥٠٠م، إلا أن التجارة الأفريقية كانت أبعد ما تكون عن الهامشية، فقد نشطت قبل وصول الأوروبيين بوقت طويل .

وليس بأقل أهمية، أن المملكة الحبشية تباغت بالتجار السود الذين أقاموا تجارة مهمة مع الهند حتى قبل وصول المسلمين (٢٦) .

(*) اسم أطلقه العرب قديماً على البلاد الواقعة شمالى نهر جيحون بتركستان الروسية . وأهم مدنها بخارى وسمرقند وخيوه وطشقند . ويقع نهر سيحون فى قرغيزيا وكازخستان، بينما يقع نهر جيحون فى طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان - المترجمة .

إن وصف «أبو لغد» المتمكن للاقتصاد العالمى جدير بإثارة الفضول، لإغفاله جنوب شرق أفريقيا^(٢٧).

إلا أن التجارة البحرية لجنوب شرق أفريقيا كان لها مكانتها حتى قبل وصول المسلمين؛ ويتبدى ذلك فى انتظام تجارة وصلت بعيداً للشرق حتى بولينيزيا. علاوة على ذلك، هاجر الإندونيسيون إلى شرق أفريقيا مبكراً منذ القرنين الثانى والرابع. كما اتجهت السفن الإسلامية إلى الجنوب حتى الشاطئ الشرقى لأفريقيا، وتوغلت جنوباً حتى صوفالا فى موزمبيق وكنبالو (مدغشقر).

واستخرج الذهب من أماكن عديدة، بما فيها إثيوبيا وزيمبابوى، بينما كانت كيلوا (جنوب تنزانيا اليوم) المركز التجارى لتوزيع السلع^(٢٨).

ولقد وصف ابن بطوطة - الرحالة الإسلامى الشهير - كيلوا بأنها «من أجمل المدن التى شاهدها فى رحلاته الكثيرة حول العالم، وأفضلها بناءً»^(٢٩).

وقد استورد الأفارقة المسابح الخرز والصدف والنحاس والمنتجات النحاسية والحبوب والفواكه والعنب والقمح وفيما بعد النسيج (أغلبها كانت سلعة لعامة الشعب وليست ترفاً).

وكانت أكثر العلاقات التجارية كثافة تلك التى قامت بين موانئ شرق أفريقيا مع الهند، وعدن (سوهار - suhar)، و«سيراف - siraf». وقد ساعدت تلك التجارة طويلة المسافات على دفع التجارة إلى المناطق الداخلية من أفريقيا^(٣٠).

فضلاً عن ذلك، من الخطأ افتراض أن غرب أفريقيا كان معزولاً تجارياً عن الشاطئ الشرقى، وأنه قد «أعيد إلى الحياة» على يد الأوروبيين بعد عام ١٤٩٢ م^(٣١). فبالفعل، بعد المجيء المبكر للإسلام، توسعت المراكز التجارية الغربية مثل «سيجيلماسا - sijilmasa» (بالمغرب) وأودا جاست، واتصل الشاطئان الشرقى والغربى فى كل من المناطق الشمالية وأفريقيا الداخلية^(٣٢).

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصلات التجارية داخل أفريقيا كانت قد بدأت قبل وصول المسلمين بوقت طويل (كما أشير سابقاً)، وكان لها جميع أشكال الإنتاج مثل البحث عن الذهب واستخراجه، وإنتاج النحاس، وصهر الحديد^(٣٣).

ومن المثير أن عالم الآثار «ساييس» كان قد وصف «ميروى» مركز إنتاج الحديد (وهي عاصمة مملكة الكوش في نهاية الألفية الأخيرة قبل الميلاد) بأنها «برمنجهام وسط أفريقيا».

علاوة على ذلك، امتلكت سوفالا (قبل وصول المسلمين) أفضل مناجم الحديد وأكبرها، وجزء من هذا الإنتاج كان للتصدير للهند^(٣٤).

وجدير بالذكر أيضاً، أن التجارة العالمية استفادت بدرجة مهمة من التجار اليهود ومن مملكة سريشى چايا في سومطرة، وبالفعل كان لتلك المملكة دور محوري فيما يسمى بـ «الشرق الأقصى» مثلما كان للشرق الأوسط / شمال أفريقيا دور مع الغرب.

وكما يوضح «چيرى بنتلى»:

كانت الصلات التجارية التي تربط جنوب الصين بسيلان والهند قد قويت لدرجة جعلت ملوك سريشى چايا - الواقعة في بالمبانج في جنوب شرق سومطرة - يقيمون إمبراطورية تتخذ من الجزيرة قاعدة لها حيث تحكمتم في التجارة عبر بحار جنوب شرق آسيا لأوقات طويلة فيما بين القرنين السابع والثالث عشر^(٣٥).

ويتفق أغلب المؤرخين على أن «انتعاش» التجارة الصينية خلال حكم «تانج» ساهم كثيراً في نهضة «سريشى چايا»^(٣٦)، التي شكلت نقطة التقاء مهمة بين مختلف أنواع التجارة الواردة من الشرق الأوسط والهند والصين^(٣٧).

ومن اللافت للنظر أن الرحالة الصينى الشهير «آى - شينج» رصد نحو ٣٥ سفينة آتية من بلاد فارس وحدها أثناء مدة إقامته هناك، والتي بلغت ستة أشهر خلال عام ٦٧١ م. كما كان لليهود أو «التجار الرادانيت - Rhadanite» أيضاً أهميتهم^(٣٨). فقد وصف المعاصر ابن خوراذبى دورهم بالتفصيل، كما ورد أيضاً في أوراق «جنيزا» (بالقاهرة)^(٣٩).

ويبدو أن اللفظ «Rhadanite» مأخوذ من اللفظ الفارسى rha dan (ويعنى «هؤلاء الذين يعرفون الطريق»).

وبصفة خاصة ، لعب هؤلاء التجار دوراً مهماً في تجارة العالم الإسلامى وتمويله فى بغداد حتى القرن العاشر تقريباً ، ولاحقاً فى القاهرة فى مصر الفاطمية بعد عام ٩٦٩م .

أخيراً ، نجد أن زيادة القوة التكتيفية العالمية انتقلت إلى الشرق الأوسط الإسلامى وشمال أفريقيا فى الفترة بين عامى ٦٥٠م و ١٠٠٠م . ويزعم «إريك جونز» أن الخلافة العباسية كانت أول منطقة تحقق نمواً اقتصادياً لكل فرد (وهى الفكرة المفترض هيمنتها على الرأسمالية الحديثة)^(٤٠) .

وقد وصف «فرناند براودل» النشاط الاقتصادى للإسلام بعد عام ٨٠٠م بالمصطلحات الآتية :

ليست «الرأسمالية» بكلمة مفارقة للتاريخ [القديم] بشكل كبير . فمن أحد أطراف شبكة اتصالات العالم الإسلامى إلى الطرف الآخر ، غامر المضاربون بالتجارة . كان لدى «الحريوى» أحد الكتّاب العرب تاجر يقول «أريد أن أبعث بالزعفران الفارسى إلى الصين ، حيث سمعت أن أسعاره هناك مرتفعة ، ثم أشحن البورسلين الصينى إلى اليونان ، والقماش المطرز اليونانى إلى الهند ، والحديد الهندى إلى حلب ، والزجاج الحلبى إلى اليمن ، والقماش اليمنى المخطط إلى فارس . وفى البصرة ، كانت الاتفاقات تتم بين التجار بما يمكن أن نسميه اليوم بنظام المقاصة»^(٤١) .

وكان لسلسلة الاختراعات الإسلامية «الإنتاجية» الهائلة ، وما أدخل عليها من تعديلات تكنولوجية / فكرية أهميتها فى هذا السياق .

وكما يوضح الفصل السادس ، فقد أتاح اختراع السفينة ذات الشراع مثلث الشكل - مع بعض التطوير - الإبحار لمسافات طويلة - خاصة فى المحيط الهندى .

كما ساهم أيضاً تطوير الأسطرلاب - كنتيجة للتطورات الهائلة التى حدثت فى علم الفلك الإسلامى والرياضيات - فى تطوير الملاحة (انظر أيضاً الفصلين السابع والثامن) .

وبدأت صناعة الورق عام ٥٧١ م. وكان لصناعة النسيج أهمية خاصة، فاشتهرت كل من سوريا والعراق بصنّاع الحرير، بينما قادت مصر الطريق في نسيج الكتّان والصوف، كما استخدم المسلمون أصباغاً مثيرة للإعجاب.

ويتضح التأثير الإسلامى فى العديد من الألفاظ العربية (والفارسية) التى دخلت على اللغات الأوروبية. فالكيماويات المعروفة بالكاوية أو المحرقة كانت مطلوبة لتثبيت لون الصبغات خاصة القلوية «Alkali» (وتأتى من الكلمة العربية القلى)، وكلمة «Saffron» وتأتى من الكلمة العربية الزعفران، وكلمة «Damask» تأتى من دمشق، و «Muslin» (الموسلين) من مدينة الموصل، وأورجاندى (الأورجانزا) من مدينة أورجنش فى وسط آسيا، و «Mohair» (الموهير) تأتى من الكلمة العربية المُخَيَّر (وتعنى الأفضل)، و «Taffeta» (تافتا) وتأتى من تافتان (الفعل الفارسى «غزل») (٤٢).

جدير بالإشارة أيضاً أن المسلمين تفوقوا على الأوروبيين فى إنتاج الحديد، وهيمنوا على إنتاج الفولاذ حتى القرن الثامن عشر.

فضلاً عن ذلك، امتد الإنتاج الإسلامى إلى تكرير السكر - البناء - صناعة الأثاث - الزجاج - دبغ الجلود - صناعة الفخار وقطع الأحجار (٤٣).

ومن اللافت للنظر، أن إنتاج السكر من القصب المصرى كان صناعة عالمية رائدة، كما تم تصدير السكر المكرر (sukkar ومن هنا يأتى لفظ sugar) بتوسع إلى أماكن كثيرة فى العالم، واستخدم المسلمون الطاقة داخل طواحين الهواء وطواحين المياه، والتى انتشرت من أجل أغراض الإنتاج الصناعى.

جدير بالذكر أيضاً تمتع الشرق الأوسط / شمال أفريقيا لوقت طويل بميزة تفضيلية على أوروبا فيما يتعلق بالمعرفة العلمية وتكنولوجيا التسليح (الفصل الثامن).

وليس بأقل أهمية إنشاء مجموعة من الأعراف الرأسمالية (تختص بالشراكة - قانون التعاقد - البنوك - الائتمان - وأشياء أخرى) اعتمد عليها ليس فقط الإنتاج الإسلامى والاستثمار والتجارة، إنما أيضاً التجارة العالمية (الفصل السادس).

بصفة عامة ، كما يستخلص «إريك چونز» بذكاء . فإن المستوى الفنى والاقتصادى المتقدم لدى العباسيين . . . يبرهن على أن الماضى الإسلامى لم يكن بأى شكل من الأشكال متحجراً^(٤٤) .

١٠٠٠-١٥١٧م

القوة التوسعية العالمية و(شرايين) الاقتصاد العالمى

وصفت «چانيت أبو لغد» بوضوح شديد شرايين الاقتصاد العالمى فى الفترة بعد عام ١٠٠٠م فى كتابها الجليل «قبل الهيمنة الأوروبية» . وكشفت فيه عن ثلاثة طرق تجارية رئيسية وصلت ما بين ثمانية نظم فرعية إقليمية سوف تتم مناقشتها بالدور .

• الشريان الشمالى وإمبراطورية المغول ، قبائل الجحيم الكريمة

لقد تلقت العولة الشرقية دفعة مهمة عند نشأة إمبراطورية المغول فى القرن الثالث عشر . فلقد ربطت تلك الإمبراطورية بين الشرق والغرب فى مساحة تجارية متواصلة .

ومن الحقائق المؤكدة أن الأتراك السلاجقة اندفعوا ناحية الغرب وسيطروا على مناطق واسعة تشمل فعلياً العراق كله ، والهلال الخصيب . إلا أن «چنكيز خان» والمغول هم الذين نجحوا فى فتح معظم أراضى أوروبا وآسيا . ومن السخرية - عندما يُنظر بعيون المركزية الأوروبية التقليدية - أن «چنكيز خان» لم يختر إخضاع أوروبا المتخلفة ، متزَعاً فقط أجزاءها الشرقية (أساساً كيبف الروسية) وعوضاً عن ذلك قام بالتركيز على الجائزة الأغنى ، الصين . وبحلول الجزء الأخير من القرن الثالث عشر أصبحت غالبية أراضى أوروبا وآسيا تحت سيطرة المغول .

إن النقطة المهمة هنا هى أن هذه الإمبراطورية ذات الأراضى الموحدة نسبياً - فترة السلام المغولى - أتاحت العيش فى منطقة سلام ، انتعشت فيها الرأس مالية . فلقد مكنت كلاً من التجارة طويلة المسافات ، والعالمية ، من تغطية الخمسة آلاف ميل التى تفصل بين الصين وأوروبا من ناحية ، ونقل الأفكار والتقنيات الشرقية المتفوقة إلى الغرب (وأماكن أخرى) من ناحية ثانية^(٤٥) . وقد تم خفض القيود العرفية والتكاليف

السياسية، وذلك لأن المغول أثبتوا ترحيبهم بكثير من التجار الذين عبروا الإمبراطورية.

وبالفعل وصف «بالدوتشى بيجولوتى»، المعاصر لـ «ماركو پولو» طريق الحرير بأنه «غاية الأمان فى الليل وأثناء النهار».

أمر ساخر آخر هو أن مركزية أوروبا نظرت للمغول أو «التارتار» (كما كان يطلق عليهم الأوروبيون [أو التتار]) على أنهم هدامون بصفة أساسية ومعادون للنشاط الاقتصادى المتقدم، فكما توضح أبو لغد :

فى البداية أدرج المغول فى نفس المنطقة الأسطورية المخصصة لتلك الكائنات الغريبة التى تسكن هذا العالم الأسوى المجهول، ونتيجة فهم خاطئ لكلمة تثار (وهو اسم إحدى القبائل التى انضمت لاحقاً إلى كونفدرالية المغول)، عُرف المغول على أنهم تارتار tartars، وهو لفظ يرجع إلى منطقة «تارتاروس» أو جهنم التى جاء ذكرها فى الكتاب المقدس.

ومن الصعوبة فهم كيف كان يُنظر إليهم - فى نفس الوقت - بصفتهم حلفاء محتملين فى حروب المسيحية المقدسة ضد المسلمين.

[ومع ذلك] فربما يمكن تعبئة تلك المخلوقات الآتية من أراضى «ياجوج ومأجوج» [المنذرين بنهاية العالم] (محاولة ضعيفة أخرى لتعريف أصلهم والخط من شأنهم) فى صراعهم [المسيحيين ضد المسلمين] ^(٤٦).

ولقد وصف «ماثيو باريس» - المؤرخ المعاصر فى ذلك الوقت - المغول أو «الغزو التارتارى» عام ١٢٤٠م بأنه «أمة الشيطان الكريهة، بأسلحتهم التى لا تعد، انفصلوا عن منبتهم الجبلى، ليخترقوا الأحجار الصلبة (جبال القوقاز) ولينتشروا كالشياطين» ^(٤٧). حتى أنه صورَّ «التارتار» برجال ذوى رءوس غير متناسبة مع أجسامهم يأكلون اللحم البشرى. كل هذا بدا طبيعياً بالنسبة لأوروبيى القرون الوسطى، فقد استكمل الصور الغريبة التى صنعوها للشعوب الشرقية، مثل البلمباى (الذين كانت وجوههم على صدورهم)، السيويودس (ومن كان لديهم ساق واحدة واستخدموا قدمهم كبيرة الحجم كمظلة ضد الشمس)، أو الأنثروپوفاجى (الذين غت

رءوسهم أسفل أكتافهم)، وأخيراً وليس آخراً السينوسيفالى (رجال لديهم رءوس كلاب)^(٤٨).

تأسست رؤية الأوروبيين للمغول - فضلاً عن الشعوب الشرقية - على عدد من الخرافات .

أولاً: كان «چنكيز خان» قد أباد فعلياً قبيلة التتار .

ثانياً: كان لدى المغول درجة عالية من اللامبالاة تجاه «البربر ذوى الشعر الأحمر» المنتمين للغرب المتخلف .

ثالثاً: وبالإضافة إلى توصيلهم السلع الشرقية، فإن إمبراطورية المغول أمدت أوروبا بطريق غير مباشر بخدمات نافعة جداً بقدر ما شكلت حزاماً ناقلاً مرت من خلاله بعض أحدث محافظ الموارد الفكرية الشرقية إلى الغرب (كما سنرى فى فصول قادمة).

ومع ذلك، فإن هذه الدورة التجارية ذات الأثر الكبير كانت فى سبيلها إلى الأفول بحلول منتصف القرن الرابع عشر .

ورغم أن حروب «تيمور لنك» التى شنها من سمرقند، عملت على إنهاء فترة السلام المغولى، كما فعل الخراب - الموت الأسود - الذى سببه وباء الطاعون، إلا أن هذا لم يسجل نهاية الريادة الشرقية للاقتصاد العالمى، على العكس، كانت التجارة فى ازدهار عبر قنوات الشريان الأوسط، وخاصة الشريان الجنوبى .

• الشريان الأوسط، الحفاظ على القوة الانتشارية للشرق الأوسط الإسلامى

وفقاً لـ «أبى لغد» بدأ الشريان الأوسط عند الشاطئ السورى / الفلسطينى للبحر المتوسط، عبر الصحراء الصغيرة هناك، ثم سهول بغداد، قبل أن يتفرع إلى طريق برى وطريق مائى . يستمر الطريق البرى من بلاد فارس إلى ترانسوكسيانا، ثم يتفرع إما جنوباً تجاه الشرق إلى شمال الهند، وإما شرقاً على خط مستقيم إلى سمرقند، ثم عبر الصحراء إلى الصين .

أما الطريق البحري فيتبع نهر دجلة من بغداد حتى الخليج الفارسي عبر البصرة، ثم يعبر ممالك التجارة في كل من عمان وسيراف وهرمز أو قايس (حرّاس الوصلة بين الخليج والمحيط الهندي وراءه).

وبينما أصبح ذلك الشريان مهماً بصفة خاصة بعد القرن السادس، فإنه صار مؤثراً بشدة عندما أصبحت بغداد مركز التجارة الإسلامي الأول بعد عام ٧٥٠ م.

إلا أنه عندما نهبت بغداد من قبل المغول عام ١٢٥٨ م، تعرض الشريان إلى أفول مؤقت. ومع ذلك، أعيد إحياء طريق الخليج لاحقاً عندما حكمت فارس العراق.

هذا الشريان الأوسط كان مهماً أيضاً؛ لأنه جعل من الممكن إقامة علاقة تجارية «تكافلية للغاية» بين ممالك الصليبيين والتجار المسلمين الجالين للسلع من أماكن بعيدة كالشرق.

وكان ميناء عكا هو الميناء الرئيسي للحملات الصليبية في الشرق الأوسط، وقد سيطر عليه أهل قينيسيا حتى ١٢٩١ م بعد أن طردوا منافسيهم من جنوه وبيزا. ومع ذلك، ورغم سيطرة القينيسيين على نظام التجارة الأوروبي، إلا أن دخولهم النظام العالمي كان دائماً نتيجة لشروط يملئها مسلمو الشرق الأوسط، وخاصة الأفارقة الشماليين.

وعندما سقطت القسطنطينية في أيدي البيزنطيين عام ١٢٦١ م، كان أهل جنوه مفضلين عن أهل قينيسيا، مما دفع القينيسيين إلى التركيز على الشريان الأوسط والشريان الجنوبي. إلا أنه عندما سقطت عكا في عام ١٢٩١ م لم يكن أمام القينيسيين خيار إلا الاعتماد على الشريان الجنوبي والذي سيطر عليه المصريون.

• الشريان الجنوبي، اعتماد أوروبا على هيمنة مصر التجارية ١٢٩١-١٥١٧ م

وصل هذا الشريان بين كل من الإسكندرية - القاهرة - البحر الأحمر مع البحر العربي [جنوب وجنوب شرق اليمن]، ثم المحيط الهندي وما وراءه. وقد مثلت مصر بعد القرن الثالث عشر البوابة الرئيسية نحو الشرق. فكما تقول «أبولغد»: «أيّا كان المتحكم في الطريق المائي إلى آسيا، فإنه يستطيع أن يفرض الشروط التجارية على

أوروبا التي كانت وقتها فى حالة تخلف . وكانت مصر هى تلك القوة من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر^(٤٩) .

بالفعل ، بين عامى ١٢٩١ و ١٥١٧ م تحكم المصريون فى ٨٠٪ من التجارة الكلية المتجهة إلى الشرق عن طريق البحر .

وعندما سقطت بغداد ، أصبحت القاهرة عاصمة العالم الإسلامى والمركز المحورى للتجارة العالمية (مع أن هذه العملية الأخيرة كانت قد بدأت خلال الحقبة الفاطمية فى القرن العاشر) .

ويؤكد مفكرو مركزية أوروبا على أن تجارة أوروبا الدولية مع الشرق قد انتهت بعد عام ١٢٩١ م (بسقوط عكا) حيث سيطرت مصر على تجارة البحر الأحمر إلى الشرق على حساب الأوروبيين المسيحيين .

ومن المفترض أن هذا هو ما عجلَ ببحث الأخوين البرتغاليين «فيقالدي» عن طريق يصل إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح فى ١٢٩١ م ، إلا أن هذا الادعاء مُشكل .

الحقيقة أن سقوط عكا فى ١٢٩١ م عجل بإصدار البابا نيقولا الرابع العديد من المراسيم التى تمنع التجارة مع الملحدين «غير النصرانيين» ، إلا أن القينيسيين استطاعوا أن يتحايلوا على المنع ، وقاموا بمعاهدات جديدة مع السلطان فى عام ١٣٥٥ وعام ١٣٦١ م .

إن بقاء فينيسيا على قيد الحياة فى العمليات التجارية حتى عام ١٥١٧ م ، يرجع إلى الدور الهام الذى لعبته مصر فى الاقتصاد العالمى . علاوة على ذلك ، لم تكن أى من فينيسيا أو جنوه «رائداً» للتجارة العالمية ، وإنما كانوا متكيفين يزجون بأنفسهم داخل فجوات الاقتصاد الأفروآسيوى العالمى الرائد ، وذلك بشروط وضعها مسلمو الشرق الأوسط وخاصة المصريون .

وبصفة خاصة ، تم منع الأوروبيين من المرور عبر مصر . فعند وصولهم الإسكندرية ، كان يقابلهم موظفو الجمارك الذين يبقون على ظهر السفينة لمراقبة تنزيل البضائع وتحميلها . وكان يطلب من المسيحيين بصفة خاصة تصريح خاص أو فيزا ، ودفع ضرائب أعلى بكثير من نظرائهم المسلمين . وكان الأوروبيون ينسحبون بعد

ذلك إلى أماكنهم على السفينة والتي كانت تخضع لقوانين مصر . ورغم ذلك ، لم يكن مسموحاً لهم بترك سفنهم في الإسكندرية حيث يصبحون معتمدين بالكامل على التجار المصريين وموظفي الحكومة .

ومع ذلك ، تقبل تجار فينيسيا وغيرهم من الأوروبيين هذا النظام حتى يتاح لهم الحصول على الكثير من السلع المنتجة في مختلف أجزاء الشرق . وبالفعل كانت ثروات فينيسيا ممكنة فقط نتيجة اتصالهم بالتجارة الشرقية عبر شمال أفريقيا .

وأخيراً ، من الأهمية أن نذكر أن الاتصال المميز لكل من فينيسيا وچنوه بالاقتصاد الأفروآسيوى العالمى ، استمر نتيجة توفر درجة عالية من الحظ (وليس بسبب قوتهم الاقتصادية) .

إن التحديات الجيوپوليتيكية التى واجهتها مصر بسبب المغول والصليبيين ، أدت إلى القيام بإعادة تنظيم حربى للمجتمع المصرى ، وحيث إن تنظيم الجيش المصرى المملوكى كان يعتمد على العبيد المجلوبين (غير المسلمين) ، فقد تم السماح لكل من فينيسيا وچنوه بإقامة علاقات تجارية فى مقابل جلب العبيد غير المسلمين إلى مصر .

وقد كان لچنوه دور هام بعد عام ١٢٦١ م ، بجلبها العبيد الجراكسة ، حيث كانوا يشحنونهم من «القرم» (جنوب شرق أوكرانيا) .

وبعد ذلك ، فى القرن الرابع عشر - أو نتيجة مجموعة من التحولات الجيوپوليتيكية - أعفيت مصر من الاحتياج إلى العبيد من غير المسلمين . وقد أدى هذا إلى إنهاء تجارة چنوه للعبيد ، حيث لم يعد المصريون فى حاجة إلى خدماتهم . ومع ذلك ، استمرت فينيسيا فى علاقاتها التفضيلية بمصر - وكان هذا بسبب الرغبة المصرية فى ذلك .

يلخص ذلك وصف حدود الريادة الشرقية للاقتصاد العالمى من ناحية ، والهيمنة التجارية لكل من غرب آسيا وشمال أفريقيا على أوروبا من ناحية أخرى . وجدير بالأهمية ذكر أن الهيمنة التجارية الإسلامية على أوروبا استمرت حتى بعد عام ١٥١٧ م . فقد انتقلت راية القوة التوسعية الإسلامية من مصر إلى الإمبراطورية

العثمانية، التي احتفظت باليد العليا على البرتغاليين في المحيط الهندي (انظر الفصل السابع).

علاوة على ذلك، حافظت بعض مراكز القوة الاقتصادية الإسلامية - الهند المغولية، وجنوب شرق آسيا - على مكانتها بالدرجة التي جعلتها تقاوم التجار الأوروبيين وتسيطر عليهم حتى عام ١٨٠٠م تقريباً (انظر الفصلين الرابع والسابع).

مع ذلك، ومع كل القوة التوسعية الإسلامية المؤثرة، وحقيقة أن الشرق الأوسط ظل جسراً للعالم حتى معظم الألفية الثانية، فإن حد زيادة القوة التكتيفية لم ينتقل إلى إيطاليا بعد عام ١٠٠٠م أو البرتغال بعد عام ١٥٠٠م، وإنما إلى الصين في عام ١١٠٠م، وبقي هناك حتى القرن التاسع عشر.





نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

• الرواد الصينيون

المعجزة الصناعية الأولى وأسطورة الانعزالية الصينية (١٠٠٠-١٨٠٠م)

عندما سافر «ماركو پولو» إلى الشرق وحكى ما شاهده، خالطاً الحقيقة بالخيال، ورغم ذلك كان هناك شيء من الحقيقة، إلا أن الرجل الغربي رفض تصديقه. وفي أواخر القرون الوسطى كان ينظر إلى روايته لرحلاته وكأنها كتاب خرافات. . كان الأمر وكأن الغربيين غير قادرين على تصديق حقيقة روائع الشرق.

چاك لوجوف

لم يدرك المؤرخون الأوروبيون بعد، أن قيام الحضارة الأوروبية خلال القرون الوسطى بعد عام ١٠٠٠م تصادف مع تحول مركز نظام العالم شرقاً، من الشرق الأوسط إلى الصين.

لا يبدو ذلك مفاجأة، مع الأخذ في الاعتبار انشغال مؤرخي القرون الوسطى بالتواريخ القومية لكل من إنجلترا وفرنسا - مسقطين بوضوح أحداث أواخر القرن التاسع عشر عندما غطت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية معظم الكرة الأرضية على تاريخ البشرية كله. يحتاج الأمر إلى جرعة خيالية من الواقع للاعتراف بالتفوق الصيني.

وليم ماكنيل

بحلول عام ١١٠٠م، انتقلت ريادة القوة التوسعية العالمية إلى الصين، واستقرت هناك حتى القرن التاسع عشر.

فلقد كونت الصين قوة توسعية ذات أهمية، وكان لها السيطرة في هذا الخصوص بعد القرن الخامس عشر. (هذا رغم استمرار الشرق الأوسط الإسلامى فى تشكيل نقطة لقاء حيوية فى الاقتصاد العالمى).

يأتى كل ذلك معاكساً لتصور مفهوم مركزية أوروبا. إن انتقادى للتوصيف الذى تقدمه مركزية أوروبا للصين يأتى فى جزءين.

يكشف الجزء الأول أن الصين مرت بما أطلق عليه «المعجزة الصناعية الأولى»، حيث إن العديد من الصفات التى ترتبط فى ذهننا بالثورة الصناعية البريطانية فى القرن الثامن عشر كانت قد ظهرت نحو عام ١١٠٠م. ويخاطب الجزء الثانى رفض مركزية أوروبا الشائع لإنجازات «سونج»: بأن قامت الحكومات الاستبدادية الصينية التالية بتعطيل انطلاقات «سونج» فى المسار الصناعى، وذلك لضمان تدهور الاقتصاد. يفسر ذلك بالتالى الانسحاب الصينى المزعوم من العالم بعد عام ١٤٣٤م، بمنع الدولة التجارة الخارجية وانسحابها داخل نظام الجباية الإمبريالى. وهنا أرسم صورة مختلفة تكشف، إن لم تكن عن اقتصاد عالمى صينى المركز، فعن اقتصاد لعبت فيه الصين دوراً رئيسياً فيما بعد عام ١٤٣٤م. وسوف أقدم مزيداً من البراهين المفصلة التى تدعم حقيقة الريادة الصينية فى الفصلين الرابع والسابع.

• المعجزة الصناعية الأولى

حكم «سونج» للصين فى القرن الحادى عشر

كما يبين الفصل التاسع، يفترض المؤرخون الاقتصاديون بشكل تقليدى أن جذور التصنيع أو مصدره يمكن أن نجدهما فى بريطانيا القرن الثامن عشر.

إلا أن ما لا يقال لنا هو أن الرائد الصناعى كان الصين وليست بريطانيا. فقد حدثت «المعجزة الصناعية» الصينية على مدار ١٥٠٠ عام توجت بثورة «سونج» - وذلك قبل دخول بريطانيا مرحلة التصنيع بنحو ٦٠٠ عام. وجدير بالأهمية التركيز

على المعجزة الصناعية الصينية بمزيد من التفصيل ، حيث إنها شكلت الحدث الأكثر أهمية في تاريخ القوة التكتيفية العالمية بين عامي ١١٠٠ و ١٨٠٠ م .

إن انتشار العديد من التطورات التقنية ، وكذا التقدم الفكري في ظل حكم «سونغ» هو ما شكل نهضة الغرب (الفصول من السادس إلى التاسع) .

• تطور صناعة الحديد والصلب، من عام ٦٠٠ ق.م إلى ١١٠٠ م

ترجع معجزة الحديد والصلب في الصين إلى عام ٦٠٠ ق . م ، مع أول منتج من الحديد الزهر بتاريخ ٥١٣ ق . م ، ثم أنتج الصلب في القرن الثاني قبل الميلاد^(١) . ومع ذلك ، فإن نمو الصناعة المذهل بين عامي ٨٠٠ و ١١٠٠ م يبدو غير قابل للجدال ، حتى إذا لم تكن تفاصيل الكميات واضحة بشكل دقيق . وفي مقال معروف ، قدر «روبرت هارتويل» أن إنتاج الحديد الصيني لكل شخص تضاعف ستة أضعاف بين عامي ٨٠٦ و ١٠٧٨ م^(٢) .

وبمصطلحات إجمالي الإنتاج السنوي ، أنتجت الصين حوالي ١٣,٥٠٠ طن من الحديد عام ٨٠٦ م وحوالي ٩٠,٤٠٠ طن في عام ١٠٦٤ م ، ارتفعت إلى ١٢٥,٠٠٠ عام ١٠٧٨ م .

وتلقى المقارنتان التاليتان مزيداً من الضوء ، الأولى : أن أوروبا مجتمعة لم تنتج كميات أكبر من الصين إلا في عام ١٧٠٠ م ، وأنه حتى في أواخر ١٧٨٨ م كانت بريطانيا تنتج ٧٦,٠٠٠ طن فقط .

الثانية : أن نسبة السعر (وتحسب كنسبة من سعر الحديد مقابل الأرز) وقفت عند ١٧٧ : ١٠٠ في سيشوان عام ١٠٨٠ ، وعند ١٣٥ : ١٠٠ في شينزي ، وبالتالي تشير إلى انخفاض سعر الحديد . جدير بالذكر أيضاً أن تلك المقاطعات لم تكن استثنائية ؛ لأن الأسعار كانت أكثر انخفاضاً في شمال شرق الصين .

إلا أن الإحصاء الملفت للنظر هنا ، هو أنه بعد ذلك بكثير ، وحوالي عام ١٧٠٠ م حققت بريطانيا نسبة ١٦٠ : ١٠٠ ، مما يعني سعراً أعلى بما يقرب من الثلث مما توافر في أسواق شمال شرق الصين في القرن الحادي عشر .

كانت نسبة السعر في الصين عام ٩٧٧ عالية ٦٣٢ : ١٠٠ ، أي حدث انخفاض في نسبة سعر الحديد إلى سعر الأرز إلى ما يقرب من الربع في فترة زمنية لا تتعدى مائة عام .

وقد استغرق الأمر في بريطانيا أكثر من مائتي عام، منذ ١٦٠٠م إلى ١٨٢٢م حتى وصل إلى انخفاض مشابه في نسبة سعر الحديد إلى الأرز.

ومع ذلك، فقد رأى «جوزيف نيدهام» أن المعلومات التي وفرها «هارتويل» عن إنتاج الحديد تميل إلى الجانب الأعلى في الفترة المذكورة (سوف أرجع لاحقاً إلى تلك النقطة). ومع ذلك، يجب أن يكون هامش الخطأ كبيراً حتى يبطل نتيجة أن الصين تحت حكم «سونج» قد حققت زيادة هائلة، إن لم تكن «ثورية» في إنتاج الحديد لايضاھيھا في ذلك إلا بريطانيا بعد سبعة قرون.

يقلل مؤيدو مركزية أوروبا دائماً من قيمة تلك الإنجازات، وذلك بالقول بأن استخدام الحديد الصيني كان مخصصاً فقط للأسلحة والمنتجات الفنية للزينة وليس للأدوات والإنتاج. إلا أن الواقع أنه تم استخدام الحديد في مفردات الحياة اليومية وأدواتها كما نتوقع من أي ثورة صناعية.

وتضمن ذلك سكاكين - فئوساً - أزامل - آلات خاصة لبذر الحبوب - مطارق ومضارب - محاريث - مجاريف وجواريف - عجلات - حداوى الخيل - وأواني لطهي الطعام - أباريق - أجراساً - سلاسل للكبارى المعلقة - بوابات مسلحة - ساعات أبراج - كبارى - إطارات طباعة.

ولا يُعد هذا إلا عدداً قليلاً مما كان معروضاً في ذلك الوقت. ويضيف «هارتويل» إلى هذه القائمة: المنشار - المفصلات - الأقفال - المواقد - المصابيح - المسامير - الإبر - الدبابيس - الغلايات - الصنج - لوازم الدارات.

وبصفة عامة، يلخص «دونالد واجنر» أن «الإنتاج للعامة» لأدوات الحديد المسبوك كان له أهمية عظيمة. . كما تم جمع ثروات هائلة من قبل صناع الحديد «المصنعين الأوائل»، وهي عملية يرجعها إلى القرن الثالث قبل الميلاد^(٣).

وليس بأقل تأثيراً، ما اخترعه الصينيون من أساليب التصنيع. فقد صنعوا أشكالاً عديدة من الحديد مستخدمين الحديد المسبوك في صناعة المجاريف والمحاريث (بالإضافة إلى المدافع)، بينما صنعوا في نفس الوقت الحديد المطروق لاستخدامه في النصال والشفرات (مثل السيوف والسكاكين).

وترجع الأهمية الخاصة لذلك إلى أن الأوروبيين استخدموا الحديد المطروق خلال معظم القرون الوسطى .

يبدو في الحقيقة أن العالم الصيني قد وصل مباشرة إلى سبك الحديد دون المرور - كما فعلت الدول الأوروبية - عبر المرحلة الطويلة الوسيطة من طرق الحديد وتشكيله^(٤) . فإن سبك الحديد أفضل كثيراً لأنه أكثر صلابة .

أدى استخدام الصين للحديد المسبوك الأقل تكلفة إلى امتداد الثورة الصناعية إلى جميع أنحاء البلاد . أمكن تحقيق كل ذلك تبعاً ، نتيجة التقدم الذي حدث في مجال صهر الحديد والذي شكل أساساً لإنتاج الحديد المسبوك .

وكان إنتاج منافخ الكباسات وأفران صهر المعادن مهماً للغاية (رغم أنها كانت معروفة قبل ١٤٠٠ عام) . كانت المنافخ تنقل تيار الهواء المتواصل والذي كان ضرورياً [للاحتراق] للمحافظة على درجات الحرارة المرتفعة اللازمة (٩٧٥°) ، وهي أساليب كانت مستخدمة في القرن الرابع قبل الميلاد ، وكان يتم دفعها بقوة المياه عام ٣١ ق . م . علاوة على ذلك ، أنتج الصينيون الصلب (المشتق من الحديد المسبوك) في وقت مبكر في القرن الثاني قبل الميلاد ، بينما طورت أوروبا الصلب في العصر الحديث . جدير بالأهمية هنا ذكر أن الصلب الصيني كان ينتج في القرن الخامس الميلادي عن طريق عملية «صهر مشترك» حيث كان يتم خلالها صهر كل من الحديد المطاوع والمسبوك معاً .

وهناك ابتكار آخر مثير للإعجاب في القرن الحادي عشر ، هو استبدال فحم الكوك بالفحم النباتي (مع العلم بأن الأخشاب كانت شحيحة) . إن هذا له أهمية عظيمة بصفة خاصة ؛ لأن مؤيدي مركزية أوروبا يؤكدون على أن البريطانيين كانوا أول من حقق ذلك بعدها بعدة قرون . إلا أن بريطانيا شابهت الصين في استخدام الكوك لحل مشكلة قطع أشجار الغابات .

ملمح آخر من ملامح معجزة «سونج» هو الإنجازات القيمة في مجال صناعة النسيج ، والتي عادة ما تنسب إلى بريطانيا القرن الثامن عشر .

بدأت صناعة الحرير الصينية قديماً قدم القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، ويمكن القول بأن التقنية الصناعية الأكثر تقدماً في صناعة النسيج ذاع انتشارها في ذلك الوقت ،

وتمثلت فى آلة لغزل خيوط القنب والحرير تعمل بقوة اندفاع المياه . (انظر الفصلين السادس والتاسع) .

رغم أن كل هذه الإنجازات فى مجال صناعة الحديد والصلب والنسيج جديرة بالتسجيل ، إلا أنها لا تشكل إلا قمة جبل الثلج الصناعى الكبير . يستلزم هذا النوع من الإنتاج توفر بنية أساسية داعمة .

• ثورات وسائل النقل والطاقة

استخدم الأوروبيون طواحين الماء لطحن الحبوب ثم بدأ استخدامها فى إنتاج الحديد فى جنوب ألمانيا حوالى عام ١٠٢٥م ، وقد طور الصينيون طواحين المياه من أجل دفع الهواء [اللازم للاحتراق] فى أفران صهر المعادن عام ٣١م .

والأكثر أهمية هو تشابه استخدام آلية الكباس - ذراع التوصيل مع سير الإدارة فى منفاخ المياه مع محرك البخار (لمزيد من التفصيل انظر الفصل التاسع) .

فضلاً عن ذلك ، شكلت قنوات القنوات وأهوستها ابتكارات رئيسية (الأخيرة تم اختراعها عام ٩٨٤م)^(٥) .

كما مكن نقل الفحم والحديد والصلب خلال القنوات المائية ، من توزيعها إلى جنوب البلاد ، وهو ما كان حيويًا بالنسبة للمعجزة الصناعية الصينية ، وأيضاً - وليس بأقل أهمية - لتلبية الطلبات الداخلية الكثيرة على هذه المواد . وجدير بالذكر أيضاً أن الصينيين استخدموا البترول والغاز الطبيعى كوقود ولأغراض الطعام والإضاءة غالباً فى القرن الرابع قبل الميلاد^(٦) . بالفعل ، يكشف مدى انتشار هذه الابتكارات أن كثيراً من المصاييح المصنوعة من الحرير الصخرى (الأسبستوس) تم إنتاجها بالجملة للجمهور بهدف إنارة المنازل حوالى القرن العاشر الميلادى^(٧) .

• الضرائب، الورق، الطباعة، ونشأة اقتصاد تجارى

كان أحد ابتكارات «سونج» المهمة ، بصفة خاصة ، هو خلق نظام ضرائب مبنى على

النقود. وبينما ابتدعت الأوراق المالية حوالى القرن التاسع لأغراض ائتمانية، إلا أنها تطورت فى بدايات القرن العاشر إلى أوراق مالية «حقيقية» كوسيلة دفع. وبحلول عام ١١٦١م كانت الدولة تُصدر ١٠ ملايين ورقة نقد سنوياً. ومن الأهمية ذكر أن هذه التطورات الرائدة نقلها الأوروبيون فيما بعد، ولم يطبقها الإنجليز إلا فى عام ١٧٩٧م^(٨).

وكان هناك طلب متزايد [من جهة الحكومة] على دفع الضرائب نقداً وليس سلعاً. ومن ثم ارتفعت نسبة الضرائب المدفوعة نقداً من ٤٪ عام ٧٤٩م إلى ٥٢٪ فى منتصف القرن الحادى عشر.

وتأتى الأهمية الخاصة لهذا التطور من أنه أرغم الفلاحين على المشاركة فى أنشطة السوق. نفذت سوق الصرف إلى أدنى مستويات المجتمع، حتى أن الأكثر فقراً لم يكن له خيار إلا أن ينتج من أجل السوق.

فكما يقول «ماكنيل»: «أدى تكاثر أسواق الصرف - المحلية والإقليمية وعبر الإقليمية - إلى تزايد مذهل فى الإنتاجية الإجمالية، حيث أصبحت كل مميزات التخصص التى حللها «آدم سميث» فيما بعد سارية المفعول»^(٩).

ويستطرد ذاكرًا قول أحد كتاب القرن الرابع عشر:

فى تلك الأيام، أينما توجد عشرة منازل سكنية، يظهر دائماً سوق.. فى الموسم المناسب، يتبادل الناس ما عندهم مقابل ما ليس لديهم، رافعين أو خافضين الأسعار تبعاً لما يقدرونه من جشع الآخرين أو حيائهم بحيث يحصلون على أى ربح متاح. هذه بالطبع الحالة المعتادة للعالم^(١٠).

وتناقضاً مع تصور مؤيدى مركزية أوروبا للدولة الصينية بصفتها استبدادية شرقية، يقول لنا «إريك چونز»:

تخلت الحكومة عن وظيفتها فى توزيع الأراضى وإعادة توزيعها مقابل خدمات عمل وضرائب تُحصلها سلعاً، وبدلاً من ذلك حصلت على ضرائبها نقداً. وقد سهلت سياسة رفع أيدى الحكومة نمو سوق الأراضى

الخاصة . . ولم يكن فى استطاعة الدولة إلغاء تلك التغييرات الاقتصادية، كما أنها - وهذا جدير بالذكر - لم تهد إلى الإمبراطور والمسئولين ثمرات عملية التغيير . لا الدولة ولا «الأوقاف» كانوا يستطيعون أن يأخذوا لأنفسهم المكاسب عن طريق الضرائب، ولو حدث ذلك لكانوا قضوا على حافز زيادة الإنتاج الذى لاحظناه^(١١).

كما يشير «ر. بين ونج» بشكل مشابه إلى أن الحكومات الصينية، «اعتقدت أن الضرائب المنخفضة تتيح فرصة العيش الرغد للشعب، وحيث إن وجود شعب مزدهر يعد أمراً أساسياً للمحافظة على دولة قوية، بالتالى كانت الضرائب منخفضة»^(١٢). وبالفعل فإن عبء الضرائب الذى فرضته الحكومة المركزية كان شديد الانخفاض - قد يدور حول ٦٪ من العائد القومى^(١٣).

وبينما يصف مؤيدو مركزية أوروبا الاقتصاد الصينى بأنه نظام يعوله الإنتاج الزراعى، فإن الواقع يقول إن تجارة «سونج» لم تكن فقط شديدة التطور، وإنما أيضاً استمدت الدولة غالبية عوائد الضرائب من القطاع التجارى، برغم أن نسبة الضرائب المفروضة على التجار كانت أقل بكثير من تلك المفروضة على المنتجين الزراعيين^(١٤).

كما تلقى العديد من تقارير الإرسالية الدينية التبشيرية «الچيزويت» فى الصين مزيداً من الضوء فى هذ الصدد، حيث تؤكد أن الدولة تركت التجار يقومون بأعمالهم دون تدخل^(١٥).

إحدى الشهادات على عمق تأثير التجارة تحت حكم «سونج» هى نشأة البلدان والمدن الكبيرة. يشير «يوشينوبو شيبا» إلى أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم سكان المدن نتيجة لتفاوت المعلومات المتاحة فى فترة حكم «سونج».

وتشير التقديرات إلى أن نسبة سكان الحضر بلغت فى مقاطعة «ين» ١٣٪ من عدد السكان، و٧٪ فى مقاطعة «شى» و٣٧٪ فى مقاطعة «تان-تو». ومع ذلك، لم تكن الحضرية فقط أكثر وضوحاً فى الصين منها فى أوروبا، وإنما فاخرت الصين ببعض أكبر المدن فى العالم. فعلى سبيل المثال، تراوح عدد سكان «هانج-شو» بين مليون ونصف، وخمسة ملايين نسمة (تبعاً لتعدادات سكانية مختلفة)^(١٦).

ارتبط تطور اقتصاد المال بشكل له مغزى بابتكار حيوى آخر ، وهو الطباعة وصناعة الورق (يأتى تتبع نشأتها فى الفصلين السادس والثامن) .

وجدير بالذكر أن انتشار استخدام الأوراق المالية المطبوعة كان أحد الجوانب العديدة التى اندهش لها «ماركو پولو» فى الصين .

وليس بأقل إبهاراً الطرق العديدة التى استخدم بها الورق ، وليس أقلها استخدامه فى صناعة الدروع (منتج متين لا يصدأ) وورق الحائط ، وأصناف من الملابس ، وورق صحى ، وألعاب ورقية ، ومناديل ، وأشياء أخرى . كما انتعشت صناعة الورق الصينية نتيجة الطلب الكبير على الكتاب . وقد شاركت الأكاديمية الوطنية فى العاصمة «كايفنج» وفى «هانج-تشو» فيما بعد فى الطباعة على نطاق واسع ، ومع ذلك لم تعهد صناعة الكتاب وبيعه إلى الدولة ، وإنما تولاها القطاع الخاص .

• الثورة الزراعية أو الثورة «الخضراء» .

بحلول القرن السادس الميلادى ، توفرت لدى الصين كل الملامح التى تربطها ذهنياً بالثورة الزراعية البريطانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (للتوسع انظر الفصل التاسع)^(١٧) . فكما يشير «روبرت تمبل» :

ليس من المبالغة القول بأن الصين كانت فى وضع الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا اليوم ، بينما كانت أوروبا فى وضع ، لنقل المغرب [اليوم] . فلم يكن هناك ببساطة مقارنة بين زراعة أوروبا البدائية ، الميئوس منها قبل القرن الثامن عشر . . . وزراعة الصينيين المتقدمة بعد القرن الرابع الميلادى^(١٨) .

حقاً ، إن تفوق الزراعة الصينية بحلول فترة «سونج» بلغ مرتبة جعلت أحد المؤرخين من مؤيدى مركزية أوروبا مرغماً على الإذعان بالقول : «لم تبلغ أوروبا - ككل - ما بلغته الصين فى القرن الثانى عشر إلا بحلول القرن العشرين»^(١٩) .

فلقد تمتع الفلاحون الصينيون بمعدل إنتاجية أعلى بكثير من نظرائهم الأوروبيين^(٢٠) .

فضلاً عن ذلك، ظلت الزراعة الصينية مؤثرة على مدار القرون السبعة التالية (انظر الجزء التالي). وليس بأقل أهمية مبادرة حكومة «سونج» المعروفة بـ «سياسة الانطلاق للشبان». فلقد وفرت الحكومة حوافز للفلاحين للاستثمار في الزراعة، وقدمت قروضاً بنسب فوائد مغرية جداً. ويرجع النجاح الرئيسى لتلك السياسة، فيما يبدو، إلى الطريقة التي تقبلها بها الفلاحون، مدركين لفوائد التقنية الجديدة، راغبين في التجربة والتحسين بمبادراتهم الخاصة^(٢١).

ذكر «فرنسيس بيكون» في مجلة (Novum Organum) (١٦٢٠) أن أهم ثلاثة اكتشافات عالمية هي الطباعة والبارود والبوصلة. والملفت للنظر أن الثلاثة تم اختراعها في الصين (انظر ما يلي، والفصل السادس).

جدير بالذكر أيضاً أن الصينيين هم الذين اكتشفوا حوالى عام ١٠٠٠م أن الشمال المغناطيسى والشمال الحقيقى ليسا شيئاً واحداً. وفيما بعد - حوالى القرن الخامس عشر - مكن هذا الاكتشاف من رسم الخرائط الأكثر دقة حتى ذلك الوقت.

قد يكون الجانب الأكثر تأثيراً في الثورة الملاحية الصينية هو تطوير السفن، وذلك بسبب حجمها وعددها.

بينما قامت أكبر السفن البريطانية بنقل حوالى ٤٠٠ طن عام ١٥٨٨م، نقلت السفن الشراعية الصينية أكثر من ٣٠٠٠ طن قبل ذلك بكثير. فضلاً عن ذلك، تفاخرت السفن الكبيرة الحجم بالعديد من الملامح البديعة - بما فيها جسم السفينة، دفة القائم الخلفى، مقدمة السفينة ومؤخرتها، وأقسام خاصة تمنع تسرب المياه - وكلها تم استيعابها فيما بعد من قبل الأوروبيين (انظر الفصلين السادس والتاسع).

فيما يخص عدد السفن - الكبير منها والصغير - فإنها اعتبرت شهادة ليس فقط على ثورة الصين الملاحية، وإنما أيضاً على الطبيعة التجارية للاقتصاد الصينى فى القرن الثامن، حيث كانت تعمل فى «يانجتز» حوالى ٢٠٠٠ سفينة تعادل حمولتها الإجمالية ثلث ما حملة الأسطول التجارى البريطانى بعد ذلك بألف عام.

وقد رصد «ماركو پولو» ما يقرب من ١٥ ألف سفينة فى «يانجتز» السفلى فقط. وبحلول القرن السابع عشر، أحصى «ألفاريس سيميدو» أحد أعضاء «الچيزويت» ما لا يقل عن ٣٠٠ سفينة تبحر فى أعالى «يانجتز» فى ساعة واحدة^(٢٢).

وأخيراً، يكشف «جانج دنج» أنه أثناء حكم «سونج»، كان هناك ما يقرب من ١٢ ألف سفينة لنقل الحبوب، ارتفعت إلى ٢٠ ألفاً في حقبة «شينج»، وحوالي ١٣٠ ألف سفينة نقل خاصة في أواخر القرن الثامن عشر^(٢٣).

في هذا الإطار يبدو تلخيص «تمبل» مناسباً تماماً :

من الجائز القول بأمانة بأن الصينيين كانوا أعظم بحارة في التاريخ، حيث كان لديهم منذ قرابة ألفى عام سفن وتقنيات ملاحية متقدمة كثيراً عن بقية العالم مما يجعل المقارنة محرجة . وعندما لحق الغرب بهم في النهاية، كان ذلك عن طريق تطبيق اختراعاتهم بطريقة أو بأخرى . وقد استخدم الأوروبيون على مدار التاريخ، سفناً أقل جودة بكثير من جميع النواحي من السفن الصينية، وذلك [حتى عام ١٨٠٠م]^(٢٤).

• الصين ٨٥٠ - ١٢٩٠م؛

الثورة الأولى في المجال العسكري

كما سنرى في الفصل الثامن، يحتفى مؤيدو مركزية أوروبا بعبقرية الأوروبيين العسكرية المزعوم ريادتها لأول «ثورة عسكرية» كبرى (١٥٥٠ - ١٦٦٠م).

كان التقدم التقني الأساسي في البارود والبندقية والمدفع . وقد اخترعت جلها في الصين «خلال الثورة العسكرية الأولى» فيما بين عامي ٨٥٠ و ١٢٩٠م.

يقول الرافض الشائع لهذا الادعاء من قبل مؤيدي مركزية أوروبا: إن الصينيين استخدموا البارود في الألعاب النارية، ولم يكن له أي تطبيق حربي (فقرة الاستشراق الصيني).

ومن المثير للاهتمام أنه في فيلم «مغامرات ماركو پولو» يقال لنا إن أول الاختراعات التي عرضوها عليه هي «السپاجتي» والثاني هو البارود المفرقع . ويزعم أن «پولو» سأل عن الأخير قائلاً: «هل يستخدم فقط في اللُعب؟» ويأتي الرد الصيني في الفيلم «نعم،

وفى الألعاب النارية» . ثم يقترح «بولو» قائلاً : «قد يكون هذا سلاحاً له قيمة فى الحرب» وتكون الإجابة الصينية «لا ، إن هذا قد يكون بشعاً جداً ، وميتاً» .

يعكس هذا الحوار بلباقة إحدى أساطير مركزية أوروبا الشائعة ، وهى أنه على الرغم من اختراع الصينيين للبارود فقد تُرك للأوروبيين الأكثر إبداعاً شأن نشر استخدامه فى الشئون الحربية .

وفى حين اخترع الصينيون البارود عام ٨٥٠م^(٢٥) ، فقد تم تطبيقه على قاذفات اللهب فى بداية القرن العاشر الميلادى ، وبحلول عام ٩٦٩م استخدم فى السهام . وفى عام ١٢٣١م استخدم فى القنابل والقنابل اليدوية والصواريخ (والتي كان لها شكل مدفع هاون مصنوع من أنبوب حديدى) . وبحلول القرن الرابع عشر كان قد استخدم فى الغام البر والبحر^(٢٦) .

كما اخترع الصينيون قاذفات صواريخ تستطيع أن تقذف ٣٢٠ صاروخاً بشكل فوري ، ويصفها «نيدهام» بأنها «معادل القرون الوسطى للباذوكا التي انتشر استخدامها فى الحرب العالمية الثانية»^(٢٧) .

ومن اللافت أيضاً أنه فى القرن الرابع عشر صنع الصينيون صاروخاً بجناحين وزعانف ، يصفه «نيدهام» مرة أخرى بأنه «يحمل شبهة كبيرة . . . بصاروخ ٧-١ الشهير خلال الحرب العالمية الثانية»^(٢٨) .

ويمكن إرجاع جذور البندقية إلى «رمح النار» الذي كان يُستخدم فى منتصف القرن العاشر . وقد اخترعت أول بندقية تطلق الرصاص الحديدى حوالى عام ١٢٥٩ ، واستخدمت الماسورة المعدنية فى ١٢٧٥م^(٢٩) .

وبحلول عام ١٢٨٨ تم اختراع مدفع خام يعرف بـ «المفجر» مسجلين سبقاً على أول مدفع أوروبى بحوالى ٣٨ عاماً^(٣٠) . وهناك دلائل قوية على أن الاختراعات الصينية انتقلت إلى أوروبا (انظر الفصل الثامن) .

وأخيراً وليس آخراً ، تعتبر البحرية الصينية أحد أهم جوانب الثورة العسكرية . فى آخر الأمر كان هناك ما يصل إلى ٢٠,٥٠٠ سفينة فى بحرية «سونج»^(٣١) . كان فى

إمكان هذا الأسطول الصينى أن يطيح بأى قوة أوروبية مفردة، وغالبًا بكل القوى البحرية الأوروبية مجتمعة. ومن الأهمية ذكر أن نظم تسليح السفن كانت تمر بتطوير مستمر.

بحلول عام ١١٢٩م كان المنجنيق يقذف بارود القنابل، واعتبر ذلك من التجهيزات العادية. وفى عام ١٢٠٣م تدرعت بعض السفن بصفائح من الحديد.

ولقد نعمت السفن الحربية الصينية لوقت طويل بتجهيزات متميزة، فعلى سبيل المثال فى أواخر القرن السادس، كان للسفن الحربية ذات «الرايات الخمس» خمسة طوابق بلغ ارتفاعها مائة قدم، وحمولتها ٨٠٠ رجل. كما كانت مجهزة أيضًا بـ «أذرع ضاربة» أو «حدائد ثاقبة»، وهى عبارة عن سوارى طويلة تبلغ ٥٠ قدمًا تنتهى برزات حديدية الرأس، ومثبتة فى الأسطح العليا. وكانت تلك تعمل مثل مطرقة عظيمة الحجم، تهبط لأسفل محطمة سفن العدو.

ومبكراً - فى القرن الثالث - كانت هناك «قلاع عائمة مستوية الشكل» ومتحركة، تغطى ما لا يقل عن ٣٦٠ ألف قدم مربع، كان لها أبراج عالية تستوعب أكثر من ألفى رجل (٣٢).

ومرة أخرى تقدم لنا كلمات «تمبل» تلخيصاً مناسباً تماماً :

«كان الصينيون صنّاع أسلحة على نطاق لم يُحلم به فى الغرب إلى العصر الحديث» (٣٣).

• تلخيص مبدئى عن الصين

أخيراً، نجد أنفسنا فى موقف إعادة الإشادة بأحد معتقدات مركزية أوروبا الأساسية، وهى أن الأوروبيين الغربيين وحدهم قاموا بتطوير «رؤية ميكانيكية» للأشياء، وتأتى كلمات «فريدريك لين» نموذجية فى هذا الشأن :

إن مفهوم الحاجة لا يفسر لنا شيئاً... بينما ابتهج فنانو الشرق الأقصى وهم يرسمون الورود والأسماك والخيول، سيطرت على فكر كل من «ليوناردو

دافنشى» و«فرانشيسكو دى جيورجيو مارتينى» فكرة الآلة . فلقد نظر الفلاسفة الأوروبيون إلى العالم وكأنه «ساعة عظيمة» ، وإلى جسم الإنسان كأنه آلة ، وإلى الله بوصفه صانع ساعات فذ^(٣٤) .

إلا أنه لا يمكن الإبقاء على هذا الرأى فى ضوء الاختراعات الميكانيكية الصينية غير العادية . ففى الواقع - كما أبين فى هذا الكتاب - اخترع الأوروبيون أشياء قليلة بأنفسهم ، خلال الفترة التى نتعرض لها بالدراسة .

إن الاختراعات العبقريّة الوحيدة التى قام بها الأوروبيون قبل القرن الثامن عشر كانت لولب أرشميدس ، وعمود المرفق وعمود الحدبات ، وعمليات تقطير الكحول^(٣٥) .

ففى الوقت الذى أظهر الأوروبيون قدرة قوية على استيعاب العديد من الاختراعات التكنولوجية الصينية خلال السبعمئة عام التالية ، كانت النزعة إلى الاستيعاب ليست كامتلاك نظرة ميكانيكية للأشياء ، فإذا كان أحد قد أثبت امتلاك تلك النظرة ، فهم الصينيون وليس الأوروبيين .

يتمثل أحد ردود مركزية أوروبا الأكثر شيوعاً فى نبذ منجزات «سونج» الاقتصادية بصفتها «ثورة مُجهّضة» حيث قضى سريعاً على التقدم الاقتصادى لـ «جبل جليد» الدولة الشرقية المستبدة ، وغرق دون ترك أثر^(٣٦) .

بصرف النظر عن حقيقة أن هذا الرفض لا يقدم شرحاً للإنجازات الرائعة التى بدأت فى عهد «سونج» ، فإن الاقتصاد الصينى لم يرتد أو يغرق دون أثر بعد عام ١٢٧٩ م . حيث مكنت حيويته الكبرى الصين من الوقوف فى مركز الاقتصاد العالمى أو على مقربة شديدة منه حتى القرن التاسع عشر .

الصين الأولى بين الأنداد، ١٤٣٤ - ١٨٠٠م

أسطورة الانعزالية الصينية والركود الاقتصادى

كان للتجارة الصينية خلال معظم الألفية الثانية أهمية كبرى جعلت العديد من

الكتاب المعارضين لمركزية أوروبا يصفون الاقتصاد العالمى قبل عام ١٨٠٠م بأنه «صينى المركز»^(٣٧) .

فى الواقع، وبينما كانت الصين القوة الرائدة فى العالم، كانت توصف أساساً بأنها «الأولى بين الأنداد» .

فقد كان توزيع القوى الاقتصادية فى العالم فى ظل العولمة الشرقية «متعدد المراكز» ومتضمناً الصين والهند والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا واليابان، وتعد كلها مراكز اقتصادية ذات أهمية .

مع ذلك، يرفض أغلب الكتاب نجاح الصين بعد القرن الخامس عشر، وذلك تبعاً لسببين رئيسيين وردا فى «الفقرة الصينية»، أولهما: كما ذكرنا سابقاً، أنه حتى لو سلمنا بوجود غمو هائل فى ظل حكم «سونج» فقد رُفض على أساس أنه «ثورة مجهضة» توقف النمو بعدها بقليل . وثانيهما: أن إعلان «مينج» الحظر الإمبريالى على التجارة الخارجية عام ١٤٣٤م أكد على أنه تم الإجهاض الفورى لأى فرصة حتى تلحق الصين بالعالم . وقد حدث ذلك نتيجة أن الاقتصاد الصينى كان فى انحسار، مما أرغم السلطات على الانسحاب من التجارة العالمية .

يزعمون أنه تم تغيير التجارة الدولية الصينية إلى نظام الجباية الصينى الرجعى والذى كان منفصلاً تماماً عن الاقتصاد العالمى .

بسبب هذين السببين إذن، ينبذ مفكرو مركزية أوروبا إمكانية تواجد الصين فى مركز التجارة العالمية بعد عام ١٢٨٠م، وخاصة فى ١٤٣٤م . بدلاً من ذلك، يقال لنا إن الصين غرقت فى عزلتها .

إن هذا المسمى بالانسحاب يؤدى بنا إلى اثنين من أكثر الادعاءات أهمية فيما يخص مركزية أوروبا .

الادعاء الأول: الانسحاب كان له نتائج كبرى بقدر ما خلق فراغ قوة فى الشرق حسب زعمهم، والذى ملأه بشغف الأوروبيون الأسمى مكانة بعد عام ١٥٠٠م، كما يأتى فى كلمات «ديفيد لاندز»:

كان التخلي عن برنامج الرحلات الكبرى (فى ظل شينج هو) جزءاً من سياسة أوسع للانغلاق والانسحاب من المخاطرة وإغراءات البحر .

لم يكن من الممكن أن يأتى هذا الانطواء الذاتى المقصود -والذى يعد نقطة تحول فى التاريخ الصينى - فى وقت أسوأ من ذلك ، حيث إنه لم يقتصر على تجريد الصينيين أمام القوة الأوروبية الصاعدة ، وإنما وضعهم فى موضع الرضا [الكاذب] عن النفس والعناد أمام الدروس الأفكار الجديدة التى سوف يأتى بها الرحالة الأوروبيون^(٣٨) .

الادعاء الثانى : أن الحظر كان يعنى أن الصين انفصلت عن الاتجاه السائد للتجارة الدولية (والمزعم حدوثه بعد ١٥٠٠ م) حتى أن اقتصادها قد ذبل فعلياً بعد ذلك . نستشهد بـ «لاندز» مرة أخرى : «أصبحت الصين انعزالية . خرت الإمبراطورية السماوية فى صمت وهدوء وجمود فى نشاز مع العالم لمزيد من مئات السنين رابطة الجأش ، منيعة ، إلا أن العالم كان قد أغفلها»^(٣٩) .

وهكذا فإن هذا الانسحاب المزعم يفسر تلك القفزة الصينية الكبرى إلى الوراء ، بينما يُمكن أوروبا فى نفس الوقت من قفزتها الكبرى نحو الأمام بعد عام ١٥٠٠ .

من الواضح إذن ، أن هناك أموراً كثيرة متعلقة بهذه القضية . وتبايناً مع التخيل المؤلف لمؤيدى مركزية أوروبا ، أقدم هنا أربعة اقتراحات مضادة ، سوف أناقشها على التوالى .

• أسطورة الانسحاب الصينى ،

استمرارية التجارة الصينية العالمية بعد ١٤٣٤م

تضل الصورة التقليدية للانسحاب طريقها منذ اللحظة الأولى ، نتيجة أن المؤرخين الأوروبيين أخذوا بشكل حرفى كلاً من الحظر الرسمى ونظام الضرائب الصينى .

تعتمد القراءة الحرفية للحظر الرسمى إلى حد ما على مشكلة سوء الفهم . شوهت الحكومة الصينية فهم الوثائق الرسمية فى محاولتها إظهار محافظتها على مثال كونفوشيوسى أعلى (الانعزالية) .

فضلاً عن ذلك، تم التأكيد - خطأ - على الانسحاب بوجود نظام جزية إمبريالي رجعي، المفترض أنه مبنى على الإجبار، وعلى أشكال الضرائب التي تديرها الدولة أكثر منه على التبادل التجارى. إلا أن القراءة التقليدية تخطئ فى استيعاب كل من نظام الجزية وطبيعة الحظر.

أول الردود هنا هو أن نظام الجزية كان أيضاً نظاماً تجارياً. وكما يشير «رودزينسكى»:

«كان نظام الجزية فى كثير من الأحيان عبارة عن شكل ظاهرى من أجل تجارة خارجية شديدة الأهمية، وفى حالات عديدة كان التجار الأجانب - خاصة من آسيا الوسطى - يقدمون أنفسهم بصفتهن الحاملين لجزية مفترضة من قبل دول متخيلة فقط من أجل القيام بالتجارة»^(٤١).

علاوة على ذلك، توسعت العلاقات التجارية فى كل من شرق آسيا وجنوب شرقها كلما اتسعت علاقات الجزية الصينية^(٤٢). وقد تم التسليم بذلك فى وثائق صينية رسمية. وهنا يمكن إضافة بعض النقاط^(٤٣): كان نظام الجزية طوعياً أكثر منه إجبارياً، وذلك لأن النجاح فى الدخول للأسواق الصينية عن طريق دفع كميات إسمية من الجزية، شكّل أحد الطرق التى استخدمها ما يطلق عليهم «المُقطعون»، أى أتباع الإقطاعيين» للإثراء. وإلا، فكيف نستطيع فهم طلب كل من البرتغاليين والإسبان والهولنديين الانضمام للنظام كأتباع للإقطاعيين؟ فضلاً عن ذلك، تنافست تلك الدول - كأتباع للإقطاعيين - مع بعضها البعض من أجل دفع جزية - مرة أخرى - فى سبيل الوصول إلى الاقتصاد الصينى المربح.

كما أن مجموعة واسعة من الحكام كانت متلهفة لإرسال الجزية على أمل الحصول على الحماية الصينية من بعض جيرانهم الأعداء، ومنهم سلطان ملقا وحكام برونائى وملوك تشولا فى كروماندال، وأمراء مالابار.

وكما يشير «أنتونى رايد»، فإن بعض «الدول» مثل جاوه وسيام وملقا، كانت تثار على القيام ببعثات من أجل الجزية إلى الحد الذى أثار حنق السلطات الصينية^(٤٤).

إحدى الشهادات على الجانب التطوعى للنظام هى أنه عندما تم حرمان أتباع الإقطاعيين من مكائنتهم، قاموا فى بعض الأحيان بردود فعل عنيفة.

على سبيل المثال، مع نهاية القرن السادس عشر، قامت اليابان بغزو كوريا (تابع إقطاعي لدولة مينج) من أجل إرغام الصين على إعادة علاقات الجزية بينهما إلى درجة تهديدها بغزو الصين إذا رفضت !

وهناك استراتيجية أخرى كانت منتشرة بين التجار الآسيويين، وهي تحضير أوراق اعتماد زائفة، حيث يقف أحد المبعوثين مقدماً فروض التقدير «مموهاً على نحو خادع من أجل القيام بتجارة رتيبة»^(٤٤). ومرة أخرى، كان ذلك معروفاً، وفي بعض الأحيان مسموحاً به في وثائق «مينج».

هناك ثلاثة أسباب رئيسية للقول بأن الحظر كان خرافة :

الأول: وكما سبق الإشارة، أن نظام الجزية كان في جانب منه نظاماً تجارياً متخفياً.

الثاني: أن العديد من التجار الصينيين المستقلين قاموا بتجارتهم متحايلين على الحظر الرسمي بطرق عديدة .

ومن السخرية أن وصف مركزية أوروبا للنظام البرتغالي على أنه دليل على السيطرة الأوروبية، يتضمن خطأ في الفهم؛ لأنه بالنسبة للصين - بصفة خاصة - كان حمل المستند المسمى «كارتاس - Cartaz»، يعنى أنهم قد يكونون متنكرين كالبرتغاليين من أجل الالتفاف حول حظر «مينج». علاوة على ذلك، كثير من التجارة الصينية كان مخلوطاً مع التجارة اليابانية (إلا أنها كانت قرصنة صينية حقيقية)، وكانت مزدهرة جداً. غير أنه يمكن القول إن أكثر الطرق شيوعاً في الالتفاف حول الحظر، كان بممارسة التجارة على طريقة أهل «كانتون»، وهي كما يشرح «فيليب كورتين» :

كل الحمولة الزائدة عما تسمح به الجزية الرسمية، كان يتم إنزالها ويكتب عليها:

«الصابورة على متن سفن الجزية»^(*) وتترك حتى وصول إذن البيع من

(*) ثقل يستخدم في السفينة حفاظاً على توازنها - المترجمة.

بكين . . . إذا أرادت السفينة الأجنبية الرحيل ، يجب عليها أخذها حتى يُسمح لها بالمرور . وبالتالي تكون قد جلبت السلع الصينية مقابل الصابورة فى رحلة العودة لبلدها . وبهذه الطريقة تكون سفن «الصابورة» (أى السلع التجارية) المحملة من الاتجهاين ، أكثر أهمية من الجزية التى بررت وجودها^(٤٥) .

كان حاكم جزيرة ومملكة «ريوكيو» مبتكراً بشكل خاص ، وذلك بتشجيعه التجار الصينيين القادمين من «فوجي» للإقامة عنده ، حيث يستطيعون الارتباط بتجارة مربحة مع الصين . وفى المقابل كان عليه إرسال رحلة الحفاظ على الجزية فى حينها إلى الصين . وكان هذا جزءاً من استراتيجية أكثر عمومية ينفذها التجار الصينيون الذين ارتحلوا إلى أماكن أخرى فى المنطقة من أجل تصدير المنتجات مرة أخرى إلى الصين . فقد انتشر التجار الصينيون فى النصف الأول من القرن السادس عشر فى جميع أنحاء منطقة جنوب بحر الصين الاستراتيجية تجارياً ، من الهند الصينية ، ماليزيا ، سيام ، وعبر قوس الجزر من سومطرة إلى تيمور إلى الفلبين . وقد سيطروا على شبكة التجارة تلك حتى القرن التاسع عشر^(*) . علاوة على ذلك ، تاجروا متجهين غرباً وشرقاً حتى اتصلوا مرة أخرى بـ «فوكين» بالصين^(٤٦) .

أخيراً وليس آخراً ، قامت أيضاً تجارة تهريب بضائع مزدهرة . ولأن موظفى الحكومة كانوا يتعاونون كثيراً مع المهربين ، أصبح الحظر بطبيعة الحال لا يمكن تنفيذه ، وبالفعل ، توسعت تجارة التهريب إلى درجة أنه فى ستينيات القرن السادس عشر ، أذعنت حكومة «مينج» وقنت ميناء التهريب الرئيسى «ميناء القمر - Port Moon» .

السبب الثالث : اعتبار الحظر أسطورة ، يكمن فى أنه ليست كل التجارة الخاصة كانت ممنوعة . الكثير منها كان مُصدّقاً عليه رسمياً فى ثلاثة موان مهمة هى : ماكاو - تشانج تشو فى مقاطعة «فوكين» - وصوتشو فى مقاطعة «شينزى» الغربية . فيما بعد فى عهد «شينج» كانت التجارة تتم عبر : أموى - نينجبو - وشنغهاى . وكما يشرح «لاتش» و«كلای» :

(*) فى الواقع ما زالوا حتى الآن يسيطرون على التجارة والاقتصاد بدرجات متفاوتة فى كل من : إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند - الفلبين - المترجمة .

كان لدى المراقبين الغربيين الأوائل ، مثل «مندوزا» ، الانطباع بأن تجار «فوكين» كانوا يتاجرون مع الخارج بصفة غير قانونية بالتواطؤ مع الموظفين المحليين . إلا أن كُتّاب القرن السابع عشر - وكان «ماتليف» أولهم - ما فتئوا يعترفون بأن تجار منطقة «تشانج - تشو» كان لديهم إذن رسمي بالتجارة خارج حدود الإمبراطورية^(٤٧) .

كما أشار العديد من الكتاب إلى أهمية الصلة التجارية بين الصين وجنوب شرق آسيا^(٤٨) ، وبصفة خاصة «مانيللا» التي اعتُبرت مركز توزيع شديد الأهمية بالنسبة لنظام التجارة العالمى بأكمله ، وذلك نتيجة أن الصين حصلت على قدر كبير من فضتها من هناك (عبر مانيللا الإسبانية) .

بالفعل ، فى الفترة بين عامى ١٥٧٠ و ١٦٤٢ م ، كانت تبهر حوالى ٢٥ سفينة صينية إلى مانيللا سنوياً^(٤٩) . ولقد استمرت أهمية تلك الصلة ليس فقط بعد انتهاء فترة «الحظر» بوقت طويل ، وإنما توطدت أكثر بنهاية القرن الثامن عشر^(٥٠) . إلا أن الحجة المفحمة تكمن ببساطة فى أن غالبية فضة العالم كانت تُمتص من قبل الصين ، ويؤكد ذلك بالتالى على أن الاقتصاد الصينى لم يكن مندمجاً فحسب فى الاقتصاد العالمى ، وإنما كان من القوة الكافية التى تجعله ينعم بفائض تجارى قوى .

وبالتالى ، يستحق الأمر مزيداً من الإسهاب فى هذه النقطة .

هناك أربعة أسباب لميل فضة العالم إلى الانجذاب للصين :

الأول : أنه فى منتصف القرن الخامس عشر تحول الاقتصاد إلى عملة من الفضة .

الثانى : أن قوة الاقتصاد الصينى ولّدت طلباً داخلياً قوياً على الفضة .

الثالث : أن صادرات الصين تعدت وارداتها بكثير .

الرابع : أن سعر الفضة بالنسبة لسعر الذهب فى الصين كان الأعلى فى العالم (نسبة الفضة / الذهب الصينية وقفت عند ٦ : ١ مقارنة بنسبة ١ : ١٤ فى أوروبا)^(٥١) .

وقد أقر بذلك «آدم سميث» : «الصين ، بلد أغنى من أى جزء فى أوروبا ، حيث نجد قيمة المعادن النفيسة أعلى بكثير من أى جزء فى أوروبا»^(٥٢) .

كان الاقتصاد الصيني محوريًا بحيث يشكل «بالوعة» تتوجه نحوها أغلب فضة العالم. ومن اللافت للنظر أنه بحلول عقد الأربعينيات من القرن السابع عشر كانت الخزانة الصينية تحصل على حوالى ٧٥٠,٠٠٠ كجم من الفضة سنويًا.

وكان يمكن قياس مستوى الثروة فى الصين من أن تاجرًا (رث الثياب) فى شنغهاي، كان له رأسمال يقرب من ٥ أطنان من الفضة، أما العائلات الثرية فقد كانت تمتلك مئات الأطنان من الفضة^(٥٣).

ومع ذلك، فإن تعبير «بالوعة» مضلل، حيث إنه يعطى انطباعًا بأن فضة العالم انتهى بها الأمر فى الصين حيث لم تظهر مرة أخرى. فى الحقيقة، إن ارتفاع سعر الفضة الصينية بالنسبة للذهب وانخفاضها فى أى مكان آخر، أدى إلى تكوين نظام عالمى للصرف^(٥٤). كما يوضح «فلين» و«جيرالدز»:

إن اختلاف نسب المعدنين يقتضى نظريًا أن شخصًا ما يمكنه استخدام وحدة واحدة من الذهب لشراء - فلنقل ١١ وحدة من الفضة - فى أمستردام، ثم ينقل الفضة إلى الصين ويستبدل بالإحدى عشرة وحدة هناك حوالى وحدتين من الذهب. هاتان الوجدتان من الذهب يمكن إرجاعهما مرة أخرى إلى أوروبا ليشتري بهما ٢٢ وحدة من الفضة، والتي يمكن أن تنقل ثانية إلى الصين حيث تتضاعف قيمتها مرة أخرى^(٥٥).

شهد هذا النظام العالمى للصرف التحويل الدائم للفضة إلى الصين، والتي تتحول بدورها مقابل الذهب. هذا بدوره كان يصدر للخارج إلى أوروبا - بصفة أساسية - حيث يحول إلى فضة، وترسل إلى الصين حيث تحول قيمتها إلى ذهب.

أطلق على هذه العملية «عملية إعادة دورة الفضة العالمية»، «عالمية» لأنها اتخذت شكل الدوران المستمر، فذهبت من الأمريكتين عبر أوراسيا إلى الصين، وعادت غربًا إلى أوروبا.

ولهذا، فإن تعبير «بالوعة» يعتبر إشكاليًا، ومن الواضح أن الصينيين لم يكونوا مكنتين (كما سأوضح فى الفصل الرابع).

ومن اللافت للانتباه، أنه حتى بعد أربعينيات القرن السابع عشر، عندما تضاءلت مكاسب الصرف، ظلت الفضة تتدفق على الصين بسبب الطلب القوي والمستمر على منتجاتها.

يدحض هذا «الفقرة الصينية» لدى أصحاب نظرة مركزية أوروبا - التي تقول بأنه بعد فترة «سونج» فإن الاقتصاد الصيني «توقف تمامًا».

فضلاً عن ذلك، وكما ناقش «فلين» و«جيرالدز» كان لتحول الاقتصاد الصيني إلى الفضة في منتصف القرن الخامس عشر، أهمية عظمى لثروات الأوروبيين. فكما يلاحظ «يوميرانز» بحق «إذا لم يكن للصين ذلك الاقتصاد الديناميكي [المبنى على أساس نقدي من الفضة والذي مكّنها من] . . . استيعاب الكميات المذهلة من الفضة التي تدفقت من مناجم العالم الجديد على مدار ثلاثة قرون من الزمان، لكانت تلك المناجم قد صارت غير مربحة خلال عقود قليلة»^(٥٦).

للتلخيص، من الواضح أنه بطريقة أو بأخرى، واصل التجار الصينيون تجارتهم المربحة جداً سواء بحظر رسمي أو بدونه.

إذن قد تأثر كثير من مفكرى مركزية أوروبا بسهولة بالبلاغات الرسمية، كما يستنتج «چاك جرنيه» بذلك: «كانت هناك فجوة كبيرة بين التنظيم الرسمي وحقيقة الوضع التجارى، فإن القواعد الرسمية المفروضة على التجارة قد تؤدي بنا إلى افتراض أن الصين كانت معزولة، في الوقت الذي بلغت فيه تجارتها البحرية أعلى كثافة لها»^(٥٧).

ولكن إذا كانت السلطات الصينية قد غضت النظر - في أغلب الظن - عن هذا النظام التجارى الخاص، وغير القانونى، فإن ذلك يستدعى سؤالاً ملحقاً: لماذا إذن صمموا على الادعاء رسمياً أن الحظر كان سارياً؟ للإجابة عن هذا السؤال سوف يواجهنا - فوق ذلك - فهم آخر خاطئ وشائع لمركزية أوروبا.

• سياسات الهوية الصينية:

أسطورة الحظر الصينى على التجارة الخارجية

بالتحول إلى عرضى الرئيسى الثانى المناقضى، يؤكد تاريخ مركزية أوروبا أن الحظر

الرسمى على التجارة الخارجية كان نتيجة ضرورية لتدهور الاقتصاد الصينى . لو كان للصينيين أى ادعاءات إمبريالية ، لأدى تدهور الاقتصاد الصينى لانسحابها وعزلتها . إلا أن دلائل استمرار التجارة الصينية التى جمعناها من قبل ، أوضحت أن الحظر لم يكن إلا أسطورة . وهنا أدعى أنه تم الحفاظ على أسطورة الحظر من أجل إعادة تأكيد شرعية الدولة الصينية (وهو ما يتصل بدوره بالهوية الصينية) . ففى الواقع كان نظام الجزية أكثر من مجرد نظام تجارى متخف؛ فتم الحفاظ على الأسطورة من خلال خيار سياسى وليس بسبب قيود اقتصادية .

فى ظل حكم الإمبراطور «هونج - هسى» ، من سلالة «مينج» عادت الصين مرة أخرى إلى قيمها الكونفوشوسية التقليدية التى تؤكد الانعزال عن بقية العالم .

لقد تطلعت سلالة «مينج» الحاكمة فى البداية إلى الخارج (كما مثلتها بعثات «تشينج هو») حتى لو لم تكن الصين مهتمة آنذاك ببدء سياسة إمبريالية . إلا أنه عندما تقلد الإمبراطور «هونج - هسى» فى (١٤٢٤) بدأ فى إحياء مبادئ الكونفوشوسية فى قلب الدولة الصينية .

وفى عام ١٤٣٤م أعلنت سلالة «مينج» رسمياً موت التجارة الخارجية الصينية . لكن إذا كانت التجارة الهامة قد استمرت ، لماذا إذن الادعاء بأن مملكة منعزلة تأسست علاقاتها مع العالم الخارجى فقط على أساس نظام سيادى زائف من جزية أتباع الإقطاعيين ؟ . كان نظام الجزية وسيلة حيوية للدولة الصينية من أجل المحافظة على شرعيتها الداخلية . الأكثر أهمية أنه تضمن تأدية مراسم الانحناءات من قبل السفراء ومبعوثى الدول ، وكانت تلك المراسم أهم رمز بأن الإمبراطور مندوب السماء . ومن ثم كان المحافظة على أسطورة نظام الجزية أساسياً ، ولو فقط للإبقاء على الشرعية الداخلية للدولة (٥٨) .

لهذا السبب تكمن الأهمية السياسية لنظام الجزية - فى الواقع - فى أنه كان على الإمبراطور أن يثبت أمام شعبه ولاء العالم «البربرى» (من ثم نظام الجزية) رغم أن نظام الجزية عملياً كان يعنى تجارة مربحة لكل من الجانبين .

إن هذه اللعبة الإمبريالية فى إضفاء الشرعية وخدعة التجارة تم التقاطها بذكاء من قبل «چوزيف فلتشر» مما يستحق أن ننقل عنه بدون اختصار :

كانت السلطة الصينية سعيدة بخداعها . لم تكن مكانة الإمبراطور (شرعيته) لتعزز إذا كشف وزراؤه الطبيعة الحقيقية «للمُقطَّع»^(٥٩)، وكان البلاط يستطيع انتقاء البضائع بشكل أفضل إذا قام التجار بجلبها معهم إلى العاصمة . . . ونتيجة لذلك، حمل السفراء المزيفون أوراق اعتماد مزورة منطلقين بانتظام من البلاط الصينى وإليه . وأصبح كل من التجار والوزراء طرقاً فيما يمكن تسميته بالسر المعروف . . . ووفقاً لـ «ريتش» [مبشر الجيزويت فى تلك الفترة] «إن الصينيين أنفسهم (الذين لا يجهلون الخداع بأى حال من الأحوال) يضللون ملكهم، يتملقونه بتفان، وكأن العالم كله يدفع بالفعل الفرائب إلى المملكة الصينية، بينما العكس هو الصحيح، فالجزية كانت فى الحقيقة تقدمها الصين أكثر إلى تلك الممالك». وإذا كان «ريتش» مخطئاً بأى حال، فذلك فقط فى تصديقه أن الإمبراطور أيضاً لم يكن مشاركاً بنفسه فى تلك اللعبة^(٥٩).

بالفعل، كانت لعبة خداع سعدت جداً بالمشاركة فيها تلك الدول المسماة بالمُقطَّع، كما يشير «بن وُنْج» بحق «إن الحكومات الأجنبية سمحت للصينيين بصفة عامة بالترويج لوجهة النظر تلك (تفوق الصين) دون قبولهم لها بالضرورة»^(٦٠).

كان استمرارهم فى اللعبة يمثل فائدة تجارية لهم بكل وضوح . وبالتالي، فمن الواضح أنه لم يكن التدهور الاقتصادى، وإنما الحاجة للحفاظ على الشرعية - المتصلة بالهوية الصينية - هى التى دفعت الحكام إلى ادعاء فعالية الحظر .

ومع ذلك، ومن المفارقات، كان هناك معنى واحد انسحب داخله الصينيون، حيث إنهم لم ينسحبوا من الاقتصاد العالمى، وإنما «امتنعوا» عن سياسة القوة الإمبريالية التى لا تفتأ أن تستحوذ على الدول القوقازية . وكما توضح «لويز ليفائز»: خلال [أوائل القرن الخامس عشر] . . . وسَّعت الصين نطاق تأثيرها عبر المحيط الهندى، وبذلك كان نصف العالم فى قبضة الصين، ومع البحرية الرائعة التى امتلكتها، كان النصف الآخر على مقربة، إذا ما هى أرادت .

(*) المقطَّع: هو شخص يقطعه السيد الإقطاعى أرضاً - أو مبرة - لقاء تعهده بتقديم المساعدة العسكرية - أو المساعدة اللازمة - المترجمة .

وكان ممكناً للصين أن تصبح القوة الإمبريالية العظمى، قبل عصر الاستكشافات الأوروبية (هكذا قالت) والتوسع الكبير بمائة عام . إلا أن الصين لم تفعل^(٦١) .

الواقع أنه كان من الممكن أن يبدأ الصينيون إرسال بعثات إمبريالية في أرجاء كثيرة من العالم إذا أرادوا ذلك . لماذا إذن لم يفعلوا؟ يجب أن يكون واضحاً أن الأمر لا يكمن في عدم القدرة المادية ، وإنما بسبب أنهم اختاروا أن يمتنعوا عن الإمبريالية أساساً كنتيجة لهويتهم الخاصة .

وكما يقول «فرناندز - أرمستو» بشكل مشابه :

إن «القدر المين»^(*) للصين لم يتحقق أبداً، والسيطرة على العالم التي بدت وشيكة لفترة - دون شك - قد تم التخلي عنها . . . إن التحفظ الصيني يظل أحد الشواهد الاستثنائية على التحفظ الجمعي في تاريخ العالم^(٦٢) .

وبالتالى، وبصفة عامة، كانت المشكلة الوحيدة في ذلك «الحظر» الخيالى أن مؤيدى مركزية أوروبا انجذبوا بسهولة لتصديق أنه كان فعلاً وفي نفس الوقت لم يدركوا وظيفته الاجتماعية . وبالتالي، أدى هذا الفهم الخاطئ إلى ظهور أحد أعظم الإخفاقات في مفهوم مركزية أوروبا في تاريخ العالم، القائل بأن انسحاب الصينيين من الاقتصاد العالمى خلق الفراغ الذى تدفق من خلاله الأوروبيون الأعلى مكانة بعد عام ١٥٠٠ م . فى الواقع لم يكن لمثل هذا الفراغ وجود (انظر الفصل السابع) .

• الصين ١١٠٠ - ١٨٤٠/١٨٠٠ م •

أسطورة انهيار الاقتصاد الصينى

بعد عام ١١٠٠ م، أصبحت القوة التكتيفية الصينية فى مقدمة العالم دون سابق لها . إن كان الأمر كذلك، كيف لنا التعامل إذن مع رفض مركزية أوروبا الزاعم بأن ثورة «سونج» الصناعية كانت «ثورة مجهضة» ؟

(*) يستعير الكاتب المصطلح الأمريكى (القدر المين - manifest destiny) وهو من شائكة (عبء الرجل الأبيض - رسالة الرجل الأبيض - حمل الرجل الأبيض) فى نشر حضارته، بما يعنى استغلال الآخر، وإذا لزم استصاليه - المترجمة .

يرى مفكرو مركزية أوروبا ذبول اقتصاد ما بعد فترة «سونج» كدليل على فرض الاستبداد الشرقى، والذي أرغم بدوره على حظر التجارة بسبب الضعف الاقتصادى، وتدهور الناتج. ومن السخرية، أن هذا الرأى غالباً ما يكون متأثراً بالمعلومات التى يقدمها «روبرت هارتويل» حول الحديد والصلب، والتى تقول بأن الإنتاج تقلص سريعاً بعد عام ١٢٧٩ م. أو كما يعبر «فرناند براودل» بنمطية عن الادعاء الشائع لمركزية أوروبا :

الشيء الغريب جداً هو أنه بعد تلك البداية التى لا تصدق، لم تتقدم صناعة المعادن الصينية إلى الأمام بعد القرن الثالث عشر. فلم تقم السباكة والحدادة الصينية بأى اكتشافات جديدة، وإنما كررت ببساطة نفس طرقها القديمة. لم يكن صهر الفحم - إذا كان قد عرف فى الأصل - متطوراً. من الصعوبة التحقق من ذلك ناهيك عن شرحه^(٦٣).

المشكلة الأولى فى رفض مركزية أوروبا، هى أن التجارة الخارجية الصينية ظلت حيوية مثلها مثل التجارة الداخلية^(٦٤). المشكلة الثانية مع هذا الادعاء تكمن فى أن تقديرات «هارتويل» مشكوك فيها، وذلك ليس لأنها تبالغ - هامشياً - فى إنجازات «سونج»، وإنما أساساً لأنها تبخس تقدير مستويات إنتاج الحديد والصلب اللاحقة.

يقترح «كينيث پوميرانز»: إنه على عكس ما اعتُقد فى الماضى، انتعش إنتاج الحديد بعد عام ١٤٢٠^(٦٥). ففى أوائل القرن العشرين، يقدر «فانج زينج» أنه تم إنتاج حوالى ١٧٠ ألف طن من «الحديد المحلى» (بالمقارنة بـ ١٢٠ ألف طن فى ١٠٧٨ م)^(٦٦).

فضلاً عن ذلك، يستنتج «پتر جولاز» أن إنتاج الحديد ربما يكون قد بلغ الذروة فى القرن الثامن عشر^(٦٧). كما يشير أيضاً إلى أن الصين نعمت بمستويات عالية جداً من إنتاج الفحم فى القرن التاسع عشر، وأن بعضاً منه كان يحفظ فى مناجم ذات أحجام كبيرة جداً لم يكن لها مثيل فى أوروبا، وأن الفحم استخدم فى جميع قطاعات الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، هناك دلائل قوية على أن إنتاج الحديد فى «جوانجدونج» كان مبنياً على أساس نموذج رأسمالى^(٦٨). ومن ثم فمعجزة «سونج» الصناعية لم تكن حادثة منعزلة فى تاريخ الصين. لم يظل الاقتصاد فقط حيوياً، وإنما

سوف تنمو له تشعبات رئيسية ذات إمكانيات للتطور فى مناطق كثيرة من العالم - بصفة خاصة فى أوروبا (انظر : الفصول من السادس إلى التاسع) .

ماهى الدلائل الأخرى الكاشفة عن المستويات الهامة للقوة التكتيفية الصينية بعد عام ١٢٨٠م؟

تكمن إحدى علامات مستوى القوة التكتيفية فى قاعدتها الزراعية الإنتاجية . فبحلول القرن السادس عشر كان الاقتصاد قد تعافى من الموت الأسود .

ولم تقتصر إنتاجية المحاصيل الزراعية على نسبة ارتفاع تصل إلى ٦٠٪ بين أواخر القرن الرابع عشر وعام ١٦٠٠م، وإنما تعدت أى نسب تحققت فى أى مكان فى أوروبا . علاوة على ذلك، صدرت الصين الكثير من الفائض الزراعى . لم يكن هذا اقتصاداً زراعياً مبنياً على حد الكفاف - ومتخلفاً - إنما اقتصاد تجارى وموثوق به على صعيد التجارة الدولية^(٦٩) . ولقد قدم عدد من الكتاب صورة مثيرة للإعجاب لتطور الزراعة الصينية فى القرن الثامن عشر^(٧٠)، حتى أن «چرنه» نعت به «عصر الرفاهية» . كانت الزراعة الصينية متقدمة بـون شاسع عن أوروبا^(٧١) .

جدير بالذكر أيضاً أنه بين عامى ١٧٠٠ و ١٨٥٠م تقريباً، ارتفعت نسبة النمو السكانى الصينى بنسب استثنائية، يمكن مقارنتها فقط ببريطانيا بعد دخولها التصنيع .

وقد تضمن ذلك تزايداً هائلاً فى الناتج الزراعى، وفى ناتج الحبوب للفرد، والذى يفترض مقدماً توفر إمكانية تقنية هائلة^(٧٢) . ويوافق «چونز» على أنه كان هناك إحلال لرأس المال بالعمل، والذى استمر إلى ما بعد فترة «سونج»^(٧٣) .

انعكس مستوى القوة التكتيفية المرتفع للصين على نوعية إنتاجها وتجاريتها المتميزة .

أولاً: تدفقت واردات الفضة المزدهرة من جميع أنحاء العالم (والتي كما ذكرنا من قبل، تقدم دليلاً مادياً على تفوق القدرة الإنتاجية الصينية) .

ثانياً: تواجدت العديد من البنى التحتية لرأسمال خاص^(٧٤) .

بصفة خاصة، هيمنت البنوك الخاصة على العامة، واعتُبرت «شانسى» المركز الرئيسى للبنوك الخاصة، وفى أوائل القرن التاسع عشر كان للبنوك الثمانية الكبرى ما

يزيد على ثلاثين فرعاً فى أنحاء الصين . وقد هيمنت الاستثمارات فى التجارة والصناعة على الزراعة ، مع تزايد قوة التجار بشكل ملحوظ .

ثالثاً : تطلبت إنتاجية القطن الضخمة كميات كبيرة من القطن الخام . مع أواخر القرن الثامن عشر ، كانت الصين تستورد قطناً من الهند بكميات أكبر مما كانت تستورده بريطانيا من أمريكا . إضافة إلى ذلك ، هناك النقاط التى نقدمها فى الفصل الرابع :

كان دخل الفرد فى الصين مساوياً تقريباً لبريطانيا بدءاً من عام ١٧٥٠م ؛ وكان الناتج القومى الإجمالى مرتفعاً مثل البريطانى فى ١٨٥٠م ؛ وكانت حصة الصين من الصناعيين فى العالم أكبر من حصة بريطانيا حتى عام ١٨٦٠م .

وبالتالى فإن انشغال الكثيرين من مؤيدى مركزية أوروبا - حتى من الصينيين - بإيجاد صلة بين نمو الاقتصاد الصينى وحلول التأثير الغربى بعد عام ١٨٣٩م ، يفشل فى التعرف على التقدم الاقتصادى الهام الذى كان قد تحقق قبل قدوم البريطانيين بوقت طويل .

وفى النهاية ، وكما يبين الفصل التاسع ، إن روح ما أحاول أن أناقشه هنا ، قد حصل على اعتراف الأوروبيين المعاصرين حتى القرن الثامن عشر . فقط بعد ١٧٨٠م راجع الأوروبيون هذا رأى ، فيما يمثل غالباً أحد قطع البناء الاجتماعى الأكثر خيالية ، والتى بدأها الأوروبيون فى الألفية الأخيرة . فى مذكرة كان يوصف الصينيون بـ «مثال الحضارة المتقدمة ونموذجها» ، وفى المذكرة التالية كـ «شعب فاشل ذى جمود لا نهائى» . للأسف ، مؤيدو مركزية أوروبا «من الأوروبيين والصينيين على السواء» بطريق الخطأ تقبل «فكرة الجمود»^(٧٥) ، بينما كان فى استطاعتهم التركيز على فكرة الصين كحضارة ديناميكية ومتقدمة لفترة طويلة من الألفية الثانية .

إن اقتراحى المناقض الأخير يؤكد على أنه قبل ١٨٣٩م كانت الصين قادرة على التحكم فى هؤلاء الأوروبيين الذين كان مسموحاً لهم رسمياً بالدخول إلى أسواقها ، كما كانت قادرة على هزيمة أى تحدٍ أوروبى غير مرغوب فيه .

وحيث إنى أتعرض لذلك ببعض التفصيل فى الفصل السابع ، فسوف أتركه جانباً مؤقتاً .

وبتلخيص ، يبدو من الأمانة تقرير أن الصين لم تنسحب من الاقتصاد العالمى بعد عام ١٤٣٤م وأن اقتصادها لم يجف . ومن ثم فإن ادعاء «لاندز» (المذكور أعلاه) بأن «الانعزالية أصبحت هى الصين» بينما العالم الخارجى تجاهلها ، نجده يتحول أيضاً إلى أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروبا . وهذا التلخيص ينطبق بنفس الشكل على الهند ، وجنوب شرق آسيا واليابان ، كما سنرى فيما يأتى .



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

• الشرق يظل سائداً

الأسطورة المزدوجة للطغيان الشرقي والانعزالية
فى كل من الهند وجنوب شرق آسيا واليابان
(١٤٠٠ - ١٨٠٠م)

افتراض أن الحضارة لا يمكن أن توجد حول خط الاستواء، يناقضه التراث المستمر، والله أعلم.

ابن خلدون

يؤكد أحد الاقتراحات الرئيسية عن مركزية أوروبا، أنه بحلول عام ١٥٠٠م كان الغرب قد بدا أنه المنطقة السائدة فى العالم. كما يفترض - بشكل عام - أن القوى الرائدة فى العالم بين عامى ١٤٠٠ و ١٨٠٠م كانت كلها - دون استثناء - أوروبية. إلا أنه، وكما يبين هذا الفصل، لم يكن أى من اللاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد العالمى أوروبياً فى أى مرحلة قبل عام ١٨٠٠. فقط فى القرن التاسع عشر لحقت أوروبا بالعالم المتقدم عنها، وذلك بعد حوالى خمسة عشر قرناً من التخلف (انظر القسم الأول).

أحد الأسباب الرئيسية لاعتبار مؤيدى مركزية أوروبا تخلف الاقتصاد الشرقى أمراً مفروغاً منه، يأتى من اعتقادهم بأن الاقتصاديات الشرقية قد تم تعويقها بفعل كل من غلبة الطغيان الشرقى، وانعزالها عن التجارة الدولية.

دحض هذين الافتراضين يدعم الادعاء المذكور أسفل الفقرة الأولى : إن الشرق ظل متفوقاً على الغرب حتى القرن التاسع عشر .

ثم يكشف القسم الثانى أسطورة تهميش مركزية أوروبا لكل من الهند وجنوب شرق آسيا بصفاتها مناطق انعزالية، وهو ما كبحته - فى حالة الهند - الدولة الاستبدادية الشرقية . ويتناول القسم الثالث نفس الشئ بالنسبة لليابان . وأناقش هنا - بصفة خاصة - أن اليابان حققت تقدماً اقتصادياً هاماً قبل التصنيع البريطانى ، وبالتالي أرى أن اليابان تعتبر «مطوراً قديماً» . وليست «مطوراً متأخراً» .

١٢٠٠ - ١٨٠٠ م

الشرق فوق الغرب

ما هو الدليل (الكمى أو الكيفى) على ادعاء أن الشرق كان أكثر تقدماً اقتصادياً من أوروبا حتى القرن التاسع عشر؟

رغم أن الكثير من المؤشرات الإحصائية المألوفة تُعد بالضرورة خامة أولية، إلا أنها مع ذلك هى كل ما لدينا للاستمرار . كما أن كتاب مركزية أوروبا قد استخدموها لدعم وجهات نظرهم . دعونا نبدأ بالمعلومات عن الدخل القومى .

تبعاً لـ «پول بايروش»، كان دخل العالم الثالث (الشرقى) ٢٢٠٪ من الدخل فى الغرب عام ١٧٥٠ م، و ١٢٤٪ أعلى (فى ١٨٣٠ م)، و ٣٥٪ أعلى (فى ١٨٦٠ م) . يلاحظ أن الدخل الغربى يراد به أوروبا، الأمريكيات [الشمالية والوسطى والجنوبية]، روسيا واليابان، بينما المقصود بالدخل الشرقى أفروآسيا (وهو تعريف متحيز للغرب) . ولم يتعد الدخل الغربى المستويات الشرقية إلا فى عام ١٨٧٠^(١) .

وتبعاً لـ «أنجوس ماديسون»، فى عام ١٨٢٠ م بلغ الناتج القومى الإجمالى للصين ٢٩٪ من الإجمالى العالمى، وتساوى مع مساهمة كل أوروبا فى الناتج العالمى^(٢) . وليس بمفاجأة أن يميل مؤيدو مركزية أوروبا نحو التركيز على معلومة الدخل الفردى، لأن تعداد السكان فى الشرق يزيد بكثير عنه فى الغرب .

ويشير كل من «أنجوس ماديسون» و«ديفيد لاندز» إلى نسبة ٢ : ١ في صالح الغرب بدءاً من ١٧٥٠ م^(٣). ومع ذلك، وعلى أساس الدولار الأمريكى عام ١٩٦٠ م، يقدر «بايروش» أن دخل الفرد الشرقى كان مساوياً تقريباً لدخل الفرد فى أوروبا الغربية فى عام ١٧٥٠ م، وأن الصين كانت على قدم المساواة مع الاقتصاديات الأوروبية الرائدة^(٤).

كيف لنا إذن أن نحكم بين هذه التقديرات المختلفة والنتائج المتباعدة جذرياً؟ يشير «ماديسون» :

إذا كان «بايروش» على حق، إذن يجب أن نُرجع الكثير من تخلف العالم الثالث (الحالى) إلى الاستغلال الاستعماري، ونُرجع القليل إلى ميزات أوروبا فى السبق العلمى، والتراكم البطيء عبر العصور للأعلوية التنظيمية والمالية [الأوروبية]^(٥).

ومن الأهمية بمكان، أن «ماديسون» يسلم بأنه إذا كان لنا أن نستخدم طرقاً اتبعتها إحدى سلاسل المعلومات الأكثر تطوراً؛ فإن التقدير الاستقرائى إذن لعام ١٧٥٠ م قد يؤكد معلومة «بايروش»^(٦).

ولهذا أولى «بايروش» اهتماماً فى كتابه الصادر ١٩٩٣ م لمجموعة معلومات نشرها «ماديسون» تؤدى عند تحويلها إلى دولار أمريكى بأسعار ١٩٦٠، إلى تقدير ١٢١ دولاراً لكل من الهند وإندونيسيا فى ١٨٣٠ م، ولهذا مغزاه كما يلخص «بايروش» :

أخذين فى الاعتبار أن مستوى الهند حوالى عام ١٧٥٠ كان على الأقل أعلى بالثلث منه حوالى عام ١٨٣٠ م، وأن الصين فى ذلك الوقت (١٧٥٠ م) كانت أغنى من الهند، وأن أمريكا اللاتينية كانت غالباً «أغنى» من آسيا، بينما كانت أفريقيا «أفقر»، مما يبدو معه أن مستوى بداية الدخل الذى يقدر بـ ١٧٠ - ١٩٠ دولاراً أمريكياً للعالم الثالث (المستقبل) يعتبر تقديراً محافظاً. بمعنى آخر، هى أرقام قريبة جداً أو على الأقل مشابهة للتقدير الذى نشرته عام ١٩٨١ م^(٧).

وكمثال جيد وموجز لتوضيح ذلك، نقول إنه حتى عام ١٧٥٠ كان الغرب مساوياً للشرق تقريباً فيما يتعلق بدخل الفرد. ومع ذلك هناك إجماع على أنه بعد ١٨٠٠م، انطلق دخل الفرد في أوروبا الغربية إلى الإمام.

ماذا كان الوضع المقارن من ناحية أنصبة منتجات الصناعة في العالم؟ هنا يجب أن أعتمد على مجموعة بيانات «بايروش» لعام ١٩٨٢م (وهي الوحيدة الموجودة على حد علمي)^(٨)، فتبعاً لـ «بايروش»، في عام ١٧٥٠م شارك الغرب بحوالي ٢٣٪ بينما شارك الشرق (بما فيه اليابان) بحوالي ٧٧٪.

وحتى وقت متأخر - في عام ١٨٣٠م - أنتج الشرق ضعفى ما ينتجه الغرب، والأخير غالباً لم يبرز قليلاً على الأول إلا في ١٨٥٠م، إلا أن الأمر الأكثر أهمية يتعلق بالأوضاع النسبية للدول الرائدة.

فابتداء من ١٧٥٠م كانت ريادة الصين واضحة، حيث تحظى بـ ٣٣٪ من ناتج التصنيع في العالم (وهو ما يفوق الوضع الأمريكى الناهض اليوم) ومن اللافت، أن نصيب الصين النسبى كان أعلى من نصيب الغرب في ذلك الوقت بنسبة ٥٠٪، وهو ما يماثل نصيب الولايات المتحدة في ذروة ما حقته عام ١٩٥٣م من تفوق على أوروبا واليابان وكندا. وقد اندفع الغرب إلى الإمام متقدماً على الصين فقط في عام ١٨٣٠م.

ماذا إذن عن العلاقة بين الصين وبريطانيا؟

ابتداء من ١٧٥٠م، كان نصيب الصين من ناتج التصنيع العالمى يتعدى نصيب بريطانيا بـ ١٦٠٠٪.

وفي عام ١٨٠٠م وصلت النسبة إلى ٦٧٠٪ فى صالح الصين ثم ٢١٥٪ ابتداء من عام ١٨٣٠م. ولم يتساو نصيب بريطانيا - أخيراً - مع نصيب الصين إلا فى عام ١٨٦٠م.

وليست بأقل أهمية حقيقة أن نصيب الهند كان أعلى من كل أوروبا فى عام ١٧٥٠م، وأعلى من بريطانيا فى ١٨٣٠م بنسبة ٨٥٪.

كيف لنا إذن أن نختتم هذه المناقشة؟ إذا تماشنا مع بيانات الناتج الإجمالى القومى فإن الغرب لم ينهض ليسبق الشرق إلا فى ١٨٧٠م.

وإذا تماشنا مع بيانات الدخل الفردى، فإنه يبدو من الأمانة تأكيد أن الغرب تحرك للأمام فقط بعد عام ١٨٠٠ م. ومع ذلك، فدخل الفرد لا يشير بالضرورة إلى قوة اقتصادية عالمية. إن كلاً من سويسرا وسنغافورة تنعم اليوم بدخل مرتفع جداً للفرد، لكن لا أحد يستنتج من ذلك أن أيًا منهما تمثل قوة اقتصادية عالمية مهمة. إن زيادة الصين فى حصتها من ناتج التصنيع العالمى على مدار الأعوام وحتى منتصف القرن التاسع عشر يعكس أهمية خاصة. ومن ثم من الأمانة إذن تقرير أن الشرق كان سابقاً الغرب على الأقل حتى عام ١٨٠٠ م.

هناك أيضاً مقاييس نوعية عديدة تفيد فى هذا السياق، وتتضمن بيانات حول متوسط العمر المتوقع ونسبة السعرات الحرارية. فقد قام «كينيث پوميرانز» مؤخراً بتجميع معلومات مهمة فى هذا الصدد ومن مصادر عديدة، خلص منها إلى أن آسيا كانت على الأقل فى نفس المستوى إن لم تكن أفضل حالاً من أوروبا حتى عام ١٨٠٠ م (رغم أنه يركز أساساً على اليابان والصين)^(٩).

ومن المثير، أن الأبحاث الأخيرة تبين «عكس» ادعاء مركزية أوروبا المألوف، وأن مستوى المعيشة فى تركيا العثمانية ونسب الرواتب الحقيقية لم تنخفض عن مثيلاتها فى أوروبا فى أى وقت قبل القرن التاسع عشر^(١٠). علاوة على ذلك، كانت الصحة العامة واحتياطات المياه النظيفة أكثر تقدماً فى الصين من أوروبا. يقول كل من «لى» و«فنج»: إن مستوى المعيشة فى الصين كان يمكن مقارنته بالغرب فى حوالى عام ١٨٠٠ م^(١١). كما تقول «سوزان هانلى» إنه حتى فى عام ١٨٥٠ م كان مستوى معيشة اليابانى أعلى من نظيره البريطانى. كما تناقش أن اليابانى العادى كان يأكل بشكل أفضل صحياً من مقابله البريطانى^(١٢).

لكل هذا، كان الشرق متقدماً بوضوح فى مكانته التجارية داخل الاقتصاد العالمى. فكما تتفق معظم المصادر، عانت أوروبا عجزاً تجارياً مزمناً مع القوى الشرقية الرئيسية خلال تلك الفترة. ولذلك سابقة حدثت فى أيام الإمبراطورية الرومانية. وبسبب أن الطلب الأوروبى على المنتجات الآسيوية كان مرتفعاً فى حين كان الطلب الآسيوى على المنتجات الأوروبية منخفضاً جداً، فقد عوضت أوروبا الفرق بتصدير سبائك المعادن النفيسة (علامة واضحة على تخلف أوروبا).

تتوفر مزيد من الشواهد عن أن الأوروبيين لم يستطيعوا حتى إنتاج المعادن النفيسة بأنفسهم، وإنما استولوا عليها من أفريقيا والأمريكات. أو كما يقول «أندريه جوندروفرانك»:

في بنية الاقتصاد العالمى، كانت هناك أربع مناطق رئيسية تعاني عجزاً بنيوياً داخلياً فى السلع الاستهلاكية: الأمريكيات، اليابان، أفريقيا، وأوروبا.

قامت الاثنتان الأوليان بموازنة العجز عن طريق إنتاج النقود الفضية للتصدير. وصدرت أفريقيا النقود الذهبية والعبيد. وبالمصطلحات الاقتصادية، أنتجت هذه المناطق الثلاث «سلعاً استهلاكية» كان عليها طلب فى أماكن أخرى من اقتصاد العالم. المنطقة الرابعة ذات العجز - أوروبا - كان من الصعب أن تتج أى شىء خاص بها من أجل التصدير يمكنها عن طريقه موازنة عجزها التجارى الدائم^(١٣).

ومع ذلك، هناك إجابتان رئيسيتان من قبل مؤيدى مركزية أوروبا سوف أفندهما على التوالى، الأولى: يؤكد مؤيدو مركزية أوروبا - بتكرار - أن الآسيويين لم يشتروا السلع الأوروبية لأن أذواق المستهلك الآسيوى ببساطة لم تكن رفيعة بالقدر الكافى. ولكن السلع الأوروبية كانت معيبة فى النوعية والسعر (لهذا لم يقبل الآسيويون إلا سبائك الذهب والفضة)^(١٤). فضلاً عن ذلك، يبدو أنه تاه عن الذكر أن أوروبا لم تكن المنطقة الوحيدة التى كان لديها عجز مع بعض القوى الشرقية الرئيسية (وبالتالى التلميح بأن المشكلة لا يمكن أن تكون بسبب نموذج الاستهلاك الشرقى «غير الراقى»).

الإجابة الثانية، والشائعة بالمثل، تؤكد أن تفضيل الآسيويين للسبائك المعدنية النفيسة توضحه النزعة الآسيوية المزعومة للكثرة^(١٥).

إلا أن فكرة الكثرة لها ثلاث نقاط ضعف.

الأولى: أنها تعتمد على الافتراض الخاطئ بأن الاقتصاديات الآسيوية لم تكن نقدية. فبال تأكيد، كانت اقتصاديات الصين واليابان والهند تتعامل بالنقود بحلول القرنين السادس عشر / السابع عشر. جدير بالملاحظة أيضاً أن غالبية الدول الآسيوية

صممت على جمع الضرائب فى شكل نقود، وليس فى شكل «سلع عينية» والذى جذب بدوره كثيراً من الفلاحين إلى الاقتصاد التجارى.

الثانية: والأكثر أهمية، إذا كان الآسيويون يقومون ببساطة بكنز السبائك النفيسة، كيف نفسر إذن حقيقة أنهم لجأوا إلى بيعها فى مراكز الصرف العالمى من أجل تحصيل مزيد من الفوائد؟

الواقع أنه بينما امتصت كل من الهند والصين سبائك الفضة - بصفة خاصة - فإنه كان يتم بعد ذلك استبدال الذهب بالفضة وتصديره لأوروبا حيث يتم تحويله إلى الفضة مرة أخرى (كما أوضحنا فى الفصل السابق). ومن ثم لم يكن يتم كنز الفضة وإنما كانت تستخدم بطريقة منطقية ذات توجه نفعى.

الثالثة: وفر استيراد المعادن النفيسة حافزاً رئيسياً لتجارة العديد من الاقتصاديات الآسيوية. بمعنى آخر، لم تكن المعادن خارج التداول بسبب الكثر وإنما استخدمت لدفع قيمة هذا التداول وأيضاً الإنتاج^(١٦).

لهذه الأسباب إذن، يبدو جلياً أن صادرات أوروبا من السبائك المعدنية كان هدفها تقليص عجزها التجارى الذى كان يعبر عن ضعفها الإنتاجى وقوة الاقتصاد الآسيوى النسبية.

ومن ثم، وبتلخيص، هناك الكثير من الدلائل التى تبين تبعاً لكل المؤشرات الاقتصادية الحاكمة، أن الشرق كان متقدماً عن الغرب حتى أوائل القرن التاسع عشر على الأقل.

الآن سوف ألتفت إلى مسألة تفكيك الشرق، وأفحص القدرات، التكوينية والانتشارية، لبعض قواه الرائدة. بعد مناقشة أمر الصين فى الفصل السابق، سوف ننظر بعين الاعتبار الآن إلى الهند وجنوب شرق آسيا واليابان على التوالى. وأشير إلى أننى سوف أتعرض بإيجاز إلى الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية فى الفصل السابع.

الأسطورة المزدوجة للانعرالية الهندية والطفيان الشرقى

يصور مؤيدو مركزية أوروبا الهند كحالة كلاسيكية للطفيان الشرقى -

«لثيائان»^(*) وحشى ونهم - والذي بامتصاصه الاقتصاد لدرجة تجفيفه - خلق اقتصاداً متخلفاً واستاتيكيًا جامدًا انعزل عن الاتجاه السائد للتجارة الدولية^(١٧).

يقدم هذا القسم ثمانية عروض مناقضة تكشف أنه قبل مجيء الإمبريالية البريطانية، كان الاقتصاد الهندي لافتًا للانتباه بديناميكيته.

• الدولة الهندية المتيحة للنمو، ثمانية عروض ضد مركزية أوروبا

أولاً: افتراض أن دولة المغول فى الهند أخدمت كل الأنشطة الرأسمالية هو أمر مُشكل؛ لأن الرأسمالية لم تكن تمثل لها أى شىء، بل وغالبًا ما كانت متسامحة معها، وفى بعض الأحيان قامت بالكثير لترويجها.

وتجدر هنا الإشارة إلى أحد أمثلة المساعدة الإيجابية التى وفرتها الدولة فيما يتعلق بحالة تجار «جوجاراتى». فبينما كان للسفن الملكية الأهمية الأولى حتى أوائل القرن السابع عشر، طرأ تغيير جذرى منذ ذلك الحين فصاعدًا. فقد استطاع تجار «جوجاراتى» إقناع الحكام بسحب البحرية الملكية ومنحهم استقلالية للعمل فى تجارتهم بسفنهم الخاصة، خاصة من «سورات»، (عملية تم استكمالها فى منتصف القرن السابع عشر).

ويبدو أن الحماية التى وفرتها الدولة لتجار «جوجاراتى» كانت عاملاً مهماً فى الزيادة الهائلة فى السفن الهندية المتمركزة فى «سورات»، والتى بلغت نسبتها ما بين ٦٠٠٪ إلى ١٠٠٠٪.

جدير بالذكر هنا الإشارة إلى فلسفة «شيقاچى» حاكم ماراثا:

التجار هم زينة المملكة ومجد الملك. هم سبب رفاهية المملكة. يجلبون السلع (غير المتوفرة) إلى المملكة، فتصبح غنية. وفى الأوقات الصعبة يمكن سداد أى دين مطلوب. لهذا السبب يجب الحفاظ على الاحترام اللازم للتجار. ويجب استمرار وجود التجار الكبار فى أسواق العاصمة^(١٨).

(*) هو حيوان بحرى يرمز إلى الشر فى الكتاب المقدس، وتشبه به الدولة ذات النظام الديكتاتورى - المترجمة.

وبالفعل ، كان هذا السلوك هو ما جذب «الجوچاراتيين» للنزوح إلى «مهارشترا» في القرن السابع عشر . وبصفة عامة ، تمتع تجار المسافات الطويلة «البنچارا» بمكانة مرتفعة جداً ، ويشير «جروفر» إلى :

كانت الدولة تطلب من «زمندار» كل منطقة تأمين مرور «البنچارا» دون أن يدفعوا شيئاً ، وذلك في إطار القوانين الخاصة بـ «الزمندار» .

وحيث إن طبقة «البنچارا» استمرت في مد خطوط التجارة من مكان إلى آخر . . فقد كان لهم كل الاحترام في المجتمع . وحيثما وصلت قافلتهم إلى قرية ما . . استقبلت بحرارة كبيرة . وكثيراً ما كان رئيس «الزمندار» يهدى كسوة شرف إلى رؤساء «البنچارا» عقب وصولهم الأمن إلى أراضيهم^(١٩) .

فضلاً عن ذلك ، يُبين مظفر علام - مؤسساً ادعاءه على أبحاث جديدة أولية - كيف كان حكام المغول يحاولون في كثير من الأحيان حماية التجار الهنود . فعلى سبيل المثال كان يتم تبادل الرسائل بين حكام المغول والشاه الفارسي وخانات الأوزبك ، لترويج السلام لصالح الحفاظ على التجارة المربحة التي ربطت هذه المناطق بعضها ببعض^(٢٠) . وكما يشير «ثان سانتين» ، شارك حكام المغول في نوع من السياسة التي تروج للتصدير من أجل جذب المعادن النفيسة للهند^(٢١) ، وليس بمفاجأة أن التجار الهنود في أحوال كثيرة رأوا في هؤلاء الحكام حلفاء لهم .

مشكلة ثانية تظهر هنا ، هي أن فرضية الطفيان الشرقي تبالغ بجسامة في مركزية دولة المغول وقوتها . فلقد فوضت الدولة المركزية بالفعل القوة والسيطرة إلى المحليات وكانت سعيدة بالسماح للسلطات المحلية العديدة بالإشراف على التجارة . ومع العلم بأن الميناء والسلطات المحلية فعلت الكثير لتمكين الرأسمالية والتجارة ، فإن هذا في حد ذاته يقلل كثيراً من وجهة نظر مركزية أوروبا .

كما يقلل هذا التفويض الإداري من مفهوم مركزية أوروبا بأن السلطة المركزية كانت تدير التجارة والأسعار . وبينما كان هناك أماكن قليلة حاولت فيها حكومة المغول التأثير على التجارة بطريقتها ، إلا أنه :

كان للشاحنين حرية الإبحار بسفنهم أينما أرادوا، ولم يكن لشخص أو مجموعة حق في احتكار أى خطوط للشحن. وكان يتم كشف أى محاولة للاحتكار، خاصة للسلع، ومن ثم القضاء عليها^(٢٢).

على أية حال، كان النظام ببساطة كبيراً جداً ودولة المغول ضعيفة إلى درجة يصعب معها أن تصنع اقتصاداً موجهاً ونظاماً تجارياً احتكارياً لصالحها.

المشكلة الثالثة: أنه لو كانت فرضية الطغيان الشرقى صحيحة، لما أمكن توقع وجود مصادر ائتمان مهمة داخل الاقتصاد الهندى. إلا أن المؤسسات المالية كانت متطورة ومنتشرة. على سبيل المثال، اتبع تجار أحمد آباد كل طرق الدفع وسداد الديون. ومن اللافت هنا، أن أسعار الفائدة فى الأسواق المالية كانت تساوى نظيرتها فى بريطانيا أو تقل عنها. (تتغير بين ٥, ٠٪ و ١٪ فى الشهر) وذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر^(٢٣).

فضلاً عن ذلك، عرض البنكيون المحليون سلفاً بأسعار فائدة سنوية منخفضة جداً بالفعل - ما بين ١ إلى ٥٪ فى المناطق الريفية وبين ١ إلى ٦٪ فى المدن.

والى هذا، كانت النسب التى يفرضها الصراف من أجل تأمين التجارة منخفضة جداً هى أيضاً، مما يشير بوضوح إلى أن الطرق كانت خالية من الخطر نسبياً.

وأخيراً، فقد عمل الصيارفة فى إيداع الأموال فى البنوك، ثم إقراض الإيداعات (إلى التجار أساساً) بنسب فائدة أعلى - وهذا ملمح واضح من ملامح تمويل البنوك الحديثة. ولم يكن هؤلاء الرأسماليون ليعملوا فى مثل هذه الأنشطة المالية إذا كان لديهم تخوف من دولة «مفترسة».

رابعاً: إذا كانت الدولة عبارة عن طغيان شرقى، كيف لنا أن نفسر أن العديد من التجار أصبحوا أغنياء جداً؟ يقال عن أحد تجار القرن السابع عشر، وهو «عبد الغفور»، إنه أدار حجم تجارة تساوى حجم تجارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية. فقد امتلك حوالى ٢٠ سفينة تتراوح حمولة كل منها بين ٣٠٠ - ٨٠٠ طن. تاجر آخر، «فيرجى ثورا»، كان لديه ممتلكات ضخمة تساوى ٨ ملايين روبية، وحاز درجة بارزة

فى قطاعات عديدة من التجارة، إلى درجة أنه كان بإمكانه السيطرة على شركة الهند الشرقية الهولندية^(٢٤).

بالإضافة إلى ذلك، كان كثير من تجار «سورات» من الأغنياء، بعض منهم تقدر أملاكه بـ ٥ أو ٦ ملايين روبية فى منتصف القرن السابع عشر. دلالة أخرى هنا، أن مثل هؤلاء الأغنياء لم يكونوا مقصورين على «سورات»، فكما يستنتج «أشين داس جويتا»:

التاجر الهندوسى الذى يرتعش من الخوف من المغول، لم يكن ليقدر على مراكمة الملكية والحفاظ عليها بسبب [جشع] الحكومة، إنها صورة يستحضرها بعض الرحالة الغربيين فى أذهانهم بكثرة ممن لديهم خيال ناتج عن معلومات خاطئة. فقد تراكمت الممتلكات الكثيرة بحرية فى التجارة البحرية^(٢٥).

خامساً: إذا كانت الدولة «بهذا الجشع» كيف لنا أن نوضح حقيقة أن التعريف على التجارة الخارجية ورسوم العبور كانت منخفضة جداً؟ وإذا كانت الضرائب على الأراضى والضرائب التجارية ساحقة، كيف نفسر إذن وجود الكثير من مجموعات التجار الفاحشة الثراء (الذين لم يكونوا يدينون بأى فضل للدولة)؟

سادساً: يجزم مؤيدو مركزية أوروبا بأن واحدة من العلامات الرئيسية على الطغيان الشرقى فى الهند، تكمن فى الادعاء أنه قبل ظهور الإمبراطورية البريطانية، كانت التجارة الهندية غير ذات شأن^(٢٦).

علاوة على ذلك، وصف مؤيدو مركزية أوروبا - مثل «مورلاند» - التجارة الهندية بأنها ليست إلا ملحقاتاً وهامشاً للاتجاه الأوروبى السائد. نجد هنا ادعاءين محددين يرتبطان معاً: الأول يقول بأن التجارة القائمة انحصرت فقط فى سلع كمالية، وبالتالي لم تكن منتشرة^(٢٧)، والثانى: أن التجارة الهندية كانت تدار على نطاق صغير من الباعة الجائلين الذين لم يكونوا سوى لاعبين صغار فى الميدان الدولى. دعونا نتناول كل ادعاء على حدة.

أحد أهم أسباب إصرار المركزية الأوروبية على هامشية التجارة الهندية يأتي من خلال تخيلات عن أقمشة الهند الوثيرة الآتية من أراضٍ بعيدة والتي كانت تباع للملوك والأثرياء. إلا أن هذه التخيلات تبدو نتاج فكر استشراقي في المقام الأول، ومن ثم، بينما أنتجت الأقمشة في أماكن مثل: البنجال - جوچارات - وكورد ماندل، فإن غالبية الأقمشة المصنعة في الهند كانت موجهة لأسواق العامة.

ما أغفله مؤيدو مركزية أوروبا أن مقداراً كبيراً من القماش الهندي صنع بنوعيات بسيطة تناسب فقط المستهلك الفقير. ومن اللافت أيضاً أن أسواق العامة هذه امتدت اتساعاً وبعداً إلى إندونيسيا في الجنوب الشرقي، عبوراً إلى الجانب الآخر إلى هرمز وعدن في الغرب. لم تكن هذه الأسواق إذن استثنائية.

وبالفعل جاء أكثر الطلب على القماش الهندي البسيط من قبل المجموعات الأكثر فقراً في كثير من أنحاء الشرق الأوسط^(٢٨). كما اتخذت أيضاً السلع الاستهلاكية الموجهة للعامة شكل الغذاء اليومي مثل الأرز والحبوب والقمح والزيت، التي كان يتاجر بها في جميع أنحاء المحيط الهندي وبكميات ضخمة.

إن الصورة التقليدية لدى مركزية أوروبا عن التجارة الهندية التي يديرها «الباعة الجائلون» هي أيضاً خيالية. وما يؤيد ذلك حقيقة أنه كان هناك العديد من التجار الذين يعملون على نطاق واسع في تجارتهم داخل الاقتصاد الهندي وخارجه.

والأهمية هنا كانت للبنچارا (تجار المسافات الطويلة) والبانيان (تجار المدن). فلم يكن البنچارا بالتأكيد باعة جائلين، كما لم يكن البانيانيون كذلك. وكان تجار جوچارات المسلمون الأكثر عدداً بين البنچارا، وكان لهم دورهم المؤثر جداً داخل شبكة المحيط الهندي الواسعة^(٢٩). وكما أشير سابقاً، أصبح الكثيرون في ثراء فاحش. وانقسم البانيانيون إلى فريقين: الدالين (السماسرة) والصيارفة (العاملين بالبنوك ومحولى الأموال). وكان البانيانيون مشربين منذ الولادة بالفكر الرأسمالي العقلاني:

مثلت سيطرة فكرة الكسب والامتلاك حجر الزاوية في نظرة البانيانيين التقليدية.. هذه النظرة تقوم على تزواج قيمتين من قيم «كالفين» وهما

الاقتصاد والروح الدينية . قد يحجم البانيانى عن إظهار ثرائه كما لا ينفق
بإسراف فى أى شىء ، باستثناء المجوهرات لامراته (وكانت تعد نوعاً من
الادخار)^(٣٠) .

بصفة خاصة ، كان لدى البانيانيين إمكانية الوصول إلى مستويات غير عادية من
رأس المال .

فلقد شكلوا اللاعبين الرئيسيين ، ليس فقط فى تمويل تجارة الهند الخارجية ، إنما
أيضاً فى الكثير من الشركات الأوروبية ، خاصة شركة الهند الشرقية الإنجليزية . وليس
بأقل أهمية ذكر أنه كانت لديهم القدرة على تمويل تجارة لمسافات طويلة على مستويات
أعلى بكثير مما قام به البريطانيون . بالفعل ، «كانت السفن الأوروبية أصغر حجمًا
وأقل تمويلًا . استخدم الإنجليز متوسط رأسمال وصل إلى ٢٠٠ ألف روبية فى بداية
القرن السابع عشر ، بينما عملت بعض سفن جوجاراتى التى تاجرت فى البحر
الأحمر فى خمسة أضعاف ذلك الحجم»^(٣١) . وهكذا ، رغم وجود تجار هنود يعملون
فى نطاق صغير ، إلا أنه لم تكن لهم فى الحقيقة القدرة على المشاركة - مثلهم فى ذلك
مثل البريطانيون - فى التجارة دون مساعدة العديد من كبار التجار الهنود .

ومع ذلك ، ولاستبقاء صورة مركزية أوروبا ، يمكن الادعاء بأن هؤلاء الرأسمالين
العاملين على نطاق واسع لم يكونوا سوى «وسطاء» وتابعين للتجار الأوروبيين
الأعلى شأنًا . فى الحقيقة ، وبرغم ذلك الادعاء ، كان البانيانى يبدو «كالشريك
الأعلى»^(٣٢) . فلم يكن البانيانيون رجالاً ذوى أصول متواضعة منحهم البريطانيون
الثراء والقوة . وإنما كانوا أغنياء قبل وصول البريطانيون بكثير . وفوق كل شىء ، فإن
رأسمالهم هو الذى مول الكثير من التجارة البريطانية ، فكان البريطانيون هم «الشريك
الأدنى» فى تلك التجارة حتى عام ١٨٠٠ م .

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن صورة الهند كمنعزلة عن التجارة الدولية بعيدة عن
الصواب . من ثم بينما شكل العثمانيون والصينيون اللاعبين التجاريين الأكثر أهمية
فى الاقتصاد العالمى بعد فترة ١٥٠٠ م ، أصبح للتجار الهنود دور متزايد ، خاصة داخل
النظام التجارى الهام للمحيط الهندى . فالهند كانت متوجهة إلى التصدير أكثر منها
إلى الاستيراد ، ونعمت بفائض تجارى كبير مع أوروبا^(٣٣) .

وليس بمفاجأة أن تدفقت كميات ضخمة من الفضة من أوروبا إلى الهند. فهذا وحده يعتبر حجة حاسمة ضد افتراض مركزية أوروبا (غير الصحيح) بأن التجارة الأوروبية شكلت «الاتجاه السائد». فضلاً عن ذلك، من الخطأ افتراض أن الاقتصاد الهندي كان قائماً على أساس زراعة بسيطة مبنية على حد الكفاف. فقد بينت أبحاث جديدة أن القرية الهندية النموذجية لم تكن متصلة بشكل جيد بالمراكز التجارية الحيوية داخل الهند فقط، وإنما اتصلت بالاقتصاد العالمي^(٣٤). كان من المهم أيضاً حجم التجارة الهندية الداخلية التي حملتها البنجارا والتي وصلت إلى ٨٢١ مليون طن متري - ميل في العام. يمكن تقدير حجمها الضخم أنه بنهاية ١٨٨٢م، تم نقل ٢٥٠٠ مليون طن متري عن طريق السكك الحديدية^(٣٥).

في النهاية، يبدو أن المشكلة الأكثر وضوحاً في فرضية الطغيان الشرقي هي أن الاقتصاد الهندي قدم مستويات من القوة التكتيفية (الإنتاجية) شديدة التأثير. فمن المعروف أن الصناعتين الرئيسيتين للثورة الصناعية البريطانية هما القطن، والحديد/الصلب. وما يلفت النظر إذن بصفة خاصة أنه في هاتين الصناعتين، قادت الهند الطريق حتى القرن الثامن عشر - إن لم يكن حتى القرن التاسع عشر. وكانت الهند مشهورة بإنتاجها من حديد «ووتز» الذي كان يصدر إلى فارس، ومن هناك وفر الأساس للصلب الدمشقي الشهير (Damask). وأنشئت أفران صهر المعادن خلال فترة المغول، فتوفر حوالي ١٠ آلاف منها بنهاية القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك، ظل الصلب الهندي ليس فقط أعلى جودة من مثيله المنتج في «شفيلد» وإنما أيضاً كان أقل ثمناً. وحتى في بداية التصنيع البريطاني، ظلت الفجوة بين الصلب الأوروبي والهندي - رغم تقاربها - كبيرة (انظر الفصل التاسع).

كانت الهند أيضاً المنتج الأول للنسيج القطني في العالم. كما كان إنتاجها للنسيج الحريري يقارب الأول في الروعة. فلقد أمدت منطقة بازار قاسم وحدها بما يصل مجموعه إلى ٢, ٢ مليون ليبرا (ثلث كجم تقريباً) سنوياً. كما ينتهي «براودل» إلى القول:

في الواقع، عملت الهند كلها في صنع الحرائر والأقطان، لترسل كميات خيالية من مختلف أنواع الأنسجة، من أكثرها بساطة إلى أكثرها تميزاً، إلى

جميع أنحاء العالم ، حتى أن أمريكا استقبلت قسطاً كبيراً من النسيج الهندي عبر أوروبا . . ولا يوجد مجال للشك في أنه حتى الثورة الصناعية البريطانية ، كانت صناعة القطن الهندية هي الأولى في العالم من حيث الجودة وكمية الإنتاج وحجم التصدير^(٣٦) .

علاوة على ذلك ، انعكس التأثير الهندي على اللغة الإنجليزية نفسها ، فأسماء مثل : Chintz, calicoe, dungaree, Khaki, pyjama, sach, shawl ، كلها كلمات هندية^(٣٧) .

للتلخيص ، فإنه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان للهند قوة تكثيفية وانتشارية أكبر من القوى الأوروبية الرئيسية ، يدحض ذلك كلاً من أسطورة الطغيان الشرقي الهندي والانعزالية ، ولم يكن فجر العهد الأوروبي أن أوانه بعد .

• ملحق جنوب شرق آسيا

يختصر مفكرو المركزية الأوروبية جنوب شرق آسيا في مضائق ملقا [بين ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية] ، ثم يحيلون ملقا إلى ملحق ، أو هامش ضئيل ، في الاتجاه السائد للرواية الغربية . وذلك - جزئياً - بسبب أنه يتم تخيل المضائق كنقطة مرور أو محطة في طريق ما يطلق عليه «الاتجاه السائد للتجارة» بين أوروبا والصين ، وجزء آخر بسبب ما يزعم بسيطرة البرتغاليين على ملقا بعد عام ١٥١١م والهولنديين بعد ١٦٤١م .

إلا أن ذلك يخالف حقيقة أن المنطقة كانت مرتبطة بتجارة ترجع إلى السنوات الأولى من التاريخ المعروف^(٣٨) . كما يظلم الدور المحوري الذي لعبته مملكة «سريفي جايا» في سومطرة داخل الاقتصاد العالمي بين القرنين السابع والثالث عشر (كما أشرنا في الفصل الثاني) . تتبع أهمية ملقا فيما بعد عام ١٥١١م أمر إشكالي ، فقد أعطت رحلات «تشينج هو» الأدميرال الصيني (المسلم) ، قبل ذلك بقرن من الزمان ، دفعة لملقا ولتجارة جنوب شرق آسيا^(٣٩) . ففي ذلك الوقت أخذت ملقا موقع جاوه [أكبر جزر إندونيسيا سكاناً] كمركز رئيسي لتجارة إندونيسيا ، موسعة روابطها التجارية إلى جوچارات ، دابول ، بنغال ، كوروماندل في الهند ، وإلى الصين ، وريوكيوس ، وإلى الإمبراطورية الفارسية والعثمانية ، وأيضاً إلى البحر المتوسط .

فى النهاىة؁ ىحتمل الجدل إعاءة سرد قصة ملقا كقاعءة أمامىة أوروىة - كما سئرى بالتفصىل فى الفصل السابع - حىث إن البرتعالىبن والهولنءىبن كانوا عىر قاءرىن على اءءكار ءءارة ءنوب شرق آسىا .

إن رفض مؤىءى مركزىة أوروبا لءءارة ءنوب شرق آسىا - مثله مثل شءبهم للءءارة الهندىة - مبنى على أساسىن : الأول : أن الءءارة كانت ءءار كما ىزعمون من قبل «باءة ءائلىن» فقط . والءانى : أن الءءارة كانت فقط فى سلع الرفاهىة؁ وبالءالى كانت هامشىة . ىءحض الاءعاء الأول ءواءء «الناءوءا» وهم الءءار الءىن ىعملون على نطاى واسع؁ وكانوا من ملاك الءرءة المءمءعىن بالءراء . وكان أءلبهم من ءاوه؁ كما كانوا الناقلىن الرئىسىىن للءءارة الأءنبىة . والءلىل على ذلك أن ءءوسط ءمولة سفن ءنوب شرق آسىا وصل إلى ٥٠٠ طن؁ والأكبر منها - الءى قام بنقلها «الناءوءا» - بلغ وزنها ١٠٠٠ طن (كل ذلك ءعءى قءرة ءمولة شءن السفن الأوروىة) . إءصافة إلى ذلك؁ ىءزىم «مىلىنك - رولوفسز» ءءءءًا عن الءءارة الإنءونىسىة :

من الواضء . . أن ءءارة على هذا النطاى (الواسع) لا ىمكن وصفها بـ «الءوءالة» . على العكس؁ فهى ءمءل ءموءءًا ءءنوعًا بشراء؁ ىءباءل كمىاء ضءمة من السلع مثل المءءءات العءائىة والنسىء مع كمىاء أقل من سلع قىمة أو ءتى زهىءة الءمن^(٤٠) .

ىؤءى هذا إلى ءفع اءعاء مؤىءى مركزىة أوروبا الءانى المءءاء؁ بأن سلع الرفاهىة كانت ءسىطر على ءءارة ءنوب شرق آسىا؁ والذى ىبءو مبنىًا على الءركىز المبالغ فى لءءارة الءوابل؁ ءالبًا لأن الأوروىىبن كانوا مسىطرىن عىلها . إلا أن الءوابل لم ءكن سوى صئف ءءارى هامشى هناك^(٤١) . بالأءرى؁ ما أءء مكاءًا أءثر فى السفن الءى مءرت المىاء الهاءئة عئء السونءا^(٤٢) ذهابًا وإىابًا؁ هى المءءءات العءائىة بكمىاء هائلة (ءءضمن الأرز والملء والسملك المملء والمءفف ونبىء البلء)؁ بالإءصافة إلى أقمشة رءىصءة وسلع معءنىة .

من الممكن التفكير أن اليابان - التي مرت بمرحلة تصنيعية مهمة بعد عام ١٨٦٨ م (ناهيك عن «المعجزة الاقتصادية» بعد الحرب العالمية الثانية) - تشكل بالتأكيد الاستثناء الذى قد يسلم به حتى كتاب مركزية أوروبا. إلا أنه فى قناعة الكثيرين من هؤلاء أن اليابان تثبت فى النهاية أنها الاستثناء الذى يثبت قاعدة مركزية أوروبا^(٤٣). تحتوى «الفقرة اليابانية» على ادعاءين رئيسيين:

يؤكد الأول على أن يابان «ميجى» تحولت إلى التصنيع بعد ١٨٦٨ م فقط نتيجة أنها أرغمت على الخروج عن سياستها للانعزال الدولى من قبل «كومودور بيرى» الأمريكى، فى عام ١٨٥٣ م. ويعتقد أصحاب مفهوم مركزية أوروبا أن التأثير الغربى كان مهماً؛ لأنه لو ترك الاقتصاد اليابانى المتخلف لإرادته لكان قد تضاعف تخلفه كما حدث فى ظل الاستبداد الشرقى لدولة طوكوجاوا (١٦٠٣-١٨٦٨) وثانياً: تثبت اليابان قاعدة مركزية أوروبا لأن نجاح صناعتها بعد ١٨٦٨ م تم تحقيقه - حسب زعمهم - عن طريق قدرتها على محاكاة الطرق الأوروبية أو نقلها (تمشياً مع استراتيجية «التطور المتأخر»). بالفعل، إن التاريخ للتصنيع اليابانى إلى ما بعد ١٨٦٨ م هو شىء مهم فى حالة مركزية أوروبا، لأنه يجعل من اليابان بحكم التعريف «مطوراً متأخراً» (مع العلم بأن الدول الأوروبية - بما فيها روسيا - بدأت برامجها التصنيعية قبل عام ١٨٦٨ م).

فضلاً عن ذلك، كثيراً ما يفسر مؤيدو مركزية أوروبا معدل سرعة اليابان فى التقدم الصناعى بعد ١٨٦٨ م كنتيجة، إما للسرعة التى تم بها استيعاب الأفكار الغربية، أو إلى درجة تشابه النظام الاجتماعى اليابانى مع مثيله البريطانى (نظرية بريطانية الشرق)^(٤٤).

بهذه الأساليب، توفر الحالة اليابانية دلائل مطمئنة على تفوق الأساليب الغربية، وبالتالي تؤكد افتراض مركزية أوروبا المألوف، والذى اشتهر على يد «والت روستو»: وهو أن جميع الدول المتخلفة بمقدورها أن تتمتع بشمار الحداثة طالما اتبعت الوصفة الغربية للتحديث^(٤٥).

يوجه هذا القسم نقداً إلى منظور مركزية أوروبا بعرض صورة مُراجعة لليابان «كمطور أولى». يشوش ذلك، بالتالى على افتراض مركزية أوروبا بأن «المطورين الأوائل» هم فقط داخل أوروبا، وأن الشرق كان غير قادر على قيادة تطوره الخاص.

• كيف بدأ - فى الواقع - كل شىء فى اليابان؟

الديناميكية الاقتصادية فى عهد طوكوجاوا (١٦٠٢-١٨٦٨)

فى الماضى، لم يتوفر الكثير من الدلائل الإمبريقية (الملحوظة) على تطور اليابان فى فترة «ميجى»؛ فكثيراً ما افترض ببساطة أن الاقتصاد اليابانى فى ظل «طوكوجاوا» كان متأخراً وراكداً نتيجة للطغيان الشرقى. حتى بين المتخصصين فى اليابان، كان الإجماع على أن اقتصاد يابان «طوكوجاوا» كان اقتصاداً متخلفاً، إقطاعياً أو زراعياً. ومع ذلك، هناك دليل ظرفى مباشر يضع هذا الرأى موضع تساؤل:

تعدت نسب نمو الاقتصاد اليابانى فيما بعد - «ميجى» ١٨٦٨ - «ميجى» نسب نمو غالبية اقتصاديات أوروبا تقريباً. لا يمكن أن تتحقق مثل هذه النسب المرتفعة بهذا الشكل من فراغ. يبدو من غير المعقول افتراض أن الاقتصاد اليابانى كان راكداً لحظة واحدة (قبل ١٨٥٣ م مباشرة) ليصبح أحد أكثر اقتصاديات ديناميكية فى العالم فى اللحظة الثانية.

وقد ظهرت أبحاث فى السنوات القليلة الماضية (غالباً ما تمت بجهد كبير) تقدم صورة مُراجعة لديناميكية الاقتصاد خلال عهد «طوكوجاوا». وقد أدى ذلك إلى أن يعتقد البعض الآن - كما جاء فى كلمات «إريك جونز» - أن: «كثيراً من السهولة النسبية لإنجازات «ميجى» تنسب اليوم إلى البداية التى منحها له تاريخ طوكوجاوا»^(٤٦).

أحد الادعاءات الرئيسية التى ذكرها «إريك جونز» فى كتابه «معاودة النمو» هى أن اليابان فى ظل «طوكوجاوا» تمتعت بنمو محسوس فى دخل الفرد (وهو المقياس المفترض هيمنته على الرأسمالية الحديثة). ويقترح آخرون أن نمو دخل الفرد تحقق فى النصف الثانى من حكم «طوكوجاوا»^(٤٧). وكما ذكر سابقاً، هناك براهين على أن اليابانيين تمتعوا بمستوى معيشة مرتفع نسبياً، وبرواتب حقيقية وتزايد فى الدخل قبل

عام ١٨٦٨م^(٤٨). وبشكل مشابه، كانت وجهة النظر التقليدية أن الناتج الزراعى نما ببطء فى ظل «طوكوجاوا». إلا أنه يتضح الآن أن البيانات التقليدية حول نمو محصول الحبوب تعرضت لتحيز تقليدى. حيث تكشف الأبحاث الحديثة عن نسبة نمو مهمة فى الإنتاج الزراعى خلال أغلب فترة حكم «طوكوجاوا» إن لم يكن خلالها كلها^(٤٩). يرجع تزايد إنتاجية الأرض إلى عدد من الابتكارات تتضمن الأسمدة التجارية، زيادة فى نوعيات النبات المزروع (خاصة الأرز) والاستخدام الواسع للرى وتحويل الأراضى الجافة إلى حقول أرز، الاستخدام المتزايد للتخصص (على سبيل المثال الحرية فى عدم زراعة المحاصيل غير الاقتصادية)، اختيار البذور، وتعدد الغلات، وغير ذلك^(٥٠).

إحدى الحجج التقليدية تجزم بأنه فقط فى ظل «ميجى» ضعفت مكانة حصون الإقطاعية القديمة - الدايميو (الأرستقراطية) والساموراي (المقطعين المسلحين). إلا أن ذلك ليس إلا نقطة النهاية لعدد من السياسات التى تم بثها فى ظل «طوكوجاوا» سياسات جعلت من تلك النهاية أمراً واقعاً.

يرجع تأكل قاعدة سيطرة كل من الدايميو والساموراي إلى النصف الأول من القرن السابع عشر. فقد أرغم الدايميو على العيش فى العاصمة (إدو) حيث كانت نية الحكام كبح جماحهم وذلك بإرهاقهم بديون شخصية مرتفعة. جدير بالذكر هنا، أن هذه الاستراتيجية تعكس تلك التى اتبعتها الحكام الأوروبيون عندما شرعوا فى سياسات تركز الدولة^(٥١).

وقد نجحت هذه السياسات فى التقليل من الاستقلالية المحلية للدايميو وبالتالي إضعاف الإقطاعية^(٥٢). وبالفعل، عظمت مديونية كثير من الدايميو أواخر فترة «طوكوجاوا» إلى الحد الذى انشروا له عند استيلاء دولة «ميجى» على أراضيهم (وهو الشرط الذى يتيح لهم التحرر من ديونهم). باختصار، فإن إصلاحات «ميجى» اعتبرت نقطة النهاية فى عملية طويلة لتكوين دولة عقلانية تمت فى عهد «طوكوجاوا».

كما قصدت دولة «طوكوجاوا» أيضاً إلى التقليل من قوة الساموراي، وذلك بإرغامهم على العيش فى مدن القلاع. وتباعاً، كان للنمو السريع لهذه المدن أثر

تجارى مضاعف أدى إلى تقدم فى الزراعة لصالح دعم هذه الأعداد الحضرية المتزايدة .

مع بداية القرن التاسع عشر ، كانت محاصيل البقاء قد انقرضت تقريباً مع تغلغل الأسواق إلى أصغر القرى . وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة فصل الساموراي عن الفلاحين ، مما أدى بالتالى إلى التماسك التام لوحدة العائلة الريفية . وفى أثناء تلك العملية ، أدى تحرير الفلاحين إلى الترويج لحافز فوري لهم لمزيد من الإنتاج ، وخاصة أن الدولة كانت تدفعهم نحو ذلك .

فلقد قرأوا المعاهدات الزراعية الناشئة (مثل معاهدة نجيو - زينشو لعام ١٦٩٧م) لزيادة معلوماتهم ، وبدأوا ينتجون من أجل السوق . وقد تمكنوا من عمل ذلك نتيجة اتساع مساحة زراعة المحاصيل المروية وأيضاً نتيجة رفع مستويات الإنتاجية . كل ذلك صب فى التسويق السريع للاقتصاد .

الدليل على ذلك يكمن فى حقيقة أنه بحلول عام ١٨٠٠م عاش ما يقرب من ٢٢٪ من سكان اليابان فى المدن - وهو رقم يتعدى مثيله الأوروبى بسهولة^(٥٣) .

وأخيراً ، فإن تحريض الحكومة على سك عملة قومية ، ساعد فى إرغام الدايميو الرئيسيين على بيع ما لديهم من سلع من أجل الحصول على العملة الجديدة (قبل ذلك كان الدايميو يقومون بسك عملاتهم الخاصة بهم) وأدى ذلك إلى مزيد من الإنتاج بغرض التسويق وخلق سوق قومية موحدة .

وبتلخيص ، فإن ميول الدولة تجاه المركزية وما واكبها من ارتفاع مستويات الإنتاج والتجارة ، يعنى أن الصورة التقليدية لليابان كمجتمع إقطاعى متأخر قبل عام ١٨٦٨م بعيدة عن الحقيقة .

وكانت النتيجة النهائية «هيكل قوة مُحكم ومُفصل جداً [بيروقراطى] . . أثبت أنه مرن بدرجة تسمح له بتأمين تحول سريع إلى استراتيجيات جديدة لبناء الدولة بعد اللقاء الثانى مع الغرب [فى ١٨٥٣م]»^(٥٤) . فضلاً عن ذلك ، يقوض هذا الجهاز البيروقراطى المركزى - العقلانى بشكل متزايد ، تصور علماء مركزية أوروبا حول يابان

«طوكوجاوا» كنظام شرقي استبدادي. وبصفة خاصة، يعطى «إريك جونز» تفصيلاً لكل أنواع السياسات الاقتصادية «العقلانية» التي تحرض عليها الدولة والتي يرى أنها ليست أقل «عقلانية» من تلك السياسات المستخدمة في الغرب في ذلك الوقت^(٥٥). بناء على ذلك، دعونا ندرس المؤسسات الرأسمالية - العقلانية - العديدة التي ظهرت خلال حكم «طوكوجاوا».

من أجل دعم تجارة اليابان الناشئة سريعاً، ظهرت مؤسسات للائتمان، أولاً خلال ثلاثينيات القرن السابع عشر في أوساكا. وبحلول الأربعينيات، بدأ مقرضو الأموال يقبلون الإيداعات وقاموا بالإقراض على أساسها. وبحلول عام ١٦٧٠م تم الاعتراف رسمياً بما كان يعرف وقتها بمجموعة العشرة (الخبراء الماليون العشرة الرائدون في أوساكا) وذلك للتصرف بالنيابة عن الحكومة، ولتولى مسئولية عمليات سوق المال.

علاوة على ذلك، كان لدى مجموعة البنوك هذه بعض ملامح البنك المركزي، وذلك كالاحتفاظ بالاحتياطي الأخير لنظام البنوك والقيام مقام المقرض الأخير، وأيضاً القيام ببعض التحكم في سوق الذهب/ الفضة. كما لا يمكن لأحد أن يتعامل مع البنوك دون أخذ موافقتهم أولاً والموافقة على اتباع قوانينهم^(٥٦).

كان هذا عبارة عن نظام مالي متطوربنى أساليب حديثة تتضمن: الإيداع - التسليف - خصم كمبيالات - الشيكات - تسهيلات ائتمانية - معاملات مقايضة - خطط برامج تأمين وتأمين على الحياة. وكان يتم من خلاله تمويل كل من الصناعة والزراعة. وبالفعل، فإن الافتراض التقليدي بأن المؤسسات البنكية لم تتواجد في الأماكن الريفية وأن المقرضين الوحيدين الذين تواجدوا كانوا عبارة عن مقرضى أموال غير منظمين أكثر منهم بنوكاً، هو افتراض يبعد كل البعد عن الصحة. حيث تكشف الأبحاث الحديثة عن شبكة كاملة من الممولين الريفيين، أو مقاولي البنوك كانت قد أنشئت على الأقل خلال ١٨٣٠م^(٥٧).

ويمكن دليل مدهش على حالة المؤسسات المالية المتقدمة في فترة «طوكوجاوا» في تواجد أسواق مستقبلية^(٥٨). من الجدير بالذكر أيضاً أن أول سوق يابانية للتحويلات الآجلة ظهرت في دوجيما (في أوساكا) عام ١٧٣٠م. وبالتناقض مع ذلك، لم تظهر هذه الأسواق في كل من فرانكفورت ولندن إلا في عامي ١٨٦٧ و ١٨٧٧م على التوالي.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام القانون التجارى المؤسسى خلال فترة «طوكوجاوا» كان متطوراً بشكل خاص نتيجة عاملين، هما مدة الغطاء الذى يوفره فضلاً عن تجرده (علامة مؤسسة «عقلانية»). كما تم تفهم المعاملات التجارية، كما كانت مفاهيم العقد والإفلاس والتفريق بين القرض وأسهم رأس المال مؤثرة بشكل خاص. وبتلخيص، وكما يقول «هانلى ويامامورا»:

إن وصف هذه المؤسسات [المالية]. . يدفع بالقارئ إلى استنتاج أن أى اقتصاد لديه مثل هذه المؤسسات يجب أن يكون تجارياً بدرجة عالية ومزدهراً. المهم هنا هو ما قامت به هذه المؤسسات فى زيادة التجارة، وذلك عن طريق خفض تكاليف الصفقات^(٥٩). مظهر آخر لأهمية الاقتصاد يتضح فى تقدم الصناعة. فبينما تعين على مرحلة التصنيع الأكثر تقدماً أن تنتظر عهد «ميجى»، كانت هناك علامات على وجود صناعات أولية فى ظل «طوكوجاوا». وقد تضمنت تلك الصناعات صيد الأسماك، النسيج، صنع الورق، تخمير الساكى، وصلصة فول الصويا، والحديد وبعض الأعمال المعدنية، ومنتجات زراعية وبحرية^(٦٠). مرة أخرى، تكمن أهمية مثل هذه التطورات فى أنه عندما نشأت دولة «ميجى»، كان جزءاً كبيراً من الطرق قد تم تمهيده، وبالتالي يسهل التحول إلى التصنيع الكامل.

● أسطورة الانعزالية اليابانية:

استمرار التجارة الخارجية فى فترة ما بعد عام ١٦٣٩

كما فى تحليلهم للصين بعد عام ١٤٣٤م، أكد مؤيدو علماء مركزية أوروبا كثيراً على الادعاء القائل بافتراض انسحاب اليابان خلال القرن السابع عشر، وانعزالها عن التجارة الخارجية، حيث طبقت الدولة السياسة المعروفة بـ Sakoku «البلد المغلقة» فى ١٦٣٩م. ويستخدم ذلك للتأكيد على وجود طغيان شرقى من ناحية، وتخلّف اقتصادى من ناحية أخرى، مع العلم أنه فى ظل «طوكوجاوا» لم يتدهور الاقتصاد. فبحلول ١٦٣٩م كان يسمح فقط للهولنديين والصينيين بالإقامة فى نجازاكى، حيث كانوا يستوردون المنتجات الأجنبية منها. والمفترض - طبقاً للمركزية الأوروبية - أن تلك الواردات والصادرات كانت تافهة القيمة. الرد على الزعم الأول، وإثبات أن

الاقتصاد اليابانى لم يذبل خلال عهد طوكوجاوا ثم التعامل معه ببعض التفاصيل النقدية فى القسم السابق .

المشكلة الثانية مع ادعاء مركزية أوروبا هو أنه أسىء فهم سياسة «ساكوكو» وتم التعامل مع جملة «بلد مغلق» بمعناها الحرفى . فكما حدث فى الصين بعد ١٤٣٤م ، لم تكن اليابان بعد ١٦٣٩م مغلقة تجاه التجارة الدولية ولا كان الإغلاق فى نية الدولة اليابانية . فلقد فكرت الدولة فقط فى تنظيم التجارة الأجنبية أو التحكم فيها . والأهم فى هذا السياق هو أن «طوكوجاوا» كان ملتزماً بالإبقاء على التجارة بشكل أساسى .

ومع ذلك ، وبالنسبة لفكر مركزية أوروبا ، فإن هذا المدخل التنظيمى أو الاحتكارى يحمل ختم «مركانتيليزم»^(*) رجعى (رغم أن مؤيدى مركزية أوروبا رأوا فى المركانتيليزم الأوروبى وسيلة عقلانية لخلق اقتصاد وطنى) .

إلا أن الجانب الرئيسى من النظام لم يكن نبذ التجارة فى حد ذاتها وإنما خشية التأثير الأجنبى للأفكار المسيحية الكاثوليكية (وهو ما يفسر تفضيلهم للهولنديين البروتستانت على البرتغاليين والإسبان الكاثوليك)^(٦١) . فى كل الأحوال ، ومع ذلك ، يصمم علماء مركزية أوروبا على أن التجارة تدهورت سريعاً وبالتالى كانت غير ذات شأن .

الواقع أنه خلال أغلب القرن السابع عشر - بما فيه الفترة بعد ١٦٣٩م - تعدت كمية الفضة التى صدرها اليابانيون إلى آسيا مجموع ما صدره البريطانيون والهولنديون والبرتغال (كما يوضح الفصل السابع) .

ومن المثير هنا تبعاً لـ «ساتوشى إيكيدا» أن «فرانك» يشير إلى أن مواقف كل من اليابانيين والأوروبيين تجاه آسيا وخاصة الصين كانت متشابهة .

فقد استوردت كل من اليابان وأوروبا صناعات من آسيا ، وصدرت الفضة لدفع المقابل . والفرق الوحيد هو أن اليابان أنتجت فضتها بنفسها أما أوروبا فقد استولت عليها من مستعمراتها فى أمريكا^(٦٢) . ورغم ذلك ، يشير مؤيدو مركزية أوروبا إلى

(*) نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم للاقتصاد الوطنى - المترجمة .

«واقع» أنه في ١٦٦٨ م حظرت الدولة اليابانية جميع صادرات الفضة . إلا أنه تبعًا لأبحاث حديثة استمر تصدير الفضة حتى منتصف القرن الثامن عشر .

بالإضافة إلى ذلك ، صدرت اليابان الفضة والمعادن النفيسة عبر جزر «تسوشيما» إلى كل من كوريا والصين ، كما تعدت الكميات المشحونة ما نقله قبل ذلك الهولنديون والصينيون خارج نجازاكي .

وليس بأقل دلالة ، أنه عندما انخفضت صادرات الفضة في أواسط القرن الثامن عشر ، تم التحول إلى تصدير كميات كبيرة معتبرة من النحاس^(٦٣) .

وكما يشير «ساتوشي إيكيدا» في تلخيصه لنتائج هذا البحث الحديث : «إن هذه الدورة للصادرات اليابانية هي نتيجة لجهود «باكوفو» [طوكوجاوا] من أجل الحفاظ على القيمة الإجمالية للتجارة»^(٦٤) .

هناك مزيد من الدلائل على استمرار التجارة اليابانية بعد إعلان «ساكوكو» في ١٦٣٩ م^(٦٥) . حيث يُعتقد عادة أن اليابان ارتبطت بسياسة تجارية كلاسيكية لاستيراد بدائل من أجل بناء العديد من الصناعات المحلية مثل السكر والحرير . إلا أنه في الواقع ، استمر استيراد كميات ضخمة من الحرير من الصين حتى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر . كما وردت كميات ضخمة من الحرير عن طريق كوريا (والتي عادة كانت تتعدى الكميات الواردة إلى نجازاكي) .

وبينما كان استيراد الحرير الخام مقيداً في القرن الثامن عشر ، كان يتم استيراد الملابس الحريرية من الصين ومن جنوب شرق آسيا حتى نهاية فترة «طوكوجاوا» .

وبنفس الطريقة ، وبينما أصبح إنتاج السكر الياباني قوياً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، استمرت واردات السكر الصيني وذلك للحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين .

إن افتراض مركزية أوروبا المؤلف بأنه كان يسمح للهولنديين والصينيين فقط بالتجارة مع اليابان يبدو مشكوكاً فيه ، حيث كانت هناك تجارة مهمة مستمرة مع سيام وكوريا وخاصة ريوكيوس (والتي كانت في الواقع مصرحاً بها من قبل الدولة اليابانية) ، وكان هذا مرتبطاً بواقع أن اليابان قامت بوضع نظام جزية خاص بها ، بعد

لفظها من نظام الجزية الصيني في ١٥٥٧م. وكانت كوريا هي الدولة الوحيدة التي تعامل فعلياً كند.

واعتبر الريبكيوس تابعين، وأكثر خضوعاً منهم الهولنديون (انظر الفصل السابع).

وقام التجار اليابانيون بتجارة غير رسمية لها شأنها، كذلك بعمليات تهريب - وهو السيناريو الذي تكرر مع تطور الصين بعد ١٤٣٤م.

علاوة على ذلك، ومثلما حدث لنظرائهم الصينيين بعد ١٤٣٤م، قام الكثير من التجار اليابانيين بعد ١٦٣٩م بإعادة توزيع أنفسهم إلى أماكن جديدة في جنوب شرق آسيا من أجل استكمال أنشطتهم التجارية (وهي عملية نلمس نتائجها الطبيعية في إعادة توزيع الشركات اليابانية متعددة الجنسية اليوم).

وقد تمتع التجار في الصين واليابان على وجه الخصوص، بتجارة متبادلة قوية في موانئ بحر جنوب الصين. من أجل هذا نستطيع أن نفهم الآن أن سياسة «ساكوكو» اليابانية لم تصمم للحد من التجارة مع العالم الخارجي في حد ذاته، وإنما لتحديد التجارة فقط مع القوى الكاثوليكية في أوروبا. وفيما يتعلق بهذين الهدفين يبدو أن تلك السياسة حققت نجاحاً كاملاً.

عموماً، فإن، الادعاء بأن الأمريكي «كومودور بيرى» فتح اليابان المغلقة أمام التجارة العالمية بعد عام ١٨٥٣م مشكوك في صحته، حيث كانت اليابان منفتحة على التجارة الدولية قبل ذلك بكثير.

الخلاصة، إذن، يبدو أن يابان «طوكوجاوا» لم تكن تمثل استبداداً شرقياً يكبل النمو. النقطة المهمة هنا هي أن نسب النمو الاقتصادي المدهشة والتي تحققت بعد ١٨٦٨م لم تكن نتيجة معجزة نجمت عن دفعات تحفيز غربية وأفكار ضربت اليابان فجأة عام ١٨٥٣م. فقد تم عمل الكثير لتمهيد الطريق خلال فترة «طوكوجاوا» من حيث تكوين الدولة وإنشاء مؤسسات رأسمالية وتكوين اقتصاد رأسمالي.

إن الحجة المفحمة هنا يقدمها لنا «أنجوس ماديسون»، والذي يقدر أن الدخل القومي الياباني في ١٨٢٠م كان من السعة الكافية لإعطائه موقعاً محترماً داخل قائمة الدخل القومية الأوروبية^(٦٦).

وفى النهاية، لم أعط اهتماماً لرأى مؤيدى مركزية أوروبا بأن يابان «ميچى» نجحت فقط بسبب محاكاتها للغرب، إلا أنه من المفيد الإشارة مرة أخرى إلى أن الأبحاث الجديدة توضح أن حركة التصنيع التى بدأها «ميچى» كان الدافع وراء جزء كبير منها هو رغبة اليابان فى مواجهة السيطرة الصينية وليس التجار الغربيين فى المنطقة^(٦٧).

إذا كان الأمر كذلك، فهو يشكل إذن - ليس فقط - دافعاً بديلاً فى مشروع تصنيع «ميچى»، وإنما يشير بشكل أكثر أهمية إلى إمكانية أن تكون اليابان قد اتخذت لها برنامجاً للتصنيع فى غياب التدخل الغربى.

فضلاً عن ذلك، كان هناك العديد من التطورات الاجتماعية التى تحققت خلال حكم «طوكوجاوا» وبما يوحى بأن الاقتصاد كان قادراً على التطور إلى رأسمالية كاملة وذلك بشكل تلقائى^(٦٨).

فى أى من الحالتين، نستطيع مع ذلك أن نؤكد أن التطور اليابانى قبل ١٨٥٣ / ١٨٦٨ م لم يكن فقط مهماً، وإنما مع الاستثناء الهامشى للرانجىكو أو البانجىكو («التعلم البربرى» من الهولنديين) فإنه قد تحقق مستقلاً عن التأثير الغربى.

الجزء الثاني

من عام ٥٠٠ إلى عام ١٤٩٨

وجاء الغرب أخيراً

العولمة واختراع المملكة المسيحية



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

• اختراع المملكة المسيحية والجذور الشرقية للإقطاعية الأوروبية

(٥٠٠ - ١٠٠٠م)

بالنسبة للعرب كان [غرب أوروبا] منطقة غير ذات أهمية، فبينما تحسنت بصفة مستمرة معلوماتهم الجغرافية في ما بين عامي ٧٠٠ و١٠٠٠م، «لم تزد معلوماتهم عن أوروبا البتة». وإذا كان الجغرافيون العرب لم يهتموا بأوروبا، فلم يكن ذلك نتيجة موقف عدائي، وإنما لأن أوروبا في ذلك الوقت «كان لديها القليل لتقديمه».

كارلو شيبولا

إن الضعف المنهجي الأساسي في كتابي [نهضة الغرب] هو أنه يعطى اهتماماً غير واف لنشأة العالم إن انشغالي الزائد بمفهوم الحضارة جعلني أتسرع في عدم إعطاء النشأة الأولية لعملية تلاقي الحضارات الاهتمام الداعم الذي تستحقه.

وليم . ماكنيل

يؤكد هذا الفصل وجود العولمة الشرقية قبل عام ١٥٠٠ (كما بين الجزء الأول من

هذا الكتاب). فلم تكن نشأة الإقطاعية الأوروبية مستحيلة بدون نشر «محافظ الموارد الشرقية المتقدمة فحسب، وإنما أيضاً لأن تلك الفترة شهدت موجة تدفق عالمي مكثفة بشكل خاص.

ومع ذلك، لم تكن أوروبا ببساطة - كما لم تكن أبداً - «مستفيداً سلبياً» من نقل التكنولوجيا العالمية والأفكار والموارد. فإلى حد ما شكلت «أوروبا» تاريخها بنفسها (من خلال عملية تشكيل الهوية).

يتضمن هذا الفصل ثلاثة أقسام. يبحث القسم الأول كيف مكّن نقل الأفكار والتقنيات الشرقية من قيام الثورة الزراعية في القرون الوسطى.

ويعرّس القسم الثاني القوى العالمية التي شكلت النظام السياسي والطبقي للإقطاعية (والذي كان يكمن داخله الاقتصاد بصفة أساسية).

ويتناول القسم الثالث السياق العالمي الذي تم في إطاره تشكيل الهوية الأوروبية. كان لهذا أهمية ليس أقلها أن الكاثوليكية ساعدت على تقوية إنتاج النظام الاقتصادي والسياسي الإقطاعي.

دور القوى العالمية والشرقية في نهضة الاقتصاد الإقطاعي الأوروبي

سوف أنتقل سريعاً عبر التقنيات الاقتصادية للثورة الزراعية في القرون الوسطى، لسببين أساسيين: الأول: هو أن الإطار الطبقي والسياسي والأخلاقي كان أكثر أهمية في نشأة الإقطاعية الأوروبية. والثاني: أن التاريخ التقدمي لنهضة الغرب يضع تأكيداً أكبر على نشأة التجارة وبدايات الرأسمالية بعد عام ١٠٠٠ م (وهو ما أعرض له بتفصيل في الفصل السادس).

• المكونات التقنية الأساسية للثورة الزراعية في القرون الوسطى

يتفق أغلب المؤرخين الاقتصاديين على أن توفر مجموعة من التقنيات الزراعية الجديدة أسهم في تمكين نشأة الإقطاعية الأوروبية. وتتضمن تلك التقنيات طاحونة

المياه وطاحونة الهواء، قلاب المحراث الثقيل، العدة الجديدة لاستخدام الحيوانات، وحدوة الفرس الحديدية^(١). كان للمحراث الثقيل أهمية خاصة في القرن السابع الميلادي، كان المحراث الوحيد الذي توفر للأوروبيين هو محراث البحر المتوسط، وكان ذلك فعالاً في الظروف المناخية الجافة لجنوب أوروبا، حيث كان الهدف منه هرس الأرض الجافة وبالتالي منع التبخر. إلا أنه كان عديم النفع في شمال غرب أوروبا، حيث الأرض المبللة كانت تعني أن مشاكل الصرف لم تحل. وهكذا، ظلت هذا المنطقة غير نامية زراعياً، إلى أن غير حلول المحراث الثقيل القلاب كل ذلك، حيث شكّل أخاديد للصرف.

ومع ذلك، جلب هذا المحراث الجديد معه مجموعة من المشكلات التي وجب حلها قبل أن ينطلق استخدامه كما ينبغي.

أولاً: بسبب توليد المحراث لمستويات عالية جداً من الجر نتيجة عدم كفاءة القلاب الخشبي والعجلات، تطلب الأمر استخدام عدد كبير من الثيران (عادة أربعة في نفس الوقت). إلا أن الثور كان بطيئاً وليس كفاً بدرجة كافية، كما أن ثمنه كان مرتفعاً. مع مرور الوقت، امتلك الفلاحون الخيول التي كانت أقوى، وبالتالي تطلبت عدداً أقل لجر المحراث. إلا أنه ظهر عائقان أمام استخدام الخيل: مشكلة الوسيلة التي يجربها الخيل المحراث، والحاجة إلى حماية حوافر الحصان من التعفن (في الأرض المبللة).

إن عدة الثور تقليدية (اللجام وحزام السرج) والتي كانت تطوق الرقبة والبطن كانت غير فعالة إلى حد كبير، حيث تؤدي إلى خنق الحيوان إذا ما كانت الحمولة زائدة عن الحد، وقد وجد الحل في «طاقم طوق الحصان» الجديد والذي يطوق الجسم متجنباً الرقبة. ويتفق المؤرخون على أن هذه العدة الجديدة زادت من قوة الجر إلى أربعة أو خمسة أضعاف. ومع ذلك لم يكن ممكناً استخدام الفرس في التربة المبتلة دون حماية حوافره، حيث يؤدي البلل إلى تعفن الحافر. فقط مع استخدام حدوة الفرس الحديدية تم حل هذه المشكلة. بذلك وفي حوالي القرن العاشر أو الحادي عشر، مكن كل من طوق الفرس الجديد والحدوة الحديدية من انتشار المحراث الثقيل في أرجاء أوروبا. وأخيراً تأتي القطعة الأخيرة التي تكمل الصورة المتشابكة، وهي دور طاحونة الماء وطاحونة الهواء في ذلك كله (سوف أشير إلى جذورهما في الفصل السادس).

• الجذور الشرقية للاقتصاد الإقطاعي الأوروبي

متناقضًا مع الاقتراح العام لمركزية أوروبا بأن أوروبا قامت بقيادة تنميتها بنفسها، يرى الادعاء المقدم هنا أن بعض أهم نواحي التقدم التقني حدثت خارج أوروبا ثم انتقلت بعد ذلك عبر العولة الشرقية. وما قامت به أوروبا عندئذ هو استيعاب تلك الابتكارات. كيف حدث ذلك؟ كما أشير من قبل، كان ابتكار المحراث الثقيل يعتبر التقدم الأكثر أهمية. وكما نعرف فإن المحراث الحفار كان قد استخدم في أرجاء آسيا، وفي أجزاء من أفريقيا قبل نهاية الألفية الأولى بكثير، إلا أن هذا لا يقارب إلا قليلاً المحراث الثقيل. للأسف، لا يعرف أحد شيئاً عن جذوره بصفة يقينية، ويتبدى ذلك بوضوح عند البحث في الكتب العديدة حول الثورة الزراعية في القرون الوسطى. حيث تكثر جمل مثل: إن المحراث غالباً [أو من الممكن] أن يكون قد ظهر.

في أغلب الأحيان، يؤكد المؤرخون على «الدور المهم» الذي لعبه المحراث، ثم ينصرفون عن الحديث حول مكان المنشأ، إلى الحد الذي جعل مؤرخي مركزية أوروبا يهتمون بالأمر، ويفترض غالباً أن أول من طور المحراث هم السلاف حوالى عام ٥٦٨ م. ومع ذلك، يوفر «لين وايت» مفتاحاً هنا: إن السلاف لم يبتكروا المحراث وإنما وصل إليهم من «مصدر غير معروف»^(٢).

ما نعرفه هو أن السلاف بدأوا باستخدام المحراث الثقيل مباشرة بعد غزو الـ «الأفار»^(*) - Avar في عام ٥٦٧ م (كان الأفار «لاجئين» تبعثروا من السهول بعد تكوين التحالف التركي في منغوليا ومنطقة الطاي بين عامي ٥٥٢ و ٥٦٥ م).

ويبدو من غير المحتمل أن يكون ذلك مصادفة. وللأسف، فإن نظرة فاحصة لمجموعة كبيرة من المراجع حول الموضوع لا توفر أى دليل حول الجذور الشرقية أو الغربية للمحراث.

ماذا إذن عن حدود الحصان الحديدية واللجام الطوقى؟ بينما لا يبدو واضحاً متى تم ابتكار حدود الحصان، فإن شواهد ثانوية توصي بأن «الهون» استخدموها على الأقل

(*) الأفار: شعب أقبل من جنوب تركستان مخترقين جنوب روسيا (٥٥٨ م) واسترقوا جموعاً من الصقالبة وأغاروا على ألمانيا (٥٦٢ م) ودفعوا اللومبارد أمامهم إلى إيطاليا، وبسط الأفار سلطانهم في وقت ما على البلاد الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود - الترجمة.

فى القرن الخامس^(٣). ومن الأهمية هنا ذكر أن الرومان لم يستخدموا الحدود. يبدو أنها دخلت أوروبا الشرقية من جهة الشرق (غالبًا من سيبيريا) فى أواخر القرن التاسع، وبلغت بيزنطة بنهاية القرن، ومن هناك انتشرت إلى النصف الخلفى لأوروبا^(٤).

أما اللجام الطوقى فقد ابتكرته الصين فى القرن الثالث، ربما أخذته عن عدة الصدر الأولية التى ابتكرت فى عهد «هان» فى الصين عام مائة قبل الميلاد. فحتى عدة السيور كانت أكثر كفاءة من عدة «اللاجام وحزام السرج» الغربية مما حدا بأحد الكتاب أن يدعى: أن مركبة «هان» تعتبر حافلة أو سيارة نقل ركاب (باص) بالمقارنة بالمركبة اليونانية أو الرومانية^(٥). ومن ثم:

بينما بدت المركبات المصرية أو اليونانية دائماً بأحجام مصغرة، تناسب شخصين على الأكثر. وغالبًا ما يجرها أربعة خيول، أقلت المركبة الصينية ما يصل إلى ستة أشخاص. وغالبًا ما يكون لها أسقف ثقيلة مقوسة لأعلى. وعادة ما يجرها حصان واحد^(٦).

ومن الواضح أنه تم نقل لجام الطوق مباشرة من الصين^(٧).

وعندما نضيف إلى تلك النقطة أن طاحونة المياه وطاحونة الهواء لهما جذور شرقية (انظر الفصل السادس) يبدو واقعياً استنتاج أن الثورة الزراعية الأوروبية فى القرون الوسطى لم تكن «ولادة غريبة عذراء» وإنما كانت مدعمة بشكل دال من قبل النقل العالمى للعديد من التقنيات الشرقية.

إلا أننا إذا تركنا الموضوع عند هذا الحد فسوف نكون مبالغين فى إعطاء أهمية للتقنية الاقتصادية فى تناولنا للإقطاعية الأوروبية. فقد كانت هناك، مع ذلك، مجموعة من العوامل الأخرى شكلت أهمية أكبر سوف أنتقل إليها الآن.

الإطار الشرقى

الأبعاد الحربية والطبقية للإقطاع

لا يوجد اقتصاد يتكون ببساطة من جميع تقنيات اقتصادية. إن الاقتصاد الإقطاعى

الأوروبي شكل جزءاً لا يتجزأ من النظامين الطبقي والسياسي-الحربي، واللذين يشكلان بدورهما جزءاً من البناء الأخلاقي والمعياري.

بحلول القرن الثامن، ظهر شكل جديد من الحروب (تمثل في سلاح الفرسان) والذي لعب بدوره جزءاً مهماً في تشكيل البناء المؤسسي لكل من الدولة الإقطاعية والاقتصاد. اعتمد ذلك على الابتكار السابق للركاب^(٨). فقبل الركاب لم تكن الخيل فعالة في الحروب، حيث لم يتوفر للراكب ما يشده بأمان إلى الحصان.

ووفقاً لذلك، كان يمكن تسديد الحربة من خلال قوة الفارس نفسه. إلا أن الركاب مكن من تسديد الحربة بكل قوة الحصان. بهذه الطريقة، استبدلت القوة الأعظم للحيوان بالقوة الآدمية الضعيفة، مما جعل هجمة الفارس تبدو كحافلة تشق طريقها عبر الجنود المترجلين.

في حين يُرجع مفكرو مركزية أوروبا ابتكار الركاب إلى «تشارلز مارتيل» في عام ٧٣٣م، يبدو أن الفكرة الأساسية للركاب الذي يضع فيه الراكب إصبع القدم الكبيرة فقط ظهرت أولاً في الهند (في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد).

وبحلول عام ١٠٠م في شمال الهند (حيث المناخ أكثر برودة وبالتالي حال دون الفارس والركوب عاري القدمين) حمل الخُطّاف القدم ذات الحذاء، رغم خطورة ذلك، لاحتمال أن يجبر الحصان الفارس في حال وقوعه.

كان التطور المهم هنا الاختراع الصيني للركاب المصنوع من البرونز وحديد الزهر في القرن الثالث الميلادي. وبحلول عام ٤٧٧م كان استخدامه شائعاً في أرجاء الصين^(٩). ومن هناك انتشر عبر طريق الحرير إلى آسيا الوسطى، ويبدو أنه وصل بلاد فارس في أواخر القرن السابع الميلادي. وبصفة خاصة، نقلته قبيلة چوان-چوان (المعروفة بالأقار) أثناء تنقلها صوب الغرب في المنطقة بين نهر الدانوب وثايس. وبحلول عام ٦٩٤م صنع العرب الركاب الحديدي قبل أن ينتشر هذا الاختراع أخيراً في اتجاه الغرب عبر قبائل القايكنج واللومباردين^(١٠). ومن ثم نجد أن الافتراض الشائع بأن «تشارلز مارتيل» اخترع الركاب في ٧٣٣م لا يمكن أن يصمد في هذا الإطار. ومع ذلك، قد

يأتى أحد الردود بأنه فى حالة أن «مارتيل» لم يخترع الركاب ، فقد كان بالتأكيد رائد أسلوب قتال الفرسان «الجديد» . إن القول بأن «مارتيل» هو المخترع الرئيسى داخل السياق الأوروبى يبدو من الأمانة . إلا أن الواقع أن الفُرس (وأيضاً البيزنطيين) هم الذين بدأوا أسلوب «قتال الفرسان» الجديد . وسريعاً ما أخذ العرب المسلمون هذا الأسلوب خلال حروبهم مع الفُرس . وخلال الفترة التى تلت ذلك حوالى عام ٦٤٠م (قبل اختراع «مارتيل» بما يقرب من قرن) أصبح أسلوب قتال الفرسان الجديد سمة أساسية فى الجيوش الإسلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم سلاح الفرسان فى الحروب هم الآشوريون فى أوائل الألفية الأولى (رغم أن رجال الفروسية كانوا يسددون الرماح ولم يكن لديهم ركاب) . كما أنه من المثير - إن لم يكن مهماً - الإشارة إلى أن كثيراً من الأسلحة المرتبطة فى أذهاننا بالقرون الوسطى الأوروبية ظهرت كلها أولاً فى الشرق الأوسط^(١١) . هذا بالإضافة إلى أن الجيوش الإسلامية - ولعدة قرون - نشرت تقنيات حربية أكثر تطوراً ، كثير منها تم استيعابه من قبل الأوروبيين (انظر الفصل الثامن) .

من الواضح إذن ، أن «مارتيل» لم يخترع أيّاً من الركاب أو أسلوب قتال الفرسان الجديد .

كيف إذن مكن «هجوم الفرسان» نهضة النظام السياسى الإقطاعى؟

كانت المشكلة الرئيسية فى هذا الشكل الجديد من الحروب المبني على سلاح الفرسان تكمن فى تلك التكلفة المرتفعة . لذلك كان ضرورياً خلق اقتصاد يمكن من خلاله امتصاص الفائض الزراعى أو مصادره من الفلاحين . ومن ثم منح الملوك الفرسان (أو المُقْطَعين) أراضيهم التى يسكنها الفلاحون ، حيث كان لهم حرية استغلال الفلاحين . وبهذه الطريقة ، ظهرت طبقة قوية من النبلاء ، دعمت قوتها أمام الفلاحين ، وبشكل ساخر ، أمام الحكام أيضاً . ومن ثم وُكِّد النظام الاجتماعى والسياسى للإقطاع . ولكن أكان كل ذلك بمثابة رد فعل لمشاكل حربية ظهرت داخل أوروبا ، أم كان هناك بعد عالمى مهم؟

طرحتم موجات مكثفة من الهجرات الآسيوية على أوروبا تعديلات حربية عديدة . كما تمت هجرات بينية أوروبية عديدة ، كانت بدورها نتيجة إحلالات بسبب وصول

شعوب شرقية عديدة. أولاً فى عام ٣٧٠م، تقدم «الهون» من وسط آسيا نتيجة اضطرابات حربية، بلغت حتى الصين، وكان دخولهم أوروبا درامياً، مسببى نزوحاً هائلاً للشعب الألماني عبر أوروبا وما وراءها. فقد أخذ الأوستروغوثيون إيطاليا؛ والفيسيجوثيون إسبانيا (حتى عام ٧١١م)؛ والفرنجة بلاد الغال، والإنجليز والساكسون إنجلترا. وغزا الأفاربيون أوروبا عام ٥٦٧م وسعوا إلى الاستيلاء على الأراضي قدر استطاعتهم، وقد استهدفوا بصفة خاصة المجر، وبعد إبادتهم قبيلة جيبيد، أرغموا اللومباردين على الفرار جنوباً.

واستمرت غاراتهم حتى القرن التالي، وكما يقول لنا «ماكيل»:

تسببت هذه الغارات فى إحداث تغييرين عرقيين دائمين: احتلال اللومباردين لإيطاليا (٥٦٨م) والذين أخرجوا البيزنطيين من داخل شبه الجزيرة؛ وانسحاب الفلاحين الذين يتحدثون اللاتينية واليونانية من شبه جزيرة البلقان للالتجاء إلى مناطق جبلية أو موازية للساحل. وقد اتخذ السلاف أماكنهم، داعمين أنفسهم بزراعة بدائية ذات طابع ترحالى^(١٢).

خلال القرن التاسع، بدأت الإمبراطورية الرومانية المقدسة (والتي بدأت عام ٨٠٠م بتنصيب شارلمان كإمبراطور مقدس) فى التفكك. وقد حدث ذلك التشرذم تقريباً فى الوقت الذى تدفقت فيه موجة أخرى من الهجرات صوب أوروبا.

فقد هجم المسلمون من جهة الجنوب من قاعدتهم فى شمال أفريقيا واستقروا فى صقلية وساردينيا، حتى أن روما جرى نهبها فى عام ٨٤٦م، وبشكل أكثر أهمية (رغم أنه أقل من الناحية الثقافية)، اجتاح المجريون من جهة الشرق، محتلين ما هو اليوم المجر محدثين الخراب فى أنحاء كثيرة من أوروبا. كما هاجموا ما هو اليوم هولندا وجنوب فرنسا وألمانيا. تم استكمال ذلك بالعديد من غارات الفايكنج (رجال الشمال) داخل أوروبا. كنتيجة لكل هذه الهجرات (كان أغلبها شرقياً)، تغيرت التركيبة العرقية الأوروبية تبعاً لتشكيلات جديدة.

ما علاقة كل ذلك بنشأة النظام السياسى الإقطاعى؟ نستطيع أن نرى الآن أن تكوين نظام سياسى إقطاعى لم يكن فقط نتيجة للتقنيات الجديدة (الركاب أساساً) التى

انتشرت عبر أوروبا من الشرق، إنما كان أيضاً استجابة للعديد من التحديات الحربية العالمية التي اندفعت عبر أوروبا من جهة الشرق بين عامي ٣٧٠م وحوالي ١٠٠٠م. إلا أنه من الأهمية الإشارة إلى أن المؤسسات السياسية والحربية كانت متداخلة في البناء الطبقي الإقطاعي. فقد مُنح النبلاء والأرستقراطيون السيطرة على الفلاحين، بحيث يمكنهم استقطاع الفائض لأجل الحروب. ولم يستغرق النبلاء طويلاً حتى يوطدوا سيطرتهم على كل من الفلاحين والحكام. وشكل العقد الاجتماعي المعروف بـ «الإقطاع» أهمية خاصة. بخلاف «الامتياز» السابق، والذي كان بمثابة عقد مدى الحياة بين الحكام والنبلاء، كانت «الإقطاع» تورث، وبالتالي تضمن استمرار سلالة النبلاء من ناحية، وتعطيهم نفوذاً كبيراً على الحكام من ناحية أخرى. ووفقاً لذلك، كانت السلطة العليا مقسمة بفاعلية على مستوى المركز الإقطاعي (الإقليم أو القرية)، مع تمتع النبلاء بنفوذ سياسي مهم^(١٣).

للتخليص، تكون النظام الإقطاعي من اندماج معقد بين قوى تقنية وعرقية وطبقية وعسكرية وسياسية. وفي كل حالة، كان هناك بُعد عالمي أو شرقي مهم. إلا أن هناك عاملاً آخر نتحتم مناقشته قبل إنهاء جدلنا حول نهضة الاقتصاد الزراعي لأوروبا الغربية في القرون الوسطى. حالما بدأت التحديات العسكرية في الهبوط في حوالي عام ١٠٠٠م، بدأت المشكلة المركزية تدور حول الحاجة إلى أن يبدو الاقتصاد قانونياً، مع الأخذ في الاعتبار أنه تضمن علاقة اجتماعية على قدر كبير من عدم المساواة بين النبيل والفلاح. وبالتالي، ما إن عاد السلام ولم يعد النبلاء يستطيعون تبرير استغلال الفلاحين على أساس أنهم يوفرّون لهم الحماية العسكرية، وصار محتوماً على النظام أن يفقد شرعيته، ومن ثم وجب أن يبدو استغلال الفلاحين «طبيعياً». ويرتبط ذلك بصفة لصيقة بالعملية التي تم من خلالها تشكيل الهوية الأوروبية أو ابتكارها. كيف تحقق ذلك؟

تشكيل هوية المملكة المسيحية داخل الإطار العالمي

• تشكيل «التهديد الإسلامي» أو اختراعه

من الضروري إدراك أن عملية تشكيل الهوية هي عملية بسيطة ومعقدة في نفس الوقت. وتأتي بساطتها من أن «الأنا» (والتي يتم تعريفها بـ «نحن») لا توجد في الواقع.

لم تكن أوروبا كياناً متجانساً، وإنما كانت ممزقة من جراء صراعات داخلية عميقة: بين الفلاحين والنبلاء، بين النبلاء والحكام، بين الحكام والكهنة، بين الحكام والبابوات بين البابوات وأباطرة الرومان المقدسين^(١٤). وبالتالي، لم يكن هناك تجانس حقيقى. الطريق الوحيد لصك هوية واحدة كان بتشكيل «آخر» خارجى تتكون ضده «أنا» متجانسة. وباعتبار أنه لم يكن هناك «أنا» واحدة، فكان من الأسهل تعريفها بما لا يعبر عنها. ومن الأساسى الإشارة هنا إلى أن الأنا والآخر هما محض تمثيل أو تشكيل مبنى على السؤال: كيف نود أن نرى «نحن» و«هم»؟

فى سياق القرون الوسطى، مثلت «الأنا» كل ما هو جيد وصحيح، بينما شكّل «الآخر» كشر أو المقابل غير المرغوب فيه. ومن ثم كانت المهمة الأولى هى البحث عن آخر مُتَخِيل وتشكيله. لكن من نختار؟ باعتبار أن الأساقفة المسيحيين أصبحوا اللاعبين الأساسيين فى تكوين الهوية الأوروبية، فقد اختاروا الإسلام كمرشح مناسب. إلا أنه يجب تشكيل الإسلام ليس فقط كأذى وإنما أيضاً كتهديد، حتى يمكن للأوروبيين الاتحاد ضده. فكما أشار «ماكسيم رودينسون» بذكاء «اعتبر المسلمون تهديداً للمسيحية الغربية قبل أن يتحولوا إلى مشكلة بوقت طويل»^(١٥).

كيف إذن تم اختراع الإسلام كتهديد شرير؟ بادئ ذى بدء، رغم كل الخطب البلاغية، أثبتت نشأة الإسلام أنه عطية بالنسبة لمروجى الأساطير الأوروبيين. فقد أدان المسيحيون الإسلام على الفور بصفته ديناً وثنياً. (رغم أن الديانتين تتقاسمان تشابهات أساسية عديدة).

وقد تم تحليل ذلك باستحضار قصة نوح وأبنائه الثلاثة من سفر التكوين فى الكتاب المقدس:

أعطى يافث «أوروبا المسيحية» التى كان «قدرها التوسع»، بينما أعطى سام آسيا التى كان يسكنها «الوثنيون» (الكافرون) والذين كان قدرهم أن يمتصهم يافث، وكان ذلك مفيداً بشكل خاص من أجل تمكين سيطرة القوة المسيحيين الرئيسيين من تمثيل الإسلام بصفة عامة، ومحمد بصفة خاصة، كتجسيد للشر الوثنى. بالفعل، وصفه البابا إينوسنت الثالث بـ «وحش سفر الرؤيا»^(١٦).

بلغ شجب محمد أوجه في جحيم «دانتى»، حيث يستكشف الكاتب أعماق جهنم (التي تحتوى على تسع طبقات عميقة) كلما كان الشخص شريراً في الحياة كانت الطبقة التي حكم عليه بها أعمق. من المثير للدهشة، أنه عند الحلقة الثامنة، تقريباً عند القاع. تعرض «دانتى» لمحمد. وكان الناس الذين أتوا بعد محمد هم الأكثر غشاً مما شهدته العالم. الأكثر بروزاً منهم «يهوذا الإسخريوطى» و«بروتوس»، وهم الأشخاص الذين وضعوا قبل النهاية قبل أن يصل «دانتى» إلى القاع، حيث يقبع الشيطان. بالإضافة إلى ذلك، وكما يشير «إدوارد سعيد» إلى هذا المقطع المهم من الكتاب:

إن عقاب محمد، وهو نفس الوقت، قدره الأبدى، هو عقاب مقزز بشكل غريب: حيث يستمر شقه إلى نصفين من ذقنه إلى شرجه دون انقطاع، كما يقول دانتى، كبرميل خشبي محطمة جوانبه.

عند هذا الحد لا يحجب دانتى عن القارئ أيًا من تفاصيل العقاب في الحياة الآخرة: حيث يتم وصف أمعاء محمد وفضلاته بدقة تفصيلياً^(١٧).

من المثير. رغم ذلك. أن دانتى قاوم إيداع الفلاسفة المسلمين في الجحيم، بافتراض أنه تأثر بشدة بكتاباتهم^(١٨)، وبدلاً من ذلك أودعهم منطقة «الليمبو» الحدودية. بصفة عامة وكما تقول «رنا قباني»: «كان ينظر للإسلام على أنه نفى للمسيحية؛ ولمحمد كدجال، وكشر حسى، ضد المسيح في حلف مع الشيطان. وكان ينظر للعالم الإسلامى بأنه ضد أوروبا»^(١٩).

تطلبت هذه العملية الابتكارية كثيراً من الاختراع لعدة أسباب. الأول: حقيقة أن الإسلام والمسيحية يتقاسمان أشياء كثيرة مشتركة. يؤمن المسلمون والمسيحيون بنفس الإله الواحد. وفي الوقت الذي يرى فيه المسلمون محمداً - وليس يسوع - الرسول الرئيسى للإله^(*)، إلا أنهم يعترفون بالمسيح كرسول مهم، ومن الأهمية إضافة أنهم كانوا سعداء بالتسامح في وجود المسيحيين بينهم. كما اعتمدت كل من الديانتين على التقاليد اليهود - هيلينية: «فالعربية والعبرية هما لغتان ساميتان، ومعاً تأخذان وتعيدان مواد لها أهمية كبرى بالنسبة للمسيحية»^(٢٠).

(*) يأمر الله المسلمين في القرآن بأن لا يفرقوا بين أحد من رسله ﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، كذلك جاءت الأحاديث النبوية تشرح ذلك، ويرى المسلمون أن محمداً ﷺ هو خاتم النبيين - المترجمة.

إضافة إلى ذلك، ترجع جذور الديانتين إلى إبراهيم. الخاتمة هنا هي أن التشابهات العميقة بين الديانتين كان يمكن لها أن تمثل جسراً لإخراج علاقة متجانسة بين المسيحية والشرق الأوسط، إلا أنه في النهاية، فضلت النخبة الأوروبية السفر في طريق أدى بهم إلى كبح المسلمين بهدف توليد صناعي لـ «أنا» أوروبية متجانسة.

الطريقة الثانية التي صور الإسلام بها كتهديد متأصل، كانت عن طريق بناء نوع من «نظرية الدومينو» الإسلامية. وكان ذلك بسيطاً ومعقداً: بسيطاً لأن الإسلام التزم للمفهوم العالمي للجهاد (رغم أن هذا تم فهمه خطأ بطريقة مقصودة) وللسخرية، كان معقداً. وتطلب براعة متناهية. لأن المسلمين لو أرادوا، لأمكنهم اجتياح الجزء المتخلف من أوروبا، إلا أنهم أثروا ألا يفعلوا. إن هذه النقطة - بالطبع - تتصادم مع ادعاء مركزية أوروبا العام بأنه لولا إحباط «غزوة» إسلامية في عام ٧٣٣ (وليس ٧٣٢) في كل من مدينتي تور وپواتيه على أيدي البطل «تشارلز مارتيل»، لكان قد تم اكتساح أوروبا. وكما يقول لنا «إدوارد جيبون» لو كان حدث ذلك:

لكان من الممكن الآن تعليم تفسير القرآن في مدارس أكسفورد، ولكان الوعاظ على المنابر يصورون للمختنين قداسة الوحي لمحمد وحقيقته. لقد تخلصت المسيحية من مثل تلك النكبة بعقيرة رجل واحد وحظه^(٢١).

إلا أنه في تواريخ المسلمين عن هذه الفترة نجد أن معارك تور وپواتيه وشخصية «تشارلز مارتيل» لا تكاد تذكر. وبالمقابل يولون اهتماماً أعظم بكثير بهزيمة العرب في القسطنطينية (عام ٧١٨م).

حقاً لم تكن قوة هجوم الفرسان التابعة لـ «مارتيل» هي التي هزمت المسلمين، وإنما الحقيقة أنه استطاع أن يوقع بمن يطلق عليهم الغزاة في شرك عندما استدرجهم إلى حصن، حيث انهال على المهاجمين وابل من السهام والرماح. الأكثر أهمية - مع ذلك - أن هذا لم يكن «غزواً إسلامياً» وإنما عصابة صغيرة من المغيرين شاركت في غزوة صغيرة (هدفها كان مزار سان مارتين). وكما يفسر «برنارد لويس»:

لا يوجد مجال للشك في أن تجاهل پواتيه (وتور) والتأكيد على القسطنطينية يرجع إلى أن المؤرخين المسلمين نظروا إلى الأحداث في إطار أكثر واقعية من المؤرخين الغربيين الآخرين. إن المنتصرين الفرانجة في پواتيه تصادموا مع ما

يربو قليلاً عن زمرة من المغيرين (المسلمين) يقاتلون فيما وراء أكثر حدودهم بعداً، مئات الأميال عن موطنهم لقد كان فشل الجيش العربى فى القسطنطينية، وليس فشل مجموعة مغيرة من العرب فى تور وپواتيه، هو الذى مكن المسيحية سواء شرقية أو غربية من البقاء^(٢٢).

وهكذا، فى الوقت الذى استولى فيه المسلمون على أجزاء عديدة من «أوروبا الغربية» - الأكثر بروزاً إسبانيا وصقلية - فى الحقيقة لم يكن لديهم اهتمام بالذهاب أبعد من ذلك.

والسبب كان بسيطاً: الجزء الغربى من أوروبا كان متخلفاً وقليل الفائدة بالنسبة لهم. بيزنطة كانت أكثر قوة وأكثر جاذبية.

فكما لاحظ «مارك بلوش» (إن من بين جميع أعداء «أوروبا الغربية» كان الإسلام بالتأكيد هو الأقل خطورة. . لفترة طويلة لم يكن لدى بلاد الغال أو إيطاليا - بين مدنهم الفقيرة - ما يمكن تقديمه بحيث يقارب عظمة بغداد أو قرطبة)^(٢٣).

وفى الواقع، سببت الموجات الكثيرة من الهجرات التى تدفقت على أوروبا دماراً أكثر مما قامت به الفرق الإسلامية المغيرة. إنه من المهم ذكر أن القائمين على الخرافات من الأوروبيين اختاروا أن يبالغوا فى «التهديد العالمى» للإسلام من أجل توطيد هوية أوروبية جديدة بصفتها «المدافع عن الدين الحقيقى الأوحد» (المسيحية).

وقد سعى الوعاظ المسيحيون إلى بناء نوع من «نظرية الدومينو الإسلامية». فمثلاً ارتبطت نظرية الدومينو التى أسستها الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧م باختراع «التهديد السوفييتى» الذى وجب احتواؤه، بنفس الطريقة وجد وعاظ القرون الوسطى المسيحيون أنه من الحيوى أن تتواجد أوروبا وتقوى كـ «حصن كلى» ضد ما يسمى بـ «التهديد الإسلامى» العالمى. وبالتالى كانت تنتشر بصفة دائمة بيانات مثل تلك التى أعلنها أساقفة «الرايمز - Rheims» (فى تروزلى فى عام ٩٠٩م):

ترون أمامكم أن غضب الإله قد تبدى يوجد دمار، وقد أخليت المدن من ساكنيها، ودمرت الأديرة تدميراً أو أكلتها النيران، وأقمرت الحقول . . . فى كل مكان يضطهد القوى الضعيف، وأصبح الإنسان مثل الأسماك فى الماء يأكل بعضها البعض عمياناً^(٢٤).

وجدت استراتيجية الاحتواء تعبيرها الأكثر وضوحاً في «الجولة الأولى» من الحروب الصليبية بين عامي ١٠٩٥ و ١٢٩١ م. وبالفعل، كما يشير «ماكسيم رودنسون»:

لم ترسم - ببساطة - الحروب الصليبية صورة الإسلام - كما اعتقد البعض - وإنما رسمها العالم المسيحي اللاتيني الذي طور تدريباً وحدة أيديولوجية. وقد أنتج ذلك صورة أكثر حدة للملاحم العدو، وركز طاقات الغرب على الحملات الصليبية^(٢٥).

ومن المثير للسخرية استجابة النبلاء إلى نداء البابا أوربان الثاني الحاشد بصفتهم «فرسان المسيح» مسلحين بمعرفة أنهم إذا سقطوا في القتال سوف يصبحون شهداء مسيحيين، وسوف يتم تعويضهم بسخاء بجواز سفر إلى الجنة^(٢٦).

• اختراع المملكة المسيحية

بعد أن تم بناء الإسلام كـ «تهديد شرير» بقي صياغة هوية لنصف أوروبا المتخلف. ومن الأهمية هنا ذكر أنه ليس هناك ذلك الشيء المسمى أوروبا، إذا ما افترضنا أن مثل هذا الكيان يوجد في مكان جغرافي محدد المعالم.

فليس هناك شيء طبيعي عن [مفهوم] أوروبا. فلقد كانت أوروبا دائماً عبارة عن فكرة - شيء تم بناؤه وإعادة بنائه بمرور الوقت (كما سنرى على مدار هذا الكتاب). كما تم تعريفها وإعادة تعريفها ليس كدلالة علمية أو موضوعية لتغير ظروف جغرافية أو حدود، وإنما تبعاً لتعريف أخلاقي يعيد ترسيم الحدود الجغرافية لما يشكل «أوروبا» في أية مرحلة وقتية.

أخيراً، إن مثل هذا التعريف الأخلاقي مبني على الطريقة التي يحب «الأوروبيون» تخيل أنفسهم بها. إلى هذا الحد، كيف إذن شكلت أوروبا نفسها في مقابل الآخر الإسلامي؟

النقطة الأولى التي نسجلها هنا هي أنه تمت صياغة الأنا في سياق عالمي.

لقد أصبحت أوروبا تعرف بـ «المملكة المسيحية» حيث تم تخيل هويتها أو ابتكارها كمسيحية كاثوليكية في تمييز مغاير للشرق الأوسط الإسلامي.

وقد ميز ذلك المرحلة الأولى من مراحل تشكيل الهوية الأوروبية والتي سوف تستمر حتى القرن السادس عشر (رغم أنه من الممكن العثور على دلائل على وجود الدولة المسيحية متأخراً في القرن الثامن عشر).

إن اعتبار أوروبا مملكة - مسيحية كانت «فكرة» منعكسة من حقيقة أن المسيحية كانت أصلاً ديانة شرقية. ويستلزم تقديم أوروبا بصفاتها الممثلة لمكان الميلاد أو «المدافع» عن الإيمان المسيحي بعض الحيل الفكرية البهلوانية، من أجل أن تبدو الصلة بين أوروبا والمسيحية منسجمة بشكل طبيعي.

وكانت إعادة استحضار قصة سفر التكوين حول أبناء نوح الثلاثة مهمة هنا، حيث تم تمثيل الإسلام كدين وثني، بينما مثل يافث (أوروبا) بصفته المسيحية. بالإضافة إلى ذلك - وكما يقول «موديب»: «لا يجب أن ينسى المرء أنه منذ ولادتها، انتحلت المسيحية [الأوروبية] لنفسها كلاً من الطريق الوحيد للاتصال الحقيقي بالإله، والصورة الصحيحة الوحيدة للإله، وعظمة الإله»^(٢٧). وكما يذكر «روبرت هولتون»:

نشأت المسيحية في الشرق الأوسط وليس في أوروبا، إلا أنه تم تغريبها وأوربنتها فيما بعد. حققت هذه العملية من النجاح ما جعل من أوروبا حصن «الحضارة الغربية» مقابل الإسلام في الحروب الصليبية.

ومرة أخرى، يتحل الغرب الناشئ تطوراً غير غربي وينسب لنفسه بصفته جزءاً من طريقته المميزة في الحياة^(٢٨).

وهكذا تم (إعادة) تمثيل أوروبا بصفتها مصدر المسيحية، والتي ستصبح مهمتها نشر رسالتها العالمية في أنحاء العالم من أجل إعادة «الوثنى الملحد» إلى صوابه. وبالتالي كان بناء أوروبا بصفتها المملكة المسيحية متطلباً أساسياً لخلق النظام، وإضفاء الشرعية على نظام اقتصادي سياسي إقطاعي شديد الظلم. كيف تحقق ذلك؟

• تشكيل النظام والشرعية

عُرف القانون الأخلاقي غير العادل المسيحي الجديد الذي سيعطى الشرعية للاقتصاد وللبناء الإقطاعي السياسي باسم «مرسوم الفئات الثلاث» أو كما أطلق عليه «جورج

دوبى: «الوظيفية الثلاثية»^(٢٩). لقد أكمل هذا المرسوم ووسع أيضاً من المفهوم الحالى لـ «سلام ومعاهدة الله» الذى تحدث عنه «مارك بلوش» وآخرون^(٣٠). ولقد خطط المرسوم مجموعة مؤثرة من الأساقفة فى القرن الحادى عشر، حيث نص على أن الله كلف الإنسان بثلاث مهام منفصلة، وكانت هذه المهام بالترتيب التنازلى، هى أن يصلى لتخليص الجميع (الكهنة والأساقفة)؛ ويقا تل لحماية الجميع (الفرسان أو النبلاء)؛ ويعمل من أجل توفير الموارد الضرورية لدعم المجموعتين الأوليين (الفلاحون). وكان من الحيوى أن يخدم الفلاحون النبلاء الذين أمروا بحماية رجال الدين، وكان ذلك محكوماً عن طريق الاعتقاد بأن:

تلك إرادة الخالق فى الجنة وعلى الأرض [بأن] الأعلى يجب أن يحكم دائماً الأدنى. وأن كل فرد وكل طبقة يجب أن تبقى فى مكانها، وتقوم بمهامها وتتمتع بالرعاية والحقوق المناسبة لها. وأن التمرد على هذه القاعدة يعد خطيئة فاحشة^(٣١).

بإيجاز، قضت إرادة الله أن يخدم الفقراء النبلاء والكهنة. بهذه الطريقة، خدمت الكاثوليكية وبناء المسيحية وظيفتين اجتماعيتين أساسيتين: الأولى: إنتاج معنى مترابط لأننا مقابل الآخر (المعتقد أنه الإسلام) وذلك من أجل تمكين وحدة وتجانس نسبى داخل أوروبا. والثانية: أنه لولا صدور مرسوم الفئات الثلاث، لكان النظام الاقتصادى الإقطاعى قد انفجر داخلياً، بكل تأكيد.

بهذه الطريقة تم نقل الهرمية (الهيراركية) الكهنوتية إلى الهرمية الاجتماعية والإقطاعية، إضافة إلى ذلك اعتبرت الأنشطة العسكرية والهوية الإجبارية للفرسان شرعية، بافتراض أن كلاً من الكنيسة أو عامة الشعب لا يستطيع حماية نفسه. كانت هذه المبادئ الأخلاقية الجديدة المصدر الوحيد والأهم الذى مكن طبقة النبلاء من الإبقاء على نفسها فى مركز قوة على الفلاحين من جهة، والحكام غير الدينيين من جهة أخرى. لقد أشرنا آنفاً كيف أن مؤسسة الإقطاعية قامت بتأمين ليس فقط سلالة العائلات النبيلة، ولكنها قامت أيضاً بتقوية نفوذ هذه الطبقة على الحكام. والنقطة الهامة هنا هى أن أحد العوامل التى أعطت شرعية لنظام الإقطاع كان مرسوم الفئات الثلاث. علاوة على ذلك، فقد رسخ المرسوم الجديد إعادة فرض الحقوق الإقطاعية

على الفلاحين (الذين فروا إلى أرجاء القارة أثناء الفوضى التي عمت خلال القرون التي تدفقت خلالها الهجرات الآسيوية العديدة على أوروبا) وقد تحقق ذلك بفرض صورة الهلاك الأبدى في جهنم التي تنتظرهم إذا ما أخفقوا في الاستجابة إلى إرادة الله.

أخيراً فقد أمكن تحقيق كل ذلك نتيجة لاحتكار الكنيسة الكاثوليكية وسائل النعمة الإلهية أو الخلاص. فهي تستطيع تسليم المؤمن إلى الجنة، أو على حد السواء، تسليمه إلى أبواب جهنم، وذلك عن طريق حرمانه كنسياً.

بنهاية القرن الثالث عشر، أصبحت جهنم كما صورها دانتي إرهاباً جعل خرق القانون المسيحي يجلب في عيون العامة، قدراً أبشع من الموت (اللعة الأبدية).

وفي عصر لم توجد فيه دول رسمية، فقد أثبت ذلك أنه وسيلة فعالة لضمان الطاعة والنظام النسبي. وبالفعل كان الاعتقاد بأنه لا يوجد خلاص خارج الكنيسة اعتقاداً عاماً مقبولاً^(٣٢). كانت الوسائل الرئيسية التي وصلت بها الكنيسة إلى قلوب الفلاحين وعقولهم هي ممارسة القسس المنتظمة للأسرار المقدسة. ومن خلال مرسوم الفئات الثلاث، تمكنت المسيحية من تقديم العلاقة الاجتماعية غير العادلة بين الفلاحين والنبلاء على أنها أمر طبيعي تماماً. لقد نجح ذلك إلى حد أنه كان من الصعب جداً أن يتخيل الفلاح نظاماً اجتماعياً بديلاً (اعتبر الفلاح النظام البديل دنساً). بهذه الطريقة إذن، كان تشكيل الهوية الأوروبية، وصياغتها في بوتقة عالمية، حيويًا في إنتاج إقطاع العصور الوسطى وتقويته وتوالده.

• الملخص

لقد أوضح هذا الفصل أن أغلب المكونات الهامة والتي أنشأت المجتمع الإقطاعي الأوروبي في أوائل الألفية الثانية، قد شكلتها قوى شرقية إلى حد كبير. إضافة إلى ذلك، تم تشكيل بناء الهوية الجمعية الأوروبية في إطار عالمي. بالفعل، لقد ولدت الحضارة الغربية نتيجة المواجهات [التي أثمرت انتشار الأفكار الحقيقية، والأخرى الخيالية] بين الأوروبيين الهمجيين وحضارات الشرق العظيمة^(٣٣).

وعلى الرغم من ذلك ، فقد سيطر على أوروبا اقتصاد إقطاعي أوريثى «مبنى على حد الكفاف» . وما يعد أكثر أهمية فى قصة تطور نهضة الغرب ، هو إعادة إحياء التجارة بعد عام ٧٥٠م تقريباً . وليس بأقل أهمية تلك السلسلة من الثورات المصغرة التى اندلعت «للأشكال البدائية من الرأسمالية» .

وينسب هذا الجانب من القصة عادة إلى «عبقريّة» الرواد الإيطاليين . إلا أنه كما يناقش الفصل السادس ، لم يكن الإيطاليون رواد الرأسمالية العباقة كما يزعم مفكرو مركزية أوروبا . حيث إن وراء إيطاليا كان الشرق الأكثر تقدماً .

الفصل السادس

● أسطورة الريادة الإيطالية

(١٠٠٠-١٤٩٢م)

اعتاد أهل فينيسيا وبيزا وچنوه أن يأتوا جميعاً، أحياناً كمغربين
وأحياناً كرحالة محاولين التغلب على الإسلام بالسلع التي
يجلبونها والآن لا يوجد واحد منهم إلا وجلب لبلادنا أسلحته
للحرب والقتال، ووضع أمامنا ما صنع وورث [نظراً إلى أننا
الآن قد أقمنا اتصالات وربطنا شروطاً معهم] إلى حد أننا نرغب وهم
يتأسفون، نفضل ولا يفضلون.

صلاح الدين الأيوبي : ١١٧٤م

كل من يكون سيداً على ملقا تطوق يدها رقبة فينيسيا

توميه پيريس

إن نشأة اقتصاد سوق ضخمة في الصين خلال القرن الحادى عشر ربما كان قد
كفى لتغيير ميزان العالم [ضد] الهيمنة و[نحو] سلوك السوق وذلك بطريقة
غاية فى الأهمية . . . ومع انتشار الأسرار الفنية الصينية فى الخارج، تفجرت

إمكانيات جديدة فى أماكن أخرى من العالم القديم، أكثرها وضوحاً فى أوروبا الغربية.

وليم. ماكنيل

يولى مفكرو مركزية أوروبا اهتماماً خاصاً بالثورة التجارية فى فترة «ما بعد عام ١٠٠٠» (رغم أننا شاهدنا فى الفصل الثانى، أن هذه الصحوة بدأت فى فترة «ما بعد عام ٧٥٠») مثلما حدث مع الثورتين البحرية والمالية.

يقال لنا: تقف عبقرية الرواد الإيطاليين وراء التقدم. يعبر عن ذلك أحد المفكرين عندما يقول: «حتى اليوم، من المستحيل العثور على أى شىء - عوائد الضرائب على سبيل المثال - ما لم يكن له سابقة لدى إحدى الجمهوريات الإيطالية»^(١). وبنفس الشكل، فإن رواية مركزية أوروبا «للقوى الرائدة» فى العالم فى فترة ما بعد عام ١٠٠٠م، تبدأ عادة بثينيسيا^(٢).

يناقش هذا الفصل أن صورة «الرائد الإيطالى» ما هى إلا أسطورة. إن إيطاليا أقامت قوتها الاقتصادية بوضع نفسها داخل اقتصاد عالمى موجود بالفعل، مهدت له وحافظت عليه القوى الشرقية الرئيسية. (الفصول من الثانى إلى الرابع). لم يكن الأمر أن إيطاليا وجدت العالم ثم بعد ذلك قامت بتحويله؛ وإنما أن العالم الشرقى الأكثر تقدماً وجد إيطاليا ومكنها من النهوض والتطور. إن افتراضى المركزى هنا هو أن جميع الاختراعات الرئيسية التى تكمن وراء تطور الرأسمالية الإيطالية استمدت فعلاً من الشرق الأكثر تقدماً، خاصة الشرق الأوسط والصين، وتم نشرها عبر الجسر الإسلامى للعالم من خلال العوالة الشرقية. علاوة على ذلك، بينما قادت إيطاليا بالفعل شبه القارة الأوروبية المتخلفة إلا أنه لم يكن لها سوى دور صغير فى الميدان العالمى الأوسع حيث كانوا يقومون فى كل الأوقات بالدور الثانى بعد الدول الإسلامية وتجار الشرق الأوسط. وخاصة شمال أفريقيا الأكثر تقدماً.

التجارة الشرقية بصفاتها العنصر الخامس

فى ثورات الأعراف والتقنية فى أوروبا العصور الوسطى السحيقة

رأى مؤرخو مركزية أوروبا نهضة أوروبا بعد عام ١٠٠٠م فى ضوء اقتصاد ذى اكتفاء ذاتى، أو استقلال اقتصادى وحضارى. فلقد اعتبرت المدن مستقلة بذاتها:

«كانت مدينة القرون الوسطى . . . ، مثلها مثل الخميرة فى العجيين القوى، تسببت فى نهضة أوروبا»^(٣). فى التفسير التقليدى يمنح تكاثر المدن صفات «مثل المعجزات»، لأنه يفترض أنه مع نهاية القلاقل الداخلية التى اجتاحت أوروبا فى العصور من ٣٧٠ إلى ١٠٠٠م، لم يكن أمام النظام الداخلى الناشئ إلا أن يؤمن غو المدن والتجارة. المفهوم ضمناً من هذا الزعم افتراض أن الرجل الأوروبى هو بطبيعته عقلانى اقتصادياً، وأنه فى ظل الظروف المناسبة (مثل السلام والحكومات المعتدلة والمنتهجة سياسة عدم التدخل)، سوف يستجمع قوته بشكل طبيعى ويقوم بأفضل ما يمكن عمله. التجارة. وكما يقول لنا «آدم سميث»، إنها طبيعة إنسانية «أن يتعامل المرء ويقايض ويستبدل شيئاً بشيء آخر»^(٤). تأتى هنا إحدى فرضيات مركزية أوروبا الكلاسيكية، وهى أن: «الحرية الغربية» مكنت النمو الرأسمالى أو التجارى، وتعتبر عنها بأفضل طريقة الجملة الشائعة فى القرون الوسطى (هواء المدن الغربية يجعلك حراً).

من المحير بصفة خاصة داخل سياق مركزية أوروبا مفهوم «تجارة المسافات الطويلة» الذى يستخدم كثيراً، فهو محير؛ لأنه فى الوقت الذى توجد فيه أوروبا عند أحد أطراف ذلك الرباط، لا يتضح دائماً ماذا يوجد عند الطرف الآخر. وما يغيب عامة فى هذا الصدد، أنه كان هناك الشرق الذى لم يقتصر على التواجد عند الطرف الآخر، وإنما لعب دوراً حاسماً فى نشأة التجارة الأوروبية نفسها.

فقد أصبحت التجارة الأوروبية فى النهاية ممكنة، فقط، نتيجة تدفق السلع الشرقية التى دخلت أوروبا عبر إيطاليا. وثانياً، بسبب تدفق العديد من «محافظة الموارد الشرقية». الأفكار والمؤسسات والتقنيات. من الشرق الأوسط والصين التى نقلت كلها إلى إيطاليا وأوروبا، بصفة رئيسية مع الشرايين التجارية للاقتصاد العالمى (رغم أن بعضها عُرف خلال الحملات الصليبية).

ومع ذلك، لا يعنى هذا أن إيطاليا كانت غير مهمة بالنسبة للتجارة أو التمويل أو الإنتاج الأوروبى. فقد كانت فى الواقع مركزية إلا أنها كانت كذلك لأن إيطاليا كانت إحدى القنوات الرئيسية التى من خلالها دخلت الموارد الشرقية (وليس فقط التجارة) إلى أوروبا وأعادت تشكيلها.

وكما رأينا فى الفصل الثانى ، ارتبطت إيطاليا منذ أواخر القرن الثامن بالعديد من النظم الفرعية للاقتصاد العالمى ، التى امتدت فى أوروبا وأفريقيا وآسيا . وقد أنعم ذلك على إيطاليا بامتياز فريد . ولأنى تعرضت لذلك بشىء من التفصيل فى الفصل الثانى ، سوف أسجل فقط نقطة واحدة ، هى أن دخول إيطاليا المباشر فى الاقتصاد العالمى المربح ذى الريادة الأفروآسيوية هو الذى أمن قدرها ، وكما تشير «أبو لغد» :

غير المدخل المباشر إلى أغنياء الشرق دور المدن البحرية التجارية الإيطالية من دور سلبي إلى دور إيجابى . ويمكن تفسير إعادة إحياء الأسواق التجارية للشامبانيا بأنه كان بسبب الطلب المتزايد على السلع الشرقية ، والذى أطلقته الحروب الصليبية ، ونتيجة الموقع الاستراتيجى للإيطاليين على شواطئ مواجهة للشرق ، تزايد توريد تلك السلع التى يمكنهم الآن تسليمها^(٥) .

وقد تغلبت فينيسيا فى النهاية على غريماتها جنوه ، ليس بسبب عبقريتها كما يقال ، وإنما نتيجة اتصالها المربح بالشرق عبر مصر والشرق الأوسط . ويؤكد «براودل» ذلك من خلال سؤال خطابى :

هل يمكن تفسير [قيادة فينيسيا لأوروبا] بصلاتها المفضلة (والتقليدية) مع الشرق ، بينما كانت المدن الإيطالية الأخرى معنية بالعالم الغربى ، ثم بدأت تتشكل ببطء؟ كان شريان حياة التجارة الفينيسية الاتصال بالشرق . إذاً ، إذا كانت فينيسيا تبدو حالة خاصة ، هل يكون سبب ذلك أن كل أنشطتها التجارية من الألف إلى الياء كان مصدرها الشرق؟^(٦)

باختصار ، بينما لعب الإيطاليون دوراً مهماً بشكل أساسى فى نشر المتاجرة فى أنحاء المملكة المسيحية ، إلا أنهم لم يكونوا أولئك الرواد التجاريين العظام الذين تصورهم مركزية أوروبا . وكما ذكر فى الفصل الثانى ، كانوا فى كل الأوقات معتمدين على الاتفاقات والشروط التى وضعها كل من الشرق الأوسط الإسلامى حتى عام ١٢٩١م تقريباً ، ومصر بعد ذلك . إلا أنه فى النهاية ، تكمن أهم وظيفة للصلات التجارية الإيطالية مع الشرق الأوسط ، وفيما بعد مصر ، فى حقيقة أن هذه الطرق التجارية كانت إحدى السبل التجارية التى نقلت عن طريقها «محافظ الموارد» الشرقية الحيوية من أجل تخصيص الغرب المتخلف .

وقد مكنت «محافظ الموارد» تلك العديد من الثورات الاقتصادية والبحرية الإيطالية مما جعلها ذات شهرة دون حق .

• الجذور الشرقية للثورة المالية

يفترض بصفة عامة أن الإيطاليين أنشأوا مجموعة كاملة من المؤسسات المالية . وأن أكثر الاختراعات أهمية حسب ما قيل لنا كان نظام «الكومندا - commenda» ، والذي زُعم أن الإيطاليين اخترعوه حوالي القرن الحادى عشر^(٧) . وهو عبارة عن اتفاق تعاقدى يمولى بمقتضاه أحد المستثمرين رحلة أحد التجار . ولقد دعم ذلك ليس فقط التجارة الدولية من خلال المشاركة بين رأس المال والعمل التجارى ، وإنما كان له آثار مشابهة على سوق الأوراق المالية ، حيث أتاح سوقاً للتوفير ، وبذلك أثار شعلات التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك فقد تم ابتكار نظام كومندا فى الشرق الأوسط . وعلى الرغم من أن جذورها ترجع إلى ما قبل الإسلام^(٨) ، إلا أنه تم تطويرها أكثر من قبل التجار المسلمين الأوائل^(٩) . فالفعل - كما يشير «إبراهيم أودوڤيتش» : «إن الشكل الإسلامى لهذا العقد (إقراض - مقارضة - مضاربة) والذي يعتبر أول مثال على الاتفاق التجارى ، يتطابق مع تلك المؤسسة الاقتصادية والقانونية التى أصبحت تعرف فى أوروبا (بعد ذلك بكثير) باسم «كومندا»^(١٠) ، من الصعب أن يكون ذلك «وحياً» باعتبار أن محمداً نفسه كان يتاجر بنفس الطريقة ، كما لا يجب أن يكون مفاجأة أن يكون الإيطاليون قد استخدموا تلك الأداة ، علماً بأن إيطاليا كانت متصلة بنظام التجارة العربى . وجدير بالذكر أيضاً أنه منذ القرن الثامن ، طبق القراض فى الإسلام لأغراض الائتمان والتصنيع ، وليس فقط للتجارة^(١١) .

وينسب - خطأ - للإيطاليين اكتشاف مجموعة من الأدوات المالية الأخرى ، بما فيها الكمبيالة ومؤسسات الائتمان والتأمين والبنوك . وللحقيقة ، إن كل هذه الأدوات جاءت إما من الشرق الأوسط الإسلامى ، أو الشرق الأوسط قبل الإسلام ، مع العلم بأنه «تم ترسيخ العديد من أساليب العمل قبل أن يقننها الإسلام»^(١٢) . فقد استخدم كل من السومريين والساسانيين البنوك والكمبيالات والشيكات (الصكوك) قبل ظهور الإسلام ، رغم أن المسلمين كانوا من طور هذه البدايات . ومن السخرية أن أحد أسباب

ذلك يكمن فى حاجة الرأسماليين المسلمين إلى اجتناب الربا^(١٣). كانت البنوك الإسلامية شائعة مثلها مثل صرافى العملات الدولية، كما دخلت البنوك نفسها فى اتفاقات «كومندا» من أجل دفع الأموال أو السلف مقدماً مقابل المكاسب. كانت البنوك قناة أساسية للتجارة الدولية وتحويل الأموال من مكان لآخر. وكانت البنوك تصدر أوراقاً - «حوالة الطلب» - أو كمبيالة من مكان بعيد (suftaja) وتصدر «أمرأ بالدفع» (حوالة) والذى كان مطابقاً للشيك الحديث. وكما تقول «أبو لغد» عن الحوالة «يكتب فى الركن الأعلى إلى اليسار المبلغ الواجب دفعه (بالأرقام)، وفى الركن الأسفل إلى اليسار يكتب التاريخ واسم الدافع»^(١٤). كما تشير فى نفس الصفحة إلى أن أمر الدفع كان فى الحقيقة فارسى الأصل واستخدم هناك قبل استخدامه فى أوروبا بعدة قرون.

وأخيراً، ينسب عادة للإيطاليين اكتشاف نظم المحاسبة المتقدمة، إلا أن العديد من نظم المحاسبة الشرقية كان متطوراً جداً، خاصة فى الشرق الأوسط والهند، وأكثر ما كان فى الصين^(١٥). بالفعل، كانت بعض هذه النظم بنفس كفاءة أسلوب «وبر» الغربى الشهير ذى «المدخل المزدوج» ومع ذلك، جدير بالذكر أن أسلوب دفاتر المحاسبة ذات المدخل الواحد كان الأكثر انتشاراً فى الغرب حتى نهاية القرن التاسع عشر^(١٦).

وكما سنرى فى الفصل الثامن، بدأ التجار الإيطاليون استخدام الرياضيات بدلاً من العداد القديم، عندما نقل «ليونارد فيبوناتشى» - تاجر پيزا - العلم الشرقى فى عام ١٢٠٢ م، وبصفة عامة نستطيع الاستعانة هنا بكلمات «چاك جودى»:

ما نجده فى إيطاليا كان فى كنهه إعادة ميلاد، استعادة أو إعادة إنشاء [للأدوات] التى تواجهت بأشكال مختلفة فى الشرق الأدنى بينما كان التعاقب من حسابات الموارد المالية إلى الحسابات التجارية، إلى سوق المال ومن أسواق الشامپانيا إلى البنوك الأكثر استقراراً، إلى الوثائق والهيئات التجارية مثل الكومندا وشركات المحاسبة، كل ذلك كان مهماً بالنسبة للتطور (المستقبلى) للرأسمالية الصناعية. لقد كان تعاقباً لما حدث قبل ذلك الوقت فى أجزاء أخرى من العالم^(١٧).

ارتكزت الشجرة الملاحية على كل من الأسطرلاب والبوصلة البحرية، والشرع مثلث الشكل، ودفة القائم الخلفى للسفينة، والسفينة المسطحة الشكل (بالإضافة إلى نظام الصارى الثلاثى، وأساليب الإبحار الجديدة، التى سوف أتعرض لها فى الفصل السابع). والشرع مثلث الشكل عبارة عن شكل مثلث تشده إلى الصارى عارضة طويلة بزاوية ٤٥°، ويمكن تحريكها تبعاً لاتجاه الريح. وكان هذا اختراعاً حيويًا، نظرًا لأنه - بخلاف الشرع المربع - مكّن السفينة من تغيير اتجاهها بالنسبة لاتجاه الريح. وكان حجم السفن من المشكلات الرئيسية التى تواجه التجارة البحرية الأوروبية، حيث إنها وضعت حدوداً لنقل الحمولات الضخمة. وهنا تظهر أهمية التقدم التقنى الأساسى فى دفة قائم السفينة الخلفى (القرن الثالث عشر). فقد أتاح تثبيتها على مؤخرة السفينة المسطحة بناء سفن أعرض بكثير، وبالتالي مضاعفة حيز الحمولة. وقد وضعت القيود الملاحية من قبل خرائط «پورتولان»، التى رغم كفايتها للإبحار البينى داخل أوروبا، إلا أنها كانت غير كافية للسماح بالإبحار فى المحيطات. وقد تم حل ذلك عن طريق الأسطرلاب (أداة تسمح بتحديد المواقع مقابل النجوم).

كما لم يكن اختراع البوصلة أقل أهمية، حيث يمكن استخدامها حتى فى الأجواء الغائمة (مثلاً عندما لا تظهر النجوم).

وقد أدى ذلك مباشرة إلى تمديد موسم الرحلات من ستة أشهر إلى عام كامل، وبالتالي مضاعفة عدد الرحلات. مكّنت هذه الإنجازات التقنية والمعرفية الأوروبيين من الإبحار فى المحيطات. إلا أنه مهما كان نجاح هذه الاختراعات فى المحيط الأوروبى فالواقع أنه تم اختراع أغلبها فى الشرق، وكلها تحسنت هناك.

وقد ظهر الأسطرلاب أول ما ظهر فى اليونان القديمة، رغم أن تفاصيل ذلك لم تكن واضحة أبداً، والإشارات إليه قليلة ومتباعدة فيما بينها. ومع ذلك، كان المسلمون هم الذين باشرُوا كل الاختراعات الرئيسية التى يمكن إرجاعها غالباً إلى الفزارى فى منتصف القرن الثامن. وبحلول القرن التاسع، كان يتم إنتاج الأسطرلاب بانتظام، وانتقل إلى أوروبا عبر إسبانيا الإسلامية فى حوالى القرن العاشر^(١٨). ومن المثير، أن ما يعتبر أقدم نص لاتينى عن الأسطرلاب «Sententie astrolabi»، (يرجع

إلى آخر القرن العاشر فى شمالى إسبانيا) يعتمد بشدة على العديد من النصوص الإسلامية، بما فيها أبحاث الخوارزمى حول الأسطرلاب^(١٩). إلا أن ما كان مؤثراً بنفس القدر، هو التحسينات الكثيرة التى أبدعها العديد من علماء الفلك الإسلاميين، والتى أتاحت الاستخدام الدائم للأسطرلاب من قبل الأوروبيين الأواخر (انظر الفصل الثامن). وقد استخدمت البوصلة الملاحية أول مرة فى المحيط الأوروبى فى عام ١١٨٥م. إلا أن ذلك لا يعنى أن يكون الإيطاليون أو أى أوروبيين آخرين قد اخترعوها، لسبب بسيط هو أنها كانت منتشرة بشكل واضح فى السفن الصينية حوالى عام ١٠٩٠م^(٢٠). ومع ذلك، كان هذا ذروة سلسلة من الاختراعات الصينية التى ترجع إلى عام ٨٣م عندما اخترعت البوصلة البسيطة، وحتى قبل ذلك فى القرن الرابع قبل الميلاد عندما اخترعت البوصلة «المغناطيسية» الأكثر بدائية. فقط اقترض الإيطاليون البوصلة، التى انتقلت إلى أنحاء أوروبا المتخلفة عبر المسلمين، من طرف الصينيين^(٢١).

وبينما أتعرض إلى تطور الأساليب الملاحية فى الفصل السابع، سوف أبحث هنا فى جذور التقنيات البحرية الجديدة، بادئاً بزعم «لين وايت» بأن الشراع المثلث أصله أوروبى.

فى البداية ورغم أننا لن نعرف أبداً أول من اخترع الشراع المثلث، فإن «لين وايت» (مقتفياً ليونل كاسون) يؤكد أنه من صنع الرومان. ويعتمد هذا الادعاء على رسمين لمراكب ذات شراع مثلث (أحد الرسمين مرسوم على شاهد ضريح فى القرن الثانى، والآخر موزاييك ينتمى للقرن الرابع)^(٢٢).

ثانياً: رغم تسليم «وايت» بأنه لا توجد سفينة أوروبية كبيرة نشرت شراعتها المثلث العريض قبل القرن السادس، إلا أنه يعلل هذا مشيراً إلى أن استخدام شراع مثلث على سفينة كبيرة يتطلب قدرًا من الخبرة والفنية فى التصميم. يتضمن هذا إذن أن الأوروبيين كانوا منشغلين بإدخال مزيد من التحسينات على الشراع المثلث فى القرون الأربعة قبل عام ٥٣٣م. ثم يشير «وايت» إلى دليلين على استخدامه على السفن الأوروبية فى القرن السادس. الأول: هو إشارة قصيرة فى سيرة شخصية لـ «سانت سايزاروس» من آرل؛ والثانى: ترجمة «جول سوتاس» لـ «ليان» بروكوبيوس، والتى يفترض أنها تقدم

تأكيداً قوياً على أن الشراع المثلث كان قد استخدم على ثلاث سفن رومانية شرقية فى عام ٥٣٣ م^(٢٣).

ثالثاً: يدعى «وايت» مع آخرين أن النموذج التالى ظهر فى البحر المتوسط فى عام ٨٨٠ م.

رابعاً وأخيراً: يستخلص «وايت» أن المركب الشراعى البرتغالى الصغير هو الذى نقل الاختراع إلى المسلمين (الذين استخدموه بدورهم لأول مرة فى القرن السادس)^(٢٤).

الآن دعونى أرد على هذه المزاعم على التوالى (على أنى سوف أتعرض للنقطة الأولى فى النهاية).

أولاً: إن استخدام الإشارة التى جاءت فى السيرة الشخصية لـ «سان سايزاروس» من آرل (التي ذكرها فى الأصل چال فى ١٨٤٨ م) وذلك لإثبات استخدام الأوروبيين الشراع المثلث فى القرن السادس، شكك فى صحتها «هـ. هـ. بريندلى»^(٢٥). إن المقطع الأصلي الذى ذكره «سايزاروس» - تبعاً لبريندلى - ليس إلا تلميحاً:

« tres naves, quas latenar vocant, majores, plenas tritico direxerunt »

أى « كانت ثلاث سفن ذات أشرعة محملة بالقمح تتجه نحو . . . ».

والافتراض هو أن تسمية هذه السفن الثلاث المحملة بالقمح باسم «latines» يعنى أن لها شراعاً مثلث الشكل .

هناك سبب أيضاً للتشكيك فى تفسير «سوتاس» لقول «پروكوپيوس» إن ثلاث سفن من أسطول «چوستينيان» عام ٥٣٣ نشرت أشرعتها المثلثة . لقد ذكر «پروكوپيوس» فعلاً أن أدميرال الأسطول : «أعطى أمراً إلى السفن الثلاث التى تحمل الضباط رؤساء القيادة أن يتم طلاء ثلث الزاوية العليا من أشرعتها باللون الأحمر» . كما يقول «ريتشارد بوين» : «يستنتج «سوتاس» مباشرة من كلمة «زاوية» أن السفن الثلاث كانت مزودة بالأشرعة المثلثة»^(٢٦).

بصرف النظر عن الحقيقة الواضحة القائلة بأنه من الشاذ ألا يكون الأسطول بأكمله مزوداً بنفس الطريقة، يستخلص «بوين» فى نفس الصفحة أنه «يبدو أكثر

منطقية. أن مثلث الشراع يشير إلى المثلث أعلى الشراع ، والذي كان عدة معتادة في السفن الرومانية ذات الأشرعة المربعة المستخدمة بعد عام ٥٠ م . لاحظ أن مثلثاً أعلى الشراع كان مثبتاً أفقياً وليس رأسياً ، ويستخدم كشراع .

ثانياً : زَعَم «وايت» أن الشراع المثلث قد أفرد على سفينة أوروبية في ٨٨٠م هو أمر مُشكل . فذلك الرسم الشهير ، الذي كشف عنه «جال» في عام ١٨٤٨م هو - تبعاً لبريندلى - «مشكوك فيه ؛ كما أنه لا يشبه إطلاقاً أعمال القرن التاسع»^(٢٧) . وبشكل أكثر أهمية - وليس بمفاجأة - يبرهن «بريندلى» أن التاريخ خطأ (باعتبار أن المرجع الأصلي المعروض في المكتبة الوطنية - رغم انتمائه للقرن التاسع - يرجع في الواقع إلى ملك قديم ، وليس إلى سفينة تحمل شراعاً مثلثاً) .

ثالثاً : زَعَم «وايت» أن البرتغاليين في نهاية القرن الخامس عشر هم الذين نقلوا الشراع المثلث إلى المسلمين ، لا يمكن أن يكون صحيحاً . نعرف (كما نوقش في الفصل الثاني) أن الفرس كانوا يبحرون إلى الهند وما بعدها عبر الخليج الفارسي منذ القرنين الثالث والرابع . وفي منتصف القرن السابع كان المسلمون يبحرون على امتداد المحيط الهندي . إلا أنه من المستحيل أن تعود السفن الفارسية أو العربية إلى أوطانها بشراع مربع بسبب هيمنة الرياح الشمالية . وبدون الشراع المثلث - إذن - لم يكن ممكناً لسفن الشرق الأوسط أن تدرع المحيط الهندي جيئة وذهاباً كما حدث بالفعل . وبالطبع لا يوجد أثر لشراع مربع على أية سفينة فارسية أو عربية في أى وقت من الأوقات .

دعوني الآن أناقش صورة «كاسون» التي يعتمد عليها «وايت» بشكل كلى ، وهى صورة سفينة رومانية ذات شراع مثلث الشكل مرسومة على شاهد قبر ينتمى للقرن الثانى ، والتي يشكك «نيهام» فى صحتها ، مقترحاً أن تكون بالفعل ذات شراع مربع الشكل^(٢٨) . أما صورة كاسون الأخرى والوحيدة (التي ترجع للقرن الرابع) فإنها لا تقدم دليلاً على اختراع روماني . وفى حال أن الرومان هم الذين اخترعوا الشراع المثلث ، من المهم الإشارة إلى أنه بعد عام ٥٠م لا يوجد دليل على أية تحسينات أو تطوير إضافي قد طرأ على الأشرعة والصواري^(٢٩) .

بالتأكيد لا يقدم أى من «كاسون» أو «وايت» مثل هذه الدلائل ؛ إنما هى فقط إما متضمنة أو مفترضة فى حديثهما . من المهم بصفة خاصة هنا بيان أن هاتين الصورتين

للمراكب الرومانية المفترض رفعها لشرع مثلث تصور شرعاً صغيراً جداً. على النقيض من ذلك، استخدم الشرق أوسطيون الشرع المثلث على سفن أكبر بكثير، والأكثر حسماً أنهم استخدموه كشرع رئيسي عظيم الحجم. حتى أن «بن شهرية»، المعاصر، يذكر أن أحد الأشرعة العربية بلغ ارتفاعه ٧٦ قدماً في منتصف القرن العاشر (وهو ما يمكن قياسه بالتقريب مع صواري السفن الأوروبية الأكبر حجماً في أوائل القرن السادس عشر)^(٣٠). فضلاً عن ذلك يحدثنا «جيرالد تيببتس» عن أن السفن العربية في القرن الخامس عشر - قبل فاسكو دا جاما في ١٤٩٨ م - كانت بالتأكيد كبيرة الحجم مثل مركب الدَّهْو^(*) الحديثة (مثل تلك السفن بلغ طولها ١٠٠ قدم وارتفاع الصاري ٧٥ قدماً)^(٣١). وفوق كل شيء، يبرهن استخدام أشرعة مثلثة كبيرة «على قدرة على التكيف» واضحة. يعنى هذا، أن نشر شرع مثلث كبير يتطلب العديد من التعديلات وفترة طويلة من التجربة (كما يعترف بذلك «وايت»).

باختصار، ليس ممكناً التقرير بشكل قاطع بأن الفرس والعرب اخترعوا الشرع المثلث - وعلى حد سواء يصبح من الخطأ إنكار تلك الإمكانية. ومع ذلك الأمر الأكثر احتمالاً هو أن يكون المسلمون هم أصحاب الشرع المثلث، وبعد أن أدخلوا التحسينات عليه لفترة طويلة من الزمن، نقلوه إلى الأوروبيين، وبذلك مكّنوا «فاسكو دا جاما» من الإبحار في عام ١٤٩٨ م.

أما فيما يتعلق بدفة قائم السفينة الخلفى وجسم السفينة المسطح الشكل، فإنها دون شك اختراعات صينية، فقد ظهرت مبكراً في عام ٤٠٠ م، ونقلت غرباً لتصل إلى أوروبا في حوالي عام ١١٨٠ م عبر (الجسر الإسلامى للعالم)^(٣٢).

أخيراً وللتوضيح نذكر أنه رغم أن سفن الحرب القينية كانت الأكثر تقدماً في أوروبا في أوائل القرن الخامس عشر، إلا أن هذه السفن تتوارى إذا قورنت بمشيلاتها الصينية المعاصرة. ومن ثم فالقادس^(**) القينيسى الأكبر، الذى بلغ طوله ١٥٠ قدماً وعرضه ٢٠ قدماً، بدا قزماً أمام السفن الصينية الأكبر والتي تبلغ ١٨٠×٥٠٠ قدماً، علاوة على ذلك «كان القادس القينيسى تحميه الأقواس، أما السفن الصينية فكانت

(*) الدَّهْو: مركب شرعى مألوف فى شواطئ الجزيرة العربية وشرقى أفريقيا - المترجمة.

(**) القادس: سفينة شرعية كبيرة ذات مجاديف - المترجمة.

مسلحة بأسلحة البارود، والمدافع النحاسية والحديدية (المسبوكة)، ومدافع الهاون، والأسهم المشتعلة والقذائف»^(٣٣).

• الجذور الشرقية، للطاقة، الأوروبية وثورات «ما قبل التصنيع»

فيما يتعلق بثورة الطاقة في العصور الوسطى، يؤكد «كارلو تشيپولا» بشكل تقليدي أن اختراع طواحين الماء كان اختراعاً أوروبياً صرفاً، باعتبار أنه لم يكن له وجود في الشرق^(٣٤). إلا أنه كما يشير «آرنولد پاسي»:

شاع الاعتقاد بأن [طاحونة الماء] تعتبر تطويراً أوروبياً مميزاً، إلا أنه معروف الآن أنه عثر على العديد من طواحين الماء قرب بغداد، وأنه تم استخدام قوة المياه في صناعة الورق في تلك المنطقة قبل أوروبا بقرنين أو أكثر من الزمان^(٣٥).

يفهم «پاسي»، فعلياً الحالة. ويقدم «الحسن» و«هيل» صورة أكثر شمولاً:

من الواضح أن المسلمين كانوا شغوفين لاستغلال أية إضافة مائية ممكنة كمصدر محتمل للطحن. حتى أنهم كانوا يقيسون تدفق نهر ما بعدد الطواحين التي يمكن تشغيلها. فكان النهر، يُقيم بمقدار «قوة الطحن» وكانت هناك طواحين في كل مقاطعة في العالم الإسلامي من إسبانيا وشمال أفريقيا إلى ترانسوكسيانا^(٣٦) (*) .

من اللافت للنظر، تكاثر السواقي وطواحين المياه بموازاة الأنهار في جميع أرجاء الشرق الأوسط، سواء انتشرت من أجل الري، أو طحن الحبوب، أو طحن مواد لأعمال صناعية.

كما كانت هناك سواقي ضخمة على ضفاف نهر العاصي - (أورونتوس) في حماه - سوريا (ماكينات من الخشب ترفع المياه بلغ ارتفاعها أكثر من ٦٠ قدماً). بشكل حاسم بُنيت السواقي وطواحين المياه في إسبانيا الإسلامية. فضلاً عن ذلك، ومنذ الألفية

(*) انظر الهامش في ص ٥٦.

الثانية طور الشرق جميع أساليب إدارة المياه بشكل مثير للإعجاب، بما فيها القنوات المرتفعة عن الأرض لنقل المياه إلى المدن والقرى، وخاصة القنوات تحت الأرض (تُسمى قناة في إيران وتُسمى خطّارة في المغرب)^(٣٧). ولا يمكن النظر إلى نظام الري كعلامة على الطغيان الشرقي (كما قد يرد علماء مركزية أوروبا) لأن هذه الأنظمة في الشرق الأوسط كانت على درجة كبيرة من اللامركزية، لا تلائم قالب دولة استبدادية مركزية وهيدروليكية. ورغم ذلك، يلتف مؤيدو مركزية أوروبا بكفاءة حول الإنجازات الإسلامية بادّعاء أن الطاحونة ظهرت قبل ذلك بكثير، خلال الإمبراطورية الرومانية. إلا أنه يبدو أن أول الطواحين أنشئت في مصر القديمة، ثم انتشرت فيما بعد في الإمبراطورية الرومانية، حتى لو لم تكن تلك طواحين ماء^(٣٨).

وقد ظهرت طاحونة مياه (الابتكار الحاسم) في الصين في القرن الأول الميلادي. ربما يتم الالتفاف على ذلك بتأكيد أن طاحونة الرومان هي التي أثرت على طاحونة القرون الوسطى الأوروبية، باعتبار أن الرومان - على خلاف الصينيين - استخدموا العجلات الرأسية التي شكلت فيما بعد أساس طواحين مياه القرون الوسطى. إلا أنه تم الكشف عن التأثير الصيني بحقيقة أن طواحين الماء الأوروبية في القرون الوسطى كانت معتمدة بشكل كبير على «المطرقة السقاطة»، وهذه ابتكرت بشكل واضح في الصين في القرن الرابع قبل الميلاد.

وفي النهاية، هل كانت طاحونة الهواء ابتكاراً أوروبياً متفرداً قدموه خلال القرن الثالث عشر؟ لا يمكن أن يكون الحال كذلك باعتبار أن أول إشارة إلى طاحونة الهواء ترجع إلى فارس عام ٦٤٤ م. ومع ذلك - كما يشير «نيدهام» - «قد يكون أكثر تأكيداً ذكر طواحين الهواء في أعمال الأخوين «ابني موسى» (٨٥٠-٨٧٠ م)، في الوقت الذي تتحدث فيه مصادر موثوق بها بعد ذلك بقرن من الزمان عن طواحين هواء سيستان الرائعة (مثل أبي إسحاق الإصطخرى وأبي القاسم بن حوقل)^(٣٩).

لقد نقلت لاحقاً طاحونة الهواء الفارسية ليس فقط إلى أوروبا وإنما أيضاً لأفغانستان والصين^(٤٠). أحد الردود المألوفة تنبذ فكرة الأصل الفارسي على اعتبار أن طواحين الهواء في الشرق الأوسط كانت تصمم أفقياً، على نقيض التصميم الرأسى للطواحين الأوروبية.

أن يكون التصميم الحالى لم ينتقل إلى أوروبا يبدو مقبولاً؛ لكن القول بأنه لم يكن هناك مدخلات فارسية البتة لا يبدو عدلاً؛ لأنه من الواضح أن فكرة طاحونة الهواء قد تم نقلها. وبالتأكيد ليس مصادفة أن الصليبيين الأوروبيين الذين صادفوا - دون شك - طاحونة الهواء أثناء «مغامراتهم» - خاصة أن كثيراً منهم بقوا واستقروا فى الشرق الأوسط - قد قاموا بنشرها فى أوروبا بعد ذلك بفترة غير طويلة.

• صناعة النسيج

نعرف أن الصناعتين الأكثر أهمية فى أوروبا بعد عام ١٠٠٠م هما النسيج والورق، مع أن إنتاج الحديد بدأ يصبح هاماً. ويبدو واضحاً أنه تم نقل مجموعة من تقنيات صناعة النسيج من الشرق إلى أوروبا، والأكثر بروزاً فى ذلك عجلة الغزل والمحلال، والنول، ودواسة القدم. نشأ المغزل فى الصين وانتقل إلى إيطاليا مرة أخرى عبر إسبانيا الإسلامية حيث وصل إليها فى القرن الثالث عشر^(٤١). فلم تكن مصادفة أن تشابهت آلات صنع الحرير الإيطالية فى القرن الثالث عشر بهذا القرب مع النموذج الصينى الأسبق.

فكما يشير «هيو هونور»:

فى الوقت الذى سادت فيه فترة سلام التار التى فرضها «كوبلاى خان» على آسيا، كانت بالات (النسيج الصينى) تحمل من الصين إلى الشرق الأوسط وأوروبا بمحاذاة طريق القوافل الذى وصفه «بالدوتشى پيجولتى» بأنه مأمون ليلاً ونهاراً. وكان من الصعب ألا يشير هذا التدفق الهائل من القماش المقصب والمطرز، وهذه النوعية الأجود والأغنى فى الألوان والتصميم من أى إنتاج قد تنتجه أوروبا، الإعجاب ويستحث المحاكاة^(٤٢).

وباعتبار أننا نجد فى مدن إيطالية عديدة «أدوات حل الحرير تشبه كثيراً الآلات الصينية التى تستخدم لهذا الغرض، [والافتراض] هو أن واحداً أو أكثر من التجار الأوروبيين الذين سافروا إلى الشرق فى تلك الأيام قد جلبوا معهم التصميمات فى خُرج السرج»^(٤٣). وبشكل مهم، اخترعت الصين محلال الحرير (آلة اللف) فى ١٠٩٠م، وقد تضمنت الآلات الصينية إطاراً لللف الحرير يعمل بالمدوَس له لوح مائل ونظام للانزلاق، وقد تشبه النموذج الإيطالى بالصينى إلى أدق التفاصيل مثل الرافعة

المتصلة بعمود المرفق (الكرنك)^(٤٤). وبشكل له دلالة (صنعت الآلات الإيطالية على غرار الصينية) حتى القرن الثامن عشر^(٤٥).

وأخيراً، لا يعد مفاجأة أن دخلت الآلات مؤخراً إلى أوروبا عبر إسبانيا الإسلامية، حيث انتشرت ملامح النول الرئيسية بكاملها هناك، وهذا في حد ذاته لا يعد مفاجأة نظراً لهيمنة النسيج الإسلامي على الأسواق الأوروبية لعدة قرون.

• صناعة الورق

كانت صناعة الورق إحدى أهم صناعات القرون الوسطى. صُنِعَ الورق في إسبانيا الإسلامية في ١١٥٠ م، وبعد ذلك انتشر عبر أوروبا. من ناحية أخرى، اخترع «تساي لون» الورق في الصين عام ١٠٥ م (انظر الفصل الثامن) وبدأ في تصنيع الورق بعد ذلك بقليل^(٤٦). كيف انتشر إذن عبر أوروبا؟ كما أوضح «توماس كارتير»، انتشر الورق غرباً بالتدريج الشديد. فلقد وصل إلى تركستان بين القرنين الرابع والسادس، إلا أنه استخدم بشكل متقطع. بينما وجد الورق في ترانسوكسيانا وفارس قبل معركة طالاس (عام ٧٥١ م) بكثير^(٤٧)، والواقع أنه بعد تلك المعركة نقل الأسرى الصينيون الأساليب الأساسية لصناعة الورق.

كما أشار القزويني:

كان أسرى الحرب يجلبون من الصين. وكان بين هؤلاء من يعرف [عن] صناعة الورق، وبالتالي مارسها. بعد ذلك انتشرت حتى أصبحت إنتاجاً رئيسياً لشعب سمرقند، ومنها صدرٌ لجميع البلدان^(٤٨).

وبالفعل، امتدت صناعة الورق من سمرقند إلى بغداد في عام ٧٩٤ م، وأصبح الورق العربي المنتج في دمشق - المعروف في أوروبا باسم الورق الدمشقي - المورد الرئيسي للورق في أوروبا حتى القرن الخامس عشر.

للتلخيص إذن: «هيأت التجارة، وصلات أخرى بين العرب والصين، فرصة للعرب لمعرفة الورق في وقت مبكر، فكلمات مثل kagaz وتعني ورقاً، ومرادفها قرطاس، والتي توجد في القرآن - هي كلمات أصلها صيني»^(٤٩).

ومع ذلك، رغم أن التقدم الأصلي دون شك حققه الصينيون، إلا أن العرب كان لهم مدخلاتهم المستقلة. بصفة خاصة، قام العرب بصبغ الورق حتى يناسب الكتابة

بالقلم (وليس الفرشاة التي استخدمها الصينيون). وفيما بعد انتقل إنتاج صناعة الورق إلى إسبانيا الإسلامية في ١١٥٠ م، ثم عبر أوروبا إلى فرنسا في ١١٥٧ م وإيطاليا في ١٢٧٦ م (بعد الاكتشاف الصينى بأكثر من ألف عام)^(٥٠). ويظهر التأثير الإسلامى فى الاستخدام الإنجليزي للفظ «ream» بينما يستخدم الإيطاليون لفظ «risma» حيث اللفظ العربى الأسبق «رزمة»^(٥١).

• صناعة الحديد الأوروبية المبكرة

كما رأينا فى الفصل الثالث، بينما بدأ إنتاج الحديد قبل (التاريخ المعروف)^(*)، إلا أن الصينيين طوروه أكثر من غيرهم خلال فترة «معجزة سونج» فى القرن الحادى عشر. وهنا أود فقط أن أشير إلى أن زمن الوقت الانتشارى من الصين إلى أوروبا ملفت للنظر بسبب طوله. ١١ قرناً من أجل نقل المحركات المعدنية التى تعمل بقوة المياه، و ١٤ قرناً لتقليد مكابس النفخ^(٥٢). أيضاً هناك اقتراح بأن تكون الأفران الأوروبية «أفران الصهر - Flussofen» التى حلت محل الأفران النمساوية «الأفران العالية - Stuckfen» فى القرن الرابع عشر، هى المرحلة النهائية فى عملية نقل التكنولوجيا الفنية التى أتت عبر آسيا الوسطى وسيبيريا وتركيا وروسيا^(٥٣).

من الجدير بالملاحظة أيضاً أن الهنود والمسلمين كانوا منتجين مهمين بطريقتهم الخاصة. كان الحديد صناعة هامة فى الإسلام، حتى أنه أعطى مكانة هامة فى القرآن: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ...﴾ [الحديد: ٢٥].

ويبدو أن الأساليب الشرقية لإنتاج الحديد انتقلت إلى أوروبا عبر الجسر الإسلامى للعالم.

• صناعة الساعات الأوروبية

يقول «ديفيد لاندز» المفكر المعروف بتأييد مركزية أوروبا:

(*) هذه ترجمة للأصل الإنجليزي common era والتى تستخدم فى بعض الأحيان بدلاً من ميلاد المسيح - المترجمة.

«كانت الساعة أعظم المنجزات العبقريّة الميكانيكيّة [الأوروبيّة] في القرون الوسطى»^(٥٤).

ويزعم أن أول ساعة عامة نصبت كانت على برج كنيسة سانت أوستورجيو في ميلان عام ١٣٠٩. ويفترض أن أول ساعة محمولة ظهرت في قصر فايبونتي في ميلان في ١٣٣٥.

مع ذلك، يدّعون مفكرو مركزيّة أوروبا لمقولة أن لا أحد يعرف من اخترعها فعلياً^(٥٥). افتراض أن الصينيين لم يعتمدوا على الساعة، هو افتراض منطقي. أما أن الصينيين لم يكونوا مهتمين، أو غير قادرين على عمل ساعة ميكانيكيّة، فهو ادعاء غير منطقي. الواقع هو أنه في نهاية القرن الحادي عشر صنع «سوتزو-بونج» ساعة فلكيّة. وفي عام ١٠٨٦م طلب منه الإمبراطور الصيني إعادة صناعة الساعة السابقة المؤلفة من حلقات (التي اخترعها هان كوج-لين).

متحدثاً عن وصف «سو» للساعة، يستنتج «نيدهام» قائلاً: «مع كل حيويّة التفاصيل، يتحدث هذا المقطع عن تنظيم أحد أعظم الإنجازات التقنيّة التي تحققت في العصور الوسطى في أية حضارة»^(٥٦). يكمن التحدي الأكبر عند صنع الساعة في اختراع الميزان (رقاص الساعة، وهو أداة تنظم حركات العقارب فوق قرص الساعة المقسم إلى درجات لضمان دقة ضبط الوقت).

وقد أشار «كاردويل» إلى «لقد تركنا في الظلام حول الخطوات التي اخترع بها عبقرى أو عباقرة من المجهولين آلية الميزان، التي يمكن أن تكون قد شكلت الاختراع الإنساني الوحيد الأعظم منذ ظهور العجلة»^(٥٧). لقد تم حل اللغز بالحقيقة الواضحة القائلة بأن الصينيين (غالباً أي - هسينج في عام ٧٢٥م) كانوا من اختراع الميزان، بالإضافة إلى أن هناك دلائل على نقله إلى الغرب. بالفعل، يبدو أن الفكرة امتدت إلى الشرق الأوسط الإسلامي. وبعد ذلك في ١٢٧٧م (قبل ساعة فايبونتي بستين عاماً) تم في طليطلة ترجمة نص عربي حول ضبط الوقت. والذي تضمن فكرة الساعة العاملة بالأنقال ولها ميزان من الزئبق^(٥٨). ويذكر أيضاً أن جميع أساليب الساعة الأوروبيّة وآلياتها، بما فيها ذاتيّة الحركة وسلسلة التروس المركبة والمستنات المجزأة، إضافة إلى تدوير الكرة الحديدية والإشارات المسموعة، تواجدت كلها في طرق قياس الوقت في الأندلس (إسبانيا الإسلامية)^(٥٩). ومن المثير للدهشة أن

يرى «لين وايت» أن الآلات الست الثابتة يبدو أنها استمدت من (بهاسكارا - Bhaskara) الهندية في القرن الثاني عشر^(٦٠). في أي الحالتين، تحمل العديد من الساعات الأوروبية ملامح تصميم تتشابه كثيراً مع ساعة «سو»^(٦١). وبالتالي يوجد دليل ظرفي جيد على أن الصينيين (وربما الهنود) قد أثروا عبر المسلمين على صناع الساعات الأوروبية، يدحض ذلك، التكرار الشائع لمؤيدي مركزية أوروبا بأن الصينيين لم يكونوا متقدمين تقنياً بالقدر الكافي الذي يؤهلهم لإنتاج الساعة.

المخلص

يبدو اعتبار إيطاليا ذات أهمية في تطور أوروبا أثناء فترة طويلة من العصور الوسطى اقتراحاً معقولاً تماماً، وإنما مفهوم ريادة الإيطاليين لكل أنواع الاختراعات التي دفعت بالرأسمالية الأوروبية إلى الأمام، هو - رغم كل شيء - أسطورة.

كان التأثير الشرقي على إيطاليا عميقاً مثلما كان واسعاً. وأخيراً عندما نفكر في إيطاليا، نفكر عادة في طعامها المتفرد والكثير من فنونها الثقافية، إلا أن البيتزا ابتكرت في مصر القديمة، كما أدخل العرب زراعة الأرز والزعفران إلى صقلية وإسبانيا (مما مكن من صنع البايلا). وجاءت القهوة من إثيوبيا (الكلمة coffee مشتقة من اللفظ العربي قهوة)^{(٦٢)(*)}. ومع ذلك لم تأت المعجنات أو السباحات من الصين (عكس ما قاله ماركو بولو) وإنما من الإيتروسكان القدماء الذين أقاموا في الجزء الغربي من إيطاليا.

ويقال إن إحدى أعظم علامات العبقرية والدقة الإيطالية تكمن في جسر «بونت فيكيو»، إلا أن «مايكل إدواردز» يشير قائلاً:

هؤلاء المستولون عن أول جسور ذات أقواس مجزأة في أوروبا - مثل بونت فيكيو - الممتدة فوق نهر أرنو بفلورنسا (١٣٤٥ م) - لا بد أن يكونوا قد تأثروا بالرواد من الخبراء الصينيين. بالفعل فإن شهرة الفنيين الصينيين استمرت [لعدة قرون] حتى أن «بطرس» العظيم في روسيا استدعى أثناء عملية تحديثه

(*) يبدو أن للأتراك أو الفرس دوراً في نقل الكلمة إلى الأوروبيين، فهم كثيراً ما ينطقون الواو فاء - المترجمة.

البلاد المهندسين الصينيين في ١٦٧٥م من أجل مشروع بناء الجسور^(٦٣).

وبالفعل، يقول «نيدهام» فيما يتعلق بجسر «بونت فيكيو»: «إن جسراً مشابهاً وإنما بشكل أكثر تقدماً قد بناه في ٦١٠م مهندس صيني يتصف بالكفاءة البارزة ويسمى: لي تشهون»^(٦٤).

فضلاً عن ذلك، كان هناك نحو عشرين جسراً في الصين قبل القرن الرابع عشر. وحيث إن كثيراً من الغربيين قد زاروا مثل هذه الجسور وتأملوا فيها (بمن فيهم ماركو بولو)، من المحتمل أن هذه المعرفة - المنقولة على مراحل - حفزت بشكل مباشر المهندسين الإيطاليين. ومع ذلك، فإن ما نفكر فيه عادة عندما «نتخيل إيطاليا» هو النهضة التي من المفترض أنها شكلت الديناميكية الأوروبية التي تبلغ ذروتها بتقدم الغرب نحو الرأسمالية الحديثة، وهنا نفكر غالباً في «ليوناردو دافنشي» الذي صمم على أن الرسم يجب أن يؤسس على الرياضيات - خاصة الهندسة والبصريات (الفكرة المهيمنة على «أوروبا المتقدمة») - إلا أن الهندسة والبصريات التي (اعتمد) عليها «دافنشي» قد نشأت وانتقلت عن طريق مسلمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بفالفعل وكما يوضح الفصل الثامن، وراء عصر النهضة الغربي يقبع الشرق.

وأخيراً، فإن الافتراض التقليدي لتاريخ مركزية أوروبا - بأن راية القوة العالمية انتقلت على التوالي من إيطاليا إلى الأيبيريين الذين بدأوا عصر الاكتشافات الأوروبية - هو على الرغم من ذلك أسطورة أخرى. ويفسر الفصل السابع ذلك.



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

● أسطورة زمن قاسكو دا جاما

(١٤٩٨ - ١٨٠٠ م)

لو أننى بقيت مع من لا يقتفون أثرى فهذا أمرٌ على من مخاطر بحر هائج .
أعطني سفينة وسوف أبحر فى المهالك ، فهذا أفضل من أصدقاء غير
مخلصين ..

فهى [السفينة] من عجائب الله ، فهى ملجئى وحاميتى

يا الله كن كريماً فى السفر تكون هى بيت الله . .

فلقد أنهكت حياتى من أجل العلم واشتهرت به .

وقد زادت مكانتى بالمعرفة [العلمية] فى شيخوختى ، فلو لم أكن أستحق
ذلك ما كانت الملوك أعطتنى اهتمامها .

أحمد بن ماجد ، ملاح مسلم ، ١٤٧٥ م

إذا كان ادعائى المطروح فى الجزء الأول من هذا الكتاب صحيحاً - وهو أن آسيا كانت
متقدمة عن أوروبا حتى القرن التاسع عشر - كيف لنا إذن أن نواجه ادعاء مركزية أوروبا

بأنه بعد عام ١٥٠٠م تغلبت أوروبا على آسيا؟ وكيف لنا أن نتعامل مع الادعاء الشائع بأن الفترة ما بعد عام ١٤٩٢م شكلت عصر الاستكشاف الأوروبي الذى تواكب مع (العولمة الأولى) التى قادتها أوروبا؟ أو فى سياق آسيوى، كيف لنا أن نتعامل مع تصوير مركزية أوروبا المؤلف لتاريخ آسيا فى الفترة بين عامى ١٤٩٨ و ١٨٠٠م بأنه ليس إلا زمن «فاسكو دا جاما»؟ وبشكل أكثر تحديداً، كيف لنا أن نعالج التصور المعتاد لمركزية أوروبا والذى عبر عنه «جون روبرتس» بقوة فى كتابه انتصار الغرب حيث يقول:

حقيقة واحدة تبدو واضحة إلى حد يسهل إغفالها:

وهى أن الاستكشاف قام به الأوروبيون دون غيرهم. والأكثر من ذلك أن رحلات الاستكشاف شكلت البداية لعهد جديد، عهد توسع أوروبى عالمى الانتشار. ومثل «لوثر» فى القرن التالى [بخروجه على البابا، ومن ثم نشأة البروتستانتية]، ساعد «هنرى» [البحار] على بداية التاريخ الحديث دون أية نية من جانبه للقيام بذلك. ولقد كان ذلك تباهاً بسيطاً بالمقارنة بأن ملك البرتغال [مانويل] أطلق على نفسه «ملك إثيوبيا وبلاد العرب والفرس والهند». كانت السيطرة على أعالي البحار أول الانتصارات على قوى الطبيعة وأعظمها، وهى التى أدت إلى هيمنة الحضارة الغربية على الكرة الأرضية بأكملها^(١).

ويذهب «روبرتس» فى جدله إلى القول بأنه:

فى الوقت الحاضر، يستخدم الناس لفظاً صيغ خصيصاً لتلخيص هذه الحالة الذهنية - «المركزية الأوروبية»، والتى تعنى «وضع أوروبا فى المركز»، والتلميح المعتاد بأن ذلك لا يصح. إلا أنه بالطبع إذا كنا نتحدث فقط عن الحقائق، وحول ما حدث وليس حول القيم التى نصبغ بها الأحداث، يصبح من الصواب وضع أوروبا فى مركز قصة التاريخ الحديث^(٢).

إن إجابتى هى أن هذه «الحقائق» التى يحتكم إليها «روبرتس» هى التى وقع عليها اختيار خطاب مركزية أوروبا، تحديداً من أجل «وضع أوروبا فى مركز الأحداث» فى المقام الأول. ويتضح ذلك عندما نراجع مجموعة من الحقائق البديلة. إننى أطرح هنا ستة اقتراحات رئيسية مناقضة للقصة المعتادة لمركزية أوروبا، والتى ترسم إجمالاً صورة

مختلفة تمامًا، وتدعم في نفس الوقت الرؤى التي تم عرضها في الجزء الأول من هذا الكتاب:

أسطورة عصر الاستكشاف الأوروبي الحديث في آسيا

لم تكن الرحلات البرتغالية تجسيداً لعصر استكشاف أوروبي حديث ورائد، صورت على أنها علامات «قلق عقلائي» متفرد أو فضول اندفاعي، إنما كانت في الواقع «اللاهات الأخير» أو «ال الجولة الثانية» من حروب القرون الوسطى الصليبية. فقد حدثت «الجولة الأولى» بين عامي ١٠٩٥ و ١٢٩١ م. يعني ذلك، أنه تم القيام بهذه الرحلات بعقلية الحروب الصليبية القديمة، وليست نتيجة مجموعة من الأفكار الحديثة. تكمن نقطة التحول المباشر فيما يتعلق بتلك الرحلات في استيلاء العثمانيين على القسطنطينية في عام ١٤٥٣ م، وهو ما أحدث أزمة كبرى في المملكة المسيحية. وقد تفاقمت أزمة الهوية المسيحية هذه باستيلاء المسلمين على أثينا (مدينة مفكرى عصر النهضة المقدسة) عام ١٤٥٦ م. وهكذا «تصاعد كورس عظيم من النواح لقد تدنس أرض الإغريق المقدسة»^(٣). وقد أدى ذلك إلى رغبة في الوصول للمسيحيين في الشرق (وخاصة ملك الكاثوليك الأسود المفترض: «پرستر جون»). بالفعل:

أصبح إشعال حرب صليبية كبرى وتوجيهها في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، جزءاً من خطط الإصلاح البابوي للكنيسة. إن بابا إصلاحياً قوياً سوف يعمل من أجل السلام داخل المملكة المسيحية، ويستلهم حرباً صليبية، ويجدد الإيمان^(٤).

حث «التهديد الإسلامي» مقترناً بانشقاق وحدة المملكة المسيحية، الكنيسة الكاثوليكية على إصدار عدد من المراسيم البابوية. لأنه بالنسبة للكنيسة كان الأمر يماثل إلى حد كبير مسألة حياة أو موت بالمعنى الديني؛ مما يعني أن بقاء المسيحية ذاته كان في خطر. فكما أعلن البابا «بيوس الثاني»، «إن حرباً لا يمكن تجنبها مع الأتراك تهددنا. إذا لم نحمل السلاح ونذهب إلى الحرب لملاقاة العدو فإننا نعتقد أن في هذا نهاية الدين»^(٥).

إن المرسوم البابوي الأول (Dum Diversas)، الذي أصدره البابا «نيكولاس» الخامس عام ١٤٥٢م أكد على أن: «البابا يفوض ملك البرتغال في الهجوم والاستيلاء وإخضاع «الساراكين - Saracens» [العرب أو المسلمين]... الاستيلاء على خيراتهم وأراضيهم، وإكراه أشخاصهم على العبودية الأبدية وتحويل أراضيهم وممتلكاتهم إلى ملك البرتغال»^(٦).

وقد أعقب ذلك مرسوم ثان (Romanus Pontifex) أصدره نفس البابا في عام ١٤٥٥م، والذي أطلق عليه بحق «دستور الإمبريالية البرتغالية». وهنا تم الثناء بشدة على الأمير «هنري» البحار بصفته جندي المسيح ومدافعاً عن الدين. لقد امتدح لرغبته في نشر اسم المسيح وإخضاع «غير المسيحيين» للدخول في حظيرة الكنيسة الكاثوليكية. كما وثق به بصفة خاصة لعزمه الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح والاتصال بسكان الهند «الكاثوليك» (حيث يقال إن الملك القس «پرستر جون» يحكمهم). وكان الاعتقاد أن هؤلاء السكان «يجلون اسم المسيح» وأنه بإقامة تحالف معهم يستطيع البرتغاليون أن يواصلوا القتال ضد الساراكين [العرب أو المسلمين] وغيرهم من «غير المسيحيين».

وبعد أن مُنحت الإمبريالية شرعية في الهند، تبع ذلك صدور مرسوم بابوي إضافي وهو «ضمن مراسيم أخرى - Inter Caetera» (١٤٥٦م) وقد دعم ذلك مرسوم «بابوي روماني - Romanus Pontifex» بمنح «سلطة روحية على كل المناطق التي يخضعها البرتغاليون سواء الآن أو في المستقبل، من رأس بوجادور [على الشاطئ الشمالي الغربي لأفريقيا] ونان على طريق غينيا وما وراءها، جنوباً نحو الهند»^(٧). وقد تم توجيههم بصفة خاصة للعثور على «پرستر جون»، الذي كان يُعتقد أنه بالتحالف معه يمكن للبرتغاليين هزيمة المسلمين (كان يتم البحث عنه للاعتقاد أنه يعيش في كنف الإمبراطورية الإسلامية).

إن التصريح الجريء الذي أعلنته الكنيسة بأن المحيط الهندي «لم يكن تحت سيطرة دين ما - nullius diocesis» (والذي كان إلى حد ما المعادل للمفهوم المسيحي في القرون الوسطى، السابق لمفهوم «الأرض التي لا تخضع لسيادة أحد عليها - terra nullius» قد انعكس فيما تردد من أن هذا المحيط «خال أو حر - mare librum» بما

يعنى أنه لا سيادة لأحد عليه . وقد أدى هذا بالبرتغاليين إلى الاعتقاد منذ البداية أنه من الملائم تمامًا أن تحمل كل السفن الآسيوية التى ترغب فى التجارة فيما يعتقد الآن بأنه «المحيط البرتغالى» تصاريح برتغالية^(٨) .

بمعنى آخر ، لم يتم استحضار المسيحية كمبدأ تبريرى «للإمبريالية» البرتغالية فى الهند بعد ذلك الحدث فحسب ؛ وإنما شكلت معتقداتها - منذ البداية - أساسًا ، يرتقى عليه هذا النوع من الأعمال ليصبح مناسبًا أخلاقيًا . ولا يعنى أى من ذلك أن الدوافع الاقتصادية كانت غير مهمة . إلا أن الثروات الاقتصادية سوف تكون وسيلة مهمة لشن الحرب على «غير المؤمنين» . ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق ، أنه فى عام ١٤٥٧ ، أصدرت دار سك العملة فى لشبونة عملة ذهبية عليها ختم الصليب ؛ وليس بأقل أهمية الإشارة إلى أن الذهب أتى من غينيا .

الأسطورة التوأم لعصر الاستكشاف البرتغالى وبداية عصر العولمة الغربى

لم يكتشف البرتغاليون آسيا و (رأس العواصف - Cape of Storms) ، كما لم تكن استكشافات ما بعد ١٤٩٧ - ١٤٩٨ م العلامة الأولى على بداية العولمة الغربية ، وإنما كانوا جزءًا لا يتجزأ من العولمة ذات الريادة الأفرو آسيوية (الشرقية) . من المعتقد تقليديًا أن البحار البرتغالى «بارثولوميو دياز» هو الذى اكتشف رأس العواصف عام ١٤٨٧ - ١٤٨٨ م (فيما بعد أعيد تسميته برأس الرجاء الصالح) وأن «فاسكو دا جاما» هو الذى شق طريقه بنجاح إلى الهند عبر الرأس بعد ذلك بعقد من الزمان . إلا أنه فى الحقيقة ، كان البرتغاليون آخر من اكتشف الرأس - فقد قام العديد من الشرقيين بالوصول إليه ، أو قاموا بالالتفاف حوله قبل ذلك بعدة قرون . وفى منتصف القرن الخامس عشر أبحر البحار العربى الشهير شهاب الدين أحمد بن ماجد متجهًا غربًا إلى الرأس ، ثم أعلى إلى الشاطئ الغربى لأفريقيا ، قبل التحول إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق^(٩) .

كما أن الساحل «قد تم وصفه فى مخطوطات ، بتفاصيل لا يمكن معها الشك فى أن البحارة العرب / الفرس كانوا أول من التف حول أفريقيا»^(١٠) .

وجدير بالذكر أنه فى عام ١٤٢٠م تقريباً، أبحرت مركبة هندية (أو قد تكون صينية) متخطية الرأس، وواصلت الإبحار لنحو ألفى ميل داخل المحيط الأطلنطى^(١١). علاوة على ذلك قام الأدميرال الصينى (المسلم) «شينج هو» بالإبحار بمحاذاة الساحل الشرقى لأفريقيا فى البداية المبكرة للقرن الخامس عشر، رغم أنه يمكن أن يكون البحارة الصينيون قد التفوا حول الرأس قبل ذلك بكثير فى القرن الثامن، إن لم يكن قبل ذلك^(١٢).

كما أن هناك دلائل على أن الجاويين [سكان جزيرة جاوه الإندونيسية] كانوا قد وصلوا إلى الرأس. وفى عام ١٦٤٥م قال «ديوجو دو كوتو» عن الجاويين:

[إنهم] كلهم رجال لديهم خبرة كبيرة فى فن الملاحة إلى حد ادعائهم بأنهم أقدم الجميع من المؤكد أنهم أبحروا فيما مضى إلى رأس الرجاء الصالح، وكانوا على اتصال مع [مدغشقر] حيث يوجد الكثير من سمر البشرة من أهل جاوة الأصليين، الذين يقولون إنهم ينحدرون منهم^(١٣).

بدأ هذا النموذج المتعلق بالهجرة - بالتأكيد - فى القرون الأولى من الألفية الأولى^(١٤).

بتلخيص، قام العديد من البحارة الشرقيين بالوصول إلى الرأس وأعلى إلى ساحل أفريقيا الشرقى - إن لم يكن الغربى - قبل أن يبدأ البحار «هنرى» فى تلمس طريقه إلى هناك بوقت طويل.

أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروبا تتعلق بالادعاء بأن وصول «دا جاما» شكّل أول اتصال من نوعه مع شعب منعزل. إلا أنه كما رأينا فى الفصول من الثانى إلى الرابع، لعبت كل من الهند وباقى آسيا دوراً مهماً فى هذا الشأن داخل الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية، وذلك لعدة قرون قبل سفر «فاسكو دا جاما».

الحقيقة هى أن عصر الاستكشاف الأفروآسيوى له السبق عن كل من «كولومبوس» و«دا جاما»، بحوالى ألف عام، ويشهد على ذلك الحقيقة التالية:

عندما أبحر «دا جاما» بمحاذاة شاطئ أفريقيا الشرقى فى ١٤٩٨م، كان يبحر فى عالم مألوف، متصل بالفعل بالبحر المتوسط وأوروبا. والتجار العرب

كانوا قد تداخلوا، وتحولوا، واستقروا، وتزوجوا حتى أقصى الجنوب عند
سوفالا (عند جنوب شرق الشاطئ الأفريقي) وربطوا كل مناطق شرق أفريقيا
الساحلية إلى الشمال بأجزاء أخرى من المحيط الهندي، بالإضافة إلى البحر
الأحمر وأوروبا^(١٥).

أسطورة أخرى ذات علاقة متبادلة تتعلق بافتراض مركزية أوروبا، أن «دا جاما» قام
بأول اتصال مع شعب بدائي. فكما رأينا ببعض التفصيل في الفصل الرابع، كان الهنود
أكثر تقدماً من «مكتشفهم» الأوروبيين. إن شهادة تفصيلية لهذا الادعاء نجدها في
اللقاء الأول بين «دا جاما» والحاكم الهندي لكلكتا. وبعيداً عن الإحساس بالرهبة أو
الارتباك لوصول البرتغالي، كان الحاكم الهندي بالكاد متأثراً بالحدث.

وعندما تم ترتيب لقاء «فاسكو دا جاما» مع الحاكم، قام بتقديم بعض أحدث
المنتجات الأوروبية المتاحة. إلا أن الهنود وجدوا صعوبة في إخفاء تهكمهم من رداءة
البضاعة، كما يصف «نيدهام»:

تضخ بشدة الفجوة التقنية بين [الشرق] والغرب أثناء زيارة «فاسكو دا جاما»
الأولى إلى كلكتا عام ١٤٩٨ م، فقد قدم العديد من السلع - ملابس - قبعات -
سكر - زيت وقد سخر الملك منها ونصح الأدميرال بتقديم الذهب
مقابلها، وفي نفس الوقت أكد التجار المسلمون في الحال للهنود على أن
البرتغاليين هم أساساً قراصنة، لا يملكون شيئاً يمكن أن يريده الهنود
أبدًا^(١٦).

في الواقع، كان مستشارو الحاكم هم الذين سخروا، واعتبر الحاكم أن الهدايا
المقدمة تمثل نوعاً من الإهانة، حيث رفضها؛ لأنها لا ترقى حتى إلى مستوى أفقر
التجار.

تحتاج فكرة أن الهنود غمرهم الإحساس بالرهبة لمجيء البرتغاليين إلى تصحيحها
رأساً على عقب. فمن المثير أن الملك البرتغالي «جون الثاني» كان قد بعث «بيدرو دي
كوفيلاو» لاستكشاف الهند عام ١٤٨٧ م وعند عودته، كتب «كوفيلاو» أنه:

أصابته الدهشة لمشاهدة الموانئ الهندية: التجارة المتعشة، وفوق كل شيء
الكثير من حزم القرفة والقرفة الصينية في مخازن التجار العرب، نبات

الفلفل يتسلق الأشجار، والكميات الهائلة من التوابل التى تنمو فى المزارع
مثلما ينمو القمح فى أوروبا^(١٧).

بعد ذلك بسنوات، عاد «كابرال» إلى وطنه ليس فقط بتقارير مبهرة مشابهة، وإنما
أتى معه ببعض السلع الهندية. وكان البرتغاليون قد أصيبوا بالدهشة من غنى السكان
من جهة، والثروات المعروضة فى القصور من جهة أخرى^(١٨). ومن ثم بدأ البرتغاليون
يحركهم الفضول الشديد المفترض أننا لا نجد له لدى الآسيويين؛ لأنهم عكس
الآسيويين، عرفوا القليل عن العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى كان لدى الآسيويين
الكثير جداً لتقديمه. والخلاصة أنه لا الدوران حول الرأس ولا وصول البرتغاليين إلى
الهند شكل لقب المكتشفين الأوائل. ورغم أن ذلك كان دون شك مفاجأة بالنسبة
للأوروبيين، فإنه كان عبارة عن أخبار العصور الماضية بالنسبة للأفريقيين والآسيويين.

كان كل ذلك يحدث بينما يلتحق الأوروبيون مباشرة بالاقتصاد العالمى ذى الريادة
الآسيوية الذى تم تكوينه فى الفترة ما بعد عام ٥٠٠ م. باختصار لم «يكتشف»
الأوروبيون آسيا وأفريقيا لأن هذه الشعوب كانت بالفعل على اتصال قديم مع أوروبا.

أسطورة البراعة الأوروبية فى الرحلات البرتغالية

لم يكن وصول البرتغاليين إلى آسيا علامة على براعة أوروبية متفردة، وإنما جاء
نتيجة لاستيعاب أوروبا للتقنيات البحرية الآسيوية، والأفكار العلمية الأكثر تقدماً. لم
تقم أوروبا بإعادة صنع آسيا بين عامى ١٥٠٠ و١٨٠٠ م، وإنما ساعدت آسيا على إعادة
تشكيل أوروبا بين عامى ٥٠٠ و١٨٠٠ م. فالواقع أنه لولا نقل العلوم الشرقية
واستيعابها، وكذا تقنيات الملاحة والإبحار، لم يكن «فاسكو دا جاما» يستطيع
الوصول إلى الرأس، ناهيك عن الوصول إلى الهند.

بدأ الاقتراض البرتغالى من العلوم الإسلامية فى القرن الثانى عشر، وكانت قد
بدأت إلى حد كبير العائلة المالكة. فقد استخدمت الملكية البرتغالية العديد من العلماء
اليهود الذين قاموا بنقل المعرفة الإسلامية الأصلية على مراحل، من خلال ترجمتها

(وهو ما كان فى إطار الحملات الصليبية أسلوباً أسهل سياسياً من التعامل مباشرة مع المسلمين). علاوة على ذلك، استفاد البرتغاليون بصفة أكثر عمومية من هجرة العلماء اليهود الذين خرجوا من إسبانيا أواخر القرن الرابع عشر أثناء ذروة المذابح المنظمة.

مثّل الإبحار فى المحيطات تحدياً جديداً للأيبيرين^(*)، وذلك فيما يتعلق بتصميم السفن والملاحة. إلا أنه كما تشير «باتريشيا سيد» فقد لجأوا إلى الشرقيين - خاصة المسلمين عبر اليهود - لإيجاد حلول لتلك التحديات العالمية^(١٩). كان التحدى الأول هو الاحتياج إلى أن تغير السفينة وجهتها ضد الرياح المعاكسة الشديدة، والتي كانت تهب جنوب رأس بوجادور على الساحل الغربى لأفريقيا. وقد تم إيجاد حل لذلك عام ١٤٤٠م، وذلك ببناء المراكب الشراعية الصغيرة المزودة بدفة فى قائم المركب الخلفى، ومجهزة بثلاثة صوار، أحدهم مزود بشراع مثلث.

ومع ذلك، يرجع أصل المراكب الشراعية الصغيرة إلى القرن الثالث عشر، عندما شيد البرتغاليون مراكب صيد صغيرة على غط القارب الإسلامى^(٢٠). وكما رأينا فى الفصل السادس، كان اختراع دفة قائم السفينة الخلفى صينى الأصل. كما أشرنا أيضاً إلى أن الشراع المثلث له فى الأغلب أصول شرق أوسطية، رغم أنه أصبح ملمحاً ثابتاً للملاحة الإسلامية قبل القرن الخامس عشر بكثير. وبالتأكيد، أدخل الشرق أوسطيون مزيداً من التعديلات عليه قبل نقله إلى الأوروبيين. ومن الجدير بالذكر، أنه لم يتم إدخال نظام الصوارى الثلاثى ذى الأهمية العظمى (الذى يجمع بين الأشعة مربعة الشكل ومثلثة الشكل) إلى صناعة السفن الأوروبية إلا فى منتصف القرن الخامس عشر فحسب.

بدون هذه الاختراعات لم يكن لـ «رحلات الاستكشاف» أن تحدث. وقد شكلت هذه الاختراعات - لوقت طويل سابق، ملمحاً رئيسياً لصناعة السفن الصينية، وربما تكون المعرفة بهذه الابتكارات قد انتقلت عن طريق أى من الزائرين الأوروبيين للصين فى القرن الثالث عشر، أو عن طريق الأوروبيين أو المسلمين الذين طالما راقبوا السفن الصينية مبحرة إلى أفريقيا أو الشرق الأوسط^(٢١).

(*) سكان إسبانيا والبرتغال - المترجمة.

تباعاً، حل الشراع المثلث الشكل، التحدى الثانى. فقد قاد الشراع المثلث إلى طريق بحرى متعرج [زجاجى] (أو مثلث) مما جعل حساب المسافة الخطية التى يتم اجتيازها أكثر صعوبة. وقد تم حل ذلك باستخدام علم الهندسة وحساب المثلثات، والذى تم تطويره واقتراضه من متخصصى علم الرياضيات من المسلمين (انظر الفصل الثامن).

وتمثل التحدى الثالث فى تيارات المد والجزر الشديدة فى جنوب رأس بوجادور، والتى فى استطاعتها سحب المركب أو ببساطة تحطيمه. تطلب إيجاد حل لذلك معرفة بالدورات القمرية (بما أن القمر يتحكم فى حركة المد والجزر). وقد توصل إلى هذه المعرفة رسام الخرائط اليهودى المقيم فى البرتغال يعقوب بن إبراهيم كريسكيز فى نهاية القرن الرابع عشر. وكان التحدى هو الحاجة إلى خرائط ملاحية أكثر دقة مما كان متوفراً حينئذ (مثل خريطة پورتولان) وقد جاء الحل من علم الفلك الإسلامى، الذى استطاع أن يحسب محيط الأرض، وعن طريق استخدام الدرجات أمكنه حساب المسافة التى يتم قطعها.

وكان الأسطربلاب مهماً بصفة خاصة. ومرة أخرى - وكما رأينا فى الفصل السادس - أدخل عليه الفلكيون المسلمون التحسينات اللازمة، ثم انتقل إلى أوروبا عبر إسبانيا الإسلامية فى منتصف القرن العاشر. إلا أن البرتغاليين كانوا فى حاجة أيضاً إلى تعيين المواقع بدقة فى ساعات النهار، وهنا اعتمدوا على دراسات الفلكى القرطبى المسلم الشهير ابن السفار (الذى ترجمت أبحاثه إلى اللاتينية).

كما أنهم اقترضوا المنجزات الإسلامية فى مجال الرياضيات من أجل حساب خطوط الطول والعرض، معتمدين على الجداول الإسلامية التى وضعها الفلكيون المسلمون فى القرن الحادى عشر.

بالإضافة إلى ذلك، تطلب حساب خط العرض معرفة بالسنة الشمسية (حيث ميل الشمس حيوى لمثل تلك الحسابات). ومرة أخرى، التفتوا إلى التقويم الشمسى الإسلامى واليهودى المتطور الذى كان قد أنشئ بالفعل فى القرن الحادى عشر. بصفة عامة تباهى «بيدرو نونس» فى عام ١٥٣٧م بأنه «من الواضح أن اكتشاف السواحل والجزر والقارات لم يحدث بالصدفة، بل على العكس، إن بحارتنا سافروا مزودين بمعلومات جيدة وبأدوات ومقاييس فى الفلك والهندسة»^(٢٢). بالفعل، كانوا مزودين

بالمعلومات الجيدة. إلا أنهم كانوا كذلك بفضل التقدم العلمى اليهودى، الذى هو إسلامى بالأساس - والذى بنى على أساسه ما يطلق عليه رحلات الاستكشاف البرتغالية.

إلا أن التأثير الإسلامى لم ينته عند ذلك. أولاً: من المحتمل - مع أنه غير مؤكد - أن «ماليمو كانا»، وهو مسلم جوجاراتى، كان قد عرض على «دا جاما» خريطة للهند ذات تفاصيل كثيرة، فى «ماليندى» قبل إبحاره لعبور بحر العرب. الأكثر تأكيداً أن «دا جاما» استطاع العبور للهند بفضل مساعدة دليل مسلم من جوجاراتى غير معروف الاسم (صحبه معه من «ماليندى» على ساحل أفريقيا الشرقى). ومن المثير أنه يفترض كثيراً أن هذا الملاح الشهير هو «أحمد بن ماجد»، رغم أن «جيرالد تيببتس» قدم عدداً من الحجج المقنعة التى تلقى بشكوك ذات أهمية على هذا الافتراض^(٢٣). ولقد تم الكشف عن الأهمية الكبرى لتأثير ذلك المرشد الإسلامى بالفعل، وذلك بأن غيابه فى رحلة العودة كان يعنى أن «دا جاما» قد توفر له حظ عظيم فى أن يتمكن من العودة بأية حال. وكما يوضح السجل فى صحيفة الرحلة الأولى لـ «فاسكو داجاما»:

نتيجة السكون المتكرر والرياح المعاكسة، استغرق عبورنا هذا الخليج (وهو بحر العرب) ثلاثة شهور إلا ثلاثة أيام. وقد عانى كل رجالنا من اللثة التى نمت حتى غطت الأسنان مما منعهم من الأكل. كما تورمت أرجلهم وأجزاء أخرى من أجسامهم، وانتشرت هذه التورمات حتى موت المريض. فقد مات بهذه الطريقة ثلاثون من رجالنا. والذين يستطيعون قيادة دفة كل سفينة لم يتعدوا سبعة أو ثمانية رجال، وحتى هؤلاء لم يكونوا فى حالة جيدة. أؤكد لكم أنه لو كانت الأحوال استمرت على هذا المنوال أسبوعين آخرين، لكان قد مات كل من يستطيع قيادة السفن من البحارة^(٢٤).

ولقد أرغموا فيما بعد على حرق إحدى السفن، حيث ببساطة لم يكن هناك ما يكفى من الملاحين لقيادة السفن جميعها. ومع ذلك، وفى إطار السياق الأوروبى، أظهرت هذه التجربة أنها ليست بالشاذة. يخبرنا «أنطونيو پيجافيتا» المغامر الإيطالى الشاب الذى رافق ماجلان (بعد رحلة دا جاما بحوالى عشرين عاماً) أن:

لم نأكل سوى بسكويت قديم تحول إلى مسحوق، امتلاً بالدود وتشبع ببول الفئران وشربنا ماء غير نقي أصفر اللون. كما أكلنا أيضاً جلد الثور ولم نأخذ كفايتنا من الفئران . . . مات منا تسع وعشرون ومرض ما يقرب من خمسة وعشرين أو ثلاثين^(٢٥).

أخيراً عند قراءة الاستشهاد الذي جاء ذكره في بداية هذا الفصل، لا يملك المرء إلا العفو الكامل عمن يفترض أن هذه الكلمات جاءت على لسان «فاسكو دا جاما» فقد دونها الملاح الإسلامي الشهير «أحمد بن ماجد»^(٢٦). بالفعل ولنحو ألف عام، كان البحارة والملاحون الفرس والعرب أكثر تقدماً من نظائرهم الأوروبيين بباع كبير. وبما يبعث على السخرية أنه بينما سعى «دا جاما» إلى حملات ضد المسلمين، كان نقل «حافظة الموارد» الشرقية - خاصة الإسلامية - عبر الجسر الإسلامي للعالم هو الذي مكنه من الشروع في رحلته في المقام الأول.

أسطورة التفوق العسكري الأوروبي في آسيا

يسكن تفوق القوة الحربية الأوروبية في قلب رؤية مركزية أوروبا. هذا الافتراض هو خرافة بكل تأكيد. من المناسب البدء بالنظر إلى «فاسكو دا جاما» فيما يتعلق بالأدميرال الصيني (المسلم) «شينج هو» الذي عبر المحيط الهندي ونزل على ساحل أفريقيا الشرقي قبل أن يقوم «دا جاما» بنفس الشيء بعدة قرون. هل سيكون مناسباً تلقيب «فاسكو» بـ «شينج هو أوروبا» أو تلقيب شينج بـ «فاسكو دا جاما الصين»؟ مثل هذه المقارنة لا تستطيع إلا أن تسبب الحرج بالنسبة للأوروبيين. فمثلاً، بينما بلغت أطول سفن «دا جاما» ما يقرب من ٨٥ قدماً طولاً، بلغت أكبر سفن «شينج» ما يقرب من ٥٠٠ قدم طولاً و ١٨٠ قدماً عرضاً (كل منها يحمل حوالي ألف رجل)^(٢٧). حتى دفة سفن القتال الرئيسية (٣٦ قدماً) لدى «شينج» بلغت نصف طول بارجة الأدميرال «كولومبوس»، «نينيا». وتضاءلت أيضاً الحمولة القصوى لـ «نينيا» والتي بلغت مائة طن عند مقارنتها بـ ٣١٠٠ طن التي بلغت حمولة أكبر سفن «شينج».

حتى أن الحمولة المزاحة في سفن carracks البرتغالية بلغت ما يعادل خمس حجم أكبر سفن «شينج». كما لا يمكن مقارنة السفن البرتغالية ذات الصواري الثلاثة بسفن

شينج ذات الصواريخ التسعة أو العشرة، والتي كانت مجهزة بالعديد من الحواجز واثنتي عشرة حجيصة معزولة عن المياه. كما لا يمكن مقارنة سفن «دا جاما» الأربع والمائة وسبعين من الرجال الذين كانت تحملهم بمئات السفن والـ ٢٧,٥٥٠ رجلاً في رحلة «شينج» فيما بين عامي ١٤٣١ - ١٤٣٣ م.

من المثير للدهشة أن عدد الرجال الذين حملتهم السفن أثناء تلك الرحلات الصينية تعدى حجم أكبر جيوش القوى الأوروبية في ذلك الوقت. بالإضافة أيضاً إلى أن عدد السفن التي انتشرت خلال العديد من الرحلات الصينية تعدى حجم البحرية الملكية [الإنجليزية] في نهاية القرن السادس عشر بنسبة ١٠ : ١.

من المدهش أيضاً حجم البحرية الصينية (كما جاء في الفصل الثالث) حتى بعد ما يسمى بـ «الانسحاب» في ١٤٣٤ م، حيث ظلت بحرية «مينج» هي الكبرى في العالم، وغالباً ما تعدت مجموع ما لدى أوروبا الغربية^(٢٨).

وبالتناقض مع ذلك، كان تواجد السفن البرتغالية في آسيا ضعيفاً. فعلى مدار القرن السادس عشر، أرسل البرتغاليون إلى الشرق سبع سفن فقط في العام في المتوسط، وفوق ذلك، تمكنت فقط أربع سفن من القيام برحلة العودة سنوياً، وقد استمر ذلك خلال القرن السابع عشر. هناك قصص مشابهة لذلك في السياق الهولندي والإنجليزي. فبين عام ١٥٨١ و ١٦٣٠ م بلغ مجموع السفن التي أرسلها كل من الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز مجتمعين ما لا يتعدى متوسطه ثمانى سفن في العام. ومع ذلك كانت النقطة الحاسمة هي أن السفن الآسيوية من الناحية الحربية كانت مؤهلة للصمود أمام السفن الأوروبية. فبالفعل، «قد تشابه معركة بين أسطول [شينج هوا] وبحريات العالم الأخرى مجتمعة مواجهة بين مجموعة من أسماك القرش وقطيع من أسماك الرنجة الصغيرة»^(٢٩).

إلا أنه حتى بعد ١٤٣٤ م استمر تفوق البحرية الصينية. في عام ١٥٩٨ م هزمت بحرية «مينج» أسطولاً يابانياً مغيراً يضم ٥٠٠ سفينة^(٣٠). كما نجحت في إكراه الأساطيل البرتغالية والهولندية والإنجليزية على الدفاع عن نفسها في كل وقت حاولت فيه «شن هجوم» على الصين. فعلى سبيل المثال، عندما حاول البرتغاليون توسيع رأس الجسر الساحلى في الصين بالقوة في ١٥٢١ و ١٥٢٢ م، هزمهم بحسم أسطول خفر

السواحل الصينية . فقط فى عام ١٥٥٧م تم السماح للبرتغاليين رسمياً بموضع قدم فى
مكاو (وهو العام الذى تم فيه إخراج اليابانيين من نظام الجزية الصينى).

وماله دلالة ، أن مكاو كانت عبارة عن مستودع تجارى ضئيل يقع فى شبه جزيرة
غير مأهولة فى خليج كانتون ، الذى يتصل بالبر عن طريق برزخ ضيق جداً (يمكن قطع
الإمدادات التموينية عنه بسهولة إذا ما أبدى البرتغاليون سلوكاً متمرداً .)

لم يكن هذا الامتياز بسبب التفوق العسكرى البرتغالى ، وإنما كان بمثابة وظيفة ،
حيث إن الصينيين كانوا متلهفين لخفض التجارة المنوطة باليابانيين ، ومن ثم استخدموا
البرتغاليين بدلاً منهم ، وبرغم أن البرتغاليين استطاعوا أخذ جزء من التجارة
الصينية ، إلا أن ذلك كان فى إطار شروط مقيدة وضعها الإمبراطور الصينى .

فى كل الأحوال ، ليس من الصواب المبالغة فى أثر التجارة البرتغالية فى الصين
باعتبار أنه كان يسمح لسفينة واحدة فقط بالسفر إليها سنوياً .

كان الوضع مختلفاً بعض الشيء فى غرب آسيا . ففي الخليج الفارسى كان
للبرتغاليين تأثير قليل على العثمانيين الذين كانوا يحرسون هذا الممر المائى الحيوى .
على أية حال ، لم يكن بإمكان البرتغاليين الاستيلاء على هذا الممر المائى ؛ وذلك
لحاجتهم إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الصفويين الفرس (تكون بمثابة توازن للقوة
أمام الأتراك العثمانيين الصاعدين).

وبالتالى كانوا ببساطة غير قادرين على ملء الفراغ فى الخليج الفارسى (وذلك رغم
استيلائهم على هرمز) والذى من خلاله تاجر الأتراك بكميات هائلة من التوابل ، تعدى
حجمها ما حملة البرتغاليون حول الرأس . ولم يلق البرتغاليون حظاً أوفر فى جهودهم
للاستيلاء على طريق البحر الأحمر .

وكان إخفاقهم فى الاستيلاء على عدن يمثل لطمة كبيرة لأمالهم ، حيث كانوا
متلهفين بشدة لتحويل التوابل بعيداً عن السيطرة العثمانية ، حتى أن الأسطول البرتغالى
الذى أرسل إلى هناك لوقف ما يسمى بتجارة «الواردات غير الشرعية» أثبت عدم
كفاءته . ومن ثم كان فشل «البوكرك»(*) فى الاستيلاء على عدن عام ١٥١٣م يعنى أن

(*) قائد وبحار برتغالى ، وهو مؤسس القوة البرتغالية فى الهند - المترجمة .

البحر الأحمر بقى بحيرة إسلامية. وقد بدا ذلك مؤذياً بصفة خاصة؛ لأنه بعد عام ١٥٤٠م انطلقت تجارة التوابل عبر البحر الأحمر والشرق.

صحيح أيضاً أن البرتغاليين لم يلقوا مقاومة دائماً، إلا أنه يبدو أنه حينما تمت مقاومتهم غالباً ما خسروا.

فمثلاً، نجم عن مقاومتهم فى «آتشيه»(*) عواقب مهولة. فقد حافظت «آتشيه» على طرقها إلى البحر الأحمر لتجارة التوابل بعيداً عن البرتغاليين، وبالتالي ظل البرتغاليون غير قادرين على إيقاف تحول كميات التجارة المتزايدة عن طرقهم الخاصة إلى الطرق القديمة عبر البحر الأحمر ومصر. فلم يبق طريق البحر الأحمر فحسب تحت السيطرة الإسلامية، وإنما ظل كذلك الطريق المؤدى إلى الهند وجنوب شرق آسيا^(٣١). علاوة على ذلك، وعلى مرمى طلقة نار من حصن «جوا» الثانى، عمل قراصنة «موبلا» فى «مالابار» بشكل دورى على شن الفوضى المدمرة على سواحل البرتغال التجارية وذلك باعتراضهم قوافلهم^(٣٢).

وفى معقلهم فى ملقا^(**)، غالباً ما ركع البرتغاليون فعلياً أمام أساطيل الجاويين والآتشيهيين. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن صورة عالم الشرق الضعيف عسكرياً قد تم تعكيرها بشكل كبير مبكراً فى عام ١٥١١م عندما هجمت قوات «البوكرك» على ملقا ليجدوا أهل البلاد على معرفة باستخدام المدفعية الثقيلة ونشرها مثلهم تماماً^(٣٣).

إلا أن ذلك لم يشكل مفاجأة باعتبار أنه تم اختراع كل من البارود والبندقية والمدفع فى «الباب الخلفى» لجنوب شرق آسيا - الصين.

يرجع أى نجاح حققه البرتغاليون فى آسيا - فى أغلبه - إلى قدرتهم على التعامل والاستفادة من المنافسة بين الفصائل الآسيوية. وتتوفر العديد من الأمثلة، لكننا سنكتفى بمثالين جديرين بالذكر. الأول: أن العداوة بين حكام كلكتا (أمراء أو راجوات البحار) وبين راجا «كوشين» مكنت البرتغاليين من الحصول على موضع قدم

(*) [شمال جزيرة سومطرة، التابعة لإندونيسيا اليوم] - المترجمة.

(**) [فى ماليزيا، وهى الجزيرة المقابلة لجزيرة سومطرة، وبينهما مضيق ملقا، ويقول الماليزيون إن أصل الكلمة مُلتقى] - المترجمة.

فى كلكتا . وثانيًا : أدت المنافسة بين الممالك الثلاث فى سيلان إلى أن يحافظ البرتغاليون على وجود لهم هناك . لا يعد اعتماد البرتغاليين على الحظ والمراوغة مفاجأة ، أخذًا فى الاعتبار ضعفهم العسكرى . ويذكر أيضًا أن البرتغاليين كانوا محظوظين بشدة لأن القوى الشرقية الرئيسية بصفة عامة لم تقم بتوازنها ضدهم . ومع ذلك ، يؤكد ذلك على ادعائى العام . وكما يناقش «تشودورى» لم يكن لدى القوى الآسيوية سبب يجعلها تقيم توازنات ضد البرتغاليين ، حيث لم ينظر إليهم كتهديد عسكرى^(٣٤) . وقد طبق نفس الشئ على التجربة الهولندية . فمثلاً رغم اعتماد الهولنديين أكثر من أى «مستعمر» آخر على القوة ، إلا أنهم ادخروا الكثير منها للبرتغاليين وليس للآسيويين^(٣٥) .

علاوة على ذلك ، من السهل المبالغة فى نجاحهم . ورغم أن الهولنديين تركوا جوا وماكاو فى أيدي البرتغاليين ، إلا أنهم نجحوا فى أن ينتزعوا منهم السيطرة على بعض الموانئ الهامة - باتافيا ، سيلان ، ملقا ، بانتام - مع أن ذلك لم يكن بالمهمة السهلة . وقد قاتلوا من أجل ملقا فى عدة مناسبات (مثلاً فى ١٦٠٧ م) إلا أنهم لم ينجحوا فى ذلك إلا فى عام ١٦٤١ م .

وعندما أغرقوا ٨٠ سفينة صينية صغيرة فى ١٦٢٢ م ، رفض الصينيون التجارة معهم عدة عقود من الزمان حتى ١٧٢٧ م (عندما منحوا موطئ قدم صغيراً فى كانتون) . وفى الفترة الوسيطة ، كان التجار الصينيون يذهبون إلى جاوه ، وإنما «احتفظوا بالتجارة فى أيديهم وفرضوا شروطهم الخاصة»^(٣٦) . وكما سنرى لاحقاً ، أصبح الخزى الهولندى كاملاً أثناء إقامتهم فى جزيرة دشيما اليابانية . وحتى فى باتافيا - التى يطلق عليها معقل الهولنديين - استطاع التجار الآسيويون ، مقاومة الغزوات الهولندية^(٣٧) .

الخلاصة أن الحقيقة الواقعة هى أن البرتغاليين (وخلفاءهم الأوروبيين) لم يكن لديهم ببساطة القوة الحربية والقدرة القتالية لدخول آسيا بـ «نيران البنادق» وإرغام الآسيويين على الاستسلام خلال العقود الثلاثة التالية لعام ١٤٩٨ م . وبالتالى ، لم تكن مفاجأة «أن [المعاصرين الأوروبيين] نادراً ما ذكروا التقنيات البحرية كمؤشر للتفوق الأوروبى على غير الأوروبيين»^(٣٨) .

أحد العوامل الرئيسية التى غذت اعتقاد مركزية أوروبا بأن الأوروبيين سيطروا على نظام التجارة الآسيوى، هو التأكيد المبالغ فيه الذى أضفى على طريق الرأس بعد عام ١٥٠٠م. بالفعل كان الإجماع على أنه بحلول عام ١٥٠٠م أخذ المركز الإسلامى للاقتصاد العالمى فى الأفول؛ فى الوقت الذى أخذ فيه الأوروبيون المتصرون مكان الإمبراطورية العثمانية الزائلة. ولذلك يؤكد «فرناند براودل» أنه لا يجب «أن نقل من قيمة تواجد البرتغاليين الذين كانوا يلاحقون الإسلام فى المحيط الهندى: حيث إن نجاح التكنولوجيا البحرية الأوروبية استمر فى الحيلولة دون إقامة الوحش التركى أى تواجد حقيقى له خارج الخليج الفارسى والبحر الأحمر»^(٣٩).

نتيجة انتصارية مماثلة تقول:

كان وسط آسيا... معزولاً منذ بداية القرن السادس عشر... وبالتالى عاش على هامش تاريخ العالم... إن اكتشاف الطريق البحرى إلى شرق آسيا [عبر الرأس] أفقد طريق الحرير أهميته بالتدريج... فمنذ بداية العصور الحديثة، أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخاً محلياً. يعطينا هذا الحق فى ألا نعطى أكثر من صورة سريعة للقرون التالية^(٤٠).

يبدو فى هذا التصوير الأوروبى المركز، كما لو أن اكتشاف الأوروبيين لطريق جديد حول الرأس قد خلق نوعاً من «بحيرة مطوقة» تحجب داخلها طرق التجارة الإسلامية القديمة، بينما يصبح التدفق البرتغالى عبر الرأس هو الاتجاه السائد. يوجد الكثير من المشكلات فى هذا الطرح الذى تقدمه مركزية أوروبا، ليس أقلها أن البرتغاليين كانوا يمثلون بالكاد جزءاً من الاتجاه السائد للتجارة التى كان يترأسها العثمانيون المسلمون^(٤١)، وبصفة خاصة، توجد خمسة أسباب رئيسية لفشل طريق الرأس البرتغالى فى إزاحة القوة التجارية الإسلامية. الأول: أن طريق الرأس الجديد لم يكن مربحاً بشكل خاص؛ وذلك لعجزه عن تخفيض نفقات النقل. الثانى: أن حجم التجارة المتوجهة إلى أوروبا عبر الشرق وقيئيسيا والتى وصلت بدورها عبر البحر الأحمر والخليج الفارسى وطرق القوافل البرية كان أكبر بشكل واضح، فبالفعل حتى

عام ١٥٨٥م بلغت كميات الفلفل والتوابل التى انتقلت عن طريق البحر الأحمر وبرياً إلى أوروبا ما يتعدى ثلاثة أمثال الكميات التى توجهت عبر الرأس^(٤٢). إضافة إلى ذلك، لم تتعد تجارة توابل ملقا التى دخلت أوروبا عبر الرأس ١٠٪^(٤٣). الثالث: تكشف أبحاث أخيرة أنه قبل عام ١٦٥٠م ذهب الجزء الأعظم من صادرات أوروبا من السبائك إلى الشرق عبر الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية وليس عبر الرأس^(٤٤). علاوة على أنه زادت كميات الفضة العابرة عبر هذه الإمبراطوريات فى الفترة من ١٦٥٠-١٧٠٠م (مرة أخرى بشكل دال متعدية ما تم نقله عبر الرأس)^(٤٥). ومع ذلك قد يكون الرد أن البرتغاليين قد سيطروا بالتأكيد على صادرات الفضة إلى جنوب آسيا. يصبح من المدهش إذن الكشف عن أنه بين حقبة ١٥٨٠ و١٦٧٠م بلغ متوسط سبائك الفضة المصدرة من جميع الدول الأوروبية إلى الشرق ٢٢٤٠ طنًا مترياً فى مقابل حجم التصدير اليابانى البالغ ٦١٠٠ طن^(٤٦). وحتى إذا كانت الأرقام الأوروبية أقل من الواقع بنحو ٥٠٪، تظل صادرات السبائك اليابانية تتجاوز مثيلاتها الأوروبية مجتمعة. الرابع: دليل واضح على عدم أهمية طريق الرأس، هو أن البرتغاليين حصلوا على ٨٠٪ من مكاسبهم التجارية فى شرق آسيا عن طريق التجارة البينية الداخلية فى البلاد. وقد تبدى أسطورة احتكار البرتغاليين للتجارة أكثر وضوحاً بالكشف عن أن الكثير من المكاسب البرتغالية نتجت عن الصرف أكثر منها من التجارة. الخامس والأخير: إن الاحتكار البرتغالى تدحضه الحقيقة الواضحة بأنه خلال القرن السادس عشر شكلت التجارة البرتغالية ٦٪ من مجموع حمولة السفن المستخدمة فى نظام التجارة فى المحيط الهندى^(٤٧).

قد يمكن الرد بحق أن البرتغاليين سيطروا على الأقل على تجارة التوابل. إلا أن سيطرة البرتغاليين على الفلفل كانت لافتة للنظر من حيث غيابها. ففى «مالابار» على سبيل المثال، استطاع البرتغاليون شراء وشحن ١٠٪ فقط من مجموع الكمية المنتجة وتاجروا فقط فى ٥٪ من تجارة الفلفل الجوجاراتى. فضلاً عن ذلك عندما سيطر البرتغاليون على ميناء «ديو» الهندى فى ١٥٣٥م، شرع تجار جوجاراتى فى تجميع كميات هائلة من الفلفل فى خليج البنغال، اتجهت من هناك إلى جميع أنحاء المحيط الهندى. بشكل مماثل، عندما حاول البرتغاليون اعتراض التجارة الآتية من كلكتا،

ظهرت طرق تجارية جديدة تمت فيها المتاجرة فى الفلفل من كنارا (شمال مالابار) ومن خليج البنغال وآتشيه .

قدّر «تشارلز بوكسر» أنه فى ١٥٨٥م صدرّ الآتشيبيون وحدهم إلى جدة (على البحر الأحمر) نفس كميات التوابل تقريباً التى وردّها البرتغاليون إلى أوروبا عبر الرأس^(٤٨) . وإذا كانت سيطرة البرتغاليين على تجارة الفلفل أبعد ما تكون عن التميز ، فإن تحكمهم فى التوابل الأخرى كان أيضاً غير مؤثر . التوابل الوحيدة التى حققوا فيها نوعاً من الاحتكار كانت تجارة القرفة . ومما يؤسف له لدى التاج البرتغالى أن ذلك الانتصار باهظ التكلفة لأنه عند التطبيق الفعلى ، كان الجزء الأكبر من المكاسب يحصده الحكام والمسئولون الذين كانوا يختلسون أو يتاجرون فى القرفة ، رغم كل القوانين التى سنت فى جوا وليشبونة لتجنب مثل هذه الممارسات السيئة^(٤٩) .

إلى هنا قد يدعى البعض أنه كان هناك احتكار تجارى برتغالى ، والدليل على ذلك نظام جواز المرور (الكارتاس - Cartaz) البرتغالى الذى تم فرضه فى أنحاء المحيط الهندى . وكان يعنى أنه على جميع السفن غير البرتغالية حمل جواز مرور «كارتاس» والذى يتطلب من حامله دفع أموال أو ضرائب إلى البرتغاليين .

إلا أنه من السخرية أن يتحول «الكارتاس» إلى نوع من الاعتراف الضمنى من قبل البرتغاليين بأنهم غير قادرين على إقامة احتكار تجارى فى أرجاء آسيا . ناهيك عن الحفاظ عليه .

ما لم تدركه مركزية أوروبا فى هذا الشأن ، أن «الكارتاس» كان عبارة عن مورد استخدمه الآسيويون لخدمة أغراضهم . ومن ثم رفع الكثير من التجار الآسيويين العلم البرتغالى ليس كعلامة خضوع وإنما كوسيلة للاستفادة من رسوم الجمارك المخفضة فى الموانئ البرتغالية (فقد كانت السفن البرتغالية تدفع رسوماً أقل بكثير - ٥ , ٣٪ مقابل ٦٪) .

وحتى بالنسبة لغير حاملى «الكارتاس» كان «قبول السيطرة البرتغالية يعنى وجوب دفع رسوم الجمارك الإضافية التى تبلغ ٥٪ . إن هذا هو كل ما تعنيه السيطرة البرتغالية ، وهذا المبلغ البسيط نسبياً يمكن استعادته بسهولة بطلب أسعار أكثر ارتفاعاً»^(٥٠) .

إضافة إلى ذلك، اختار العديد من أصحاب السفن الآسيويين شراء جواز المرور؛ لأنه كان أرخص بكثير من تسليح سفنهم. فالمشكلة التي واجهها التجار الآسيويون لم تكن في عدم قدرتهم على مجاراة القوة العسكرية البرتغالية، وإنما كان نظام التجارة في المحيط الهندي قبل وصول البرتغاليين يدار تبعاً لنوايا سلمية. وبالتالي فإن تسليح السفن بالنسبة للآسيويين لم يكن فقط عملاً غير ضروري، وإنما غير منطقي اقتصادياً البتة، لذلك «بينما قرر البرتغاليون الاستثمار في السلاح لجمع أموال الحماية، قرر تجار جوچاراتي دفع تلك الأموال... مما جعلهم يواصلون التجارة بحكم حقهم الشخصي»^(٥١).

على أية حال، كان هذا الخيار هو الأرخص أو الأكثر منطقية اقتصادياً. وجدير بالذكر أنه بعد ما يسمى «بالخطر الإمبريالي» في عام ١٤٣٤م، أبحر الكثير من التجار الصينيين المستقلين بمستندات اشتروها من ملقا ومكاو؛ لأن ذلك جعل السفن تبدو برتغالية رسمياً، مما يمكنها من الالتفاف حول الخطر بنجاح (وبشمن زهيد)^(٥٢).

لذلك، كان العلم البرتغالي بالنسبة لكثير من التجار الآسيويين بمثابة «علم تيسير» أكثر من كونه عائقاً. وإذا افترضنا أن البرتغاليين كانوا يسيطرون على المحيط الهندي مع الاستثناء الفعلي لكل الآخرين (وذلك ليس الحال)، فكيف لنا أن نفسر حقيقة أن تجار جوچاراتي وبعض التجار الشرقيين كانوا سعداء بالتعاون معهم بشكل طوعي وتمويل الكثير من التجارة البرتغالية؟ ذلك لأنه كانت هناك مميزات تجارية حيوية تتمتع بها الآسيويون عند تشكيل تحالفات تجارية تكافلية مع البرتغاليين^(٥٣). حتى عندما اختار الآسيويون عدم دفع الأموال المطلوبة، كان البرتغاليون غالباً ما يجدون أنها أقل من أن تسبب مشكلة. على سبيل المثال، عند تعرض السفن ذات «الختم الأحمر» اليابانية لهجوم برتغالي (أو أوروبي) كانوا يبلغون الحدث إلى السلطات اليابانية في نجازاكي، والتي كانت عندئذ تحجز السفن الأوروبية حتى تدفع التعويض المطلوب. يحيلنا ذلك إلى الإشارة السابقة عن المستوى العسكري الأدنى. الواقع أن أحلام الفتوحات ما فتئت أن خمدت واستقر البرتغاليون ليصبحوا إحدى المجموعات التجارية الكثيرة في المحيط الهندي. وبالفعل، حسب ما يقوله «توميه بيريس» في مؤلفه Suma Orien- tal، فإنه حتى في معقلهم - ملقا - كان الأهالي يتحدثون ما لا يقل عن ٨٤ لغة^(٥٤)، مما

يعنى أن البرتغاليين لم يكونوا سوى تجار بين الكثير من تجار الشتات (وليس لهم أهمية خاصة بينهم).

وقد واجه الهولنديون مصيراً مشابهاً. فعلى الرغم من بذلهم أفضل جهودهم، ظل إنشاء نظام تجارى احتكارى وإمبريالى لا يتعدى الحلم. وبصفة خاصة، غالباً ما أدت محاولات احتكار التجارة ورفع الأسعار إلى نتائج عكسية. أفضل مثال على ذلك محاولة الهولنديين احتكار تجارة القرنفل. فرغم أنهم اقتلعوا أشجار القرنفل فى المناطق الخارجة عن سيطرتهم، وتضاعفت الأسعار خلال ستينيات القرن السابع عشر، إلا أن ذلك سبب اضطراباً فى الأسواق الأوروبية. وجاء الحل عن طريق استيراد «خشب القرنفل» البرازيلى إلى أوروبا. وفى النهاية، جاءت محاولات الهولنديين للاحتكار بعكس المرجو منها، حيث إن التشبع الذى نتج عن تدفق القرنفل الرخيص من البرازيل إلى أوروبا، أدى إلى خفض المكاسب الهولندية لما كان يعتبر أكثر العمليات الآسيوية تحقيقاً للربح^(٥٥).

باختصار، لم يتمكن الهولنديون من فرض ما ابتغوه من احتكار بسبب ضغوط التنافس العالمى.

بصفة عامة مع ذلك، ورغم ما بذلته من جهود، لم تستطع شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) خلق سوق احتكارية فى أى مكان فى آسيا. وقد حقق الهولنديون ما يقارب الاحتكار فى سلعة واحدة - القرنفل - وهو انتصار ثبت أنه باهظ الثمن - كما ذكرنا تواتراً. فضلاً عن ذلك، يبرهن هذا المثال فى النهاية على أنه الاستثناء الذى يثبت «القاعدة المناهضة لمركزية أوروبا»؛ لأنه فى أى منتج آخر تعاملت فيه شركة (VOC) أوضحت شروط السوق العالمية - عالية التنافسية - أن التباهى الهولندى بالاحتكار التجارى مبنى على أفكار متفائلة أكثر منه على الواقع. يمكن تقديم العديد من الأسئلة فى هذا الصدد، إلا أن المثالين الأكثر دلالة يتعلقان بالتجارة فى السلع القطنية فى شمال غرب المحيط الهندى. فهنا كان على الهولنديين التنافس مع تجار جوجاراتى. وفى هذه التجارة استطاع الهولنديون كسب ١٠٪ هزيلة من حجم السوق، بالإضافة إلى أن الجوجاراتيين تمتعوا بهامش ربح أعلى من الهولنديين، وقد مثل ذلك بطبيعة الحال مصدر أرق لشركة (VOC) مما جعلها تبحث فى أسباب ذلك. وكما يقول فان سانتين:

كيف لتاجر جوجاراتى متواضع التنافس مع شركة (VOC) الضخمة؟

إن الإجابة الى يقدمها العاملون بالشركة أنفسهم تبدو مقنعة . فالتاجر الهندى تعامل بأسعار أقل بكثير إلى جانب أنه - كما اعترف العاملون الهولنديون - كان لديه غالبًا معرفة شاملة بكيفية عمل السوق عند شرائه أو بيعه البافتا، **topechindes or chelas** ^(٥٦) .

ويشير «فان سانتين» فى نفس الصفحة إلى أنه «بعد عدة عقود من تحقيق نتائج مالية محبطة اعترفت شركة (VOC) بالفشل ، وفى ستينيات القرن السابع عشر أنهت أعمالها التجارية» . كما حاولت شركة (VOC) الدخول فى تجارة القطن فى موكا، إلا أنها واجهت نفس المشاكل . وهنا قامت الشركة بتصدير ما يقرب من ٧٠ ألف قطعة قطنية فى منتصف القرن السابع عشر . إلا أن ذلك بدا شيئًا هزيلًا إلى جانب رقم جوجاراتى الذى بلغ ٩٩٠ ألف قطعة فى عام ١٦٤٧م ^(٥٧) .

ومن ثم وجد الهولنديون - مثل نظرائهم البرتغاليين - أنه ليس لديهم اختيار إلا التوقف عن محاولة الاحتكار، ليصبحوا مثل الكثير من المجموعات الشرقية التى تعمل بجهد واجتهاد فى ظل النظام الآسيوى .

أسطورة السيطرة السياسية الأوروبية فى آسيا

يصبح السؤال الأخير كما يلى :

إذا كانت القوة العسكرية لا تستطيع تأمين احتكار تجارى أوروبى ، فكيف تمكن الأوروبيون إذن من تأمين مركزهم ، وإن يكن متواضعًا ، أو إيجاد موطئ قدم فى المنطقة الآسيوية للتجارة؟

لم يكن للأوروبيين - البرتغاليين أولاً، وفيما بعد الهولنديين والإنجليز - خيار إلا التعاون مع - وأحيانًا تخلق - السياسيين والتجار الآسيويين الأقوى ، فالواقع أنه رغم النداء المختال الأول المنادى بـ «الموت لغير المسيحي [أى المسلم]» ، عندما وصل البرتغاليون إلى الهند «دخلوا أيضًا منطقة سيطرة إسلامية» ، ولم يكن أمامهم إلا خيار التعاون ^(٥٨) .

وكان لهذا التعاون أو الشراكة عدة أوجه : أولاً : منح الحكام الآسيويون البرتغاليين شكلاً مقيداً لوضع الأراضي التي تعتبر «خارج نطاق التشريع الوطني» والذي تضمن المستوطنات الهامة في مكاو في الصين وساوتوميه على ساحل كورماندل الهندي وهو جلى في البنغال . ثانياً : أخذاً في الاعتبار قلة مواردهم ، لم يكن للبرتغاليين خيار إلا الاعتماد على مصادر التمويل المحلية ، خاصة من جانب الهنود «البانيانيين» . ثالثاً : كان هناك تمازج جدير بالاعتبار بين البرتغاليين والتجار الآسيويين لصالح الطرفين . وغالباً ما كان للتجار الآسيويين سلع على السفن البرتغالية أكثر مما كان للتجار البرتغاليين . وكما يشير «پرسون» :

يبدو أن البرتغاليين كانوا يعيشون بالسلع على سفن تجار جوجاراتي ، والعكس بالعكس ، دون تمييز بطريقة متمازجة ، تمثل الأسلوب البرتغالي الخاص في التجارة المحلية بشكل عام ، وقد حقق ذلك فائدة شملت غالبية البرتغاليين ، وهو أفضل من محاولة الدول الاحتكار^(٥٩) .

ورابعاً : لم يكن للبرتغاليين خيار إلا الاعتماد على المصادر المحلية للمعرفة . وكما يوضح «براودل» :

في قندهار . . . تاجر هندي يعرض على سائح إسباني - اعتقد أنه برتغالي - خدماته ؛ لأنه كما يفسر له : «مواطنوك لا يتكلمون نفس لغة هذه البلاد ، فتأكد من أنك ستقابل صعوبات إذا لم تجد شخصاً يرشدك» وأضحت كلمات مثل : مساعدة ، تعاون ، تواطؤ ، تعايش ، تكافل ، ضرورة كلما تقدم الوقت^(٦٠) .

تنطبق نفس النتيجة على كل من الهولنديين والإنجليز حتى عام ١٨٠٠ م . وكما حدث مع البرتغاليين ، تمازج الهولنديون والإنجليز مع الآسيويين بطرق متنوعة ، ليس أقلها التاجير المشترك للملاحي السفن ، وحتى تاجير السفن بكاملها ، بالإضافة إلى استعارة رأسمال آسيوي^(٦١) . إحدى علامات ذلك ، أنه سرعان ما اتبع الهولنديون والإنجليز طريقة البرتغاليين ، متخفين داخل التجارة الآسيوية البينية «المحلية» . وبالفعل ، كتب مديرو شركة (VOC) في ١٦٤٨ م أن «تجارة الدولة المحلية والربح الذي يعود منها يمثل روح الشركة التي يجب مراعاتها بحرص ، لأنه إذا انتهزت الروح ، تداعى الجسم كله»^(٦٢) .

وكما ذكرنا فى الفصل الرابع ، اعتمد الهولنديون فى الجزء الأكبر من دخلهم على تجارة السبائك المعدنية . وبنفس الشكل ، انتهى الحال بالإنجليز بعد مواجهتهم لنقص حاد فى السلع التى يتاجرون فيها فى آسيا إلى التخفى داخل التجارة المحلية البينية : لعجزها حتى عن الوفاء بحصتها التصديرية البالغة ١٠٪ ، اضطرت الشركة إلى اللجوء إلى الزيادة أو التقليل فى قيمة الفواتير لتخفيض «إجمالى» الصادرات ، كما تعرضت لضغط متواصل من أجل الحصول على تمويل لوارداتها الآسيوية فى آسيا نفسها . وبالتالي ، شاركت فى التجارة الإقليمية بين بلدان آسيا بعضها البعض ، والتى كانت أكثر تطوراً وريحاً من التجارة بين آسيا وأوروبا^(٦٣) .

مرة أخرى ، سرعان ما وجد كل من الهولنديين والإنجليز أن ليس أمامهم خيار إلا التعاون ، وأحياناً التزلف ، وفى كل الأوقات الاعتماد على رضا التجار والحكام الآسيويين^(٦٤) .

كما لم يكن هناك تعبير أكثر قسوة - لأنواع الازدراء التى تعرض لها الأوروبيون وفضلوا التغاضى عنها فقط من أجل الحصول على قسمة صغيرة من التجارة الآسيوية المربحة - من تجربة هولندا فى اليابان . فهناك تم وضعهم فى جزيرة ديشيميا بالغة الصغر (مساحتها ٢٣٦×٨٢ ذراعاً) فى ناجازاكي ولمدة قرنين من الزمان :

كان التجسس على الهولنديين يتم من جانب خدمهم اليابانيين ، كما كانت تسيطر عليهم هيئة المترجمين الرسمية المؤلفة من ١٥٠ عضواً ، وكان يسمح بدعوة سفينة واحدة سنوياً ، وغالباً ما كان يتم «ضرب موظفيها بالعصى كما لو كانوا كلاباً» . وكان يسمح لهم بزيارة البر الرئيسى مرة واحدة فى العام لتقديم الولاء إلى «الشوجون»^(٦٥) - Shogun^(٦٥) .

الخلاصة

باختصار ، كان الميراث الأكبر - «إمبراطورية» البرتغال البحرية (وأيضاً لهولندا وإنجلترا) هو عدم التأثير إلا بهذا القدر الضئيل فيما يتعلق بالسيادة الآسيوية على الاقتصاد العالمى بين عام ١٥٠٠ و ١٧٥٠ / ١٨٠٠ م .

(*) ديكاتاتوريات عسكرية فى اليابان فيما بين القرن الثانى عشر إلى التاسع عشر - المترجمة .

إن الاستنتاج التالي يصعب تجنبه : فلقد أثبت «العصر الأوروبي» أوزمن «فاسكو دا جاما فى آسيا» فى النهاية أنه ليس إلا الخيال الذى تمت مركزية أوروبا أن تكون عليه الأحوال . يؤكد ذلك فى نفس الوقت الحجج التى أوردتها فى الفصل الرابع ، بأن كلاً من الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والصين ، بالإضافة إلى الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية ، كانت من القوة الاقتصادية والسياسية التى جعلتها تقاوم الغزوات الأوروبية ، على الأقل حتى عام ١٨٠٠ تقريباً .

فى ضوء ذلك كله ، يصبح من المفيد إنهاء هذا الفصل بمقارنة التفاخر الإمبريالى لملك البرتغال «مانويل» الأول بتباهى نظيره الإمبراطور العثمانى ، «سليم» ؛ فلقد تفاخر الملك «مانويل» فى خطاب إلى البابا فى ٢٨ أغسطس ١٤٩٩ بأنه : «ملك غينيا وسيد الفتوحات والبحار ، وتجارة أثيوبيا العربية والفرس والهند» . وربما يكون ذلك قد ترك أثراً لدى البابا إلا أنه ادعاء خيالى بالكامل . وفى هذا الخصوص كان تباهى «سليم» باعتزاز أقرب كثيراً إلى الحقيقة :

الآن ضمت الإمبراطورية العثمانية كل أراضي مصر وماليزيا وحلب وسوريا ومدينة القاهرة ومصر العليا وإثيوبيا واليمن والأراضي التى تصل إلى حدود تونس ، والحجاز ، ومدن مكة والمدينة والقدس . زادها الله تشریفاً وتبجيلاً .

كما كانت أقرب إلى الحقيقة كلمات السلطان العثمانى سليمان (الذى لقبه الأوروبيون بالقانونى) التى قالها عام ١٥٣٨م :

أنا سليمان الذى تقام صلاة الجمعة باسمه فى مكة والمدينة . فى بغداد أكون الشاه ، وفى المملكة البيزنطية أكون القيصر ، وفى مصر السلطان ، الذى يرسل بأساطيله إلى بحار أوروبا ، والمغرب والهند^(٦٦) .

وفى النهاية - مع ذلك - يصبح ضرورياً تصحيح مقولة «روبرتس» (التي جاء ذكرها فى البداية) على النحو التالى : إذا كنا نتحدث فقط عن الحقائق ، عما حدث [بين ١٥٠٠-١٨٠٠] إذن يبدو من غير الصائب وضع أوروبا فى مركز القصة [الآسيوية] .

مثل هذه الخلاصة تنطبق على تطور أوروبا خلال القرون التى سوف أتوجه إليها الآن .



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الجزء الثالث

من عام ١٤٩٢ إلى عام ١٨٥٠

الغرب كمطور متأخر ومزايا التخلف

العولمة الشرقية وإعادة بناء أوروبا الغربية

لتصبح الغرب المتقدم



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

• أسطورة ١٤٩٢م واستحالة أمريكا!

المساهمة الأفروآسيوية في لحاق الغرب بركب التقدم

(١٤٩٢ - ١٧٠٠م)

من الجيد ملاحظة الاكتشافات ونتائجها وما لها من قوة وتأثير وشأن. وهو ما نجده متمثلاً أفضل تمثيل في الطباعة والبارود والمغناطيس [البوصلة]. حيث إن هذه الابتكارات الثلاثة غيرت وجه الأشياء وحالها في أنحاء العالم.

فرنسيس بيكون، ١٦٢٠م

لم يكن «عصر التوسع الأوروبي العظيم» عبارة عن تدفق لديناميكية [عقلانية] حبيسة. وإنما نشأ من الأطراف القلقة لحضارة منكشدة. سوف تبدو أوروبا القرن الخامس عشر [للمؤرخي المستقبل البعيدين]، راكدة ومغلقة على نفسها، فما زال اقتصاد [ها] يعاني عجزاً دائماً في الميزان التجاري مع الإسلام، كما أنه لا يستطيع ضمان إطعام مواطنيه.

فيليب فرناندز أرمستو

لا توجد مساواة ممكنة أو مرغوب فيها مع «السود». وفي ضوء هذه القناعة،

لعن كل من الكاثوليك والبروتستانت الوثنيين السود بـ «لعنة كنعان» في البداية، ثم قدموا الأمل في الحرية عن طريق «التحول» [للمسيحية] وفي النهاية قبلوا حالة عبودية إنسانية .

دبليو . إى . بى . دى بوا

إن أحد أهم الأعوام فى التسلسل الزمنى لتاريخ العالم، كما تراه مركزية أوروبا، هو عام ١٤٩٢م . وبديهي أن عملية اكتشاف العالم تقع على عاتق الأوروبيين، لأنه عند ذلك الوقت فقط كان الأوروبيون قد طوروا ما أسماه ماكس فيبر «القلق الفكرى» و«أخلاقيات سيادة العالم» مما أتاح التطور الحديث من جهة وإخضاع العالم من جهة أخرى . وكان الدليل الأكثر شيوعاً على ذلك هو «اكتشاف» «كولومبوس» لأمريكا . وبالتناقض مع ذلك، حكم الشرق فكر غير عقلانى وقدرية طويلة الأجل، لم تنتج سوى توافق سلبى مع العالم وانسحاب منه . ومن ثم كان قدره هو الانغماس فى التخلف الاقتصادى وانتظار الأوروبيين لاكتشافه وتحريره . إنى أنشد هنا نقد رؤية مركزية أوروبا لـ «أسطورة ١٤٩٢م» والقائلة بأن: أوروبا كانت المهندس الوحيد لتطورها، وأنها وصلت إلى قمة العالم مع نهاية القرن الخامس عشر .

الواقع أنه لم يقتصر الأمر على سبق عصر الاستكشاف الأفروآسيوى الذى بدأ بعد عام ٥٠٠م لكل من «كولومبوس» و«داجاما» (الفصل الثانى)؛ بل إن أوروبا كانت لا تزال متأخرة كثيراً عن الشرق فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية والحربية حتى القرن التاسع عشر (الفصلين الثالث والرابع) . يدعى هذا الفصل أنه فى الفترة بين عامى ١٥٠٠ و١٨٠٠م كانت أوروبا تحاول فقط اللحاق بالشرق، كما أنها لم تكن مطوراً متقدماً بل متأخراً، مستمتعة «بمزايا التخلف الاقتصادى» .^(١) يعنى هذا، أنها لم تقم بتطوير نفسها بمفردها، وإنما استمرت فى استيعاب محافظ الموارد الأعلى التى قادها المطورون الشرقيون الأوائل ومحاكاة تلك المحافظ، والتى انتشرت فى جميع الأرجاء من خلال العولمة الشرقية (انظر ما سيأتى) . بالإضافة إلى أن استيلاء أوروبا على الموارد الأمريكية والأفريقية ساعدها أيضاً على اللحاق بهم (انظر القسم التالى) .

تحتفى مركزية أوروبا باكتشاف «كولومبوس» كعلامة على عبقرية أوروبا الحديثة . نجد هذه العبقرية المزعومة فى سفن أوروبا المتطورة وأساليب الملاحة الأرقى ، بالإضافة إلى ظهور الأفكار العلمية الحديثة والعقلانية المرتبطة بما يطلق عليه النهضة الغربية . لقد ناقشت فى الفصل السابق «أسطورة فاسكو دا جاما» ، حيث ادعيت أن جميع الجوانب التى مكنت وصوله إلى الهند - سفنه وأساليب وتقنيات الملاحة - كانت مستمدة فعلياً بطريقة أو بأخرى إما من الصين أو من الشرق الأوسط الإسلامى . وينطبق نفس الحكم على «كولومبوس» . لأنه بدون هذه المنح الشرقية العديدة ، لم يكن بإمكان «كولومبوس» عبور الأطلسى فى المقام الأول . إن افتراض أن «كولومبوس» مثل مجموعة من الأفكار العلمية - العقلانية الحديثة ليس إلا خرافة ، لأن رحلاته بالتحديد (مثل رحلات «فاسكو دا جاما») كانت مجدولة داخل عقلية الحملات الصليبية المسيحية فى القرون الوسطى ، والتى نشأت للمرة الأولى فى القرن الحادى عشر . ولأنى ناقشت ذلك بالتفصيل فى الفصل السابق ، فلن أتعرض لهذه النقطة هنا . تكفى الإشارة إلى أن «كريستوفر كولومبوس» مثله مثل «دا جاما» والملكية الإسبانية ، كانت تسيطر عليه فكرة الحملة ضد الإسلام . ورغم أنه فى الواقع كان مصمماً على البحث عن الذهب ، فإن ذلك كان ضرورياً لتمويل استعادة الأرض المقدسة (باعتبار تخلف أوروبا بالنسبة للإمبراطورية العثمانية) .

فى ٢٦ ديسمبر ١٤٩٢م كتب «كولومبوس» فى يومياته أنه «تمنى العثور على الذهب بكميات تمكن ملوك [إسبانيا] من التجهيز والقيام بفتح الأراضى المقدسة»^(٢) . ومما له دلالة أنه فى كتابه «Lettera Rarissima» عام ١٥٠٣م ذكر كلمات «ماركو پولو» : «بعث إمبراطور كاثاى منذ بعض الوقت فى طلب رجال حكماء لتعليمه ديانة المسيح» . أمن المعقول أن يكون «كولومبوس» رأى فى مهمته عودة أحد «الملوك الحكماء» إلى الشرق لنقل كلمة الله؟ من المؤكد أنه رأى نفسه كـ «مختار ومكلف بمهمة سماوية»^(٣) . لم تكن مصادفة أن نفس العام الذى أبحر فيه «كولومبوس» شهد التأسيس الرسمى لمحاكم التفتيش الإسبانية ، بالإضافة إلى انتزاع غرناطة من المسلمين ، حيث سجل «كولومبوس» الصلة المباشرة بين استعادة غرناطة والرحلة التى قام بها فى بداية يومياته الأولى^(٤) . علاوة على ذلك ، وكما رأينا فى الفصل السابق ، قضى العديد

من البابوات بهذه الرحلات من خلال مراسيم بابوية. وليس بأقل أهمية أن «فتح» إسبانيا للأمريكيات والبرتغال لآسيا، منح تصديقاً رسمياً - وبالتالي شرعية دينية - من قبل البابا «ألكسندر» السادس في معاهدة تورديسياس ١٤٩٤م (رغم أنه بطبيعة الحال، رفضت فيما بعد عدة قوى پروتستانتية أوروبية هذه الشرعية).

تداخلت هذه الرحلات مع الهوية الأوروبية الناشئة والتي صنفت الغرب بصفته أعلى من كل ما هو «ليس أوروبا». ومن المفارقة، أن ذلك تلازم مع المسيحية (ستظهر التفرقة العنصرية بعد ذلك بكثير، كما أوضح في الفصل العاشر). ومع ذلك كان من الواضح الجلى أن الأوروبيين رأوا الهنود الأصليين (وفيما بعد الأفارقة السود) أدنى بشكل قاطع، بحيث كان من البديهي اعتبارهم «جاهزين لأن يستغلوا» «وجاهزين للتحويل». إن نعت «هندي» له مغزى خاص، لأنه كان يعنى بالنسبة لـ «كولومبوس» «استحالة أمريكا». فلقد رفض بعناد حتى مماته قبول فشله في اكتشاف الصين أو الهند الشرقية (وهو السبب الذي يسمى من أجله سكان أمريكا الأصليون بالهنود). بالفعل، جاء «كولومبوس» بكل المستندات الجغرافية المزيفة (المستنبطة من مفاهيم المسيحية التقليدية لجغرافية العالم) لإثبات أنه اكتشف في الواقع آسيا. من بين العديد من الأمثلة، تجدر الإشارة إلى اثنين: إنه اعتقد أن كوبا هي سيپانج (يابان ماركوپولو)، رغم أنه غير رأيه بعد نزوله إليها، واستنتج فيما بعد أنها الأراضي الصينية التي كان يبحث عنها بشغف كبير. وعندما تحدث السكان الأصليون «الهنود» عن الكاريبا (سكان الكاريبي) سمع «كولومبوس» ذلك «كنيبا» (رعايا الخان العظيم في آسيا)، مؤكداً مرة أخرى على استحالة أمريكا! من هنا تأتي مقولة «إدموند أوجورمان» المتبصرة بأن «كولومبوس» لم يكتشف أمريكا وإنما اخترعها^(٥). ولقد عبرت كلمات «باتولوميه دى لاس كاساس» ببراعة عن الإطار الفكرى له في قوله: «عندما يرغب المرء في شيء بقوة ويضعه بحسب في خياله، يجعله ذلك يفسر كل ما يرى ويسمع في كل خطوة في صالح ما يتمناه»^(٦). وليس بمفاجأة أن إطلاق اسم «كولومبيا» على هذه القارة ثبتت استحالته. ولم تكن «استحالة أمريكا» في تفكير «كولومبوس» أوضح في أى مجال من نظرتة للناس الذين قابلهم هناك.

فعندما وصل «كولومبوس» إلى الأمريكيات، اعتنق رؤيتين للسكان الأصليين وفرتها له إلى حد كبير فكرته المسبقة عن المفهوم المسيحي للعالم.

هؤلاء الذين رحبوا به بود نسي ، تم تصويرهم بأنهم «أطفال الطبيعة» الأبرياء الذين قد يصبحون مستقبلين مناسبين للمسيحية . أما المعادون - وهم أولئك الذين رفضوا تغيير مذهبهم - فقد اعتقد بوجوب إخضاعهم إما بالقوة أو بالعبودية أو بالإبادة . ومن ثم تباينت فكرة «الهمجي النبيل» ، التي يمكن استيعابها عن فكرة «الهمجي الوضعي» ، والذي يكمن قدره في العبودية أو الإبادة .

وقد مثل ذلك الأرضية لخلاف «قالادوليد» الشهير لعام ١٥٥٠ ، عندما قابل مفهوم «خوان چينيس دى سيولفيدا» للهمجي الوضعي ، مفهوم «باتولوميه دى لاس كاساس» للهمجي النبيل . وقد انتصر مفهوم «لاس كاساس» لأن الكنيسة الكاثوليكية دعمته^(٦) . وقد فعلت ذلك بالتحديد لأن القبول بأن السكان الأصليين لا يمكن أن يتحولوا إلى المسيحية هو أمر ضد نظرية الأصل الواحد المذكورة في الكتاب المقدس .

إضافة إلى ذلك استتج البابا في عام ١٥٣٧م أن السكان الأصليين ليس فقط بإمكانهم الدخول في المسيحية ، وإنما كان لديهم رغبة عارمة في الدخول فيها^(٧) . ومع ذلك ، فإن «كولومبوس» - جنباً إلى جنب رفاقه الإسبان - لم «يكشف» أمريكا وإنما قام بتأويلها (أو اختراعها) من خلال العدسة الانتقائية الخاصة بنظرته المسبقة للعالم .

أو كما يقول «تودوروف» «هو [ظن أنه] يعرف مقدماً ما سوف يجده ، فهذا هي التجربة المادية توضح حقيقة هو يعرفها بالفعل»^(٨) . إن أمريكا لم تتواجد في حد ذاتها كشيء يتم «اكتشافه» وإنما تم فهمها فقط من خلال المفاهيم المسيحية المفروضة أو المُتخيلة من الخارج ، وبالتالي ، يصبح الأمر بالنسبة لـ «كولومبوس» الاستحالة المزدوجة لأمريكا .

على الرغم من انتصار «لاس كاساس» الأيديولوجي على «سيولفيدا» ، أصبح من الخطأ التام افتراض أن مفهوم الكنيسة للمساواة الأساسية بين الجميع منع تعرض البعض لمعاملة غير عادلة . وبالفعل ، أدت وجهتا النظر حول السكان الأصليين من

(٦) يخالف الأب مايكل پريور ذلك في كتابه «الكتاب المقدس والاستعمار» حين يروى الصعوبات التي لاقاها «دى لاس كاساس» ، وازدراء كل من الكنيسة والدولة (إسبانيا) له حتى مات متهوداً ، وصدرت أعماله بعد وفاته (صدر الكتاب باللغة العربية عن مكتبة الشروق الدولية - القاهرة - ٢٠٠٦م) - المترجمة .

الهندود إلى نسخة أولية للخطاب الإمبريالي الذي سيُثمر تماماً في بريطانيا، أساساً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (انظر الفصل العاشر).

ظلت وجهة نظر «لاس كاساس» الحميدة إلى حد كبير باعثاً لإرسالية إمبريالية يصبح السكان الأصليون خلالها «متحولين ثقافياً»، وسوف تتحول هويتهم وممارستهم الثقافية لتصبح على شاكله المسيحية الغربية. ومن الهام أن «لاس كاساس» لم يناقش أبداً حق الإسبان في حكم أهل البلاد، كما أنه لم يؤمن بحق هؤلاء في أن يُمنحوا حكماً ذاتياً، ومن ثم تبعاً لتعبير «تودوروف»، افترض الجدل مقدماً دونية السكان الأصليين في كل الأوقات، كما كان مبنياً على أيديولوجية عبودية في مقابل أيديولوجية كولونيلية/ استيعابية^(٩). بهذه الطريقة، كان منطقياً أن تستقر معاً هاتان الرؤيتان الأيديولوجيتان اللتان تبدوان متعارضتين فيما يتعلق بأهل البلاد الأصليين، ولو بشيء من الحرج.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وجهتي النظر هاتين بدتا «متسامحتين نسبياً» إذا قورنتا بما اعتقده المستعمرون البيوريتانيون (المتزمتون) في الشمال، والتي عكست كراهيتهم الشديدة للسكان الأصليين المبنية على الارتياب، ليس في حل «التحول الثقافي» وإنما في إبادة «الآخر» الهندي كـ «حل أول»، بالإضافة إلى ممارسة سياسة التمييز العنصري^(١٠).

وفي الوقت الذي يحكى لنا الفيلم الملحمي «كيف تم الفوز بالغرب؟» How The West Was Won? عن شعب رائد محب للحرية بنى أعظم حضارة على الأرض، نستشعر صمماً مؤثراً يعكس صفو الاحتفال، وذلك لفكرة أن الهندود ليسوا إلا «حيوانات متوحشة» كما جاء على لسان «تيموثي دوايت»، أو كلاباً لعينة على لسان «جون أدامز»^(*). يجب اجتثاثها من جحورها «روجر ويليامز»، وهي فكرة أصبحت بحلول عقد السبعينيات في القرن الثامن عشر بديهية مقبولة عالمياً، إلى درجة أنها كانت مكتوبة في شهادة ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية^(١١).

رجوعاً إلى سردنا الرئيسي: حمل خطاب الكنيسة الكاثوليكية بعضاً من (ليس كل بالطبع) ملامح الخطاب الإمبريالي البريطاني الذي سيظهر خلال القرن الثامن عشر وما بعده. بالفعل، فإن المفهوم الأوروبي في القرن الثامن عشر بأن «الحضارة» كانت حكراً (*) الرئيس الثاني للولايات المتحدة - المترجمة.

على الغرب، هو في الواقع «نسخة مشبعة بالعلمانية من الاقتراح المسيحي الغربي الأصلي القائل»^(١٢):

«Nemini Salus... nisi in Ecclesia[or “extra- Ecclesiam non est”]»

وهو ما يعنى، أنه لن يكون هناك خلاص خارج الكنيسة الكاثوليكية الغربية. ولقد تم توضيح ذلك منذ البداية مع القراءة الطقوسية الإسبانية لأمر الفاتحين، والذي اعتبر إنذاراً للهنود للاعتراف بتفوق المسيحية أو إعلان الحرب عليهم^(١٣) ويذكر الجزء الأساسي في النص:

باسم صاحب الجلالة أنا خادمه ورسوله أتوسل إليكم وأطلب منكم بأفضل ما يمكنني (أن) تعترفوا بالكنيسة بصفتها السيد والأعلى في العالم الكوني إذا فعلتم ذلك سيستقبلكم جلالته وأنا باسمه أما إذا لم تفعلوا فلأني بمعونة الله، سوف أدخل [البلاد] بقوة ضدكم، وسوف أشن الحرب في كل مكان سوف أخضعكم لعبودية الكنيسة وطاعتها سوف آخذ زوجاتكم وأطفالكم وأحولهم إلى عبيد كما أنني سألحق بكم كل شر وأذى قد يوقعه سيد بخدمه حينما لا يطيعونه أو لا يستقبلونه^(١٤).

ولقد كانت هذه العقلية بالتحديد، هي التي أدت بالكنيسة إلى افتراض أنه يمكنها - ببساطة - تقسيم العالم غير الأوروبي أو تقطيع أوصاله، وتسليم الغنائم إلى الدول الكاثوليكية الرئيسية - إسبانيا والبرتغال (من خلال معاهدة تورديسياس).

بصفة عامة، كان الإدراك الأوروبي يعنى ببساطة استحالة قبول أن يمارس السكان حقهم الشخصي أو أن يعاملهم الأوروبيون بشرف ومساواة وعدل، وذلك لأن الأثر المرجو من كل ذلك كان تحويل السكان الأصليين إلى صفحة بيضاء في انتظار من يكتب عليها أو وعاء فارغ في انتظار من يملؤه، ثم استغلاله فيما بعد من قبل المسيحية الغربية.

كما أن الأفريقيين أيضاً تم جلبهم وحطهم داخل «التجربة الأمريكية». ومع ذلك، فالبحث عن عقيدة جاهزة ومرتبطة يصبح إشكالياً، لأن الخط من قدر الأفارقة كان مبنياً على مجموعة من الأفكار المسيحية المنشأة لهذا الغرض.

بطريقة أو بأخرى، اعتقد الأوروبيون أن العبودية الأفريقية كانت أمراً طبيعياً له مرجعية دينية. وإحدى أكثر الأفكار أهمية كانت تلك التى جاءت فى الكتاب المقدس كلعنة حام (أو بأكثر دقة لعنة كنعان). فقصة سفر التكوين - تحت عنوان : لعن كنعان ومباركة سام، جاءت كالتالى : واشتغل نوح بالفلاحة وغرس كرماً، وشرب من الخمر فسكر وتعرى داخل خيمته، فشهد حام أبو الكنعانيين عرى أبيه، فخرج وأخبر أخويه اللذين كانا خارجاً. فأخذ سام ويافث رداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا القهقري إلى داخل الخيمة، وسترا عرى أبيهما من غير أن يستديرا بوجهيهما نحوه فيبصرا عريه. وعندما أفاق نوح من سكره وعلم ما فعله به ابنه الصغير قال : «ليكن كنعان ملعوناً، وليكن عبد العبيد لإخوته». ثم قال : «تبارك الله إله سام. وليكن كنعان عبداً له. (يبدو أن عرب القرون الوسطى هم الذين بادروا بتحويل اللعنة من كنعان إلى حام) (*) (١٥). ورغم ذلك، أدانت اللعنة كنعان (وكل ذريته) بوصفهم : ليكن كنعان ملعوناً وليكن عبد العبيد لإخوته [سفر التكوين ٩ : ٢٥].

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذا الاعتقاد الدينى لم يصنع موقفاً كلياً : فكما يقول «جورج فريد ريكسون» فإن اللعنة كان لها أثرها :

«على مستوى الإيمان الشعبى والأساطير أكثر منها على مستوى العقيدة الرسمية».

أتت اللعنة أكلها على مستوى الاعتقاد والأسطورة (الميثولوجيا) الشعبية، ورفضتها السلطات العارفة [رجال الكنيسة]، التى أشارت إلى أن اللعنة نزلت فقط على كنعان بصفة خاصة وليس على أخيه كوش، الذى - تبعاً للتفسير الشائع للكتاب المقدس فى القرنين السادس عشر والسابع عشر - يعتبر الجد الأعلى للسلالة الأفريقية (١٦).

من الجدير بالذكر أيضاً، أنه بينما لم يظهر العرق كمفهوم تمييزى فى الإدراك الازدراعى للأفارقة، إلا أنه، كما يشير «جورج فريد ريكسون» تاجر البرتغاليون فى العبيد السود بعد عام ١٤٤٠م تقريباً. لذلك فهو يرى أنه، «حتى قبل اكتشاف أمريكا، كان بعض المسيحيين الأيبيريين يستطيعون تخيل السود وكأن الرب قدر لهم أن يكونوا

(*) هذا افتراض مدهش من المؤلف، فكأنه يقول إن عرب القرون الوسطى هم من كتب العهد القديم - المترجمة.

«قاطعي أخشاب وحاملى مياه» أكثر من أن يتصوروهم كمثال أعلى للقيم المسيحية»^(١٧). ورغم ذلك، فإن ربط السود بالعبودية، فكرة سوف تستغرق عدة قرون حتى تختمر داخل التركيبة العقلية الأوروبية، رغم استقرار فكرة المنزلة «الأدنى» للسود فى الأذهان.

ومن السخرية أيضاً، أن إنهاء تجارة العبيد ساعدت جزئياً على الحض على نشأة التفرقة العنصرية على أسس علمية [مزعومة].

النقطة الأساسية هنا هى أن هذا الفهم الذى يحط من قدر الأفارقة السود هو الذى أعطى شرعية، أو كان مساعداً فى حدوث المأساة التى تكشفنا فيما بعد. ولأن هذا الموضوع تمت معالجته فى الأدب بإسهاب، فإننى سأشير ببساطة إلى ملامح بارزة فى تلك القصة. حيث لا يجب علينا أن نسقط فريسة لادعاء بعض المؤرخين بأن أهوال «الممر الوسيط - Middle passage» (الرحلة البحرية من أفريقيا) لم تكن نتاجاً إلا لمبالغات «دعاية إبطال الرق».

فقد كان من المؤلم بصفة خاصة خطر الهلاك نتيجة الجفاف والدوستاريا، وفى أحوال كثيرة كان العبيد يضطرون إلى قضاء حاجاتهم حيثما يجلسون. وكما أوضح طبيب بإحدى السفن فى ذلك الوقت: (إن سطح المركب، وهو أرضية غرفهم، كان مغطى بالدم والمخاط الناتج منهم إلى درجة أنه بدا وكأنه مَسْلُخ)^(١٨). وبالفعل، كانت رائحة سفن العبيد التنته تُعلم الأمريكيين الأصليين بوصولهم الوشييك حتى وهم مازالوا على بعد أميال فى عرض البحر. وكما هو معروف، كثيراً ما كان لدى قبطان السفينة مريض سود يلقى بهم من فوق جانب المركب إلى البحر. وكما يقول لنا أحد الملاحظين المعاصرين لتجارة ليقربول للعبيد فى نهاية القرن الثامن عشر «كان كثيراً ما يتم إلقاء السود من المركب إلى عرض البحر، حتى أن حلقات أسماك القرش كانت تُشاهد على بعد أميال متباعدة تلك السفن فى انتظار وجباتها»^(١٩).

وتنقل لنا كلمات «أولاودا إكيانو»، أحد المُستشرقين السود حقيقة الرحلة:

سرعان ما وضعونى تحت ظهر المركب (مركب العبيد)، وهناك استقبلت أنفى رائحة لم أعهد لها فى حياتى: فمِن الثغور من التَّن، والبكاء، وصلت إلى درجة من الإعياء والضعف لم أستطع معها الأكل. وتمنيت فى ذلك

الوقت رؤية الصديق الأخير، الموت، طلباً للرحمة^(٢٠).

بالفعل، بالنسبة لكثير من العبيد، جاء الموت في أحيان كثيرة بمثابة إنقاذ. وتشير الأدبيات الخاصة بعدد المستشرقين الذين تم نقلهم إلى هناك إلى تقدير أدنى يبلغ ١٢ مليوناً، وتقدير أعلى يبلغ ٢٠ مليوناً، ولو أن معظم المراجع توافق على تقدير ١٥ مليون عبد. كما أن هناك إجماعاً على أن نسبة من مات منهم بلغت ١٥٪، وبالتالي يصبح من المعقول - إن لم يكن من التحفظ - الإشارة إلى ١,٥ مليون عبد أسود ماتوا أثناء الممر الأوسط فقط. ولو أن مثل تلك النسبة من الوفيات كانت قد حدثت بين قطاع الشباب الإنجليزي في ذلك الوقت، لا عُبِّرت وباء مأساوياً^(٢١).

في محطة الوصول للعالم الجديد، كان يتم وسم الأفارقة المستشرقين بقضيب ساخن لدرجة الاحمرار، ثم يقام عليهم المزاد مثل الماشية أمام ملاك العبيد^(٢٢). وفي الوقت الذي كانت فيه معاملة الطبقات العاملة الإنجليزية البيضاء بالكاد إنسانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أنهم لم يتعرضوا لنفس مستوى الاستغلال والتفسخ الثقافي الذي اختبره السود في الأمريكيات، فلم يتعد متوسط عدد سنى العمل المتوقعة لمن كانوا فعلياً في «معسكرات العمل الإجبارية» سبع سنوات، يموت بعدها العبد^(٢٣). ومما كان مدعاة للانزعاج بشكل خاص ما عرف بمؤسسات «الإنضاج» أو «التأقلم». وكان ذلك عبارة عن فترة ثلاث سنوات - يحاول خلالها مالك العبيد «محو هوية العبيد الجدد، وذلك لتحطيم إرادتهم وقطع أى وشائج تربطهم بالماضى»^(٢٤)، ويقدم لنا «أورلاندو باترسون» في كتابه «العبودية والموت الاجتماعي - Slavery and Social Death» جدلاً وثيق الصلة بلمح التجريد من الإنسانية في نظام العبودية المتبع في الأمريكيات^(٢٥). وهو يشير إلى أن معاملة العبيد الأفارقة في الأمريكيات ذهبت أبعد بكثير مما جاء في مفهوم «الاستلاب» الذي يستشهد به الماركسيون الماديون. فقد تضمن ذلك عملية تسعى باجتهاد إلى تجريد الهوية، بل في الواقع سلب إنسانية العبد تماماً. ومع ذلك، يدعونا «جون ثورنتون» إلى تحرى الحذر وعدم افتراض أن الأوروبيين نجحوا دائماً في تجريد السود من آدميتهم^(٢٦). كما أنه من غير الصواب النظر ببساطة إلى الأفارقة بصفة عامة «كضحايا سلبيين» للقوة الأوروبية الأعلى، لأنه كما أشار كل من «سى. إل. آر. جيمس» و«دبليو. إي. بى دى بوا» في

البداية، شارك العبيد في استراتيجيات عديدة للمقاومة تتراوح بين الانتحار والعمل ببطء إلى التمرد العلن^(٢٧). في الواقع، كانت ثورات العبيد عاملاً في حث حركة منع الرق. علاوة على ذلك، لم يكن لتجارة الرقيق أن تقوم دون المساعدة النشطة التي قدمتها الصفوة الأفريقية من أبناء البلاد الذين جمعوا العبيد في أفريقيا في المقام الأول. كما لا يجب علينا أن ننسى أن الأفريقيين قد لعبوا دوراً هاماً في إنشاء الاقتصاد العالمي قبل أن يغالط الأوروبيون بالادعاء أنهم مؤسسوه.

وبنفس الطريقة، أدت نظرة الإسبان المستعالية إلى أهل البلاد من الهنود - خاصة هؤلاء الذين قاوموا المشروع الإمبريالي المسيحي - إلى مأساة أخرى من مآسى العالم الكبرى. وعندما نحاول تقدير عدد من مات من السكان الأصليين، تواجهنا في الحال مشكلة تقدير مستويات السكان في ١٤٩٢م (قبل مجيء كولومبوس). وقد تراوحت هذه ما بين ٨ ملايين نسمة و ١١٣ مليون نسمة، ويتيح لنا «ويليام دينيثان»^(٢٨) رقمًا وسيطاً وهو ٥٤ مليون نسمة، وهو إحصاء وافق عليه الكثيرون. والرقم المقبول - بصفة عامة - لضحايا الغزو يصل إلى ٩٠٪ من تعداد ما قبل ١٤٩٢م، وعندما «نضيف» المواليد الجدد بعد عام ١٤٩٢م، يبدو أنه قد مات ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليون كنتيجة مباشرة للغزو الأوروبي خلال القرن السادس عشر. ومن ثم، بينما شكل تعداد السكان الأصليين ١٣٪ من مجموع سكان العالم في ١٤٩٢م، انهارت النسبة إلى أكثر قليلاً من ١٪ بحلول عام ١٦٠٠م، والنتيجة النهائية يصعب تجاهلها. كما ذكر «جان كاريو» فيما يخص الخراب الذي عم في جزر الأنтил (الكاريبي) الكبرى:

بالنسبة [للأوروبيين] المتطفلين كانت بداية مجيلة، أما بالنسبة لقبائل «لوكاپوس» المضيفين وحسنى النية، كانت بداية النهاية. ففي أقل من أربعين عاماً كان الفاتحون الإسبان والمستعمرون وصائدو العبيد، إلى جانب المرض والجوع واليأس، بمثابة نذير شؤم بنهاية العالم، فقد أمطروا موتاً وهلاكاً على رؤوس أغلب السكان من الأبرياء^(٢٩).

أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروبا، هي أن «فتح الأمريكيات» كان دليلاً واضحاً على التفوق العسكري الأوروبي (المعروف بالأسطورة السوداء)^(٣٠). ورغم أن ذلك كان أحد العوامل، إلا أنه لا يوفر شرحاً كافياً للمأساة التي تجلت. ففي

البداية، كان العامل الأساسى الذى عزز الانتصار الأوروبى هو استيراد الجراثيم والأمراض الأوراسية لأمريكا^(٣١). لاحظ أن التركيب الوراثى الأدنى للسكان الأصليين لم يكن هو الذى حسم الأمر، وإنما حقيقة أنهم لم يطوروا نظام مناعة ملائماً ضد الأمراض الأوراسية الخاصة، وكما يشير «ألفريد كروسبى» كانت النتيجة هى أن الأمراض أضعفت مقاومة أهل البلاد، وبالتالي سهلت الأمر على الأسلحة الأوروبية لتقوم بأسوأ ما تستطيعه^(٣٢). أو كما يعبر «بلاوت» فى صياغته البليغة، بأنه «لم يتم التغلب على الأمريكيين الأصليين: بل تم تلويثهم بالجراثيم»^(٣٣) ورغم ذلك، سواء أكانت «أسطورة سوداء» أو لا أسطورة، لا يجب أن نقفز فوق حقيقة أن معاملة الإسبان القاسية لهذه الشعوب كانت نقطة سوداء فى تاريخ الإنسانية.

ليس بأقل أهمية، أن الرؤية الغربية المتقصة من قدر أهل البلاد من الهنود والأفارقة جعلتهم مناسبين أو ناضجين بشكل طبيعى للاستغلال الاقتصادى على يد الأوروبيين. إن مفارقة «استحالة أمريكا» (أو استحالة معاملة السكان الأصليين من الهنود والأفارقة إما بمساواة أو بأقل قدر من الاحترام) كان فى إتاحة إمكانية سلب مواردهم - وليس أقلها أراضيهم، وطاقاتهم فى العمل، وسبائكهم الذهبية والفضية. فكما أشرنا فى الفصل الثالث، فإن أوروبا فى عام ١٥٠٠م لم تكن قادرة على إنتاج ما يمكن أن يهم المستهلك الآسيوى، ومع ذلك انشغل الأوروبيون فى شراء السلع الآسيوية. وبالفعل كان العجز التجارى الدائم مع آسيا أوضح علامة على تخلف أوروبا فى ١٥٠٠م. حتى أن «جون روبرتس» مؤيد فكرة مركزية أوروبا يسلم بأنه «بدون هذا التدفق [من الأمريكيات] وخاصة الفضة لكان من الصعب تواجد تجارة مع آسيا، حيث لم يكن هناك شىء ينتج فى أوروبا تفتقده آسيا»^(٣٤). وبسبب أن الأوروبيين لم يستطيعوا إنتاج ما يكفى من سلع تحتاجها آسيا، كان عليهم أن يدفعوا بواسطة السبائك المعدنية (أساساً الفضة). إلا أن الاحتياطى الأوروبى لم يكن كافياً. وبالتالي، جاءت السبائك الأمريكية (والأفريقية) المسلوقة أو المستولى عليها بمثابة إنقاذ للأوروبيين، مثلما كانت أيضاً القوى العاملة المنتجة من الأمريكيين الأصليين والعبيد السود الذين استخرجوا تلك السبائك^(٣٥). وبالفعل، بينما شارك العبيد الأفارقة مع الأمريكيين الأصليين فى استخراج الفضة من المناجم، إلا أن جهودهم تفوقت فى

استخراج الذهب^(٣٦). فقد كان هذا أوضح ظهور لمساهمة الأفارقة للغرب حتى يلحق بركب التقدم.

ففى الثلاثمائة عام التى تلت عام ١٥٠٠م، جاء ٨٥٪ من الإنتاج العالمى للفضة و ٧٠٪ من الإنتاج العالمى للذهب من الأمريكيات.

وكانت الغالبية العظمى من السبائك التى تشحن إلى أوروبا تتجه فيما بعد إلى آسيا لتمويل أحد أكبر مواقف العجز التجارية الدائمة بين القارات التى عرفها العالم دومًا. وقد توجه الجزء الأكبر من السبائك إلى الصين، وإن كانت كميات لا بأس بها قد توجهت إلى الهند.

نقطة هامة أخرى فى هذا الصدد - كما ذكرنا فى الفصل الثالث - هى أن الذهب والفضة شكلاً سلعةً عالمية كان يتم شراؤها وبيعها لتحقيق مكسب من الفروق بين نسب تغيير السبائك (الصرف)؛ أو ما أسميته «عملية إعادة تدوير الفضة العالمية»، وكان ذلك أحد أهم مصادر ربح التجار الأوروبيين فى آسيا بعد عام ١٤٩٨م.

وبالتالى، فإنه بدون الأيدى العاملة للسكان الأصليين والأفارقة، بالإضافة إلى إمدادات الذهب/ الفضة الإسبانية الأمريكية (وبالطبع الطلب القوى على الفضة الذى خلقه الاقتصاد الصينى وأيضًا الهندى)، لم يكن لنظام الصرف العالمى أن ينشأ. كما لم يكن ممكنًا للأوروبيين أن يجدوا مصدرًا للسيولة لتسوية العجز التجارى الدائم مع آسيا.

أخيرًا، وبأقصى أهمية، شاركت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لعب كل من العبودية السوداء، وتجارة العبيد، ومراكز الإنتاج الأمريكية القائمة على السود الأمريكيين، وأسواق السود، فى انطلاق بريطانيا الزراعى والصناعى. (انظر الفصل الحادى عشر).

وفى النهاية، هناك فائدة رئيسية أخرى للأمريكيات بالنسبة للأوروبيين، هى أنها تم استخدامها فى دعم الهوية الغربية وإعادة بنائها. ففى الواقع، كان العامل الحاسم فى إعادة رسم أوروبا بصفتها الغرب المتقدم، هو امتداد الحدود غربًا نحو الأمريكيات بعد عام ١٤٩٢م.

وقد تضمن ذلك توسيعاً لنوعية «الأخر»، التي شملت حتى الآن الأفريقي والأمريكي الأصلي. كان النجاح في هذا المشروع الإمبريالي حاسماً في صياغة مفهوم أن أوروبا مثلت الحضارة المتقدمة - لأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية. ومن ثم مكن توسيع الحدود الغربية من تحويل الهوية الأوروبية من وضع هامشي إلى منزلة أرفع وهي «الحضارة المتقدمة».

وقد عزز ذلك الانفصال بين أوروبا الشرقية والغربية، حيث قامت الأخيرة بتطوير قوة تجارية وبحرية من خلال توسعها في الغرب الأقصى، بينما حافظت الأولى داخل منطقتها المحاطة بالأراضي على نظام الإقطاع، وشكلت «سياجاً صحياً» أو حاجزاً دفاعياً أمام الإسلام في الشرق. جدير بالذكر أيضاً أنه بعد القرن الخامس عشر، بدأت فكرة «أوروبا الغربية» في التبلور، في الوقت الذي صُوِّرَ فيه العثمانيون الأتراك والأوروبيون الشرقيون على أنهم برابرة^(٣٧).

إذن أصبحت هوية الأوروبيين الغربيين تُعرَّف بشكل متزايد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر حسب جيرانهم المباشرين، «الوثنيين/ البرابرة» في الشرق وجيرانهم «المتوحشين» في الجنوب والغرب. وإذا كان للأمريكيات أهمية في تمكين أوروبا الغربية من اللحاق بالشرق، فقد كان أيضاً لاستيعاب الأفكار والتكنولوجيا الشرقية المتقدمة التي انتقلت إليهما عبر العولة الشرقية أثرها الذي لا يُغفل. يشكل هذا، النقد الرئيسي الثاني لأسطورة ١٤٩٢م، وهو ما يشغل الجزء المتبقى من هذا الفصل.

عصر النهضة الشرقية،

والمفارقات الثلاثة لعصر النهضة الغربية،

يرجع الكثير من علماء مركزية أوروبا أصول «الديناميكية الأوروبية» إلى عصر النهضة، الذي يقال إنه زود الأوروبيين بـ «العقلانية العلمية» اللازمة وبـ «الفردية». فيُفترض أن عصر النهضة كان عبارة عن إعادة اكتشاف للعلوم الأصلية لليونان القديمة. أحد التعبيرات النموذجية عن ذلك يؤكد:

لم تحصل أوروبا على شيء من الشرق يمكن اعتباره أساسياً في نشأة العلوم الحديثة؛ ومن ناحية أخرى ما اقتبسته من الشرق كان له قيمة فقط لأنه تم

إدماجه فى التقاليد الفكرية الأوروبية، والتي وجدت بالطبع فى اليونان
[القديمة] (٣٨).

إلا أن ذلك يعتم على فكرة أن العديد من الأفكار الهامة التى دعمت النهضة
الأوروبية والثورة العلمية التى أعقبتها (بالإضافة إلى عصر التنوير - انظر الفصل
التاسع) كانت فى الواقع مستمدة من الشرق، وانتقلت إلى الغرب عبر الجسر الإسلامى
للعالم من خلال العولمة الشرقية.

وكما يشير «مايكل إدواردز»:

بصفة عامة، اهتمت هذه الفترة العظيمة من النمو قليلاً بالشرق. بل فى
الواقع، أعطى عصر النهضة ظهره للشرق، ملحقاً بدلاً منه رؤية خاصة
للعالم القديم. ومع ذلك، لا يعنى هذا أن رجال عصر النهضة لم يكن
لديهم دراية كبيرة بوجود الشرق. . . . كان عصر النهضة، على الرغم من
وجهه الكلاسيكى [اليونانى]، يحيا بتأثيرات من الشرق، غالباً محتجبة،
وتكاد تكون مصادرها مجهولة دائماً (٣٩).

ومع ذلك يُسلم كتاب مركزية أوروبا - من وقت لآخر - بأن بعض أفكار عصر
النهضة جاءت من الشرق الأوسط. إلا أن هذا الاعتراف يصبح لاغياً عند رفضهم
إمكانية أن يكون للشرق أى دور مستقل فى كل ذلك (الفقرة الإسلامية على سبيل
المثال). تؤكد هذه الفقرة على أن المسلمين كانوا فقط حاملى النصوص اليونانية القديمة
أو مترجميها، وكل ما فعله المسلمون هو إعادتها من حيث جاءت. وبالتالي يقال لنا
بشكل نموذجى إنه «فى النهاية، انتقلت عباءة اليونانيين إلى العالم الإسلامى، حيث
بقى التراث الهلينى فى رعاية الله إلى أن اضطر من جديد الاهتمام الغربى به» (٤٠).
باختصار يتم تصوير المسلمين كأمناء مكتبة أكثر منهم مفكرين أصليين. ويرغم أن تلك
القصة تبدو محكمة، إلا أنها لا تتماشى مع البراهين الكثيرة التى تشير إلى العديد من
الأفكار الشرقية المستقلة التى تخللت عصر النهضة الأوروبية.

وكما يذكر «ويليام ماكنيل»:

اكتشف الغربيون أن المسلمين امتلكوا عقلاً محنكاً وغنى ثقافياً تعدى بكثير
ما هو متاح عند اللاتين. . . . إن السهولة التى استوعبوا بها [الأوروبيون]

هذا الميراث المغاير، لا يضاهيها شيء في تاريخ الحضارة، اللهم إلا استيعاب اليونان للحضارة الشرقية [المصرية] في القرن السادس قبل الميلاد^(٤١).

وعلى نحو لا يمكن إنكاره، من الصعوبة اعتبار ذلك مفاجأة، إذ إن «التأثير [الثقافي] للغرب خلال تلك الفترة كان في الواقع لا شيء - قد يكون ذلك نتيجة السبب الوجيه بأن الغرب كان لديه القليل لتقديمه»^(٤٢). ومع ذلك، في الوقت الذي يبدو فيه أن الصينيين مروا بنهضة في القرن الحادي عشر^(٤٣)، نجد أن المساهمة الرائدة الأساسية المحورية في ثروات أوروبا الثقافية كانت مساهمة المسلمين. في بداية القرن التاسع الميلادي، أنشأ المأمون، سابع الخلفاء العباسيين، «بيت الحكمة» في بغداد، حيث ترجمت إلى العربية ضمن أعمال أخرى الأعمال اليونانية - خاصة أعمال بطليموس وأرشميدس وإقليدس. إلا أن العلماء العرب اعتمدوا بشدة أيضاً على النصوص الفارسية والهندية (وأيضاً الصينية) في مجال الطب والرياضيات والفلسفة واللاهوت والأدب والشعر، ثم بدأوا يعملون في اتجاه جديد في المعرفة - بمساعدة العلماء والمترجمين اليهود - لم يكن مجرد دمج للفكر اليوناني، وإنما في أحيان كثيرة نقداً للأفكار اليونانية، وفي نفس الوقت تم تناولها بتوسع أكثر، وفي اتجاهات جديدة.

ساعد على هذه العملية حقيقة أن بغداد وقفت في مركز الاقتصاد العالمي، ولم تستقبل فقط الأفكار الآسيوية الجديدة وإنما قامت بنقلها بعد تنقيحها، إلى إسبانيا الإسلامية.

قام الأوروبيون بترجمة النصوص العلمية الإسلامية إلى اللاتينية بعد عام ١٠٠٠م وبشكل متزايد. وكان سقوط طليطلة الإسبانية في ١٠٨٥م ذا دلالة خاصة، فقد أتاح لكثير من المثقفين الأوروبيين قراءة الكتب التقنية الإسلامية هناك. واستمر التعلم من الإسلام على يد ملك إسبانيا ألفونسو العاشر (١٢٥٢ - ١٢٨٤م)، بصفة عامة، من خلال الوسطاء اليهود (كما فعل الملوك البرتغاليون). ومن بين الأمثلة العديدة المتوفرة، جدير بالذكر أنه في عام ١٢٦٦م، تمت ترجمة النص الهام لابن خلف المراتي «كتاب الأسرار حول نتائج الأفكار» في محكمة طليطلة.

زود هذا النص وغيره الأيبيريين بالعديد من أفكار الإسلام. وأخيراً، تعلم الإيطاليون أيضاً من هذه الأفكار من خلال صلاتهم التجارية بالشرق الأوسط وخلال الحملات الصليبية.

كيف إذن أضاف العلماء المسلمون إلى المعرفة اليونانية الأصلية؟

● التطوير الإسلامي للرياضيات

كما يقول «چاك جودى» بحق «كانت الرياضيات أحد المجالات التى تم فيها تطورات متوازية ولكن غير متطابقة فى الشرق والغرب. فيما يتصل بالهندسة، حدثت التطورات الأولى فى [العراق القديم] ومصر، وقد تلقاها فيما بعد اليونانيون»^(٤٤). فبالفعل علمت مدارس العراق القديمة الجبر والهندسة، وعرفت النظرية التى تسمى الآن على اسم فيثاغورس مبكراً جداً، نحو ١٧٠٠ ق. م، كما عرفت مدلول π (*) كما طوروا أيضاً نظام «الكسر الستينى - sexagesimal» والذى يقسم الدائرة إلى ٣٦٠، والساعة إلى ٦٠ دقيقة، والدقيقة إلى ٦٠ ثانية، واليوم إلى ٢٤ ساعة.

بدأت المرحلة التطويرية الكبرى التالية من العراق القديم عبر مصر القديمة، ثم بعد ذلك اليونان (الأخيرة استفادت من قربها من هذين المطورين الأولين)، على يد المسلمين بعد عام ٨٠٠م تقريباً، والذين أضافوا إلى هذه التطورات الأولى.

فقد قدم الرائد الرياضى، محمد بن موسى الخوارزمى (٧٨٠ - ٨٤٧م)، كتابه ذا الأثر الكبير «عن الحسابات بالأرقام الهندية» (٨٢٥م) وكان هذا الكتاب مستولاً بدرجة كبيرة عن نقل نظام الترقيم الهندى إلى الإسلام والغرب^(٤٥). ومن المثير للاهتمام، أن الفينيقيين فى الشرق الأوسط، وإن كانوا يطلقون على أنفسهم: الكتعانين - على الساحل الشرقى للبحر المتوسط - هم أول من قدم هذه الأرقام. ومع ذلك، فإن التقدم الحيوى الذى قام به الهنود هو تقديم تسعة أرقام والصفرفى مكان قيمة كسر عشرى. وقد تبنى العلماء العرب هذا النظام لاحقاً نحو عام ٧٦٠م^(٤٦). وتباعاً، تم إدخال إضافات على عمل الخوارزمى على يد علماء القرن العاشر من المسلمين، بمن فيهم الإقليديسى، أبو الوفا البوزاجانى، المهاتى، الكندى وقشير بن لبيان^(٤٧). وبعد أن انتشرت هذه الأفكار فى جميع أنحاء الشرق الأوسط، انتقلت فى أواخر القرن العاشر إلى إسبانيا الإسلامية، حيث تمكنت أوروبا المتخلفة من التعرف عليها (خاصة عبر

(*) الذى يمثل النسبة بين طول محيط الدائرة وقطرها - المترجمة.

قرطبة وبعد كل من سقوط طليطلة في ١٠٨٥م والاستيلاء على سراجوسا من قبل أهل أراجون في ١١١٨م).

في البداية كان الأوروبيون بطيئين في فهم الابتكار الجديد، مفضلين الاحتفاظ بالنظام القديم في العد. ومع ذلك، وفي عام ١٢٠٢م، اقتنع تاجر من پيزا - هو «ليوناردو فيبوناتشي» يقيم في تونس - بالمفهوم الشرقي الجديد، وكتب كتاباً يرفض فيه أسلوب العد القديم لصالح النظام الهندي - العربي الجديد. وأخيراً، ظهر النظام الجديد داخل المجتمعات التجارية الإيطالية.

وكما يقول «تشارلز سينجر» - بلا خلاف - إن تبنى الأوروبيين لهذا النظام الرقعي الشرقي «كان عاملاً أساسياً في نهضة العلوم [الغربية]، كما كان له أثره في تحديد شكل العلاقة بين العلوم والتكنولوجيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر»^(٤٨).

وكانت أعمال الخوارزمي في الجبر لا تقل أهمية، وتم ترجمتها إلى اللاتينية في عام ١١٤٥م على يد رجل إنجليزي يسمى «روبرت أوف كيتون» بالإضافة إلى الإيطالي «جيرارد أوف كريمونا».

وكانت ترجمة «كيتون» لاسم «الخوارزمي - Algorithmi» ومن هنا يأتي اللفظ «Algorithm»، ولفظ «Algebra» يرجع إلى عنوان أحد كتب الخوارزمي وهو «الجبر والمقالة»، حيث تُرجم الجبر إلى (Algebra). إضافة إلى ذلك، ظل كتابه أهم نص في مجاله في أوروبا حتى القرن السادس عشر. وقد استكمل ذلك بالعديد من الابتكارات الإسلامية التي تجاوزت نظرية بطليموس. فقد استخدم بطليموس «الوتر - chord» على أساس نظرية غير مصقولة. وقام «البتاني» بإبدال الجيب بالوتر. علاوة على ذلك تقدمت هندسة المثلثات الكروية بنظرية «التماس» لأبي الوفا البوزاجاني، ونظرية «جيوب الزوايا» لأبي نصر، ونظرية «ظل التماس» لابن الهيثم^(٤٩).

ومن الجدير بالاهتمام أنه مع بداية القرن العاشر، كان قد تم تعريف جدولة الوظائف الست الأصلية لهندسة المثلثات على يد رياضيين مسلمين^(٥٠). كما أن كتاب نصير الدين الطوسي في هندسة المثلثات المستوية من منتصف القرن الثالث عشر إلى أواخره، لم يضاهه أي عمل أوروبي حتى عام ١٥٣٣م^(٥١).

كان المسلمون (خاصة المعتزلة) هم من نشروا فكرة أن الإنسان هو فاعل وعقلانى - وهى الفكرة التى يفترض أنها إحدى الأفكار المهيمنة على التفكير الأوروبى الحديث . مثل هذه الفكرة ظهرت بعد موت محمد بوقت غير طويل ، وكانت تعنى اتجاهًا نحو «دين إسلامى عقلائى» (وذلك حتى لا تُحرف تعاليم الرسول من قبل السلطات السياسية اللاحقة) . وهذا الفكر الذى يُعرف بالاجتهاد، تضمن ممارسة المحاكمة العقلية المستقلة، وفوق كل شيء ، هناك فكرة أنه يمكن إدراك الإله عن طريق تفكير إنسانى فردى ودون مساعدة . وقد جُسدت هذه الفكرة فى أعمال علماء أمثال الكندى (٨٠٠-٨٧٣م) الرازى (٨٦٥-٩٢٥م) الفسارابى (٨٧٣-٩٥٠م) ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م) ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨م) وأخيرًا وليس آخرًا الزهراوى (٩٣٦-١٠١٣م) .

تشابهت هذه الأفكار بشكل مدهش مع تلك التى ألهمت «مارتن لوتر» وعصر الإصلاح . فكان ادعاء «الرازى» الأساسى هو أن كل «حقيقة» (دينية أو علمية) يمكن الوصول إليها عن طريق العقل الإنسانى الفردى ، من خلال تفكير عقلائى أو استنتاج منطقى . وتباعًا ، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تحرر العقل من المشاعر غير المنطقية ، باختصار تصبح «الموضوعية» هى الأساس . وعلى نفس النسق ، ألح «ابن رشد» (المعروف فى الغرب باسم Averroes) على أن البحث العلمى يمكن إنجازه عند الانفصال عن العقيدة الدينية ، وأن وجود الله يمكن إثباته على أسس عقلية^(*) .

باختصار ، كان لهؤلاء وغيرهم من الفلاسفة والعلماء المسلمين تأثير عميق فى تغيير الفكر الأوروبى . فعندما استوعب الغرب أفكارهم ، تمكن المفكرون الأوروبيون من تخطى الاعتقاد الكاثولىكى فى سلطة الإله تجاه مركزية الفرد . كما بدأ المسلمون أيضًا فى تبني الموضوعية وإجراءات التجربة العلمية ، والتى أثرت فيما بعد فى الثورة العلمية الأوروبية .

(*) للوقوف على رأى الصحيح لابن رشد يمكن الرجوع لكتاب «ابن رشد بين الغرب والإسلام» من مؤلفات الدكتور محمد عمارة ، منشورات نهضة مصر - الترجمة .

أحد أكثر الجوانب جذرية في الثورة العلمية الإسلامية كانت فكرة أن الفكر اليوناني القديم لم يبلغ بأى حال من الأحوال الكمال، ومن ثم يمكن، إن لم يجب، منازلته.

وفي الوقت الذى لم يترك فيه العلماء المسلمون كلية التقاليد اليونانية، قاموا بإعادة صياغتها بإدخال مفهوم ثورى جديد حول كيفية وجوب تقدم المعرفة، وهو مفهوم مازال يحكم الأساليب العلمية حتى اليوم. فقد رأوا أن أدوات أفضل وطرقاً أفضل سوف تأتى بتائج أكثر دقة^(٥٢).

وهذا شأن لم يدركه اليونانيون بشكل كامل. فقد كانت ندرة التجارب العلمية اليونانية هي ما سعى العلماء المسلمون إلى تعديله. إضافة إلى ذلك، بدأ العلماء المسلمون التشكيك في التقاليد الموروثة في العديد من المجالات - في الطب، والصحة والبصريات والفيزياء وغيرها.

في إطار هذه الطريقة العلمية الجديدة في التفكير، قدم المصري ابن الهيثم (٩٦٥ - ١٠٣٩م) كتاباً عن البصريات كان له أثر عظيم في أوروبا. ولم يكن الفيزيائي المصري ابن النفيس (توفي ١٢٨٨م) أقل أهمية. فأبحاثه على الجسم الإنساني، التي ناقضت الموقف التقليدي للفيزيائي اليوناني «جالين»، سبقت بشكل كامل الأعمال ذائعة الصيت للإنجليزى «وليم هارفى» بما لا يقل عن ثلاثة قرون ونصف القرن.

كما كانت أيضاً أعمال كل من الرازى والفارابى وابن سينا لها أهميتها. فإن تقدمهم في مجالى الطب والصحة كان ثورياً في الإطار الأوروبى. فقد أسس الرازى مستشفىاً على التجربة، حيث قسم مرضاه إلى مجموعتين لتجنب انتشار المرض. وقد مكن ذلك من إنشاء الحجر الصحى الذى اعتنقه الغرب بشغف^(٥٣). كما قاد إلى معرفة العديد من الأمراض، رغم وجود دلائل كافية ترى أنه تأثر بشكل كبير بالابتكارات الصينية الأولى^(٥٤). بصفة عامة، «كان لأعمال الرازى الطبية تأثير واضح على العقول في الغرب اللاتينى وذلك لعدة قرون»^(٥٥). أحد الشواهد على تأثير الرازى على أوروبا نجدها في إعادة طبع أعماله المترجمة حوالى أربعين مرة فيما بين (١٤٩٨ - ١٨٦٦م)، وقد كتب أبو نصر الفارابى (المعروف في الغرب باسم Avennasar) كتاباً

مهماً بعنوان «فهرس العلوم» ترجمه إلى اللاتينية «جيرارد أوف كريمونا» و«جون أوف سيفيل الإشبيلي». جدير بالذكر أيضاً ابن سينا (المعروف في الغرب بـ Avicenna) الذي ترجم كتابه الشهير «قانون الطب» إلى اللاتينية في آخر القرن الثاني عشر (كما ترجمت موسوعته «كتاب الشفاء») علاوة على ذلك، أصبح «قانون الطب» الكتاب الأساسي في مدارس الطب الأوروبية حتى الجزء الأخير من القرن السادس عشر. وبصفة عامة، كان التأثير العربي على إنشاء مدرسة «سالميرنو» الهامة بعد عام ١٠٥٠ م عميقاً^(٥٦).

من المثير للاهتمام أيضاً أن الصينيين بادروا بجوانب هامة عديدة في الطب الحديث، بما فيها ممارسة التعقيم والطب الشرعي والفحص الطبي، وقد انتقلت جميعها إلى الغرب عبر الجسر الإسلامي للعالم^(٥٧).

ولم يكن التقدم الذي أحرزه المسلمون في الفلك أقل تأثيراً. فقد طور «ابن الشاطر» المتسمى إلى مدرسة مراغة والذي عاش في القرن الرابع عشر، مجموعة من النماذج الرياضية التي كانت تكاد تتطابق مع ما قدمه «كوبرنيكوس» في نظريته حول مركزية الشمس بعد ذلك بمائة وخمسين عاماً. كانت هذه النماذج متشابهة إلى درجة جعلت «نويل سويردلو» يقترح: «إن مجموعة المصادفات بين العاملين تبدو لافتة للنظر بدرجة يصعب معها التسليم بإمكانية الاكتشاف المستقل (من قبل كوبرنيكوس)»^(٥٨) وقد جادل أيضاً خبراء آخرون بأن «كوبرنيكوس» اقتبس نماذج الشاطر^(٥٩). كان «كوبرنيكوس» يوصف بكونه أكثر التابعين لمدرسة مراغة بروزاً^(٦٠). فضلاً عن ذلك، كانت نظرية مركزية الشمس قد اكتشفت ضمناً على الأقل في «نصوص هرمس - Hermetic texts» في مصر القديمة^(٦١).

ومن المثير، أن «كوبرنيكوس» أشار بصراحة إلى المصري القديم «هرمس تريسمجستوس» في مقدمة كتابه الهام. إضافة إلى ذلك، فإن «تريسمجستوس» ليس بالشخصية التي قد يتعرف عليها أي عالم اليوم بصفته من السلف العلمي، ورغم ذلك، فقد تمتع هذا المصري المبهم خلال عصر النهضة بمكانة عظيمة^(٦٢).

كما كانت أعمال «الخوارزمي» الأولى في الفلك جديرة بالذكر. فهو لم يدخل تعديلات على كتاب «بطليموس» الجغرافيا، فحسب وإنما قدم أيضاً العديد من الخرائط

التي تضمنت مواقع الكثير من النجوم . وسوف تصبح لهذه الخرائط أهميتها بالنسبة للتجارة في المحيطات . كما قام «الخوارزمي» بحساب محيط الأرض بهامش يبعد عن الصواب بأقل من ٤١ متراً . وقد أدخل كل من البيروني والإدريسي إضافات على أعماله فيما بعد .

أثر الفكر الإسلامي المبكر بشكل حاسم على النهضة الأوروبية، وساعد بوضوح على ثورة أوروبا العلمية . ففكرة «يكون» بأن العلم يجب أن يبنى على التجربة، وأن أقصى فائدة يمكن الحصول عليها تأتي عن طريق تقسيم العمل ، كانت تقريباً نفس المبررات التي أوردها العلماء المسلمون الأوائل ، وتكاد تكون بنفس الألفاظ . وكما يشير «روبرت بريفوت» :

إن الجدل عمن أنشأ الأسلوب التجريبي لهو جزء من سوء الفهم الهائل [من جانب مركزية أوروبا] لأصول الحضارة الأوروبية . فقد كان أسلوب التجريب العربي في وقت «روجرييكون» متشراً ومؤثراً ثماره في جميع أرجاء أوروبا^(٦٣) .

ومع ذلك ، من الممكن رفض ذلك باتخاذ موقف «الفقرة الإسلامية» : حتى في حالة أن الأفكار العلمية والفردية الجديدة بدأت في الإسلام ، إلا أنه تم نبذها فيما بعد حيث إن السلطات الدينية سعت إلى إعادة تأكيد سلطتها . ولهذا السبب لم تكن إلا «ثورة إسلامية مجهزة» ، وبالطبع يختلف هذا مع الوضع الأوروبي ، حيث إن غياب العوائق الدينية كفل التطور الحر للعلم الغربي (والذي دعم بدوره «الديناميكية الأوروبية») . المشكلة المباشرة عند تناول هذه «الفقرة الإسلامية» أنها تخفق في الانتقاص من مسألة أن المنجزات الفكرية الإسلامية كان لها أهمية أساسية في تمكين التقدم الفكري في أوروبا . بصفة خاصة عصر النهضة والثورة العلمية . ورغم أن الأوروبيين نجحوا فعلياً في الإضافة إلى هذه الأفكار الشرقية^(٦٤) ، إلا أنه بدون هذه الأفكار الشرقية - الأصلية في المقام الأول - لكانوا قد وجدوا القليل يضاف إليها ، أو لم يجدوا شيئاً أصلاً .

إلا أن هناك بُعداً آخر يجب أن يذكر في هذا السياق .

حيث إنه من المحتمل أن عصر النهضة يدين ليس فقط للمسلمين ، والهنود والصينيين ، إنما أيضاً للأفارقة السود^(٦٥) . فكما أشار «دي بوا» ، إن النصوص العلمية

اليونانية الأصلية لم تنتقل فقط إلى الشرق الأوسط وإنما امتدت إلى أفريقيا، خاصة الإسكندرية والقاهرة (التي، كما رأينا في الفصل الثاني، تحكمت اقتصاديًا في التجار الإيطاليين حتى عام ١٥١٧م وما بعده). علاوة على ذلك، كان السودان الأسود لوقت طويل مركزاً للثقافة والتعليم، انتقل الكثير منه إلى أوروبا العصور الوسطى. ومع ذلك، بينما ساهم المصريون دون شك في تطور المعرفة العلمية^(٦٦)، خاصة من خلال (دار الحكمة) التي أنشئت في ١٠٠٥م، إلا أن جذورهم العرقية ليست واضحة. ما هو واضح، أن العديد ممن يطلق عليهم مور الشرق الأوسط، خاصة هؤلاء الذين أقاموا في إسبانيا، كانوا من أصول أفريقية سوداء (من هنا يأتي اللفظ المتداول في أوروبا القرون الوسطى «المور السود - Blackamoor»).

سمح هذا الهجين من الأعراق بتداخل الأفكار. فضلاً عن ذلك، قام الأفارقة السود بزيارة إسبانيا في جولات من أجل المحاضرة في جامعاتها، بينما سافر الإسبان كثيراً إلى شمال أفريقيا للتعلم من أفكارهم. وقد يكشف مزيد من الأبحاث أن بعض العقول المصرية الشهيرة، التي تم تناول القليل منهم هنا، كانوا من أصول سوداء (ذو النون يُعد أحد الأمثلة الواضحة، بينما يعتبر «سانت أجوستي» مثلاً آخر، وهو طبعاً ينتمي لمرحلة سابقة على ذلك بكثير).

ومن المثير، أن مدرسة «ليوناردو دافنشي» بأثينا تصف «ابن رشد» بأنه غامق اللون. وبالطبع أثر الفكر المصري الأسود - أو النوبي - القديم على عصر النهضة، خاصة عبر «النصوص الهرمسية» التي ترجم الكثير منها بعد عام ١٤٦٠م على يد «مارسيليو فيتشينو» في بلاط «كوزيمو دي ميديشي - Cosimo di Medici»^(٦٧). وفي كلتا الحالتين، يتركنا «دي بوا» مع أسئلة بلاغية آسرة:

أكان من الممكن أو من المحتمل وراثياً ألا يكون لأفريقيا السوداء نصيب إبداعي [في عصر النهضة]؟ أي من العلوم جاء من عقول سوداء؟ هل قامت أوروبا - التي أشادت ومجّدت وقتها الفولكلور الأسود - بذلك فقط نتيجة فضول أم إحسان؟ أم أن الاحتمال الأرجح هو أن المساهمة الثقافية للعديد من الزنوج تم نسيانها أو عدم التعرف عليها لأن لونها بدا غير مهم أو مجهولاً

أو منسياً؟ أو لأنه بالنسبة لأوروبا الحديثة، حمل تعبير الحضارة السوداء تناقضاً في حد ذاته؟^(٦٨)

أخيراً، من الأهمية ذكر أن كل هذه العملية بنيت على ثلاثة مفارقات قاسية : الأول، أنه في نفس الوقت الذي أمد فيه المسلمون الأوروبيين بأفكار أكثر جدة وتقدماً، كان المسيحيون يشوهون الإسلام ويشنون الحرب عليه من خلال الحملات الصليبية . الثاني، أن الشرق زود أفكار النهضة الغربية بالكثير، ليجد أن الأوروبيين يلتفون فيما بعد ويدعون بمكر أن أذهانهم تفتقت عن هذه الأفكار من تلقاء ذاتها في المقام الأول . فضلاً عن ذلك، أعلن الأوروبيون فيما بعد أن الغرب هو تجسيد للحضارة العقلانية المتقدمة بينما تم نبذ الشرق كحضارة أدنى لم تكن إلا أرضاً قاحلة للفكر غير العقلاني . الإيهام الثالث والأقصى، أن هذا البناء للغرب على أساس أنه أسمى (بصفته مُعرفاً أساساً بكونه «العقلانية العلمية») هو الذي سوف يَحُضُّ لاحقاً على إطلاق الحملات الحضارية الإمبريالية الغربية ضد الشرق .

الاصول الشرقية للطباعة

أسطورة جوهان جوتنبرج

لا شك في أن اختراع الطباعة كان له نتائج هائلة على تطور أوروبا . بداية وفي المقام الأول، كان أثر النهضة والثورة العلمية سيضعف كثيراً دون الكتب المطبوعة، وكما توضح «مارى بوا» :

إن آلة الطباعة يسرت كثيراً من تقدم العلوم : فقد أصبح أمراً طبيعياً - بشكل متزايد - أن يطبع المرء اكتشافاته، ومن ثم يضمن عدم ضياع الأفكار الجديدة، بل إتاحتها لتزويد الآخرين بأساس لعملهم ولقد سهلت الطباعة بشكل هائل عملية الانتشار بعد أن كانت فرصة العمل العلمى غير المطبوع فى التأثير على الآخرين ضئيلة بشكل عام^(٦٩) .

نتيجة أخرى للطباعة أنها ساعدت على الترويج لنشأة القومية^(٧٠) ، بالإضافة إلى تدعيم البيروقراطية وتقدم الاقتصاد الأوروبي بصفة عامة^(٧١) . باختصار، يبدو من الإنصاف القول بأن آلة الطباعة غيرت خصائص الحضارة الغربية بشكل جوهري . إنما

الجور هو نسب اختراع آلة الطباعة إلى «جوتنبرج». وكما يناقش «مايكل كلافام» إن «محاولة الوصول إلى مخترع وحيد للطباعة، مع المنافسة الطبيعية التي ظهرت بين مؤيدي «جوهان جوتنبرج»... من «مينز» ولورنس كوستر» من «هارلم»، لم تؤد فقط إلى بعض الاختلاف [وإنما] إلى تفسيرات مخادعة للحقائق»^(٧٢).

ما نعرفه بالفعل هو أن أصل الطباعة يرجع إلى الصين في القرن السادس وكوريا في أوائل القرن الرابع عشر. ظهرت الطباعة بالكليشيئات (القوالب) الخشبية في الصين خلال القرن السادس الميلادي، واخترعت قوالب الطباعة [المعدنية] في أوائل القرن التاسع، مع أول كتاب طُبع بتاريخ عام ٨٦٨م ومازال باقياً. وقد تزايدت الكتب المطبوعة بعد عام ٩٥٠م تقريباً^(٧٣).

وفي وقت مبكر كعام ٩٥٣م، طلب «فينج تاو» طبع كلاسيكيات كونفوشيوس - وهو عمل قدم للطباعة الصينية ما قدمه فيما بعد طباعة «جوتنبرج» للكتاب المقدس إلى طباعة أوروبا^(٧٤).

إلا أنه غالباً ما يرفض ذلك بناء على أن طباعة «جوتنبرج» استخدمت حروفاً من النوع المتحرك الأكثر تطوراً. ذلك يدارى الحقيقة الواضحة بأن أول آلة طباعة من النوع المتحرك تم اختراعها في الصين على يد «بى شنج» حوالي ١٠٤٠م^(٧٥).

ومع ذلك، يناقض علماء مركزية أوروبا ذلك في بعض الأحيان بحجة أن الحروف المتحركة لم تنتشر أبداً في الصين، حيث فُضِّل العمل بقوالب الطباعة [الكليشيئات]. إلا أن ذلك لم يكن، مع هذا، نتيجة نقص ما في براعة الجانب الصيني، وإنما تصرف عملي لأن طبيعة الكتابة الصينية جعلت من الطباعة بأسلوب القوالب أكثر ملاءمة. وكما ذكر الجيزويت «كان أسلوب الطباعة الصينية أكثر تكيفاً مع الحروف الصينية الكثيرة والمركبة من عملية الحروف المتحركة»^(٧٦). ومن السخرية، أن ذلك يدعم بشكل سطحي ادعاءً شائعاً لدى مؤيدي مركزية أوروبا: وهو أن مطبعة «جوتنبرج» كانت في النهاية أكثر فعالية وأسرع لأن المادة الطباعية الأوروبية مبنية على أبجدية من ستة وعشرين حرفاً فقط. ومع ذلك، يشير كل من «لاتش» و«كلاي» إلى أن الجيزويت لم يعتبروا المعالجة الصينية بنفس كفاءة المعالجة الأوروبية فحسب، وإنما وجدوا كثيراً من المزايا للأولى على الأخيرة^(٧٧). فضلاً عن ذلك، وجدير بالذكر، أن

آلة الطباعة الأوروبية لم تصبح أسرع من مثيلاتها الآسيوية إلا في القرن التاسع عشر - وحتى ذلك الوقت ظلت طريقة بطيئة ومكلفة لنسخ الكتب^(٧٨). ومع ذلك يؤكد «ديفيد لاندز» أن الطباعة لم تجتج الصين أبداً على عكس أوروبا^(٧٩)، إلا أنه بنهاية القرن الخامس عشر، كانت الصين قد نشرت كتباً أكثر من كل البلدان الأخرى مجتمعة^(٨٠)، بل وفي وقت مبكر مثل عام ٩٧٨م، ضمت إحدى المكتبات الصينية ٨٠ ألف مجلد (رغم أنه في ذلك الوقت كانت مقتنيات بعض المكتبات الإسلامية الكبرى تتجاوز ذلك الرقم بسهولة). ورغم ذلك يرى مؤيدو مركزية أوروبا أن آيا من هذا لا يتقص من واقع أن «جوتنبرج» كان أول من طور آلة الطباعة ذات الحروف المعدنية المتحركة. إلا أن الواقع يقول إن أول آلة طباعة ذات حروف معدنية متحركة تم اختراعها في كوريا عام ١٤٠٣م (قبل جوتنبرج بخمسين عاماً كاملة)^(٨١).

كيف إذن وإلى أى مدى انتشرت الاختراعات الصينية والكورية غرباً؟ هناك دلائل قوية على أن قوالب الطباعة الصينية امتدت إلى أوروبا، واستخدمت أولاً في ألمانيا في القرن الثالث عشر (عبر بولندا) (١٢٥٩م) وبلغاريا (١٢٨٣م) في ظل الغزو المغولي^(٨٢). ويشير «نيدهام» لأهمية ذلك:

قال «روبرت كورسون» (١٨١٠-١٨٧٣م) تتشابه الكتب الأوروبية والصينية المطبوعة بطريقة القوالب بدقة في جميع الأوجه تقريباً، حتى أننا يجب أن نفترض أن تجار البهارات الصينيين القدماء قد نشروها، وأنه أتى بها من هناك بعض الرحالة الأوائل الذين لم تصل أسماؤهم إلى وقتنا الحالي^(٨٣).

لكن ما هو حرف الطباعة المعدني - المتحرك؟

أولاً يجب طرح سؤال عما إذا كان من المصادفة البحتة أن يعثر «جوتنبرج» في إعداداته لآلته الطباعية على الخطوط العريضة لما تم اكتشافه بالفعل في منتصف القرن الحادى عشر بالصين، والتفاصيل المحددة لما تم اكتشافه في كوريا قبل ذلك بخمسين عاماً.

ورغم عدم تبين أية شواهد على انتقال اختراع آلة الطباعة مباشرة إلى أوروبا، إلا أن «توماس كارتر» يؤيد انتقالها غير المباشر.

أولاً، انتشرت - دون شك - صناعة الورق من الشرق للغرب (كما ذكرنا في الفصل السادس) وكان ذلك متطلباً ضرورياً للطباعة.

ثانياً، انتقلت إلى أوروبا مجموعة من المنتجات المطبوعة، تشمل ورق اللعب (أواخر القرن الرابع عشر)، نقوداً ورقية، صوراً مطبوعة، وكتباً صينية. وثالثاً، يرى «كارتر» أن معرفة هذه الطريقة الطباعية يمكن أن تكون قد نمت عن طريق أى من الأوروبيين الذين أقاموا في الصين^(٨٤). في كلتا الحالتين، يبدو استنتاج «هدسون» منصفاً:

نظراً لأن الطباعة الكورية خضعت لتطور هائل قبل ظهور الطباعة في أوروبا [على يد جوتنبرج]، وبما أنه كانت هناك خطوط متاحة لنقل الأخبار بين الشرق الأقصى وألمانيا، فإن عبء الإثبات^(*) يقع على عاتق من يؤكدون الاستقلال التام للاختراع الأوروبي^(٨٥).

الأصول الشرقية

للمثورة العسكرية الأوروبية

لا شك أن الثورة العسكرية الأوروبية (١٥٥٠ - ١٦٦٠ م) التي استبدلت البارود والبندقية والمدفع، بالسيف والرمح والسهم وما إلى ذلك، كانت لحظة حاسمة في تطور أوروبا^(٨٦).

ويفترض الكثيرون أن هذا لم يضع القوة العسكرية الأوروبية في مقدمة العالم، فحسب، وإنما مكن أيضاً من نشأة كل من الدولة البيروقراطية الحديثة والرأسمالية^(٨٧). إلا أن ما تم تجاهله في كل هذا هو أن كل المكونات التقنية تم اختراعها خلال الثورة العسكرية الأولى في الصين، (٨٥٠ - ١٢٩٠ م) ولأنى ناقشت ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث، سوف أركز هنا فقط على عملية الانتشار الشرقية العالمية.

كثيراً ما ينسب علماء مركزية أوروبا اكتشاف البارود إلى العالم الأوروبي «روجر بيكون» في عام ١٢٦٧ م. إلا أنه كما ذكرنا في الفصل الثالث، ترجع وصفاً صنع

(*) يقصد عبء إثبات الاستقلالية، أو نفى استفادة جوتنبرج من اختراع الطباعة الكورى - المترجمة.

البارود إلى الصين عام ٨٥٠م، وأتيحت للجمهور مطبوعة في عام ١٠٤٤م. ويشير «جوزيف نيدهام» إلى أنه يبدو واضحاً في بيان «بيكون» المنشور حول البارود، أنه كان يصف المفرقات النارية الصينية^(٨٨). علاوة على ذلك، من المحتمل جداً أن يكون قد حصل على الوصفة الصينية المنشورة بالفعل لصناعة البارود.

كيف تم نقل هذه المعرفة من الصين إلى الغرب؟ يشير كل من «بول كريسي» و«أرنولد بيسي» إلى شخصية «وليام روبريك» (صديق شخصي لبيكون) والذي عاد من الصين في عام ١٢٥٦/١٢٥٧م^(٨٩). مع أنه من الممكن أن يكون قد جلب المعرفة مجموعات من الأوروبيين (أساساً رهبان) كانوا يسافرون إلى الصين ويرجعون منذ عام ١٢٤٥م، وأن أيًا منهم ربما يكون قد نقل الوصفة^(٩٠).

رأينا في الفصل الثالث أن أول بندقية معدنية أسطوانية الشكل ظهرت في الصين في منتصف القرن الثالث عشر تقريباً. بالتأكيد ليس بعد عام ١٢٧٥م. وأن أول مدفع اخترع في الصين في عام ١٢٨٨م تقريباً. ولهذا مغزاه، لأن أول مدفع أوروبي يؤرخ له عام ١٣٢٦م في فلورنسا وعام ١٣٢٧م في إنجلترا (الأخير موضح بالرسم في مخطوط (Walter de Millemete)^(٩١). وكما يلاحظ «بيسي»:

مما يشير الاهتمام أن الرسوم الأولى لـ [مدفع] أوروبي.... تبين الجزء الأسطواني منه كالنموذج الصيني تماماً، مرفوعاً على مرتكز ومطلقاً لسهم. لقد كان يعتقد فيما مضى أن المدفع اخترع أوروبي، وأن الأسلحة الصينية جاءت فيما بعد.... لم تعد لهذا الرأي مصداقية^(٩٢).

ومن الأمور الحاسمة، أن اختراع المدفع يقتضى ضمناً وجود تطور مسبق امتد لوقت طويل جداً، وهو ما يُفتقد بوضوح في الإطار الأوروبي.

ففي السياق الأوروبي، لم يقدم أحد دليلاً يدعم ذلك. إلا أن هذا الدليل من التطور السابق يبدو واضحاً في الإطار الصيني (يرجع إلى أربعة قرون سابقة). وليس أقل أهمية أن المدفع الصيني كان يطلق قنابل متفجرة، وهو ما لم يتحقق في أوروبا إلا في القرن الخامس عشر. فضلاً عن ذلك، كانت المدافع الصينية تصنع أحياناً من الحديد الزهر، الذي كان أكثر صلابة، وبالتالي أكثر فعالية من الحديد المطاوع المصنع به المدفع

الأوروبي . وسوف يتمكن الأوروبيون من اللحاق بذلك متأخراً قرابة النصف الثانى من القرن السادس عشر .

إن انتقال البندقية والمدفع إلى أوروبا مبنى على شواهد ظرفية ، ويرى كل من «نيدهام» و«لينج» أن ذلك قد تحقق عن طريق التجار الإيطاليين الذين أقاموا فى «تبريز» أو الرهبان الأوروبيين ، أو عن طريق العديد من المسلمين الذين عملوا فى الخدمة العسكرية الصينية بعد عام ١٢٦٠ م^(٩٣) . ومن المؤكد أنه كان هناك اتصال كاف بين أوروبا والصين يجعل من نقل فكرة المدفع ممكنة ، وقد يكون ذلك من خلال الصور أو المعلومات الفعلية الخاصة بصناعته .

وعلى الرغم من أن هذه الافتراضات ما هى إلا استنتاجية ، إلا أنه من الواضح أن المدفع لم يأت ببساطة من الفراغ . ومن الناحية الأخرى ، تعتبر الادعاءات باختراع أوروبى مستقل إشكالية ، ليس فقط لأن أول مدفع وجد بالفعل يؤرخ له بعد اختراع الصينيين لمدفعهم بأربعين عاماً تقريباً ، ولأنه كما ذكرنا أعلاه ، لم يقدم أى خبير أى دليل على التطور الأوروبى الذى كان يجب توافره قبل إنتاج أوروبا لأول مدفع ١٣٢٦ / ٧ م . وبدون ذكر أى تطور ، يظل نقل المعرفة الصينية حول المدفع هو الجواب الوحيد الممكن ، وتُنقل المسئولية بالتالى على علماء مركزية أوروبا لإثبات العكس . جدير بالإشارة هنا أيضاً افتراض مركزية أوروبا الشائع بأن بناء السفن الكبيرة المسلحة بالمدافع كان اختراعاً أوروبياً صرفاً ، إلا أن ذلك يتجاهل أن المدفع استخدم لوقت طويل على متن السفن الصينية الأكبر حجماً بكثير .

أخيراً يجب علينا أن نضيف عامل التطور العسكرى الإسلامى ، الذى كان له أيضاً تأثير مستقل على أوروبا . لم تتطور التقنيات العسكرية الإسلامية بسرعة - فقط - وإنما ظلت متفوقة على تلك التى يستخدمها الأوروبيون لمدة طويلة من الزمن . وبعد القرن الثامن ، نشرت القوات الإسلامية فرقاً خاصة لإضرام الحرائق مرتدية ملابس ضد الحريق ، وكانوا يستخدمون ما أطلق عليه أوروبيو الحملات الصليبية «النيران اليونانية» (البترول) ، وهو مادة حارقة . ومن الأهمية ذكر أن النيران اليونانية كانت تسمية خاطئة لأن الاختراع كان أصله شرق أوسطى .

ففى عام ٦٧٣م، انشق معمارى سورى من بعلبك معروف باسم كلينيكوس،
وذهب إلى البيزنطيين آخذاً معه سر النيران الجديدة^(٩٤). وماله دلالة، أن البيزنطيين لم
يطلقوا عليها اسم النيران اليونانية لأنهم كانوا يعرفون أنها من الشرق الأوسط.

كانت تلك النيران توجه عبر قاذفات لهب «ذاريات - zarraya» ذات كفاءة
مدمرة، تطلق باليد أو بالآلة (المنجنيق)^(*) أو توجه كالصواريخ^(٩٥).

فى الواقع، كان المنجنيق اختراعاً إسلامياً فريداً. ومع حلول القرن الثانى عشر،
كان ظهور صلاح الدين الأيوبي علامة مرحلة جديدة أكثر تكثيفاً فى مراحل التطور
التقنى العسكرى.

فعلى سبيل المثال، استخدمت حيل إشعال الحرائق فى كل معارك المسلمين. وأمام
ذلك لم يكن لدى الصليبيين رد. وقد تقرر مصيرهم أمام هذا الانقضاخ الإسلامى
الأكثر تفوقاً فى معركة عكا عام ١٢٩١م (كما أشرنا فى الفصل الثانى).

وفيما بعد، كانت الإمبراطورية العثمانية - التى أطلق عليها «هودجسون»
«إمبراطورية البارود» - مسرّحاً للعديد من الاختراعات التقنية العسكرية، التى انتقل
الكثير منها إلى أوروبا الغربية. وقد انتشرت الأسلحة التركية بصفة خاصة بسرعة عبر
آسيا الوسطى لتصل إلى الهند فى الشرق وأوروبا فى الغرب. «لم يكن ذلك أكبر سوق
لتصدير السلاح فى العالم فحسب، وإنما بعض الأسلحة كانت ذات نوعية جيدة
جداً»^(٩٦). وبصفة خاصة، ساهم العثمانيون بشكل أساسى فى تطوير «المسكت»^(**)
- Musket عن طريق تصنيع ماسورة البندقية من الفولاذ، الذى كان أقوى وأقل
عرضة للانفجار مما فى البنادق المصنعة فى أوروبا. ومما لا يدعو للدهشة، «أن قدرَّ
الأوروبيون الجزء الأسطوانى الذى أنتجه الأتراك، حيث استخدم أفضل مصنعى
السلاح الأوروبيين فى بعض الأحيان المواسير التركية كأساس لبنادقهم»^(٩٧).

فضلاً عن ذلك، ظل التقنيون الأوروبيون فى حيرة إزاء جودة نوعية مواسير
المسكت التركية وفولاذ «ووترز» الهندى (انظر الفصل التاسع). واخترع العثمانيون فى
الأغلب الزناد (المعروف بالسريتين) وإن كان ذلك يمكن أن يكون اختراعاً صينياً^(٩٨).

(*) أداة قديمة كانت تستعمل لقذف الحجارة الثقيلة - المترجمة.

(**) بندقية قديمة الطراز خاصة بجند المشاة - المترجمة.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي استخدم فيه الزناد في «السلاح الروماني» - الأول»، وفي القوس الأوروبي في العصور الوسطى، فإن ذلك لم يكن يشكل الأساس لفتيل زناد المسكت فيما بعد. وذلك لأن «السريتين» كانت اختراعاً مستقلاً تماماً.

بتلخيص، فإن كل جانب تقني تقريباً له أهمية في الثورة العسكرية الأوروبية قد جاء من الشرق إلى الغرب، من خلال سلسلة طويلة من الانتقالات. وبينما طور الأوروبيون فعلياً هذه التقنيات العسكرية - في القرن التاسع عشر بكل تأكيد - تظل حقيقة أنه بدون الإنجازات الشرقية المتاحة، لم يكن ليوجد شيء يتم تطويره.





نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل التاسع

• الأصول الصينية للتصنيع البريطاني

بريطانيا كمطور ثانوى متأخر (١٧٠٠-١٨٤٦م)

ما يقصد به فى رأى بتعبير «wu-wei أى laissez faire» أو «دعه يعمل»، هو ألا يتدخل أى حكم شخصى مسبق [خاص أو عام] مع التناو العالمى [قانون الأشياء]، ولا تفضل أى رغبة أو هاجس السيل الحقيقى للتقنيات. يجب أن يقود العقل الفعل حتى تتم ممارسة القوة تبعاً للخصائص الجوهرية والاتجاهات الطبيعية للأشياء.

ليو آن، هواى نان تزو، ١٢٠ ق.م

كفى باليونان وروما. فحانوت الأمتين

المستنزف لم يعد يجذب

حتى المساعدة الطارئة حاولناها هباءً

انتصاراتنا تهون فى عيون العامة

يحلق شاعر الليل على جناح الطائر

بحثاً عن الفضائل النقية إلى مصدر النور،

إلى ممالك الصين الشرقية

يحمل بجسارة تعاليم كونفوشيوس إلى آذان بريطانيا

وليم وايتهد، ١٧٥٩م

دلالة وصف بريطانيا

بـ «بلد صناعى جديد، أود مطور متأخر»

تعرض الفصل السابق للفترة بين ١٤٩٢ - ١٧٠٠م، وناقش أن أوروبا كانت تحاول فقط اللحاق بالقوى الشرقية الأكثر تقدماً. وقد ساعد على ذلك عملية الاستيلاء الإمبريالى على السبائك المعدنية «غير الأوروبية» واستيعاب «محافظة الموارد الشرقية». وهنا أتحول إلى الجانب الاستيعابى من القصة. تكمن المرحلة التالية والأكثر أهمية فى الترتيب الزمنى المؤلف لمركزية أوروبا فيما يتعلق بنهضة الغرب فى الثورة الصناعية البريطانية.

فى الواقع، تشكل القصة البريطانية محور جدل مركزية أوروبا. حيث كان مصطلح «بريطانيا هى المصنَّع الأول» بمثابة مصطلح عالمى. وبالفعل انتق أى كتاب مدرسى شائع عن تاريخ الاقتصاد حول التصنيع، وستجد أن النقاش يبدأ ببريطانيا وتطورها المبكر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ورد ذلك كثيراً حتى فى عناوين الكتب الرئيسية حول الموضوع: أكثرها شهرة كتاب «فيليس دين» «الثورة الصناعية الأولى» وكتاب «بيتر ماثيا»: «الأمة الصناعية الأولى»^(١) أو كما صرح «آر. إم. هارتويل» بإيجاز بارع عند إجابته على السؤال البلاغى الذى وجهه هو بنفسه «أكانت هناك ثورة صناعية؟». «كانت هناك ثورة صناعية وكانت تلك الثورة بريطانية»^(٢).

هناك بديهيتان أخريان متداخلتان تقعان فى لب مفهوم مركزية أوروبا للثورة الصناعية البريطانية: الأولى، أنها حدثت نتيجة المناخ الاجتماعى الإيجابى الذى نتج عن سياسة عدم التدخل الليبرالية البريطانية (والتي سوف أنتقدها فى الفصل الحادى عشر). الثانية، أن التقدم تحقق نتيجة البراعة الفريدة والانفرادية التى ميزت الأنجلو ساكسون دون أى مساعدة خارجية. ويبدو ادعاء «والتر روستو» نموذجياً فى هذا

الصدد، «إن الحالة البريطانية فى التحول كانت استثنائية، بمعنى أنها بدت كما لو أنها نتاج الديناميكية الداخلية لمجتمع منفرد دون تدخل خارجى»^(٣).

أو كما يؤكد «پيرى أندرسون» فى عزف ماركسى نموذجى «إن الثورة الصناعية البريطانية كانت ثورة ذاتية، حدث فيها انصهار هائل لقوى الإنتاج، لا مثيل لقوتها، وعالمية انتشارها»^(٤). يعتقد أن السر الرئيسى فى نجاح البريطانيين هو صفاتهم الفردية الفريدة، أو أسلوب الاعتماد على النفس الذى يتبعونه. وينادى «ديفيد لاندز» بهذا المعنى، على غرار طريقة «سميث»^(٥)، بوصفه علاجاً عالمياً للفقير:

يروى لنا التاريخ أن العلاج الأكثر نجاحاً للفقير يأتى من الداخل... ما يؤخذ فى الاعتبار هو العمل والنمو والأمانة والصبر والتعاسك. إن الناس الذين يملكهم شبح البؤس والجوع قد يفضى بهم ذلك إلى لامبالاة أنانية. إلا أنه فى الأساس لا توجد مساعدة أكثر فاعلية من المساعدة الذاتية»^(٥).

ويتم التركيز كثيراً، بشكل أكثر تحديداً، على براءة المخترعين البريطانيين الرواد. وبشكل نموذجى، يركز المؤرخون على العملية - الداخلية تماماً - التى تم بها دفع الثورة الصناعية بواسطة «متتالية التحدى والاستجابة» الصرفة. تضمنت هذه المتتالية عملية يتم خلالها «الإسراع فى مرحلة من مراحل العملية التصنيعية مما يسبب تراكمًا عند عوامل إنتاج واحدة أو أكثر من المراحل الأخرى [يسمى ذلك مواقف عنق الزجاجة] ويدعو الاختراعات التالية إلى تصحيح ذلك الوضع من عدم التوازن»^(٦).

وقد كانت الحلول المتزايدة للعديد من مواقف عنق الزجاجة عن طريق اختراعات بريطانية جديدة، هى ما أدت إلى التطور النهائى للرأسمالية الصناعية الحديثة. أو بكلمات «لاندز» إن سر النجاح البريطانى هو قدرته على تحقيق تغيير «متولد ذاتياً»^(٧).

إن الادعاء الأساسى فى هذا الفصل هو أنه على الرغم من أن البريطانيين كان لهم مساهماتهم، إلا أن القصة تكونت بواسطة التغيير المهم «الذى أحدثه الآخرون». وقد أشار «مارشال هودجسون» ذات مرة عرضاً إلى أن الغرب كان «الوريث غير

(٥) أى الاقتصادى البريطانى آدم سميث - المترجمة.

المدرک لثورة سونج الصناعية فى الصين»^(٨). ومن أجل كلمة «غير المدرک» أتوقف، لأنه كما أناقش فى هذا الفصل، اكتسب البريطانيون واستوعبوا التقنيات الصينية عن وعى. سواء التقنية الفعلية أو المعرفة بتقنية ما. بهذا المعنى كانت بريطانيا مثل أى «مطور متأخر» أو أى بلد «حديث فى التصنيع» قد تمتعت «بمزايا التخلف»، واستطاعت أن تستوعب وتصلق التقنيات الحديثة التى أبدعها المطورون الأوائل سابقاً. بشكل ما إذن، يمكن وصف البريطانيين كما يحلو للكثير من الغربيين تصوير اليابانيين فى الفترة ما بين ١٨٦٨ - ١٩١٣ م (أو بعد ١٩٤٥ م) بأنه كانت لديهم قدرة عالية على الامتصاص، كما كانوا ممتازين فى التقليد والاستيعاب وتعديل أفكار الآخرين.

وبينما يكشف هذا الفصل غطاء مركزية أوروبا عن الثورة الصناعية البريطانية، فإنه يبدو بوضوح أن ذلك بمثابة مهمة لمضادة البديهة. إن غالبيتنا العظمى ما زالت تعتقد أن دراسة القرن الثامن عشر تمدنا بكل المعايير التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى الناجح، الذى يعرف بـ «الحداثة - modernisation».

وكما يقول «إريك جونز»، «الافتراض هو أن المؤرخين الاقتصاديين يجب أن يبحثوا عن تحول استثنائى؛ وهو ما قد وجدناه بالفعل؛ وكان ذلك هو الثورة الصناعية البريطانية»^(٩). يتشتر ذلك فى الخيال الغربى، حتى أن «كل طفل مدرسة يعرف [ذلك]، حيث إن أى مقطع تقريباً فى الاقتصاد يبدأ بهذه النقطة . . . [خاصة] إذا كان الشخص المعنى قد شاهد أحد المسلسلات التلفازية عن نهضة جنسنا البشرى»^(١٠). إلا أننا بوضع القصة البريطانية داخل سياق تاريخى. عالمى أشمل (فترة طويلة من الزمن)، نكون بالضرورة قد تحدينا الاعتقاد بأن «التحول العظيم» الذى مرت به بريطانيا شكل الانقطاع الأكثر دلالة فى تاريخ الاقتصاد العالمى. ويصبح مفهوماً بشكل أفضل النظر إلى الثورة الصناعية البريطانية بصفتها مجرد مرحلة (ذات مغزى) من مراحل التراكم المستمر فى قصة التطور الاقتصادى. العالمى، الذى يربط «الشركاء» الصينيين فى زمن «سونج» السابق المتباعد تاريخياً ببريطانيا القرن الثامن عشر.

بهذا المعنى، نجد «إريك جونز» محققاً فى قوله بأن التطور الصينى فى زمن «سونج» لم يكن مثل التطور البريطانى. وإنما التقدم البريطانى هو الذى شابه التقدم الصينى^(١١).

إلا أنه بمعنى آخر، يحجب هذا الدمج اختلافين مهمين: الأول، أنه على عكس الصين، اعتمدت بريطانيا بكثرة على استيعاب اختراعات الآخرين واقتباسها، كما يوضح هذا الفصل. والثاني، مرة أخرى بالتناقض الصارخ مع معجزة الصين، اعتمد التصنيع البريطاني بشكل كبير على الاستيلاء الاستعماري على الكثير من الموارد غير الأوروبية. الأرض والأيدي العاملة والمواد الخام والأسواق (انظر الفصل الحادي عشر). وإن لم يكن لشيء آخر، يجب أن يساهم ذلك في قلب ميل مركزية أوروبا السائد للانتقاص من معجزة صين «سونغ» لصالح التقدم البريطاني «الفردى»، أو على الأقل تعديل ذلك الميل. باختصار، وبسبب ذلك، يصبح تصنيف بريطانيا كمطور متأخر له دلالة مباشرة وثنائية. «الأولى» تقلل من الافتراض العالمي بأن بريطانيا كانت «الأولى». والثانية تعيد توجيه الانتباه إلى الاستراتيجيات التي اتبعتها بريطانيا لمحاكاة التقنيات والأفكار الأكثر تقدمًا واستيعابها، والتي انبثقت من المطورين الشرقيين الأوائل (الصين الأكثر بروزًا) وأيضًا إلى عملية العولمة الشرقية التي أتاحت الفرصة لحدوث كل ذلك.

يقدم هذا الفصل هذه الافتراضات في ثلاث مراحل، يدرس القسم الأول الطرق التي أثرت من خلالها الأفكار الصينية على عصر التنوير الأوروبي ويكشف وسائل النقل التي عبرت خلالها الموارد الصينية إلى الغرب. ويبحث القسم الثاني في المساهمة الصينية في الثورة الزراعية البريطانية، بينما يوضح القسم الأخير المساهمة الصينية في الثورة الصناعية في بريطانيا.

الصين، النموذج للتصنيع البريطاني

ادعائي الرئيسى هو أنه ليس للبريطانيين موهبة الابتكار الفذة، بل تكمن قدرتهم أكثر في استيعاب الابتكارات والأفكار الصينية وتحسينها. كيف إذن أتيح للبريطانيين الوصول إلى الموارد الصينية؟ وكيف أثرت الأفكار الصينية على الثقافة والاقتصاد السياسى البريطانى؟

كان عصر التنوير الأوروبى مصاباً بالفصام بصفة أساسية، بمعنى أنه فى الوقت الذى كان له دور مساعد على ظهور «العنصرية الكامنة» (انظر الفصل العاشر)، تأتى المفارقة فى أن كثيراً من الأفكار التى ارتبط بها مفكرو التنوير بشكل إيجابى، قد انتقلت مباشرة من الشرق. سوف أبحث هنا التأثير الشرقى الإيجابى، قبل أن أنتقل فى الفصل التالى للنظر فى أساليب الأوروبيين فى الانتفاص من الشرق لاحقاً.

لقد كانت الأفكار الصينية مهمة بشكل خاص فى تحفيز كل من التنوير الأوروبى والبريطانى. فقد أثرت الأفكار الصينية على الأفكار الأوروبية فيما يتعلق بالحكومة، الفلسفة الأخلاقية، الأساليب الفنية (مثل الروكوكو)^(*)، الملابس، الأثاث وورق الحائط، الحداثق، الاقتصاد السياسى، واحتساء الشاى وأمور أخرى عديدة. مثل الإيمان المشترك فى العقل الإنسانى - كمحور للنشاط البشرى - الجسر الذى وصل بين التنوير الأوروبى والفكر الصينى. كان العقل حيويًا لأنه مكن من اكتشاف «قوانين الحركة» التى يزعم أنها كانت مدرجة فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية و«الطبيعية». فى عام ١٦٨٧م تم ترجمة كتاب عن كونفوشيوس (موجز فلسفة كونفوشيوس - Confucius Sinarum philosophus)، وأكد الكاتب فى مقدمته ما يلى :

قد يقول المرء إن النظام الأخلاقى لهذا الفيلسوف هو نظام سام إلى ما لا نهاية، إلا أنه فى نفس الوقت بسيط وحساس ومستمد من أنقى مصادر العقل الطبيعى. لم يندُ عقل، مجرداً من الوحي الإلهى، بمثل هذا القدر من التطور أو بمثل هذه القوة^(١٢).

لقد ترك الكتاب أثراً كبيراً على أوروبا. ولنقرأ هذا النص :

اكتشف الناس مندهشين أنه قبل ألفى عام فى الصين، التى كان اسمها بالفعل على لسان كل تاجر فى المعارض الكبرى، كان كونفوشيوس قد فكر بنفس الطريقة، وحارب نفس المعارك. . . . ومن ثم أصبح القديس كونفوشيوس راعى التنوير فى القرن الثامن عشر^(١٣).

(*) الروكوكو: أسلوب فى التزيين وفن العمارة يتميز بالزخرفة الكثيرة - المترجمة.

والتاريخ الحاسم لهذه القصة هو عام ١٧٠٠ م: «عام التحول الذى اتجهت خلاله مشاعر المثقفين (الأوروبيين) نحو الصين». خلال الثمانين عاماً التالية، أصبح لدى كثير من الأوروبيين فضول شديد حول الصين؛ إلى الحد الذى كونوا فعلياً علاقة حب مع عالم الروكوكو.

وقد ارتبط كثير من مفكرى عصر التنوير إيجابياً بالصين وأفكارها، من بينهم مونتان، مالبرانس، لاينيز، فولتير، كويسناي، وولف، هيوم، آدم سميث.

كان «فولتير» أحد أوائل مفكرى عصر التنوير. وقد وصف كتابه (Essai sur les mœurs) (١٧٥٦ م)، بأنه «خلاصة وافية لكل المشاعر [الإيجابية] لهذا الوقت نحو الشرق الأقصى». فضلاً عن ذلك، فى كتابيه (يتيم الصين (L'orphelin de la Chine) (١٧٧٥ م)، و (Zadig) (١٧٤٨ م)، اعتمد «فولتير» على المفاهيم الصينية فى السياسة والدين والفلسفة. جميعها كانت مبنية على مبادئ عقلانية. من أجل شن هجوم على التفضيل الأوروبى لتوريث الأرستقراطية. ففى الحقيقة، استمد الكثير من مفكرى التنوير الرئيسيين تفضيلهم «للأسلوب العقلانى» من الصين.

وبلغ الأمر أن بعض علماء مركزية أوروبا يسلمون بأن الصين كان لها تأثير على عصر التنوير، ويفترض بصفة عامة أنها وجدت مكاناً إيجابياً فقط فى فرنسا (إلى حد ما دون شك، لأن استبدادية الدولة الفرنسية جعلت «الصين الاستبدادية» تبدو جذابة). إلا أن الأفكار الصينية لعبت دوراً مهماً جداً فى التأثير على الثقافة البريطانية أيضاً. فقد اكتسب البريطانيون تدريجياً ميلاً شديداً نحو الأشياء الصينية، من احتساء الشاي إلى ورق الحائط إلى الحداثق الأنجلو صينية، بالإضافة إلى أفكار حول الاقتصاد السياسى^(١٤). فى شريعة الأنجلوساكسون يأتى الإسكتلندى «آدم سميث» بصفته الاقتصادى السياسى الأوروبى الرئيسى. إلا أنه فى الوقت الذى يفكر فيه الأنجلوساكسون بضيق أفق أن «سميث» هو أول اقتصادى سياسى، نجد خلف «سميث» «فرانسوا كويسناي» «الفيزيوقراطى»^(*) الفرنسى. وبشكل قاطع تقع الصين

(*) أحد أتباع المذهب الفيزيوقراطى فى الاقتصاد السياسى، وهو مذهب نشأ فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ونادى أصحابه بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هى مصدر الثروة كلها - المترجمة.

خلف «كويسناي»^(١٥). إن كويسناي وليس «سميث»، كان أول أوروبي ينتقد الأفكار التجارية (المركتيلية). ويعنى مصطلح «الفيزيوقراطية» «قانون الطبيعة». وكان لأفكاره، المستمدة من الصين، شقان على الأقل:

الأول، أنه رأى في الزراعة مصدر ثروة أساسياً (وهو ما أصبح فكرة هامة في الثورة الزراعية البريطانية). الثاني، والأكثر أهمية، إيمانه بإمكانية الاستثمار في الزراعة بشكل كامل فقط عندما يتحرر المنتجون من التدخلات التحكيمية للدولة. حينئذ فقط يمكن «لقوانين الطبيعة» أن تسود في الأسواق (كما أدرك الصينيون منذ وقت طويل). ويشير «چيه. چيه. كلارك» بذلك إلى أن:

أدت أفكار «كويسناي» الثورية إلى التحرر من الاقتصاد التقليدي و...
المركتيلية... كما أن تأثيره على نظريات «آدم سميث» حول السوق الحرة كان عميقاً. إن ما يتم إسقاطه كثيراً فيما يتعلق بمكانة «كويسناي» في الفكر الحديث هو دينه للصين. على عكس ما كان معروفاً عنه في زمانه من أنه «كونفوشيوس الأوروبي»^(١٦).

إننا نجد دين «كويسناي» للمفاهيم الصينية للاقتصاد السياسي في العديد من الأفكار، أهمها فكرة «Wu - Wei» التي ترجمت إلى الفرنسية بتعبير «*aissez faire*» (بمعنى دعه يعمل). لقد تواجد هذا المفهوم الصيني قبل التاريخ المعروف بكثير (انظر مقولة ليو آن المذكورة في بداية هذا الفصل). ثم متأخراً في عام ٣٠٠ م تقريباً عرف «كيو هيسيانج» فكرة «Wu - Wei» بأنها أن تدع «كل شيء يقوم بما يقوم به بشكل طبيعي، حتى ترضى طبيعته»^(١٧). تظهر الصلة بين «كويسناي» وعصر التنوير بصفة خاصة في تأكيده على مركزية الأسلوب العلمي كما عبر عنه في كتابه «الخريطة الاقتصادية - Tableau economique» ولو أنه مركب بشكل محير - والتي تأثرت مبادئه جوهرياً بالتفكير الصيني^(١٨).

جدير بالذكر أيضاً، أن «نيكولاس جابريل كليرو» تبع «كويسناي» ودعا في كتابه (يو الكبير وكونفوشيوس - Yu le grand et Confucius) (١٧٦٥ م) الأوروبيين إلى تقليد الصين إذا ما أرادوا التمتع بتقدم اقتصادي ذي مغزى. وكما ردد «كويسناي»، أكد «كليرك» على أن التجارة سوف تعمل بأفضل شكل إذا ما تم إزالة جميع الحواجز

(كما سيقول آدم سميث بعد ذلك بأحد عشر عاماً) وكما يقول : «بازيل جى» كان على واضعى القوانين التعرف على مبادئ النظام الطبيعى ، وبعمل ذلك يتكيفون مع المثل الأعلى الصينى «Wu Wei» (دعه يعمل) ، الذى ألهم دائماً نظرياتهم الحكومية^(١٩) . لا يعنى أى من هذا أن عصر التنوير الأوروبى كان نتاجاً خالصاً للأفكار الصينية . بالطبع كان هناك بعض مفكرى عصر التنوير ممن رفضوا الصين كنموذج لأوروبا - من أبرزهم «مونتسكيو» و«فينيلون» وأصبح الجانب الفصامى فى عصر التنوير واضحاً مع تغير نظرة الأوروبيين للصين . فبينما بدأت أوروبا بصفة عامة برؤية «كائى» الرائعة ، انتهت بعد عام ١٧٨٠م إلى الاعتقاد أن الصين عبارة عن «شعب منحط» لأرض بربرية متخلفة مخنوقة بالاستبداد . إلا أنه كما يذكرنا «مارتن برنال» «لم يكن هناك أوروبى فى القرن الثامن عشر [قبل ١٧٨٠م] يمكنه ادعاء أن أوروبا صنعت نفسها بنفسها»^(٢٠) .

ولقد أعطى المفكرون الأوروبيون أهمية كبرى للصين منذ أواخر القرن السابع عشر حتى حوالى عام ١٧٨٠م ، إلى درجة أن «فولتير» هاجم «بوسويه» لعدم ذكره الصين فى كتابه عن تاريخ العالم . وقد عبر السير «ويليام تمبل» بلباقة عن تلك المشاعر السائدة بقوله : «تبدو مملكة الصين مُحاطة ومُساسة بأقصى قوة وفهم للحكمة الإنسانية والعقل والحيلة»^(٢١) .

إلا أنه بحلول عام ١٧٨٠م ، حدث التغيير الكامل ، وأصبحت قمة «كائى» فى القاع . ومثل «أوليفر جولد سميث» الرؤية الجديدة بشكل نموذجى : «هذه الفنون التى ربما تكون قد اخترعت بين أجناس أخرى [مثلاً الصين] بلغت كمالها هناك فى أوروبا»^(٢٢) أو كما يقول «إيرل إلجين» الثامن (مردداً قول جولد سميث وبورتشاس) :

تفتق عن اختراع البارود مفرقات وألعاب نارية غير ضارة ، وبوصلة البحار لم يتج عنها شيء أفضل من مراكب شراعية تحوم حول الساحل . وقد ركذ فن الطباعة فى طبعات «كونفوشيوس» المتكررة ، والتمثيل الأكثر سخرية لفن «الجروتسك» الزخرفى تبدى فى المنتجات الرئيسية للمفهوم الصينى للسامى والجميل^(٢٣) .

فى أثناء تلك العملية حدث انزلاق دقيق ولكنه تحريفى ، لأنه خلق وهم أن الأوروبيين كانوا مستقلين تماماً ، وأصلاء ومبدعين قبل كل شيء .

ويكشف هذا الفصل أن ذلك ما هو إلا عجرفة . إلا أنه قبل التدليل على ذلك ، من المهم ترسيخ كيف انتقلت الأفكار والتقنيات الصينية إلى أوروبا .

• قنوات الانتقال من الصين إلى أوروبا

بدأت معرفة «كاثاي» تنتقل مباشرة إلى أوروبا مع الرهبان الفرنسيين الذين أقاموا هناك مؤقتًا بعد ١٢٤٥ م . عقب ذلك ، انكسفت حكاياتهم أمام التقارير الرائعة حول «كاثاي» التي رواها «ماركو پولو» عند عودته في الجزء الأخير من القرن . وفيما بعد ، أصبح الجيزويت أهم قناة . ثم كتب «ماتيو ريشي» مجموعة أجزاء ترجمت إلى لغات أوروبية عديدة في ١٦١٠ م ، أكدت على أن الصين التي يتحدث عنها هي نفسها ودون نقاش كاثاي [الرائعة] التي وصفها «ماركو پولو»^(٢٤) . لقد كان الجيزويت هم من أقنعوا الأوروبيين بإدراك أن البارود والبوصلة والورق والطباعة قد ابتكروا في الصين (ولو أن هذه المنجزات تم رفضها أو محوها لاحقًا من التواريخ العديدة التي تقدمها مركزية أوروبا للعالم) . وقد تأثر كثيرًا الأب «مجايان» أحد المعاصرين الأوروبيين الذي كان مقيمًا في الصين بمشروع القناطر الصيني . ويتساءل «براودل» :

هل كان الأب «مجايان» على صواب عندما أكد (١٦٧٨ م) على صعوبة مثل هذا المشروع (القناطر) وخطورته ، حتى يعرضه كمثال على العادات الصينية في إنجاز جميع أنواع الأعمال الميكانيكية بأدوات أقل بكثير مما نستخدمه نحن [في الغرب]؟^(٢٥) .

أكدت تقارير الأوروبيين المقيمين في الصين أو الزائرين لها على صحة ذلك ، وهو ما يخبرنا بحضارة تكنولوجية مذهشة بشكل فريد . فقد نظر الغربيون بصفة عامة إلى الصين (وأيضًا إلى مصر) على أنهما تقدمان «أمثلة إيجابية على حضارات أعلى وأسمى . فقد بدا أن للحضارتين منجزات مادية هائلة وفلسفات عميقة ونظم كتابة أكثر تفوقًا»^(٢٦) .

قد يمكن الرد ، مع ذلك ، بأن الجيزويت بالغوا عن قصد عند سرد روايتهم وأنهم فعلوا ذلك للتأثير على إمبراطور الصين تملقًا لكسب رضاه . إلا أن الواقع أن أغلب

تقاريرهم عن الصين كانت متوازنة بشكل غير متوقع، ولم يتحفظ الجيزويت عن ذكر المجالات التي اعتقدوا أن الأوروبيين كانوا أكثر تفوقاً فيها.

على أية حال، شكل الجيزويت قناة هامة لنقل الأفكار الاقتصادية الصينية، وفوق ذلك التقنية. والأمثلة على ذلك عديدة. فقد أرسل «لويس» الرابع عشر ستة من الجيزويت إلى الصين في عام ١٦٨٥م بقائمة طويلة من رؤوس الموضوعات (صاغتھا أكاديمية العلوم الفرنسية) وذلك من أجل البحث في مختلف المجالات التي تتراوح بين العلوم والحياة النباتية والحيوانية إلى الإنتاج الزراعي.

ومن المثير للاهتمام أن الملك «لويس» قام بذلك مدفوعاً من «كولبرت» الذي حثه «لاينيز» بدوره^(٢٧) ولقد كتب «لاينيز» بنفسه إلى بعثة الجيزويت في الصين وسألهم بصفة خاصة أن ينقلوا معلومات حول صناعة المعادن، الشاي، الورق، الحرير، الفخار «الحقيقي»، الصبغات والزجاج، بالإضافة إلى التقنيات الزراعية والحريرية والبحرية الصينية. اعتقد «لاينيز» أنه بدون هذه المعلومات «ستكون الاستفادة قليلة من بعثة الصين»^(٢٨). الأكثر دلالة، أن «لاينيز» طلب أيضاً أن ينقل الجيزويت إلى أوروبا، التقنيات الصينية والآلات والنماذج، بالإضافة إلى بيانات مكتوبة عن الزراعة والصناعة الصينية. ومن حسن الحظ أن الجيزويت استجابوا، وكان أكثر الأبحاث دقة هي تلك التي قام بها «تورجو» (وزير مالية لويس السادس عشر) والذي أرسل بعثتين مسيحيتين إلى الصين مزودتين بنص شامل من الأسئلة وذلك في عام ١٧٦٥م^(٢٩). كما ذهب العديد من الكتاب الأوروبيين إلى الصين وألفوا الكتب عما شاهدوه، ومن أبرز الأمثلة كتاب «كاپتن اكيبرج» (وصف الاقتصاد الصيني - An Account of Chinese Husbandry، الذي ترجم للألمانية والإنجليزية)^(٣٠). بالإضافة إلى ذلك كان هناك البحارة الهولنديون المقيمون في «باتافيا»، والذين شكلوا قناة أخرى حيوية لنقل الأفكار والتقنيات الصينية.

ابتداء من عام ١٦٠٠م وما بعده، تراكمت المعلومات حول الصين بسرعة من خلال الخطابات التي كان يرسلها الجيزويت، ولوأن الكتب عن الصين اشتهرت بعد عام ١٦٥٠م. ونشرت الكتب بلغات أوروبية عديدة ناقلة روائع «كاثاي» العديدة بمستوى عام، والتقنيات والأفكار الاقتصادية بشكل أكثر تخصصاً^(٣١). وبالإضافة إلى كتابات

«ماتيو ريشي» عام ١٦١٠م، قدم كل من «نيكولاس تريجولت» و«ألفاريس سميديو» و«مارتينو مارتيني» وآخرين كتباً تضمنت وصفاً تفصيلياً لجميع أوجه الحياة في الصين متضمنة أجزاء حول «الخصوبة والمنتجات» و«الفنون الميكانيكية». الأكثر أهمية، أن كتب الجيزويت العديدة ألهمت الخيال الأوروبي من المثقف إلى الشخص العادي، ومن الجماهير حتى ملوك أوروبا، ومن ثم لم تتدفق فقط على أوروبا الكتب الصينية فحسب وإنما استقبلت أيضاً العديد من التقنيات والنماذج التي نقلت بشكل مباشر لتمكين كل من الثورة الزراعية والصناعية، ويجدر في هذا الصدد أن نذكر هذا الملخص كاملاً:

ظهرت خلال القرن السابع عشر مئات من الكتب حول آسيا، كتبها مبشرون ونجار وفيزيائيون وبحارة وجنود ومسافرون مستقلون. فقد كان هناك مالا يقل عن خمسة وعشرين وصفاً لجنوب آسيا وحده، وخمسة عشر وصفاً غيره مكرسة لأراضي جنوب شرق آسيا، وحوالي عشرين وصفاً حول مجموعة الجزر، وستين كتاباً أو أكثر تتحدث عن شرق آسيا. وبالتوازي مع هذه المساهمات المستقلة الكبرى، صدرت مئات النشرات التابعة للجيزويت، مثل كتب أدبية وروايات منقولة وروايات رحلات..... وكتيبات ونشرات إخبارية وما شابه.

وقد نشرت تلك الكتب بكل اللغات الأوروبية، وكثيراً ما كان يعاد طبعها وترجمتها، ثم تجميعها في مجموعات أدب الرحلات الكبيرة والمتعددة التي نشرت خلال القرن، وكان يتم سرقتها بانتظام من جانب الكتاب والناشرين اللاحقين... قليل من المثقفين الأوروبيين لم يمكنهم الاتصال الكامل بكل ذلك، وسوف تكون مفاجأة بالفعل ألا نجد تأثير ذلك على الأدب والفن والتعليم والثقافة الأوروبية المعاصرة^(٣٢).

من الواضح إذن، أنه كان للأوروبيين وسيلة للوصول إلى الأفكار والتقنيات الصينية الأكثر تقدماً (وأيضاً من دول آسيوية أخرى). وكما سنرى بعد قليل، بدأ الأوروبيون - وخاصة البريطانيون - استيعاب هذه المعلومات وبعض التقنيات بأنفسهم من أجل اللحاق بالآخرين والتقدم إلى الأمام، وللأسف لا يوجد فعلاً مبتكر غربي اعترف باقتباسه أفكار غربي آخر، ناهيك عن الصيني. فكما تعبر عن ذلك «فرنشيسكا براى»:

إذا كنا نبحث عن اعتراف واضح بمثل هذا الأثر فى أعمالهم، فسوف نصاب بالإحباط، إذ يتحلل الكتاب وللمخترعون الغربيون أفكار بعضهم البعض دون حياء، ويجب علينا أن نتأكد من أنهم لن يترددوا فى انتحال أفكار تأتى من الجانب الآخر من العالم ونسبتها لأنفسهم^(٣٣).

ورغم ذلك، يمكن تتبع انتقال أفكار وتقنيات صينية معينة إلى الغرب (حتى إن كان ذلك هو المهمة الأصعب) ومن ثم، وعلى نهج «قولتير» دعونا نعيد دراسة الثورات الزراعية والصناعية البريطانية، وذلك بإحياء المساهمات الصينية العديدة التى حجبتها مؤيدو مركزية أوروبا.

الأسول الصينية للثورة الزراعية البريطانية

هناك اعتقاد تقليدى بأن الثورة الزراعية تمثل - إن لم يكن أحد الشروط المسبقة فعلى الأقل - أحد المتطلبات المصاحبة لتطور التصنيع البريطانى. شمل ذلك مجموعة من المخترعات التقنية البريطانية المبتكرة والأصيلة، منها: «آلة بذر الحبوب» صناعة «جيتروتول»، و المحراث الذى يجره الفرس (صنع فى ١٧٠٠م وانتشر فقط على نحو واسع فى ١٧٣٠م) «ماكينة درس الحبوب التى يحركها الفرس» (١٧٨٠م)، ومحراث روثرهام (الذى سجل فى ١٧٣٠م)، و«آلة البذر الدوارة». كما أعطيت أهمية لأساليب جديدة فى استخدام الأرض: أساليب مناوبة المحاصيل، الأسمدة، محاصيل جديدة والتلقيح الانتقائى. لو كان كل ذلك اكتُشف فى بريطانيا أو بدأ فيها، فإن من الأمانة التسليم بما تقوله مركزية أوروبا حول الإبداع والأصالة البريطانية. إلا أنه قد توجد براهين قوية تطرح شيئاً آخر.

• المحراث الحديدى القلاب للقرن الثامن عشر:

محراث (روثرهام)

يوافق غالبية الباحثين على أن المحراث الحديدى القلاب كان اختراعاً تقنياً حيويًا رفع إنتاجية الزراعة البريطانية بشكل ملحوظ (رغم أنه ظل وقتًا طويلاً قبل أن يشيع

استخدامه). فبالمقارنة مع المحراث المتحرك الثقيل المستخدم فى القرون الوسطى (انظر الفصل الخامس)، كان محراث روثهام (١٧٣٠م) أكثر كفاءة بكثير. ومن الأهمية ذكر أن محراث القرون الوسطى القلاب المصنوع من الخشب والمربع الشكل تم تغييره بمحراث مزود بقطعة حديد حلزونية عجفاء ملصقة وموازية لشفرة المحراث. وقد ضمن ذلك خفضاً كبيراً فى الاحتكاك. ويُزعم تطور ذلك خلال القرن السابع عشر فى هولندا (المعروف باسم المحراث الهولندى الهجين) وقد انتقل فيما بعد إلى البريطانيين عن طريق الهولنديين (الذين كانوا مشتركين فى أعمال صرف مستنقعات «إيست أنجليا - East Anglia»).

وقد تبع ذلك محراث روثهام الإنجليزى، والذي دمج كثيراً من صفات المحراث «الهجين» إلا أنها كانت تعديلات أبسط، ثم تم إدخال مزيد من التحسينات خلال القرن التالى. هل كان الهولنديون هم المخترعون الأصليون، وبالتالى يتأكد ادعاء مركزية أوروبا باستقلالية الاختراعات الأوروبية؟ ادعى «بول ليزر» فى عام ١٩٣١م أن المحراث الأوروبى الحديث جاء من الصين، وأنه بدون استيراده لم يكن قيام الثورة الزراعية ممكناً^(٣٤). بالفعل، وجدت كل جوانب المحراث الهولندى «الهجين» فى الصين، حيث يرجع أصلها إلى ألفى عام مضت. هل كان ذلك مصادفة فقط؟ رفضت «فرانشيسكا براى» مؤخراً هذه الإمكانية على أساس أن المحارث الأوروبية الحديثة تماثل إلى حد كبير جداً الاختراع الصينى الأسبق. وفى الواقع، سبقت المحارث القلابة الحديدية الصينية النموذج الذى وصفه عام ١٧٤٨م الأوروبى «جيمس سمول» (الذى يطلق عليه: الرائد فى المحارث). علاوة على ذلك، يشير الظهور المفاجئ للمحارث الأوروبية الجديدة، والتى كانت مختلفة جذرياً عن تلك التى استخدمت على مدار ألف عام، إلى أن ذلك لا يمكن أن يكون مصادفة خالصة. على أية حال، من الواضح أن الهولنديين (الذين أقاموا فى شرق آسيا فى القرن السابع عشر) جلبوا معهم النموذج الصينى وصنعوا المحراث الهولندى أو «الهجين» الذى تم تكييفه فيما بعد على محراث روثهام البريطانى^(٣٥). وكما يستتج «روبرت تمبل»:

لم يكن هناك عامل أكثر أهمية (من تبنى المحراث الصينى) فى الثورة الزراعية الأوروبية. حينما نفكر أن مائتى عام فقط قد انقضت منذ بدأت

أوروبا فجأة باللحاق بالصين ثم تخطيها، نكتشف مدى هشاشة الأساس الذى بنيت عليه فكرة تفوقنا الغربى المزعوم فى إنتاج الغذاء^(٣٦).

• آلة الذرى الدوارة

يُعد اختراع آلة الذَّرَى الدوارة (التي تفصل القشرة والرجيلة من الحبة بعد الحصاد) تطوراً كبيراً. إلا أنها كانت مسبقة بآلة الذرى الدوارة الصينية التي اخترعت فى القرن الثانى الميلادى وأدخل عليها المزيد من التعديلات على مدار القرون التالية^(٣٧). ومثل المحراث الحديدى القلاب، انتقلت هذا الآلة مباشرة من الصين. فقد تم جلبها أول الأمر إلى فرنسا فى ١٧٢٠م على يد الجيزويت، حيث جذبت الانتباه الشديد. وتم جلب نماذج عديدة إلى السويد حيث تم تكييفها على يد العلماء السويديين أمثال «جوناس نوربرج»، ومن المثير للانتباه أن «نوربرج» خرج على الإجماع الأوروبى ذلك بتسليمه قائلاً «جاءتني الفكرة المبدئية من ثلاثة نماذج منفصلة وصلت إلى هنا من الصين»^(٣٨). وأخيراً، جاءت آلة الذرى الدوارة أيضاً إلى أوروبا على أيدي البحارة الهولنديين بين عامى ١٧٠٠م و١٧٢٠م (اكتشف استخدامهما فى البداية فى باتافيا)^(٣٩).

• بذر الحبوب والزراعة باستخدام المجرفة التي يعبرها الحصان

قبل استخدام آلة بذر الحبوب، كان يتم بذرها باليد فى عملية بطيئة وعلى درجة كبيرة من عدم الكفاءة. وكانت النتيجة إهدار جزء كبير من المحصول، حيث كان يضع الكثير منه فى الحفر أو الثقوب فى الأرض، مما يؤدي إلى تشابك (المزروعات) حيث كان عليها أن تتنافس للحصول على الضوء والنداوة والغذاء.

وقد تناقض ذلك مع آلة بذر الحبوب الصينية متعددة الأنابيب التي اخترعت فى القرن الثالث قبل الميلاد:

والتي يمكن أن تكون أكثر كفاءة من ناحية إنتاجية للمحصول بثلاثين ضعفاً. استمرت الحال هكذا لمدة سبعمئة أو ثمانمئة عام. لقد كانت الصين خلال كل تلك القرون أكثر تقدماً بكثير من الغرب من ناحية الإنتاج الزراعى،

بحيث كان التباين بينها وبين الغرب، مثل التباين اليوم بين «العالم النامي» والعالم المتقدم^(٤٠).

ولقد لحقت أوروبا بالصين متأخرًا جدًا، وعندما بدا أن «چيترو تول» اكتشف آلة الذرى (ولو أن الآلة التي ابتكرها لم تكن متقنة الصنع، ولم تنتشر على نطاق واسع إلا بعد ذلك بعدة عقود) كانت آله تنثر الحبوب في صفوف منتظمة بعمق محدد. أما أداة المجرفة فكانت مهمتها حجز الأعشاب الضارة إلى أسفل ونهوية التربة. وكيفما ينظر إلى تلك الأداة لكونها بارعة وثرورية عندما تم تقديمها في بريطانيا، تبقى حقيقة أنها اخترعت في الصين قبل ألفى عام من الزمان.

إن تتبع انتقال هذا الاختراع من الصين ليس بالأمر الهين. حيث نواجه هنا مازق عملية النشر. لأن الذى انتشر فعليًا - كما فى حالة طاحونة الهواء - كان فكرة أداة الذرى باعتبار أن نموذج «تول» اختلف عن النموذج الصينى فى عدة جوانب. ويفسر ذلك بأن أداة نثر الحبوب الصينية اقتصر وجودها على الأجزاء الشمالية للبلاد، بعيداً عن موانئ الجنوب التى ارتادها الأوروبيون. يعنى ذلك أنه على عكس اختراعات صينية أخرى، لم ينقل البحارة الأوروبيون هذا الاختراع مباشرة معهم. إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون فكرة بذر الحبوب قد انتقلت، غالباً عن طريق نشر الكتب والكتيبات حول تلك الأداة. فعلى سبيل المثال، يقول لنا «ألفاريس سميديو» فى كتابه «التاريخ العظيم والمشهور للملكية الصين - The history of the great & Renowned Monarchy of China (1655) :

عندما مررت بـ «هونوم»، وجدت أحدهم يحرق بمحراث ذى ثلاث حدائد (ثلاثى)، أو محراث جز، بحيث يجهز فى دورة واحدة ثلاثة أخاديد، ولأن التربة كانت جيدة لبذر حبوب نطلق عليها هنا الفاصوليا؛ كان يتم وضع هذه البذور كما هى، فى مكياى للحبوب، أو وعاء مربع مشدود إلى الجزء الأعلى من المحراث، وبهذه الطريقة، وبالحركة الصادرة عن ذلك، تتبعثر الحبوب برفق فوق الأرض نتيجة تحرك وعاء تلقيم الطاحون الذى يقوم فى نفس الوقت بحرق الأرض وبنرها مع آمال فى محصول قادم^(٤١).

كان «سميدو» يصف مجرفة بذر الحبوب. لاحظ التاريخ - ١٦٥٥ م. ولا يعنى ذلك أن هذا الكتاب بصفة خاصة هو الذى كَوَّنَ استيعاب أوروبا لمجرفة بذر الحبوب، إلا أنه لا يمكن إنكار أن المناقشات حول هذا الاختراع الصينى الرائد كانت متاحة للأوروبيين لدراستها على مهل. ومن المثير للدهشة أن القواعد الأساسية لنثر الحبوب التى وصفها «تول» فى كتابه «الزراعة باستخدام المجرفة التى يدفعها الحصان - Horse-hoeing Husbandry» قبل (١٧٣٣ م)، جاءت تكراراً حرفياً لتلك المذكورة فى الكتيبات الصينية الأصلية التى ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد^(٤٢). وبالفعل، تدعى «براى» أن نظام «تول» كان مماثلاً «للممارسات الفلاحية المتبعة فى شمال الصين إلى درجة تدفع المرء إلى افتراض أنه اقتبس محبس المحراث بل المحراث كاملاً من الصين»^(٤٣).

وبما أن الفكرة هى التى انتقلت، كان على الأوروبيين إعادة اختراعها بأنفسهم، وليس بمفاجأة أن النموذج النهائى بدا مختلفاً عن النموذج الصينى الأصلى. ففى الواقع، بسبب أن النموذج النهائى بدا مختلفاً عن الصينى، نتج عن ذلك الميل إلى التوهم ببراعة بريطانية تلقائية. إلا أنه كما تشير «براى»:

قد يجادل البعض بأن آلة بذر الحبوب الأوروبية كانت تطوراً منطقياً لأساليب البستنة الأقدم مثل الحفصانات، ومع ذلك لا يمكن أن تكون مصادفة أن المبتكرين الأوروبيين يبدأون العمل فجأة بالآلات تبذر الحبوب فى عدة صفوف فى وقت واحد فى خطوط مستوية، بنفس الطريقة التى اتبعتها الآلات الصينية، وأن يحدث ذلك فى الفترة التى أصبحت خلالها المعلومات حول الزراعة الصينية متاحة بالمجان^(٤٤).

فضلاً عن ذلك، يبدو أن «چيترو تول» استطاع أن يحتفظ بالأصول الشرقية لآلته لـ «بذر الحبوب» سرّاً. ولقد قام بذلك بنجاح كبير حتى أن المجلس الزراعى البريطانى لم يعرف أن آلة بذر الحبوب كانت تستخدم منذ وقت طويل فى الشرق إلا فى عام ١٧٩٥ م. وقد تمكن المجلس من جلب آلة بذر الحبوب [الصينية] (كذلك المحراث)^(٤٥).

الخلاصة، على الرغم من أن تقنيات الزراعة البريطانية الرئيسية لها أصول صينية مميزة، إلا أن الأمر استغرق فترة طويلة من الزمن إلى أن تبنى الفلاحون البريطانيون هذه التقنيات على نطاق واسع، فانتشرت فى منتصف القرن التاسع عشر آلة بذر

الحبوب الجرافة، وفي عشرينيات القرن التاسع عشر محراث «روثرهام»، وفي حوالي ١٨٧٠م آلة الذرى الدوارة. وبالتالي، فإن قصة تطور الزراعة البريطانية لا يمكن أن تبدأ وتنتهى باختراعات تقنية [بريطانية]، لأسباب أقلها أنها ظهرت متأخرة جداً. وبرغم أن هذه التقنيات لعبت دوراً مهماً، فإن الذى أحدث الفرق فى النهاية هو الاختراعات البيولوجية والبيئية: تقديم محاصيل جديدة تحمى الأرض، أغذية ذات سعرات حرارية عالية، أسمدة وطرق جديدة فى مناوبة المحاصيل. وفى الحقيقة، كان الاكتشاف الأخير هو الذى وضع اللفت «المتنمى لمنطقة تاوون شند» أى «لفت تاوون شند» على الخارطة. ومع ذلك، ما لا يقال لنا عادة هو أن كثيراً من ذلك تحقق بفضل المساعدة التى وفرتها الصين وأيضاً الأمريكيات (ما أضافته الأخيرات يتم عرضه بتفصيل فى الفصل الحادى عشر).

نظم تغيير المحاصيل فى الحقل الواحد للمحافظة على خصوبة التربة - والتى نادى بها البريطانيون كواحدة من التطورات الزراعية المهمة - كان قد توصل إليها الصينيون بشكل كامل. ومن اللافت للنظر أن طور الصينيون الكثير من مثل هذه الأنظمة قبل وقت طويل يصل إلى القرن السادس، وتم ذكرها جميعاً فى «تشهى مين ياوشو - Chhi Min Yao Shu»^(٤٦).

ولم تكن هذه الأساليب منتشرة على نطاق واسع فحسب، وإنما كانت أيضاً متطورة جداً. مما يفسر كيف تفوقت الإنتاجية الزراعية الصينية بسهولة على الإنتاجية البريطانية لعدة قرون. علاوة على ذلك، بعض المحاصيل المناوبة (التى أحدثت ثورة والتى استخدمها البريطانيون فى القرن الثامن عشر، كان الصينيون قد استخدموها قبل ذلك بائنى عشر قرناً، مثل الفول والبطاطا والدخن والقمح والشعير واللفت) ويصبح الأمر مفاجأة لو أن المعلومات والتفاصيل حول هذه الأنظمة لم يتم نقلها إلى أوروبا (كما ناقشنا أعلاه). من المهم أيضاً ذكر (أن العالم الجديد) أمد بريطانيا بكثير من المحاصيل التى كانت حيوية للثورة الزراعية^(٤٧).

وقد شمل ذلك اللفت والبطاطس والذرة والجوانو-^(*) والجزر والكرنب والحنطة السوداء^(**) والسلجم والبرسيم ونباتات أخرى تستخدم كعلف.

(*) سماد من ذرق الطيور البحرية - المترجمة.

(**) نبات يقدم حبه علماً للحيوانات - المترجمة.

وشكل كل من اللفت والبرسيم أساس نظام مناوبة المحاصيل البريطاني؛ كما كان السماد الطبيعي مخصصاً مهماً. وساعدت البطاطس على رفع إمداد الجماهير بالسعرات الحرارية (٤٨).

فى النهاية، عادة ما يُضفى تأكيد على الأساليب [البريطانية] الجديدة فى تلقىح الخيل التى مكنت من تحسين سلالتها من ناحية الحجم والقوة. إلا أن ما يتم إسقاطه غالباً هو أن إدخال «السلالة الشرقية» فى أوائل القرن الثامن عشر - على سبيل المثال - جلب أمهات الخيل العربية من الإمبراطورية العثمانية - وهو ما كان له أثر فعلى فى إحداث ذلك التطور (٤٩).

الأصول الصينية للثورة الصناعية البريطانية

إلى جانب القطن، شكلت صناعة الحديد والصلب العمود الرئيسى للتصنيع البريطانى. وتبدأ تفسيرات مؤيدى مركزية أوروبا بتعداد مجموعة كاملة من القفزات التقنية البريطانية المبدعة. وعادة ما تتضمن القائمة حديداً زهراً منصهرًا باستخدام فحم الكوك (١٧٠٩م) المنسوب إلى «إبراهيم دربى»، وعملية تحويل الحديد الغسل (خام الحديد) إلى حديد مطاوع (١٧٨٤م) المنسوبة إلى «هنرى كورت»، وبصفة خاصة المحرك البخارى (١٧٧٦م) المنسوب إلى «جيمس وات». وبطبيعة الحال، يسرد مؤرخو مركزية أوروبا ذلك بمصطلحات مثل «متالية التحدى والاستجابة» (الموجزة فى مقدمة هذا الفصل)، حيث استطاع المبتكرون البريطانيون الرواد بعبقريّة إيجاد حلول «عنى الزجاجة» الذى صاحب كل اختراع. ومن ثم، على سبيل المثال، المحرك الجوى (١٧٠٥م) لـ «توماس نيوكومن» الذى تم تحسينه من خلال خط طويل من التطويرات، تضمنت المحرك المائى (١٧٥٧م) الذى سجل «جون ويلكنسون» براءة اختراعه، والمحرك البخارى لـ «جيمس وات» (١٧٧٦م)، قبل بلوغ الذروة باختراع «ريتشارد تريفيثيك» محرك الضغط العالى فى عام ١٨٠٢م (والذى أدى به إلى إنشاء أول قاطرة بخارية عام ١٨٠٤م). السؤال المباشر إذن هو، هل كان البريطانيون بهذا القدر من الأصالة الذى يدعيه مؤيدو مركزية أوروبا؟ يجيب هذا الجزء بالنفى. ومن الملائم البدء بالمحرك البخارى نظراً للدور المحورى الذى لعبه فى التصنيع البريطانى.

يرى «كينيث پوميرانز» أن ما أدى فى النهاية إلى «الاختلاف العظيم» بين بريطانيا والصين بعد عام ١٨٠٠م، هو أن بريطانيا بوركت بمناجم عميقة ومتدفقة على عكس المناجم الصينية الشحيحة. وقد تطلب ذلك ابتكار المحرك البخارى فى بريطانيا لضخ الماء إلى الخارج. وبالتعاقب، مكن المحرك البخارى نشر التصنيع فى بريطانيا (بما أنه تم تطبيقه ليس فقط فى المناجم، وإنما أيضاً فى المصانع وخطوط السكك الحديدية، الخ) وعلى النقيض من ذلك، تَكشَّف أن مناجم الصين الجافة قليلة العمق هى سبب تعطلها لأن هذه الحالة لم تستلزم اختراع محرك بخارى. وبالتالي لم يتم أى تصنيع^(٥٠).

يصبح جدل «پوميرانز» إشكالياً بسبب ثلاث نقاط. الأولى، أن التعدين العميق بدأ فى الصين مبكراً جداً فى مرحلة دول «وارينج» (ما بين القرن الخامس و عام ٢٢١ ق.م). وفى الفترة بين ذلك الوقت وفترة «سِنج» بلغ متوسط أعماق المناجم ٣٠٠ قدم فقط (وخلال حكم «مينج» وحكم «شينج» بلغت عدة مناجم عمق ٣٠٠٠ أو ٤٨٠٠ قدم حتى أن أحد المناجم بلغ عمقه ٨٥٠٠ قدم)^(٥١). ثانياً، كانت مناجم عديدة تحت مستوى سطح المياه، وبالتالي تطلبت تصريفها (مثلاً مناجم شمالى كيانجسو). ويشير «روبرت هارتويل» إلى أن تزايد حجم العمليات خلال القرن الحادى عشر تطلب فى الأغلب استثماراً أساسياً فى أدوات الصرف، غالباً ما تضمن مضخة نفخ هيدروليكية مشابهة لتلك التى تستخدم فى آبار الملح فى «زيشقان»^(٥٢). وكما يفسر «پيتر جولاز»:

حتى كمية قليلة من الماء تسبب مشاكل فى مناجم الفحم، إلا أن هذه المعوقات كانت مُركبة فى الصين؛ حيث إن الكثير من فحمها له طبقة جييرية عادة ما تحتوى على كميات ضخمة من المياه. ونتيجة للثنايا المتشرة فى أرجاء المنجم، كان يتم خرق هذه الخزانات أثناء عملية التعدين. فى أفضل الحالات، كان نزع المياه أكبر مشكلة تواجه تعدين الفحم الصينى وأكثرها انتشاراً. فقد كانت المياه أكثر من اللازم، ومثل ذلك أكبر مشاكل المناجم الصينية^(٥٣).

ثالثًا، وبشكل ساخر، لم يكن ممكنًا تطوير محرك البخار في بريطانيا بدون الابتكارات الصينية الرائدة السابقة، وخاصة مضخة النفخ الهيدروليكية التي استخدمها الصينيون من أجل استخراج المياه من المناجم الغارقة.

من المفيد البدء في ملاحظة أن أساسيات المحرك البخارى ظهرت أولاً في الصين في شكلها المطبوع في «رسالة في الزراعة» لـ «وانج شين» (١٣١٣م). وترجع هذه الأساسيات إلى منفاخ يعمل بالماء الذي يعمل بالمياه (استخدم لأول مرة في عام ٣١م). وكما هو معترف به، كان محرك «وات» البخارى تطويراً لآلة «ويلكنسون»، إلا أن اختراع «ويلكنسون» كان تقريباً مطابقاً لآلة «وانج شين».

إن الإضافة الوحيدة، وإن كانت لا تخلو من دلالة، كانت استخدام العمود المرفقى (والتي شكلت أحد الاختراعات الأربعة المستقلة بحق التي قام بها الأوروبيون في الفترة من ٥٠٠ - ١٧٠٠م). فضلاً عن ذلك، ليس بأقل أهمية الإشارة إلى أن صندوق النفخ الصينى، والتي كانت عبارة عن قوة مزدوجة الأداء ومضخة ساحبة، في كل شوط تطرد الهواء من أحد جانبي الكباس، بينما تسحب قدرًا مساويًا من الهواء من الجانب الآخر. لم يكن لهذه الآلية تشابه قريب مع «محرك وات» فحسب وإنما مع نهاية القرن السابع عشر، كان الصينيون قد طوروا محركًا يدار بالبخار^(٥٤). من اللافت للنظر، بناء على رؤية «نيدهام» و«لينج»، أن يشير «بوميرانز» إلى أن:

أدرك الصينيون منذ وقت طويل القاعدة العلمية الأساسية التي يتضمنها الضغط الهوائى. وعرفوا منذ ذلك الوقت كيفية التحكم في نظام الكباس / الأسطوانة الذى يعمل بشكل مزدوج (كجزء من «علبة المنفاخ») مثلما فعل «وات»، بالإضافة إلى نظام يحول الحركة الدائرية إلى حركة خطية، والذي عادت كفاءته أى نظام عرف فى أى مكان قبل القرن العشرين. كل ما تبقى هو استخدام الكباس لتدوير العجلة وليس العكس. (فى المنفاخ، كان الهدف هو تحريك الكباس لنفخ الهواء الساخن، وليس خطوة من أجل إعطاء طاقة دوران للعجلة). عرض أحد التبشيريين الهيزويت فى البلاط عام ١٦٧١م نماذج مصغرة لمركبة تتحرك بقوة دفع توربين بخارى، وقد بدا أنهما تعملان بناء على نماذج صينية أكثر منها غريبة^(٥٥).

وعلاوة على ذلك، يقول «روبرت تمبل»:

إن التصميمات الأوروبية [للمحرك البخارى] استمدت كلها من النماذج الصينية عبر وسطاء عديدين أمثال «أجوستينو راملى» (١٥٨٨م).

وقد تمثت تجربة الكباس الذى يدار عن طريق انفجار البارود فى أوروبا بناء على فكرة - كما يفسر «نيدهام» - «أنه يمكن اعتبار الكباس وذراع الكباس كقذيفة مدفع لها مجال محدود». وبما أن الصينيين اخترعوا كلاً من البارود والمدفع، فقد استوحوا عملية الاحتراق الداخلى والمحركات البخارية بشكل جزئى من فكرة أن المدفع له قذيفة تناسب تماماً الماسورة التى يتم إطلاقها بالقوة، وهى مساهمات صينية إضافية إلى المحركين السابقين^(٥٦).

البندقية والمدفع هما فى الواقع محرك احتراق داخلى ذو أسطوانة واحدة، وكما لاحظ «لين وايت» فى البداية: «إن كل محركاتنا الأكثر حداثة . . . تنحدر منهما»^(٥٧).

وبالفعل، كان أحد التحديات الرئيسية التى واجهت «جيمس وات» عند تطويره محرك البخارى هى الحاجة إلى إنتاج أسطوانة مضبوطة ومحكمة الإغلاق. ومن المثير للانتباه أنه يتوجه إلى «جون ويلكنسون» لطلب المساعدة، ونقول مثير للانتباه لأن «ويلكنسون» امتلك أداة ثقب مصممة لإنتاج المدفع. ومن المهم ذكر أن الصينيين هم الذين اخترعوا كلاً من المدفع والبندقية، اللذين انتقلا فيما بعد إلى الأوروبيين (كما رأينا فى الفصول من الثالث إلى الثامن). لا يعنى أى من هذا أن «بوميرانز» وآخرين كانوا على خطأ فى التأكيد على أهمية تطوير المحرك البخارى وانتشار استخدامه فى التصنيع البريطانى، وإنما يعنى أن الفنيات من الجوانب الأساسية للمحرك البخارى تم اختراعها فى الصين قبل أن يحلم بها الأوروبيون أمثال «ليوناردو دافنشى» بعدة قرون.

فبالفعل، لم يأت محرك البخار البريطانى بمعجزة من الفراغ. وهكذا بينما كان للعديد من المخترعين البريطانيين مساهماتهم، فإنه من الإهمال إغفال الدور الصينى.

• الفحم والفرن العالى

يؤكد مؤيدو مركزية أوروبا بصفة خاصة على ثورية استبدال بريطانيا الفحم بالفحم

النباتى (بالتزامن مع تسارع ندرة الأشجار)، مما أدى إلى الادعاء الشائع بأن «كول بروكديل Coolbrookdale» البريطانية كانت أول مكان في العالم يستخدم الفحم في صهر الحديد الخام. وكما يشير «فيليس دين» كان أهم إنجاز للثورة الصناعية أن [الفحم] حول الاقتصاد البريطانى من الاعتماد على الخشب والماء كأساس له إلى الاعتماد على الفحم والحديد^(٥٨).

إلا أنه كما أشرنا في الفصل الثالث، يعتمد ذلك على واقع أن الصينيين استخدموا الفحم ليحل مكان الفحم النباتى في القرن الحادى عشر. فضلاً عن ذلك ظهرت أفران صهر المعادن في الصين في القرن الثانى قبل الميلاد، وبحلول القرن الخامس، كان الصينيون قد طوروا عملية «الصهر المشترك» والتي يتم عملية صهر الحديد المطاوع والزهرة معاً لإنتاج الصلب. «كان ذلك أساس عملية «مارتن» و«سيمتز» للصلب لعام ١٨٦٣م، رغم حدوثها قبل ذلك بألف وأربعمئة عام في الصين^(٥٩). ومع ذلك، وحتى عام ١٨٥٠، أنتجت بريطانيا مستويات من الصلب أقل نسبياً (مقارنة بالحديد) نتيجة التكلفة الإنتاجية الأكثر ارتفاعاً بكثير. الذى غير ذلك الوضع ابتكار محول «بيسير» (١٨٥٢م) وهنا من المفيد ذكر أن:

عمل «هنرى بيسير» كان مسبقاً في عام ١ٸ٥٢ بما قدمه «وليم كيللى» [مع أن كيللى لم يحصل على التقدير الكامل]..... وكان «كيللى» قد جلب أربعة خبراء صينيين في الصلب إلى «كتاكى» في عام ١٨٤٥م، وقد تعلم منهم قواعد إنتاج الصلب المستخدمة في الصين على مدار أكثر من ألفى عام مضت^(٦٠).

• إنتاج الحديد والصلب

كما أشرنا في الفصل الثالث، ظلت مستويات إنتاج الحديد البريطانى حتى عام ١٧٨٨م أقل من مثيلاتها في الصين عام ١٠٧٨م، ولم يتمكن البريطانيون إلا منذ القرن التاسع عشر من مجاراة أسعار الإنتاج الصينية المنخفضة التي كانت قائمة عند القرن الحادى عشر. كما أشار «جوزيف نيدهام»:

إنها لمفارقة تاريخية غير عادية إن الحضارة الغربية التي أثرت كثيراً على حضارة العالم اليوم، تعتمد بهذا القدر على عمل الحديد والصلب، [باعتبار أن] الصين كانت متقدمة بـ ١٣٠٠ عام على الغرب فيما يتعلق بالحديد المسبوك^(٦١).

كانت الهند أيضاً متقدمة على بريطانيا. فكان صلب «ووتز» الهندي هو الأرقى في العالم لعدة قرون، وحتى القرن التاسع عشر، وكان مقدراً بصفة خاصة في بلاد الفرس حيث عرف باسم الصلب الدمشقي. وحتى في نهاية القرن الثامن عشر، ظل الإنتاج البريطاني أدنى من النوع الدمشقي^(٦٢).

وحتى عام ١٨٤٢ م، لم يكن الحديد والصلب الهندي فقط بنفس جودة البريطاني. إن لم يكن أفضل منه. إنما كان أيضاً أرخص سعراً من ذلك المنتج في «شيفيلد»^(٦٣). من الملفت أيضاً، أنه في ذلك الوقت، بلغ عدد أفران صهر المعادن الهندية ٥٠ ضعفاً للعدد الموجود في بريطانيا (وظل عشرة أضعاف العدد البريطاني في عام الذروة ١٨٧٣ م). ومن الأهمية تذكر أن الحيرة تملك المصنعين الغربيين أمام الجودة العالية لكل من الإنتاج الهندي والفارسي؛ لذلك، لم يكن مفاجئاً أنه عندما اهتم البريطانيون مؤخراً بإنتاج الصلب، نظروا إلى أساليب إنتاج كل من الصين والهند. وقد قام «بنجامين هانتسمان» بأول محاولة لتقليد تلك العملية في «شيفيلد» في عام ١٧٤٠ م، رغم أن محاولات أخرى تمت خلال الثمانين عاماً التالية، ويذكر «آرنولد پاسي» عن النظام البريطاني:

[رغم] أن «فولاذ البواتق» المنتج كان ذا جودة عالية ضرورية لصناعة أدوات الخراطة . . . [إلا أن] نمط الشفرات الآسيوية لم يتم الحصول على مثيله ولا على جودته العالية، وهو ما يزال يربك صناع الصلب الغربيين. وهكذا، حتى في تسعينيات القرن الثامن عشر، كان صلب «ووتز» الهندي موضوع الأبحاث في «شيفيلد» حيث كان يستخدم لصنع نماذج شفرات ذات جودة لا يمكن تقليدها بوسائل أخرى^(٦٤).

فضلاً عن ذلك، قام عدد من العلماء الأوروبيين بنهاية القرن الثامن عشر بالبحث في أصول صلب «ووتز» الهندي، أشهرهم «مايكل فاراداي»^(٦٥) وكما يستنتج

«براودل»: «قام العديد من العلماء الأوروبيين خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر بالسعى لاكتشاف أسرار الصلب الدمشقى [صلب «ووترز»]. وجاءت نتائج أبحاثهم لتعلن ميلاد دراسة المعادن [البريطانية]^(٦٦) جدير بالذكر أيضاً أن المنتجين البريطانيين قاموا بتجارب على منتجات صلب «كوربي - Corby» من أجل إعادة إنتاج أساليب صناعة الصلب الصينية القديمة . وقد أثبتت نجاحها بإنتاج صلب موحد .

الأصول الصينية لصناعة القطن البريطانية

كانت صناعة القطن العمود الآخر - إن لم يكن الرئيسى - للثورة الصناعية البريطانية . بحلول عام ١٨٣٠ م، أصبحت الصناعات القطنية هى الصادرات الرئيسية للبلاد، وصارت فكانت صناعة القطن بمثابة صمام أمان التصنيع البريطانى . مرة أخرى، يركز المؤرخون على قائمة من المبتكرات المستقلة التى أبدعها عدد من المخترعين البريطانيين، والتى تشمل :

المكوك الطيار لـ «جون كاي» (١٧٣٣ م)، إطار الغزل لـ «جون ويات» و«لويس پول» (١٧٣٨ م)، دولاب الغزل لـ «جيمس هارجريف» (١٧٦٥ م)، وإطار الماء لـ «ريتشارد أركرايت» (١٧٦٧ م)، المغزل الآلى لـ «صمويل كرومبتون» (١٧٧٩ م)، النول الآلى لـ «إدموند كارترايت» (١٧٨٧ م)، ومرة أخرى «جيمس وات» ومحركه البخارى (١٧٧٦ م) . ويُزعم أن هذه المخترعات تبعت أيضاً النهج الداخلى لـ «متتالية التحدى والاستجابة» التى يتم من خلالها اختراع التطبيق البريطانى العبقري، ثم تعديل تقنياته لاحقاً . وكانت النتيجة زيادة كميات الغزل عشرة أضعاف، فلم يماثلها إلا واردات القطن الأمريكية (انظر الفصل الحادى عشر) .

يفترض عادة أن أول إشعاعات الحداثة المبهرة انطلقت من ذلك المكان «المتسخ» فى شمالى إنجلترا «لانكشاير» . إلا أن «لانكشاير» لم تكن المكان الذى بدأت منه معجزة القطن، لأن صناعة القطن لم تكن بأية حال فريدة من نوعها فى بريطانيا القرن الثامن عشر، وإنما كان لها أسبقية واضحة فى الهند والصين .

لم تمهد الصين الطريق فحسب فيما يتعلق بآلات النسيج، وإنما اخترعت «دولاب الغزل الكبير» والذى كان أفضل من آلة «أركرايت» . بالإضافة إلى ذلك، كان للصينيين

دائمًا في مجال النسيج آلات تختلف في تفصيـلة واحـدة هامة عن كل من مغزل «هارجرىف» الآلى ومكوك «كاي» الطيار^(٦٧). فكما يقول «ديتر كون»:

اخترع فنـيو النـسيج الصينـيون جميع الأجزاء الأساسية لآلة غزل [مشابهة لهذه الابتكارات البريطانية] من أجل الاستخدام الصناعى فى القرن الثالث عشر. . . . بالفعل فيما يتعلق بالبناء الميكانيكى، حتى المغزل الآلى الذى لم يكن أبداً سهل التشغيل - لم يستطع محاكاة جودة هيكل الغزل الكبير^(٦٨).

تمثل الفرق الوحيد فى أن الآلات الصينية استخدمت فى إنتاج الحرير وليس القطن. ومع ذلك، كان نشر تقنيات الحرير الصينى هو الذى وفر مؤخرًا الأساس لتقنيات نسيج القطن البريطانى. وقد تم أول انتقال للابتكارات الصينية فى النسيج إلى أوروبا فى القرن الثالث عشر (حيث ساعدت على نشأة صناعة الحرير الإيطالى - كما جاء فى الفصل السادس). وبالتالى، سوف يقدم الإيطاليون هذه الأفكار إلى البريطانيين. إحدى اللحظات ذات الدلالة هنا تتعلق بمصانع إنتاج الحرير التابعة لـ «چون لومب» وكانت لها مغزاهـا لأن مصانع الحرير تلك هى التى وفرت النموذج لصناعة القطن الذى سوف يتم تطويره فى «دربى» بإنجلترا. فهنا نجد أن آلة «لومب» مثلت فعليًا ذروة انتقال المعرفة العالمية، تحدثت خلالها الصين إلى أوروبا، وبالطبع إلى بريطانيا، بطريقة غير مباشرة.

وقد أخذ «چون لومب» أفكاره من إيطاليا، حيث كانت آلات صنع الحرير مستخدمة بالفعل^(٦٩). إلا أن وصف هذه الآلات باعتبارها ابتكارات إيطالية يعتم بشكل فوري على أصلها الصينى.

وكما أوضح الفصل السادس، كان الجانب الهام فى هذه الآلات هو استخدام المحلال^(*) (آلات اللف). وتلك بدورها أتت من الصين حيث كانت مستخدمة منذ عام ١٠٩٠م^(٧٠). وقد اعتمدت آلة «لومب» أيضًا على استخدام المحلال وتشابهت كثيرًا والآلات الصينية. علاوة على ذلك، كما رأينا أيضًا فى الفصل السادس، تشابهت تقريبًا جميع جوانب الآلات الإيطالية مع النماذج الصينية الأولى حتى الوقت الذى زار فيه «لومب» إيطاليا^(٧١). إلا أن النقطة الرئيسية هنا هى أن مصانع حرير «دربى» (التي اعتمدت على التصميمات الإيطالية، التي بدورها اعتمدت على النماذج الصينية الأصلية) هى التى وفرت النموذج لمُصنعي الأقطان الناشئين.

(*) أداة حل الحرير ولفه - المترجمة.

يقال لنا كثيراً ما إن إحدى العلامات التقليدية على تفوق الصناعة البريطانية وعبقريتها، هى أن أول جسر حديدى ظهر فى بريطانيا فى «كول بروكديل» فى عام ١٧٧٩م. ويوضح أحد النصوص ذلك بشكل غوذجى، ففى «كول بروكديل»:

أظهر «جون ويلكنسون» ومنافسوه عبقريتهم. فاستخدم حديد «دارى» الأول فى تشكيل الأوانى والأوعية، ولكن «ويلكنسون» ومتخصصى الحديد فى «شروپشاير» كانوا فى ذلك الوقت أكثر طموحاً بكثير. فبالاشتراك مع «إبراهيم دارى» الثالث، أنشأ «ويلكنسون» أول جسر حديدى قرب «كول بروكديل» ومازال موجوداً حتى اليوم، وكانت الفكرة من الجدة حتى أن القرية الصغيرة التى تقع قريبة من الجسر يطلق عليها اليوم «الجسر الحديدى» (٧٢)

ومع ذلك، يتداعى هذا بالكامل أمام وجود آلاف الجسور الحديدية المعلقة فى الصين قبل ذلك بألف عام. وقد ظهر بالفعل «أول» جسر معلق مصنوع من الحديد المطاوع فى الصين فى (تشينجتونج بمقاطعة يونان) عام ٦٥م، كما ظهرت الجسور المعلقة بسلاسل حديدية فيما بعد على نهر «تشين شاين» عام ٥٨٠ و٦١٨^(٧٣). لم تكن هناك هذه الأمثلة الصينية المعروفة «إلهامها للمهندسين الغربيين»^(٧٤) فحسب، بل إن تقارير الجيزويت حول الجسور الصينية المعلقة قد ناقشها العديد من المعمارين البريطانيين أمثال سير «ويليام تشيمبرز» كما أنها جذبت نظر «توماس تلفورد»^(٧٥).

والعلامة الأخرى على عبقرية الصناعة البريطانية كما يقال لنا هى «أول» ظهور لنظام لمبة غاز لإنارة الشارع فى ١٧٩٨م. مرة أخرى، هذا زعم خاطئ، حيث استخدم الصينيون الغاز الطبيعى لأغراض الإنارة قبل مجيء «الابتكار» البريطانى بحوالى ألف عام^(٧٦).

وتعتبر أداة الحفر البريطانية انتصاراً آخر، باعتبار استطاعتها الوصول إلى عمق ٢٠٠ قدم. إلا أن هذه الأعماق تصبح أقزاماً ضحلة أمام آلات الحفر التى كانت تصل إلى أعماق الآبار الصينية والتى بلغت ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٨٠٠ قدم. كان الصينيون ينشرون

آلات الحفر الطويلة المدى قديمًا جدًا في القرن الأول الميلادي . ولم يستطع الغرب اللحاق بذلك حتى القرن التاسع عشر . ومما له دلالة ، أن أساليب الحفر الصينية هي التي كانت مستخدمة في أوروبا لاستخراج الملح (١٨٣٤م) ، وأيضًا في حفر آبار البترول (١٨٤١م) . وبالفعل ، أقام «دراك» بترول في بنسلفانيا ١٨٥٩م مستخدمًا مباشرة أساليب الكابل الصينية . كما يستنتج «تمبل» :

إن الأسلوب المعروف بـ «ادفعها إلى أسفل» للتنقيب عن الزيوت في أمريكا ، كان مطابقًا لأسلوب «وتر القوس» للتنقيب الذي استخدمه الصينيون وحتى الآلات الدوارة الحديثة تبدو ذات أصل صيني . باختصار ، أنت أساليب الحفر الغربية أساسًا من الصين ، كما أن صناعة الزيوت الحديثة كانت مبنية على أساليب شرقية متقدمة عن الغرب بحوالى ١٩٠٠ عام (٧٧) .

هناك علامة أخرى على تفوق الصناعة البريطانية ، كما يقال لنا ، وهي ابتكار السفن ذات الحواجز والمقصورات التي لا يدخلها الماء . وتنسب هذه العبقرية إلى السير «صمويل بنتام» ، الذي طور هذا الاختراع لصالح البحرية الملكية في حوالى عام ١٧٩٥م .

إلا أنه - كما أعلنت زوجته فيما بعد (خارجة عن الإجماع الأوروبي) - يجب نسب الابتكار إلى الصينيين (٧٨) . ففي الواقع ، أدخلت حواجز التقسيم/ المقصورات إلى السفن الصينية في القرن الثاني الميلادي .

علاوة على ذلك ، ومن المفاجئ بشكل خاص ، أن البحرية البريطانية لم تتمكن من مضاهاة هذا الابتكار الصينى بشكل مباشر إلا بنهاية القرن الثامن عشر ، وهو أمر مفاجئ لأن «ماركو بولو» كان قد نقل هذا الاختراع المنقذ للأرواح إلى الغرب في عام ١٢٩٥م .

ومن المؤسف ، أنه لو كان المصممون البريطانيون طبقوا ذلك الابتكار على «التيتانيك» - والمفترض أنها الإنجاز المتوج لتصميم السفن الغربى أو البريطانى - لكان قد تم إنقاذا ما لا يقل عن ١٥٠٢ من الأشخاص على متن أولى رحلاتها .

قد يمكن العثور على آخر علامات العجرفة البريطانية في استضافة «المعرض الكبير» في ١٨٥١م ، والذي أعلن تفوق الصناعة البريطانية على العالم . وقد أقيم ذلك

المعرض فى قصر «باكستون» الزجاجى ، والمفترض أنه مقام من الزجاج ومدعوم بهيكل من الحديد والصلب . إلا أن ما يقال لنا عادة هو أن أطول أقواس «باكستون» التى يبلغ مداها ٧٢ قدمًا ، كانت مصنوعة من الخشب ، وكان هناك ٢٠٥ أميال من الحواجز الخشبية و ٣٤ ميلًا من القنوات [المزاريب] فى ذلك القصر المزعم بناؤه من الزجاج والحديد^(٧٩) . يعكس ذلك النقطة المظلمة حتى الآن ، وهى أن الخشب - وليس الصلب - ظل الأساس لأعمال عديدة لوقت طويل خلال التصنيع البريطانى . بالفعل ، رغم تخيلنا للسفن المصنعة من الحديد والصلب ، إلا أن الواقع هو أنه عشية افتتاح المعرض الكبير ، نجد أن ٩٠٪ من السفن البريطانية كانت مصنوعة من الخشب .

علاوة على ذلك ، فقط فى عام ١٨٥٢م أصبح سعر الصلب رخيصًا بدرجة كافية لتمكين البريطانيين من تصنيعه بكميات كبيرة . وقد حدث ذلك نتيجة ابتكار محول «بيسير» الذى كان متأثرًا بالخبرة الصينية ، كما رأينا من قبل .

أخيرًا وليس بأى حال آخرًا ، إحدى العلامات التقليدية على الثورة الصناعية كانت ثورة النقل ، والتى كانت ملامحها الرئيسية الريادة فى خلق القنوات وخاصة القناطر المائية . ويقال لنا بشكل غمطى إن البريطانى «جيمس بريندلى» هو أعظم مهندسى القنوات [هو الذى] طبقت عبقريته الميكانيكية - على مشاكل إنشاء القنوات . وكانت النتيجة انتصاراً^(٨٠) .

إلا أنه كما رأينا فى الفصل الثالث ، كان إنشاء القنوات ذات القناطر ملمحًا رئيسيًا لمعجزة «سونج» الاقتصادية . ولقد اخترعت فى عام ٩٨٤م بناء على ٨٠٠ عام سابقة من الخبرة^(٨١) ، فضلاً عن ذلك ، فالقناة التى بنيت فى بريطانيا وبلغت ٦٠٠٠ كم بين عامى ١٧٥٠م و ١٨٨٥م ، تحولت إلى غير ذات أهمية عند مقارنتها بالـ ٥٠٠٠٠ كم المقامة فى زمن «سونج» قبل ذلك بسبعمائة عام . كما استقبلت تلك القنوات السفن الصينية العديدة التى تقزمت بجانبها مراكب البضائع الغربية والصغيرة التى كان يجرها الحصان ببطء على جانب القنوات البريطانية الضيقة . وفى القرن الحادى عشر كانت السفن الصينية الخاصة الى تذرع القناة الكبيرة ذهابًا وإيابًا تستطيع الواحدة منها حمل أكثر من ١١٠ أطنان (وهو ما يتعدى حمولة إبحار سفينة «كولومبوس» «ذى نينا» - the Nina . وبنهاية القرن التاسع عشر ، كانت سفينة البضائع الصينية تستطيع الواحدة منها حمل ما يقرب من ١٤٠ طنًا (ثلاثة أضعاف ما تحمله سفينة البضائع البريطانية) .

لا يعنى أى من هذا أن الصناعة البريطانية شيدت فقط فوق الأساسات الصينية . وإنما يعنى أن التصنيع البريطانى نشأ بشكل ذى مغزى على أساس عملية تغيير «ولدها آخرون» والتي ترجع إلى العديد من الابتكارات الصينية التى أبدعت بين عام ٧٠٠م وقبلها بـ ٢٣٠٠ عام . ويبدو من الإنصاف القول بأن صناعات الحديد والصلب والقطن البريطانية كانت لها دلالتها ليس فقط لتأخرها ، وإنما لما تمتعت به من صفات مستمدة من غيرها . حيث لا يكمن النجاح البريطانى هنا فى أصالتها فحسب ، وإنما فى مشاربتها على حل المشكلات لتفعيل مخترعات الآخرين وتحسينها . فى هذا الصدد ، تماثل بريطانيا بشكل قريب الرؤية المتعارف عليها لبلد تصنعى جديد أو مطور متأخر ، تمتعت بكل «مزايا التأخر» واستطاعت أن تستوعب وتكيف اكتشافات الآخرين التقنية .

أن يكون البريطانيون أدخلوا التعديلات عليها متأخرًا يبدو اقتراحًا معقولاً ، وإنما إنكار دور الصين فى كل ذلك يبدو غير معقول بالمرّة ، لأنه بدون الاختراعات الصينية الأولى لكان هناك القليل الذى يمكن تحسينه . بالإضافة إلى ذلك ، بدون هذه المساهمات الصينية ، لظلت بريطانيا على الأرجح بلدًا متخلفًا صغيرًا ، يهيم على أطراف قارة متخلفة بالمثل ، كانت بدورها تطفو على أطراف الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفرو-آسيوية منذ عام ٥٠٠م .

باختصار ، إن رؤيتى لـ «التراكم العالمى لتاريخ البشرية» فى التصنيع ، تفترض أن التأكيد التقليدى على أن الثورة الصناعية البريطانية هى المكان الذى - حسب كلمات «روستو» - «بدأ فيه كل شيء» ، يمكن أن نراه الآن كنتاج لضيق أفق مركزية أوروبا . وبالتالي فإن أفضل ما نختم به هو كلمات «إريك جونز» :

فى سالف الزمان ، كان هناك حدث محدد يحكى عنه بأن النمو بدأ مع ثورة صناعية فى أواخر القرن الثامن عشر . الآن نحن نعرف يقينًا أن الحدث كان بالفعل عملية ذات أبعاد أقل بكثير مما يزعم ، بمساهمة بريطانية أقل [وشرقية أكثر] ، حدث بطريقة أقل فجائية إلى أبعد الحدود . وكان فى الواقع جزءًا من استمرارية التطور التاريخى التى استغرقت وقتًا أطول كثيرًا^(٨٢) .

الفصل العاشر

• تكوين الهوية الأوروبية العنصرية وابتداع العالم

الإمبريالية كرسالة أخلاقية

(١٧٠٠ - ١٨٥٠م)

فى يوم من الأيام سوف تزدهر تركيا والصين وبقية العالم . إلا أن هذه الشعوب لن تبدأ فى التقدم حتى تنعم بحقوق الإنسان ؛ وهذه لن يتم الحصول عليها إلا عن طريق الفتح الأوروبى .

وينوودريد

قبل إن مهمتنا الحضارية وحدها تستطيع أن تبرر احتلالنا لأراضى الشعوب غير المتحضرة . تكرر جميع كتاباتنا ومحاضراتنا وإذاعاتنا إلى - بطريقة عملة - رغبتنا فى تخضير الشعوب الأفريقية [والشرقية] . لا شك أن هناك من يتهج بالنظر إلى تقدم الحضارة على أنه تحسين الأوضاع المادية وتنمية المهارات المهنية والتحسين فى الإسكان والصحة والتعاليم السكولاستية^(*) . إنها بلا

(*) السكولاستية Scholasticism هى الفلسفة النصرانية السائدة فى العصور الوسطى وأوائل عصر النهضة ، وقد بنيت على منطق أرسطو ومفهومه لما وراء الطبيعة ، ولكنها اتسمت فى أوروبا الغربية خاصة ، بإخضاع الفلسفة للآهوت - الترجمة .

شك «قيم» مفيدة وضرورية. لكن هل تشكل هذه القيم الحضارة؟ أليست الحضارة فوق أى شيء آخر تقدم فى الشخصية الإنسانية؟

الأب پلاميد

يخدم هذا الفصل ثلاثة أغراض رئيسية. الأول، يقدم وجهة نظرى بأن تكوين الهوية لعب دوراً مهماً فى نشأة الغرب. وأقوم بذلك موضحاً أن تكوين الهوية كان عاملاً مهماً أدى إلى الإمبريالية، والتي بدورها مكّنت للمرحلة الأخيرة من نهضة الغرب (انظر الفصل الحادى عشر).

الثانى، توضيح أنه تم خلق هوية عنصرية فى جوهر الخطاب الإمبريالى. وهو ما يمكننى من مناقضة الافتراض العام لمركزية أوروبا القائل إن الخصائص الليبرالية المتقدمة هى التى دعمت نهضة الغرب.

وثالثاً، يقوى ذلك من ادعائى بأن السياق العالمى كان أساسياً فى نهوض الغرب. وكما يشير «جيرارد ديلانتى»:

تجد فكرة [أو هوية] أوروبا تعبيرها الأكثر دواماً فى المواجهة مع الشرق فى عصر الإمبريالية. فقد تشكلت هوية أوروبا عند مواجهتها حضارات أخرى. فأوروبا لم تستمد هويتها من ذاتها، وإنما من تكون مجموعة من التباينات العالمية. ففى الخطاب الذى أبقى على هذا الانقسام بين الأنا والآخر، [أصبحت] أوروبا والشرق قطبين متضادين داخل نظام القيم الحضارية الذى حددته أوروبا^(١).

يبدو الادعاء بأن الإمبريالية بنيت على خطاب عنصرى، غير قابل للتصديق إلا إذا ما أدمجنا فيه العنصرية بشكلها «العلمى»، مع العلم أنها ظهرت فى أوروبا بعد عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر - أى متأخراً جداً بالنسبة للإمبريالية. ولأنى أحذو حذو «جورج فريديركسون» (وأيضاً جيمس بلاوت)، فلأنى أفرق بين العنصرية الضمنية والعنصرية الصريحة^(٢). فأولاً، تكونت العنصرية الضمنية فى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما بدأ ظهور العنصرية الصريحة فى بدايات القرن الثامن عشر، وأكدت ظهورها بقوة (خاصة فى بريطانيا) بعد

١٨٤٠. ثانيًا، تحدد العنصرية الضمنية «الاختلاف» من خلال مقاييس ثقافية وعرقية وبيئية وليس خصائص وراثية. ومع ذلك، فهي تجسد تمامًا سلطة تقوم على أساس الأعلوية الغربية والسفلوية الشرقية. وبالتالي، فالعنصرية الضمنية أكثر مكرًا بكثير من العنصرية الصريحة، حيث إنها تعمل بشكل أعمق على مستوى الوعي الباطنى - وغالبًا ما يكون جانبها العنصرى محجوبًا. فقد كانت العنصرية الضمنية هي التي جعلت الكثيرين من الأوروبيين يعتقدون بصدق أنهم يساعدون الشرق من خلال الإمبريالية، فى الوقت الذى كانوا يسببون فى الواقع قمعًا وبؤسًا وتعاسة بشتى الطرق - الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

لهذه العقائد (الأيديولوجيات) علاقات أو مضامين مختلفة مع الإمبريالية. فالعنصرية الضمنية تفترض - بشكل حاسم - أن التدنى الحضارى يمكن - ويجب - علاجه من خلال «مهمات تحضير»^(*). فى المقابل، ولأن العنصرية الصريحة (أو العلمية) تركز فقط على الخصائص الفسيولوجية (العضوية) / الوراثية، فإنها تميل إلى رؤية التدنى العنصرى كصفة دائمة. وبالتالي، العنصرية الصريحة لها علاقة غير متماسكة مع الإمبريالية. كان الكثيرون من العنصريين العلميين متشائمين ضد الإمبريالية، إما لأنها مهمة غير مثمرة (على اعتبار أن الأجناس الشرقية غير قادرة على أن تتحضر)، وإما لأنها سوف تؤدي إلى تحلل الجنس الأعلى نتيجة التزاوج بين الجنسين، كما قال «دى جوينو» و«روبرت نوكس». إضافة إلى ذلك، حذر البعض من الإمبريالية على أساس أن المناخ سوف يؤدي إلى انحطاط الجنس الأسمى. وعلى التباين، كان بعض الداروينيين الاجتماعيين والعنصريين العلميين أقل «تشاؤمًا». فقد اعتقدوا أن الجنس الأنجلوساكسونى عليه مهمة تولى أمر العالم، باعتبار أن الأجناس الأدنى مصيرها الانقراض، وأن تقدم الحضارة هو فى أمان فى أيدي البريطانيين (كما جاء فى كلمات تشارلز كينجسلى).

بينما قد يبدو هذا المفهوم للعنصرية فى البداية معقدًا، لكنه فى الواقع تبسيط للحقيقة بعدة طرق. فسوف يصبح إشكاليًا افتراض أن العنصرية الصريحة كانت توأماً

(*) كما نوهنا من قبل، أخذ هذا «المضمون» أسماء كثيرة فى أدبيات الاستعمار: حمل الرجل الأبيض - مهمة الرجل الأبيض - عبء الرجل الأبيض، وانفردت الولايات المتحدة باسم إضافى: القدر المين أى قدرها فى فتح العالم لتحضيره طبقًا للقيم الأمريكية - المترجمة.

مطابقاً للعنصرية الضمنية . لأنه فى الوقت الذى وجدت بينهما عوامل تواصل واضحة ، كانت هناك أيضاً فجوات هامة ، ومن ثم يتضمن ذلك أن كل مرحلة تميزت بصفات متشابهة وأخرى مختلفة . ففى مراحل ، بدا وكأن الأصول التاريخية لكل من العنصرية الضمنية والصريحة مختلفة . ومن ثم يجب على القارئ أن يأخذ فى اعتباره أن البيان الذى أقدمه هو نسخة مبسطة بالفعل لقصة شديدة التعقيد . ومع ذلك ، توجد نقطتان ذاتا أهمية فى هذا السياق . الأولى ، رغم أن العنصرية الصريحة كانت عاملاً مهماً ، إلا أننى سوف أركز أكثر على ظهور العنصرية الضمنية ، باعتبارها كانت حاسمة فى تكوين الإمبريالية . وثانياً ، إننى لست مهتماً بتوفير سلسلة أنساب قد تؤدى بنا إلى التيه بنا عبر التفاصيل العديدة الملتوية والملتفة الخاصة بنشأة العنصرية الكامنة والصريحة . ينصب تركيزى على العلاقة بين العنصرية وتكوين الهوية الأوروبية فى بناء الخطاب الإمبريالى .

نقطة أخيرة جديرة بالذكر هنا ، فكما أحاجج لاحقاً بأن من المفارقات أن ظهرت العنصرية الكامنة بشكل حاسم فى عصر التقدم/ التنوير . ولكن كما يشير أيضاً «ثيرى هيتش» فإن النظر إلى عصر التنوير كفترة شرع خلالها المفكرون - علناً - فى بناء رؤية عالمية لعنصرية ضمنية ، إنما هو تبسيط مفرط^(٣) . فقد كانت - فوق كل شيء - عملية غير واعية . فضلاً عن ذلك ، كان التنوير «انفصامياً» ، حيث كانت مفارقاته الكبرى أنه فى الوقت الذى اقتبس واستوعب فيه الأفكار الشرقية (أساساً صينية) - كما رأينا فى الفصل التاسع - تم تشكيل هذه الأفكار فى هيكل معرفى تخيل الشرق على أنه غير متحضر ، وبالتالي أدى إلى مهمات التحضير الإمبريالية ، وإلى قمع الشرق .

إعادة بناء الهوية الأوروبية

العنصرية، خطاب الإمبراطورية، وابتداع العالم

ظهرت العنصرية الضمنية خلال عصر التنوير . فوق كل شيء ، كان عصر التنوير فترة تعريفية فى إعادة اختراع الهوية الأوروبية . فكان مبنياً - من الناحية التأثيرية - على سؤال : من نحن؟ وما هو مكاننا فى العالم؟ أدت الإجابة على هذا السؤال إلى التنظيم المنهجي ، والتصنيف ، وبالفعل اختراع العالم ، والذى كانت نتيجته الاعتقاد بأن

الغرب هو - وكان دائماً - الحامل الأوحـد للحضارة والتقدم الإنساني فى الحقل الاقتصادى والفكرى والسياسى، وكما يقول سمير أمين، كانت عملية إعادة تخيل «اختراع غرب أبـدى [تقدمى]، فريد منذ لحظة [تخيل] جذوره»^(٤).

خلق هذا الخطاب [دون إدراك بصفة عامة] نوعاً من نظام تفرقة فكرية كان فيه الغرب مفصـولاً بصفة أساسية عن الشرق، عن طريق خط فاصل مُتخيل يرجع إلى اليونان القديمة.

وبينما كان الادعاء بأن الشرق ظل فى اتصال مع الغرب لوقت طويل، وأن الشرق مهد للتقدم الاقتصادى، مطروحاً للتفكير قبل القرن الثامن عشر، نجد أن هذه الفكرة اختفت إلى حد بعيد بحلول القرن التاسع عشر. بهذه الطريقة، استطاع الأوروبيون تجاهل المساهمة الإيجابية التى قام بها الشرق فى نهضة الغرب، أو تهـميش تلك المساحة. ومن ثم أدت النظريات الجديدة للعالم إلى التأكيد على أن نهضة الغرب كانت عبارة عن ولادة عذراء خالصة: إنها تحققت بالجهود الفردية للأوروبيين، وبذلك رسم الأوروبيون أنفسهم بصفـتهم الفاعل التقدمى لتاريخ العالم فى الماضى والحاضر، بينما أحيـلت الشعوب الشرقية إلى المنزلة السلبية. وكما تقول «ليندا توهيوـاى سميث»: «

إحدى الخصال المفترضة فى الشعوب البدائية هى أننا لا يمكننا استخدام عقولنا أو فكرنا. لا يمكننا اختراع الأشياء، لا يمكننا خلق مؤسسات أو تاريخ، لا نستطيع التخيل، ولا نستطيع إنتاج شىء ذى قيمة، لم نعرف كيف نستخدم الأرض ومصادر أخرى من العالم الطـبيعى، لم نمارس «فنون» الحضارة. بافتقادنا هذه الخصال تم تجريدنا من الأهلية... ليس فقط من الحضارة وإنما من الإنسانية ذاتها. بكلمات أخرى، لم نكن «بشراً بالكامل»؛ بعضنا لم يُعتبر بشراً ولو جزئياً»^(٥).

هذه الفكرة هى التى أدت إلى مفهوم الآسيويين كـ «شعب بدون تاريخ» والنظر إلى الشعوب الشرقية بصفـتها غير قادرة على تحقيق التقدم، فكان من البديهي أن الغرب وحده يمكنه نقل هبة الحضارة إلى الشرق من خلال الإمبريالية. عند التفكير فى الإمبريالية فإننى أبدأ بادعاء «جون ماكيتزى» (محتضياً حذو إدوارد سعيد) الذى يراها

«شيئاً» أكثر من كونها مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ فهي أيضاً عقيدة مركبة لها تجلياتها الثقافية والفكرية والفنية المنتشرة^(٦).

فى الوقت الذى استفادت - دون شك - جماعات المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الإمبريالية، يكون من الخطأ افتراض أن الخطاب قد صمم ببساطة من أجلهم أو بتوصية منهم. وبالمثل يصبح من الخطأ اختصار الإمبريالية فى جماعة مصالح واحدة بعينها (كما يفترض غالباً المنظرون الماديون). بالإضافة إلى ذلك، بينما استفاد الرأسماليون من الإمبريالية، من الواضح أن مساهمتهم فى بناء الخطاب الإمبريالى كانت قليلة جداً. ففى الحقيقة، كان مهندسو هذا الخطاب الرئيسيون هم الأكاديميون والمفكرون والمعلمون والعلماء والرحالة ومؤلفو القصص والصحافيون والمبشرون المسيحيون والسياسيون والبيروقراطيون^(٧).

إن كانت هناك ماهية للإمبريالية، فإنها تكمن فى تمجيد الأوروبيين بصفتهم «أسياد الجنس البشرى» وفى تقوية الأنا الأوروبية بوصفها الأسمى^(٨). وبالتالي سوف تشكل آلية ينشر من خلالها الرأسماليون هبة الرأسمالية الغربية؛ وينشر المبشرون رسالة الخلاص المسيحية؛ ويضيف العلماء مزيداً من التطور للمعرفة العلمية من أجل الجميع؛ وينشر المعلمون هبة المعرفة الأوروبية؛ وينشر البيروقراطيون هبة البيروقراطية العقلانية على مستوى العالم؛ ويقدم السياسيون الديمقراطية.

إلا أنه كما سنرى لاحقاً (فى الفصل الحادى عشر)، تناقضت «الممارسة» الإمبريالية مع «الوعد»، حيث إن القمع والاستغلال الاقتصادى أصبحت العلامة المميزة للمهمة البريطانية. نقطة أخيرة هنا جديرة بالذكر، هى أن تركيزى الرئيسى هنا ينصب على تكوين الخطاب الإمبريالى البريطانى، لأنه بينما تشارك خصائص عامة عديدة مع خطابات إمبريالية أوروبية أخرى، إلا أنه اختلف فى عدد من النواحي، سوف أشير إلى بعضها فيما يلى.

(*) يكاد المؤلف يجمع بين كل قيادات المجتمع الغربى: الأكاديميين والعلميين والمثقفين - الإعلاميين - المبشرين - السياسيين - الموظفين - بالإضافة للرأسمالية، فمن يبقى بعد ذلك؟ - المترجمة.

جدول ١٠-١ الخطاب الإمبريالي البريطاني: جدول الفئات الحضارية والاختراع العنصري للعالم

«التوحشة» (فئة ٣) العالم الثالث	«البربرية» (فئة ٢) العالم الثاني	«التحضرة» (فئة ١) العالم الأول	تصنيف حضارى
مثل: أفريقيا، أستراليا ونيوزيلاندا	مثل: الإمبراطورية العثمانية، الصين، سيام واليابان	بريطانيا فى قمة الفئة الأولى وأوروبا الغربية فى الفئة الأولى	الدول
الأسود لا مبال/ منحل مجدب ملحد/ وثنى استبداد الحكومة أو غيابها، جماعية، لا عقلانية طفولي/ نسوى، اعتمادى، لا مبال، غير عقلانى الإنسان الطبيعى فى حالة الطبيعة الأولى أرض دون صاحب/ حكم إمبريالى مباشر (أراض غير مأهولة أو ضائعة)	الأصفر كيب «سوداوى» / «Melancholic» / قاس جاف واستوائى وثنى استبداد، عبودية، جماعية، لا عقلانية مراهق/ نسوى، مُقلد، غريب وغير عقلانى شعب منحط بدون سيادة / حكم إمبريالى غير مباشر (مساحة مسكونة بدون حدود)	الابيض منضبط/ يعمل بكد بارد ورطب مسيحي ديمقراطية- ليبرالية، حرية، فردية عقلانية أبوى / ذكورى، مستقل، مبتكر عقلانى البريطانيون كشعب مختار أو العرق - السيد ذو سيادة (مساحة مسكونة ذات حدود)	لون العرق المزاج الخصائص الناعية الخصائص الإنسانية نظرية الاستبداد الشرقي نظرية بينريان مبادئ الشرعية الاجتماعية مبادئ الشرعية السياسية
منحرفة	منحرفة	طبيعية	النوعية الحضارية الناتجة

اختراع البريطانيون العالم - بطريقة فعالة - من خلال تكوين «جدول الفئات الحضارية» المتخيلة. وكما يبين جدول ١٠ - ١ وضع البريطانيون أنفسهم في قمة الفئة الأولى، ووضعوا أوروبا الغربية في الفئة الأولى أو «العالم الأول»؛ وأودع «الجنس الأصفر» في الفئة الثانية أو «العالم الثانى»؛ و«الجنس الأسود» أفردت له الفئة الثالثة أو «العالم الثالث»؛ متارجحين بينها وبين الفئة الرابعة «عالم القروء». وقد استخدموا مقياس التصنيف من معلومات متعددة تضمنت:

* نظرية الاستبداد الشرقى .

* نظرية «بيتر بان» عن الشرق .

* تصنيف تبعاً للمناخ والمزاج .

* بزوغ الهروتستانية الإيقانجليكية .

* بزوغ الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية .

• نظرية الاستبداد الشرقى

إحدى النظريات الرئيسية لثنائية تقسيم الشرق/ الغرب هي نظرية الاستبداد الشرقى . فقد تخللت هذه النظرية كتابات الرحالة الأوروبيين فى آسيا، وأيضاً الأساتذة الأكاديميين من «بودان» و«ميكيا قبلى» وخاصة «مونتسكيو» إلى «ميل»، «ماركس» و«فيسر» ضمن آخرين . وأكدت على أن أوروبا هي مولد الديمقراطية، وبالتالي الحامل للتقدم الاقتصادى والسياسى، بينما تم نبذ آسيا بصفقتها معقل الاستبداد وبالتالي ضحية الركود الاقتصادى .

لقد بحثت هذه النظرية بالتفصيل على مدار هذا الكتاب، ولن يكون ضرورياً تكرار النقاش بكامله . ظهرت الفكرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ونفذت إلى المجتمع بأكمله بحلول القرن التاسع عشر . ونشرت جريدة «The Edinburgh Review» وجهة النظر الشعبية للعصر:

كانت روح الأعراف الشرقية معادية للتوسع النشط للفكر . ففي جميع أزمنة العالم، حرمت آسيا دائماً من ضوء الحرية، وبالتالي قاست قدرها من العقم المطلق عن الثمرات الأعلى من الثقافة اليدوية والفكرية^(٨) .

وتردد ذلك فيما بعد فى كلمات لورد «كيرزون» (نائب الملك فى الصين ١٨٩٨ - ١٩٠٥ م)، الذى امتد وصفه للصين ليشمل كل المجتمعات الآسيوية عندما قال :

نحذر عدم الثقة فى الشركات الخاصة فى عقول هؤلاء الذين تعلموا أن يؤمنوا بأن الحكومة هى كل شىء والفرد لا شىء جميع الشركات الخاصة يتم قتلها عن طريق الإعدام الرسمى الطبقة الحاكمة بأكملها مهتمة بإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه [جميع الطبقات] ترى جاذبية متماثلة فى الركود^(٩).

أو كما قال «جون ستوارت ميل» عن الصين ومصر :

حُملت شعوبها على الركود الدائم نتيجة غياب الحرية العقلية والفردية وبما أن المؤسسات [الاستبدادية] لم تختف وتعط الفرصة للآخرين ، فقد توقف أى تطوير جديد^(١٠).

كان لهذه النظرية أهمية كبيرة فى عملية تكوين الهوية الأوروبية ، لأنها جعلت الأوروبيين يتصورون أنفسهم وكأنهم ليبراليون وديموقراطيون بشكل قاطع إن لم يكن لشيء آخر فلأنهم «ليسوا الشرق المستبد» . وكان ذلك ضرورياً لأنه - كما سنرى فى الفصل الثانى عشر - لم تكن أى دولة فى أوروبا ديمقراطية أو ليبرالية قبل القرن العشرين . وبالتالي ، ساعد هذا «الوصف الشمولى المخيف» للشرق على تحويل الانتباه عن «مشكلة نقص الديمقراطية» فى الدول الأوروبية^(١١) . علاوة على ذلك ، لم يتدع مفكرو مركزية أوروبا صورة أوروبا كديمقراطية فحسب ، وإنما سعوا أيضاً إلى تطبيقها على الماضى ، بحيث يقدمون أوروبا كمسقط رأس الديمقراطية ومعقلها .

أشرنا فى الفصل الخامس إلى أن عملية تكوين الهوية هى عملية بسيطة ومعقدة فى آن واحد ، ويهمنى هنا الجانب «المعقد» . ينبع هذا التعقيد من العديد من الممارسات الفكرية البهلوانية التى وجب القيام بها من أجل بناء هوية خاصة - هى فى هذه الحالة هوية أوروبا النقية والمتقدمة ، كديمقراطية/ تقدمية بشكل دائم ، فى مقابل شرق متخلف استبدادى/ ارتدادى بشكل دائم أيضاً . إحدى النتائج الهامة لكل ذلك هى مفهوم أن التاريخ الأوروبى حكم عن طريق مسار زمنى تقدمى ، بينما حكمت الشرق دورات زمنية ارتدادية من الركود .

لقد تضمنت الحيل الفكرية الرئيسية هنا إعادة تخيل اليونان . وخلال مساحة زمنية قصيرة نسبياً (منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل التاسع عشر) رفع المفكرون الأوروبيون اليونان القديمة فجأة إلى مرتبة مسقط رأس الحضارة الأوروبية ، باعتبار أعرافها الديمقراطية المزعومة وعقلانياتها العلمية^(١٢) .

كان وضع اليونان داخل أوروبا مهماً أيضاً بسبب دورها المزعوم في عصر النهضة الهام جداً (المفترض أنه خلق «الديناميكية الأوروبية»).

إلا أن هذه النظرة إلى يونان أوروبية خالصة ، لم تكن بالقطع هي التي نظر بها اليونانيون إلى أنفسهم . فقد رأوا اليونان داخل ما عرف بـ «الهيلينية الغربية» . وإن فكرة أوروبا كانت دائماً فكرة متناقضة مع «حقيقة» جغرافية تنعكس في أن أوروبا ذاتها كانت في الأساطير اليونانية ابنة أجينور ، ملك صور ، الواقعة على ساحل لبنان^(١٣) . يذكر أيضاً أن طروادة كانت في الواقع شرق «الدردنيل» . بالفعل «كانت اليونان متصلة روحياً وثقافياً بالشرق» ومحاولة الابتعاد عن ، أو التبرؤ من الميراث الشرقي ، تتطلب دائماً من اليونان التقليل والنيل من القيم الروحية والثقافية^(١٤) .

وقد أطلق «مارتن برنال» على ذلك (مضادة مركزية أوروبا) «النموذج القديم» الذي أكد على أن اليونان تأثرت بشدة بمصر القديمة .

إلا أن الاعتراف بأن اليونان القديمة كانت «شرقية» جزئياً ، أو أن عصر النهضة تشكل وتكون بأفكار شرقية (إسلامية أساساً) ، أو أن اليونان لم تكن ديمقراطية بشكل خاص ، يمثل مواجهة بالغة ، حيث سيقبل من قيمة الادعاء الناشئ بأن أوروبا كانت دائماً تقدمية ومبتكرة بشكل استثنائي - وسيعرض المسار الخطي للتقدم الأوروبي الذي اخترعه الآن المنادون بمركزية أوروبا والصقوه بها .

وبالتالي سعى المفكرون الأوروبيون إلى التخلص من الجانب الشرقي في اليونان والمبالغة في خصائصها الأوروبية وأعرافها العلمية والديمقراطية .

وكان لذلك أهميته باعتبار أن الديمقراطية اليونانية كانت فجأة ، حيث كان اليونانيون من الرجال فقط هم الذين يشاركون في العملية السياسية - وكانت النساء مستبعدات - وكانت العبودية مؤسسة رئيسية في المجتمع اليوناني القديم (وبالطبع كان العبيد مستبعدين أيضاً)^(*) ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد دانت علومها بالكثير لمصر . بالتالي ،

(*) تراوحت نسبة من كان لهم حقوق كاملة في أثينا القديمة حول العشرة بالمائة - المترجمة

وبتعبير «برنال»، حل الآن «النموذج الآرى» (وهو البناء الحديث لليونان الذى تقدمه مركزية أوروبا بصفته أوروبياً خالصاً محل «النموذج القديم»)^(١٥). وكما أشار كل من «برنال» و«على مزروى»، كان اختلاق اليونان القديمة أمراً حيويًا فى عملية بناء مركزية أوروبا لأوروبا الديمقراطية/ العلمية بصفتها متفوقة دائماً على الشرق الاستبدادى/ الجاهل^(١٦).

باختصار، كانت نظرية الاستبداد الشرقى حاسمة، ليست فقط «لتفسير» تخلف آسيا وإفريقيا، وبنفس الأهمية، لتوطيد هوية أوروبا - فى الماضى والحاضر - كمسقط رأس الحضارة المتقدمة، والديمقراطية. وبهذه الطريقة رفعت النظرية من شأن الأوروبيين بصفتهم الفاعل أو العامل المتقدم دائماً، بينما حطت فى نفس الوقت من قدر الشرقيين بصفتهم كائنات سلبياً دائماً الارتداد فى تاريخ العالم.

• نظرية بيتر بان وتطبيقها على الشرق

جاءت نظرية الاستبداد الشرقى لتُستكمل بفكرة أخرى يمكن أن نطلق عليها اسم «نظرية بيتر بان حول الشرق». وبطرق عديدة، فإن «الاكتشافات» والمعرفة التى تكونت خلال عصر التنوير قد بلغت أوجها فى هذه النظرية.

تمثل التشابه الأساسى بين النظريتين فى ابتداء غرب عقلانى وشرق لا عقلانى. وكان الاختلاف أن نظرية «بيتر بان» استحضرت صورة رومانسية لـ «الآخر» كعاجز أكثر من كونه قاسياً، بالإضافة إلى كونه «مغروباً» ومشوشاً وغريباً. فى الواقع، تخيلت الشرق كطفل برىء لن ينضج أبداً بطوعه. مرة أخرى، الجوهر هنا هو فكرة أن أوروبا حكمها مسار زمانى خطى تقدمى، بينما ميز الشرق ركود زمانى ارتدادى. وقد نتجت عن هذه النظرية نوعيات ثنائية عديدة، تم الحلم بها من أجل التفريق بين الغرب والشرق.

ومن ثم تم تخيل الغرب كمبتكر، نشط، علمى، ملتزم، متحكم فى ذاته، عاقل، حساس، عملى، «يفكر بعقله»، مستقل وفوق كل شيء أبوى. كان ذلك، بالطبع، بناءً متخيلاً، حيث رأينا بالفعل فى فصول سابقة أن الغرب كان معتمداً بشكل له دلالة على التقنيات والأفكار الشرقية الأعلى على مدار الفترة من عام ٥٠٠ - ١٨٠٠ م.

على النقيض من ذلك، تم تخيل الشرق كالنقيض الأدنى للغرب: مُقلد، سلبي، مؤمن بالخرافات، كسول، عفوى، مخبول، عاطفى، غريب، فكره متجه نحو الجسد، وتابع، وفوق كل شيء طفولى.

ولنفس السبب بالتحديد، لم يكن ذلك إلا بناء تخيلياً مرة أخرى.

ومن الأهمية أن نذكر، كما أشرنا فى الفصل الأول، أن هذا الخطاب حول الشرق والغرب، كان مرادفاً للخطاب الأبوى. ومن ثم نستطيع استبدال تعبير «رجولة» و«أنوثة» بتعبير غرب وشرق وننتهى إلى نفس مجموعة التناقضات الشائنة.

ترادف نظرية «بيتر بان» حول الشرق مبدأ «الوحدة النفسية للجنس البشرى». وكما يفسر «بلاوت» ترتبط هذه النظرية بدرجة كبيرة بـ «العقلانية»^(١٧).

إن جوهر عصر التنوير هو أنه وضع الناس جميعاً فى تواصل عقلى. كان الرجل الغربى مميزاً بصفة عقلانية فى التفكير والنضج، بينما الرجل الشرقى غير ناضج وغير نام نفسياً. أى أنه لم يصل إلى مرحلة النضج العقلى (العقلانى) الكامل. النقطة الحاسمة أنه:

باعتبار [افتراض] الوحدة النفسية للجنس البشرى، يمكن بالطبع لغير الأوروبيين التحول إلى النضج والعقلانية والعصرية من خلال مجموعة - من التجارب التعليمية - على سبيل المثال [من خلال الإمبريالية الغربية]. (كانت عبارة «وصاية استعمارية» هى شارة هذا المبدأ، حيث برز هذا المفهوم فى غالبية الكتب التاريخية والجغرافية التعليمية فى تلك الفترة)^(١٨).

بالفعل، إن وصف الغرب كعقلانى، مستقل، ورجل أبوى، فى مقابل الشرق كلاعقلانى، تابع وطفل قاصر أو امرأة عاجزة، كان حاسماً فى الترويج لفكرة المهمة الحضارية الإمبريالية كواجب أخلاقى. حيث كان من البديهي أن الغرب الأبوى وحده يمكنه؛ بل يجب عليه، أن يحرر الشرق الذى يشبه الطفل أو يخلصه، مثلما يرى الأب أن من واجبه تربية طفله. فضلاً عن ذلك، إن تصوير الشرق كامرأة مغربة وغريبة مثل انعطافاً آخر نحو الغرب الأبوى لتحقيق الغزو الإمبريالى، والاختراق والتحكم والرضا.

دليل آخر على أن ذلك كان بناءً مصطنعاً، هو أن كلاً من نظرية «بيتر بان» والاستبداد الشرقي كانتا غير متوافقتين بشكل واضح. فبينما تم تخيل الشرق كتهديد استبدادي (لغة قسوة وقوة شمولية) تم تخيله في نفس الوقت ككيان أقل تهديداً بكثير تحت زعم كونه عاجزاً ومثل الأطفال (لغة براءة وقلة حيلة) ومن ثم تم تلطيخ الشرق بانقصاص «مانوي - Manichean» (*) بين «صورة الشر» و«صورة براءة رومانسية». ورغم أن ذلك بدا غير متناسب، إلا أن عبقرية المفكرين المؤيدين لمركزية أوروبا تكشفت في قدرتهم على جمع كل ذلك بنجاح في خطاب إمبريالي متماسك ودون رتق. كان تمثيل الشرق بالتهديد الاستبدادي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للخطاب الإمبريالي، مثل فكرة أن الشرق كان بريئاً، غريباً وفوق ذلك سلبياً وعاجزاً، بما أن الفكرة الأخيرة استخدمت لتجعل الإمبريالية تبدو «كمهمة أخلاقية» (على سبيل المثال كانت مهمة الأمير الغربي هي تحرير جميلته الشرقية النائمة).

ولا يوجد تمثيل أكثر وضوحاً للعلاقة بين نظرية «بيتر بان»، ونظرية الاستبداد الشرقي والإمبريالية مما جاء في قصيدة «روديارد كيبلينج» الشهيرة: «حمل الرجل الأبيض» حيث إنه وصف فيها الشعوب الشرقية كنصف شيطان ونصف طفل، وقد شكل هذا العبء واجباً أخلاقياً من أجل «إسعاف» أمراض الفساد والحرمان الشرقي. ومع ذلك، كان عبثاً أيضاً ألا يتوقع الإمبرياليون أي عرفان بالجميل نظير خدماتهم للجنس البشري! بالأحرى، لن تكون المكافأة، كما يحذر كيبلينج، أكثر من:

يأتى اللوم ممن تُحسّنهم The blame of those ye better
وتأتى الكراهية ممن تحميمهم The hate of those ye guard

• التصنيف تبعاً للمناخ والمزاج

كان من الجوانب الحاسمة في غمط التفكير أثناء عصر النهضة، الأهمية التي أعطيت للعلاقة بين المناخ والمزاج والحضارة. وكان لمفكرين أمثال «مونتسكيو» و«آدم

(*) نسبة إلى ماني الفارسي الذي دعا إلى الإيمان بالفلسفة المانوية التي قوامها الصراع بين النور والظلام - المترجمة.

فرجسون» و«وليم فالكونر» أهمية خاصة هنا، رغم أنه سبقهم في هذا الشأن كل من «ميشيل مونتاني» و«بير شارون» و«جون بودان».

هؤلاء الذين يعيشون في مناخ جاف أو استوائي مقدر لهم أن يتميزوا بـ «حالة أخلاقية منخفضة»، بينما هؤلاء الذين يعيشون في مناخ معتدل يتصفون بـ «نشاط مخي متزايد»^(١٩). وبالفعل، بدا طبيعياً تماماً أن الأوروبيين كانوا يعملون باجتهاد نظراً لأنهم يعيشون في مناخ بارد ورطب، بنفس القدر كان الأفارقة لا مبالين أو كسالى نتيجة البيئة المناخية المتطرفة.

وكما يقول «فيليب كورتن»: «الخلاصة في رأي «فالكونر» أن أفضل توازن يمكن الحصول عليه للصفات الإنسانية، هو التواجد قرب الحافة الشمالية للمنطقة المعتدلة المناخ - باختصار في بريطانيا»^(٢٠).

وقد ارتبط المناخ والمزاج بشكل وثيق بمستوى الحضارة. وكما ذكرنا في الفصل السابق، كان ينظر إلى الشعوب الصفراء (خاصة الصينيين) في حقبة الثمانينيات من القرن الثامن عشر كشعب هابط، حيث انزلقوا إلى فساد أخلاقي وتخلف نتيجة مناخهم المتآكل من ناحية، وثقل الاستبداد الشرقي المعرقل من ناحية أخرى^(٢١).

كان ذلك بالطبع تمثيلاً بالغ السماجة، ولا يأخذ في الاعتبار الاعتقاد الأوروبي المبكر بأن الصين كانت مثلاً للحضارة المتقدمة. كما أنه لا يتناغم مع الواقع، حيث إن مناخ شمال الصين «معتدل» مثل المناخ الأوروبي. وفي كل الأحوال، لم يتغير فجأة لا النظام ولا المناخ في أواخر القرن الثامن عشر لتفسير هذا «الانحطاط». وكما يوضح «مايكل إدواردز» قد يكون كل ذلك «بمثابة رد فعل طبيعي مقابل الإعجاب الأسبق اللا محدود بالصين، ولكنه رد فعل مبني أساساً على الجهل. في هذه الأحوال، لم يكن هناك طريق وسط بين الإشادة البغيضة والازدراء الكامل»^(٢٢).

وبالتالي تم استبدال صورة «فو مانشو - Fu Manchu» الفاسدة بالصورة الأولى للصين الكونفوشيوسية النبيلة والحكيمة، وذلك بعد عام ١٧٨٠ م. كما أصبح مزاج الصينيين كئيباً، لأنهم بعد أن كانوا عظماء في وقت ما، عليهم الآن أن يتقبلوا «إخفاقاتهم».

أما السود «المتوحشون» فقد تم تخيلهم فى الواقع «كالإنسان الطبيعى فى الإطار الطبيعى» والذي تم إبعاده عن فصيلة القرودة بدرجة واحدة. أحد الأمثلة النموذجية على ذلك ما عبر عنه المكتشف البريطانى «وليم دامبير». فعند وصوله إلى أستراليا فى نهاية القرن السابع عشر، دُهِش من «التشوه الطبيعى» الذى ميز السكان الأصليين، فكان لهم «أبغض هيئة وأقبح ملامح من أى شعب آخر رأيت»، رغم أننى رأيت الكثير من أنواع الوحوش^(٢٣).

ولقد تكرر هذا التفضل النيلى من جانب «دامبير» بعد ذلك بقرن من الزمان، عندما وضع العلماء الأوروبيون سكان أستراليا الأصليين فى مستوى أعلى من القروود بدرجة واحدة. «وقد تساءل «پتر كاننجهام» عما إذا كان يجب وضع أهل البلاد فى المرتبة صفر للحضارة، مشكلين بدرجة ما الوصلة الرابطة بين الإنسان و قبيلة القروود؟ حيث يبدو عن حق أن بعض النساء ينقصهن فقط الذيل حتى تكتمل الهوية»^(٢٤). هنا تتضح العلاقة بين كل من جذور العنصرية الصريحة (العلمية) والعنصرية الضمنية. فقد كانت اللحظة الحاسمة هنا عند ابتكار السلسلة الكبرى للكائنات، التى عرضها «كارل ليناوس» بوضوح فى كتابه Systema Naturae (١٧٣٥ م). فقد وضع تدريجياً عبر طبعات الكتاب المتتالية، إطاراً ابتدائياً. فى البداية، وصف أربعة أجناس للإنسان فى إطار تسلسل هرمى: الأبيض، والأصفر، والأحمر والأسود (الأبيض على رأسهم). ثم فى عام ١٧٥٨ م قسم جنس الإنسان إلى نوعين: شمل النوع الثانى «إنسان الغاب - orang- outang» وبعض الرجال البدائيين الذين لا يستطيعون الحديث ولكنهم رغم ذلك لديهم عواطف. وبسبب أن السود وُضعوا فى مستوى أعلى درجة من إنسان الغاب «عديم الذيل»، ولأن التدرج بين مختلف الأعضاء على سلم الدرجات كان قليلاً، استُنتج أن السود كانوا فى أسفل سلم الحضارة الإنسانى ويحتلون مكاناً أعلى من إنسان الغاب مباشرة. ومن هنا، قام علماء علم الإنسان وعلم الأحياء بصفة خاصة بتطوير عدد كبير من «النظريات» و«التصنيفات»، التى بلغت أوجها فى ظهور العنصرية العلمية فى بريطانيا بعد عام ١٨٤٠ م. وفى أواخر القرن الثامن عشر بدأ «پتر كامبر» فى قياس رأس الإنسان بمقطع جانبى. كانت النتيجة أن الأوروبيين مُنحوا أعلى معدلات الذكاء والجمال، فى حين احتل الزوج أسفل درجات السلم وفوق أكثر الحيوانات تطوراً مباشرة. جاء بعد «كامبر» مجموعة من المفكرين درسوا أيضاً حجم الجمجمة

وشكلها - بينهم «كوفير»، «بلومباخ» و«ريتزيوس»، واتفقوا جميعهم بشكل مماثل على أن الأوروبيين كانوا الأكثر ذكاء، والزواج الأقل. وقد ادعى «كومت دي بوفون» أن شعب «الهوتنتوت»^(*) - hottentot (khoi khoi جنوب أفريقيا) يشكلون الحلقة المفقودة، بين القردة والادميين. وقد تناغم تأكيد «بوفون» بسلاسة مع ادعاء «إدوارد لونج» أن: «على قدر ما تبدو وجهة النظر مضحكة، لا أرى أى زوج ذكر من إنسان الغاب يمكن أن يمثل إهانة لأنثى من الهوتنتوت»^(٢٥). فى حين لن تجد غالبيتنا اليوم ما تعترض عليه فى أن هذا التعليق مضحك، إلا أن كثيراً من معاصريه كانوا سيوافقون على الجزء الثانى.

خرافة «علمية» شائعة أخرى بادر بها «ماترلينك» الذى قارن بين «الفص الشرقى» فى مخ الإنسان، الذى يفرز الحدس والدين والوعى الباطن، و«الفص الغربى» الذى ينتج العقل والعلم والوعى.^(٢٦) علاوة على ذلك، ادعى دكتور «جيمس هانت» قائلاً «إن توقف النمو العقلى للزواج نتج عن الانغلاق المبكر لعظام الجمجمة، والذى يحدث فى النوعيات الأدنى من الجنس البشرى»^(٢٧).

ومن المثير للدهشة، أن البريطانيين حافظوا بشكل إيجابى على هذه الخرافات وذلك بارتدائهم القبعات. وقد مكن ذلك إداريو المستعمرات البريطانية من تأليف خرافة، مبنية على أنهم أكثر عرضة لضربات الشمس، وأن جماجمهم أرق وبالتالي فإن مخاخهم أكبر.

كما أشار «جورج أرويل» إلى «أن رُفَع (نحالة) الجمجمة كان علامة من علامات أعلى العرق، وتلك القبعة الفلينية كانت بمثابة شعار للإمبراطورية»^(٢٨).

ولقد غذت العنصرية العلمية فكرة غير مسيحية تقول بتعدد الأصول، وتؤكد على أن الأجناس البشرية المختلفة لها أصول متعددة.

فبرفض المفهوم المسيحى لأصل الإنسان من دم واحد (والذى تضمن أن الجميع متساوون فى إمكانية أن يصبحوا مسيحيين)، قُتِح الباب أمام نظرية الدونية الدائمة لكل

(*) شعب فى جنوب أفريقيا ذو بشرة داكنة ضاربة إلى الصفرة - المترجمة

من الجنسين الأسود والأصفر . ومع ذلك ، بينما انتعشت هذه النظرية في فرنسا ، وقعت على أرضية أقل خصوبة في إنجلترا كتييجة لإعادة إحياء المذهب الهروتستاني^(٢٩) . وبالفعل ، بدأ ظهور العنصرية الصريحة في بريطانيا ، فقط في حقبة الأربعينيات من القرن التاسع عشر .

• إحياء الهروتستانية

إن المفارقة الكبرى في إحياء الهروتستانية البريطانية أنه في الوقت الذي أحبطت فيه نشأة العنصرية العلمية بسبب تفضيل الهروتستانية لأحادية الأصل البشرى على تعدد أصوله ، كانت مساهمتها في العنصرية الكامنة والبعثات الحضارية عميقة . كان استدعاء قصة سفر التكوين عن أولاد نوح الثلاثة مهمًا ، لأنها قدمت تبريرات للبعثات الحضارية . قامت قصة سفر التكوين بذلك الدور لأنها أعلنت - أو هكذا تم تأويلها - أن مهمة « يافث » (أى أوروبا) كانت استيعاب « سام » (آسيا) واستعباد « حام » أو « كنعان » (الأفارقة السود)^(*) ، تبعًا لما جاء في سفر التكوين^(**) .

وقد أجمعت إعادة إحياء الهروتستانية المبشرين المسيحيين بالرغبة في الخروج إلى العالم ونشر كلمة الله بين جميع غير المؤمنين . وكما يقول « إيه . جى . كريستوفر » :

هدف المبشرون - ربما أكثر الأعضاء عددًا في فروع المؤسسة الاستعمارية - إلى التغيير الجذرى في المجتمعات الأصلية ولذلك سعوا ، بوعى أو بدون وعى ، إلى تدمير المجتمعات التى وجدت قبل الاستعمار لتحل محلها مجتمعات جديدة على نهج أوروبا^(٣٠) .

(*) وفى نفس سفر التكوين ، جاء أن الفلسطينيين هم أبناء حام ، سفر التكوين - الإصحاح ١٠ : ١٤ - المترجمة .

(**) جاء فى الكتاب المقدس ، سفر التكوين ، تحت عنوان : لعن كنعان ومباركة سام : واشتغل نوح بالفلاحة وغرس كرماً ، وشرب من الخمر فسكر وتعزى داخل خيمته ، فشهد حام أبو الكنعانيين عرى أبيه ، فخرج وأخبر أخويه اللذين كانا خارجاً . فأخذ سام ويافث رداءً ووضعاه على أكتافهما ومشيا القهقري إلى داخل الخيمة ، وسترا عرى أبيهما من غير أن يستديرا بوجهيهما نحوه فيصرا عريه . وعندما أفاق نوح من سكره وعلم ما فعله به ابنه الصغير قال : « ليكن كنعان ملعوناً ، وليكن عبد العبيد لإخوته » . ثم قال : « تبارك الله إله سام . وليكن كنعان عبداً له . ليوسع الله لياثف فيسكن فى خيام سام . وليكن كنعان عبداً له » - الإصحاح ٩ : ٢٠ - ٢٧ .

وقد شكل المبشرون المسيحيون أحد أقوى الأصوات الضاغطة وأكثرها تأثيراً في البعثات الحضارية. ففي الواقع، كما يشير «ديفيد أبرنثي» ما إن استقروا في أنحاء عديدة من الإمبراطورية، حتى «ضغط المبشرون بقوة من أجل التدخل الحكومي لتسهيل مهمة البعثات الحضارية»^(٣١).

جانب آخر هام في إحياء البروتستانتية، هو أنها مكنت البريطانيين من أن يفرقوا ليس فقط بين أنفسهم والسود والصفرة فحسب، وإنما أيضاً، بينهم وبين الأمم الأوروبية الأخرى. فقد وضع البريطانيون أنفسهم في أعلى قمة التسلسل الهرمي (في الفئة الأولى)، وجاء بعدهم الألمان، ثم وضعوا درجات داخل الفئة الأولى. فتم وضع الفرنسيين الكاثوليك بعد الألمان، بينما يتأرجح البرتغاليون الكاثوليك في أسفل الفئة الأولى مواجهين شبح الهبوط.

وكما يبين «المُرستون»: «الحقيقة الخالصة هي أن البرتغاليين من بين جميع الأمم الأوروبية [باستثناء الأيرلنديين] هم الأدنى على المستوى الأخلاقي»^(٣٢).

ومما له دلالة كبيرة، أنه تم إسقاط الأيرلنديين الكاثوليك من الفئة الأولى، إلى الفئة الثالثة. بالتبعية، وصفت مجلة «Punch» البريطانية الساخرة ذلك قائلة: إن الأيرلنديين «هم الحلقة المفقودة بين الغوريلا والزنجي»^(٣٣). كانت تعليقات الطبقة العليا من البريطانيين أو الإنجليز حول الأيرلنديين مفعمة بتصريحات مثل «عرق همجي ومتوحش» (كما قال صامويل مارسدن)^(٣٤).

وكان موقف عدم الثقة والكراهية من قبل الطبقة العليا الإنجليزية تجاه الأيرلنديين أحد العوامل الحاسمة في سياسة ترحيلهم إلى المستعمرات الأسترالية.

هذا العرض له أهميته لأنه يشير إلى أن لون الجلد كان ضرورياً في مقياس التصنيف، لكن ليس كافياً. أخيراً، ما يهم في ذلك هو كيف تكيفت حضارات أخرى مع «مستوى الحضارة» المتخيل والذي وصل إلى حد الكمال في إنجلترا فقط؟.

وكما ناقشت «ليندا كولي» بشكل مقنع جداً، كان البريطانيون معادين للفرنسيين الكاثوليك (ناهيك عن الأيرلنديين الكاثوليك) مثلما كانوا ضد الشعوب الشرقية العديدة^(٣٥). فقد اعتقدوا أن البروتستانتية - على عكس الكاثوليكية - مثلت الحضارة. فكان ينظر إلى الفرنسيين الكاثوليك كأنصاف عبيد يشقون في ظل الاستبداد

الفرنسى (رغم أنه تم شجب الأيرلنديين لكونهم مشاكسين متوحشين). وفى ظل المناخ
الپروتستانتى المكثف الذى ساد بريطانيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انتهى
البريطانيون إلى تخيل أنفسهم وكأنهم فى رعاية الله الخاصة - كأنهم كانوا بالفعل
«شعب الله المختار». جاء ذلك ملخصاً فى قصيدة «وليم بلاك» الشهيرة والتى يدعو
فيها البريطانيون ألا يتوقفوا قبل أن يكونوا قد «بنوا القدس، على أراضى إنجلترا
الخضراء الحبيبة». وكما تفسر «ليندا كولى»، كان البريطانيون الپروتستانت يعلمون:

أنه مقدر عليهم أن يُختبروا بانتظام من خلال فترات عصيبة من الخطيئة
والعذاب، وأنهم أدركوا أن الصراع - خاصة مع من ليسوا پروتستانت - أمر
مفروغ منه بالنسبة لهم. لكنهم اعتقدوا أيضاً أنه فى ظل العناية الإلهية سوف
يضمنون الخلاص ويحصلون على التميز. باختصار، اعتقد الكثير منهم، أن
أراضيهم ليست أقل من إسرائيل أخرى، بل أفضل^(٣٦).

ومن ثم لم تكن وجهة النظر البريطانية بأنهم شعب الله المختار إلا خطوة صغيرة
لرؤية الإمبريالية و«أنجلة العالم» أو تحويل العالم إلى الأسلوب الإنجليزى فى الحياة،
كقدر بريطانيا المبين^(*).

• الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية (أو الصريحة)

ظهرت العنصرية الصريحة (أو العلمية) بقوة فى بريطانيا، فقط فى أربعينيات القرن
التاسع عشر.

فقد أسهم العديد من التطورات الفكرية فى تشكيل هذا الخطاب بصفة
خاصة (بعضها تم ذكره من قبل). وشكل نشر كتاب «تشارلز داروين»: «حول أصل
الأنواع» إحدى أهم اللحظات، وهو الكتاب الذى تم إلحاقه سريعاً بنظريات العلوم
الاجتماعية. ورغم أن بعض الأفكار فى هذا الكتاب ترجع إلى ما قبل «داروين»،
خاصة ما يتعلق بأعمال «هربرت سبنسر»، فقد أصبحت مفاهيم مثل «الاختيار

(*) أخذ الإنجليز المهاجرون لأمريكا تلك المنظومة التوراتية معهم، فهم الشعب المختار الجديد، وأمريكا أرض
الميعاد الجديدة، ومن ثم لهم قدرهم المبين الجديد، من عبء - أو حمل - الرجل الأبيض لتحضير العالم
وإدخاله فى المسيحية - المترجمة.

الطبيعى» و«البقاء للأصلح» (الأخيرة أطلقها فى الأصل «هربرت سبنسر») أفكاراً هامة فى إعطاء شرعية للغربيين لتفوق الجنس الأبيض. كان إلحاق الداروينية بنظريات العلوم الاجتماعية مهماً بشكل خاص لأنه «بدا وكأنه يؤكد على الصلاحية العلمية» بتقسيم الأجناس إلى متقدم ومتخلف، أو أوروبى - آرى [فى مقابل] ... شرقى - أفريقى»^(٣٧).

تجد هذه النظرية مكانها إلى جانب الرسائل العنصرية الصريحة (العلمية)، التى تطورت على يد كل من «كومت آرثور دى جوبينو» فى فرنسا، و«روبرت نوكس» و«تشارلز كينجسلى» فى بريطانيا، و«نوت» و«جليدون» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة من الكتاب فى ألمانيا أمثال «كارل فوجت» و«هوستين ستوارت شامبرلين» الإنجليزى المولد.

ظهرت مثل تلك النظريات فى أربعينيات القرن التاسع عشر، وتكاثرت بعد ١٨٥٠ م (برغم أن جذورها ترجع إلى القرن الثامن عشر)^(٣٨).

وفى الإطار الإنجليزى، تم تصوير العنصرية العلمية بشكل جيد عن طريق أحد أشخاص رواية «بنيامين ديزرائيلى»: (Tancred) (١٨٤٧ م)، الذى يقول لنا إن النجاح التاريخى لإنجلترا هو:

مسألة عرق. فالعرق الساكسونى، الذى يحميه وضعه المنفصل فى الجزيرة، قد ترك بصمات شخصيته المجتهدة والمنهجية على القرن. وعندما يتقدم عرق متفوق، لديه أفكار متفوقة تجاه العمل و«النظام»، سوف يحرز حالة تقدمية... فكل شىء مرتبط بالعرق^(٣٩).

ولأول مرة فى تاريخ العالم، افترض أن تطور المجتمعات يرجع إلى خصائص عرقية دائمة (العرق هو كل شىء). وقد وُضع تأكيد خاص - مرة أخرى لأول مرة فى تاريخ العالم - على أهمية لون الجلد والخصائص الوراثية كمقياس لتعريف الحضارة.

إن كتباً مثل (أعراق الإنسان) لـ «روبرت نوكس» و(التطور الاجتماعى) لـ «بنيامين كيد» أو «التفاوت بين الأجناس» لـ «كومت دى جوبينو» شكلت كلها تقسيمات ثلاثية للأعراق مبنيًا على لون الجلد - الأبيض والأصفر والأسود (تماشياً مع قصة سفر التكوين فى العهد القديم للكتاب المقدس).

وقد تم اعتبار ذلك تسلسلاً هرمياً دائماً، وقد برر العنصريون العلميون، وإن لم يكن جميعهم، استعباد الآخر (الأجناس الصفراء والسوداء) على يد الأنا (الأوروبيين).

بررت أسوأ أشكال العنصرية العلمية إبادة العرق الأدنى، وفي أحسن أشكالها، بررت التمييز العنصرى.

سرعان ما امتد هذا البناء العنصرى إلى الخطاب الإمبريالى الشعبى، الذى عبر عن نفسه بمجموعة لا نهاية لها من التصريحات التى أدلى بها البيروقراطيون الإمبرياليون والسياسيون البريطانيون.

وكان «جوزيف شامبرلين» نموذجياً فى تعبيره:

إنى أؤمن بهذا العرق، أعظم عرق حاكم عرفه العالم؛ أؤمن بالجنس الأنجلو ساكسونى، الفخور، المتماस्क، الواصل بنفسه، وصاحب العزيمة، هذا العرق الذى لا المناخ ولا التغيير يمكنهما أن يجعلاه ينحط، والذى سوف يكون - بلا جدال - القوة السائدة فى مستقبل التاريخ والحضارة العالمية^(٤٠).

فضلاً عن ذلك، فإن الإمبريالية كمهمة حضارية تم التعبير عنها ببراعة فى كلمات لورد «كيرزون»: «لقد اكتشفنا فى الإمبراطورية ليس فقط مفتاح المجد والثروة، بل أيضاً النداء إلى الواجب ووسائل خدمة الجنس البشرى»^(٤١).

من الأهمية ملاحظة كيف تداخل الخطاب العنصرى فى القانون الدولى. فعلى سبيل المثال، قسم «جيمس لوريمر» البشرية إلى ثلاث مناطق: البشرية المتحضرة البيضاء، البشرية البربرية الصفراء، والبشرية المتوحشة السوداء.^(٤٢) وأكد «إم. إف. ليندلى» على أن «الأراضى المتخلفة تتضمن تلك الأراضى المأهولة بسكان أصليين متدينين فى المقياس الحضارى، مثل أهالى أفريقيا الوسطى»^(٤٣). كما زعم «جون ويستليك» فى كتابه «فصول عن مبادئ القانون الدولى» (١٨٩٤م) «أن المناطق غير المتحضرة على الأرض - يجب ضمها أو احتلالها من قبل القوى الغربية الأكثر تقدماً»^(٤٤).

وبالفعل ، قضى القانون الدولى بالاستعمار والإمبريالية فى الشرق وأجازهما^(٤٥) .

فقد مكن القانون الدولى الأوروبى للإمبريالية من خلال تصنيفه الخاص أو بنائه السياسى لدول العالم المختلفة . وفى الواقع ، ساعد على «المصادرة العقلية لأراضى الشعوب الشرقية» . كيف حدث ذلك؟

تم توصيف الدول التى تندرج تحت التقسيم الثالث ، على أنها أرض مشاع فى الأساس ، وتم تخيل أراضى «المتوحشين» بأنها ليست إلا مساحة خالية أو قفراً . وكما عبر لورد «كارنارفون» بشكل نموذجى فى عام ١٨٧٤م : «استحضرت رسالة إنجلترا روحاً للمغامرة من أجل ملء المساحات الخالية من الأرض»^(٤٦) . وأشار «إدوارد سعيد» محققاً : «لم يتزعج [البريطانيون] من أن ما ظهر على الخريطة من مساحات خالية ، كان مأهولاً بالسكان الأصليين»^(٤٧) .

لم يسبب ذلك لهم أى حرج ، لأنه تم تخيل السكان الأصليين كمتوحشين فى أفضل الحالات وكحيوانات فى أسوأها ، وبالتالي ليسوا مؤهلين لسيادة أرضهم .

بررت تلك «المصادرة العقلية للأراضى» الاستيلاء الاستعمارى الكامل بوصفه شيئاً مناسباً تماماً . بالتباين مع معاملة المتوحشين السود ومفهوم «أرض بلا صاحب» تخيل العنصريون شعوب «الجنس الأصفر» المدرجين فى الفئة الثانية كأنهم «شعوب هابطة» وأراضيتهم «لا حدود لها» . بالتالى ، وباعتبار انحلالهم الأخلاقى ، كان من الملائم أن يتقدم الأوروبيون ليجددوا حياة هؤلاء السكان وفق النسق الحضارى الغربى . رغم ذلك ، لأن أراضيتهم لم تصنف بأنها لا صاحب لها (ولكن بالطبع ليس عليها سيادة) قام الأوروبيون بإدارة نوع من المعاملة «التصحيحية» من خلال إمبراطورية غير رسمية وليس استيلاء استعمارياً كاملاً . وتمتع الأوروبيون بسيادة كاملة . وبالتالى ، عزلهم ذلك عن المهمة البريطانية لنشر الحضارة على أساس أن أوروبا فقط بها كائنات إنسانية متحضرة - حتى لو أن البعض كانوا فى عيون البريطانيين أكثر تحضراً من الآخرين .

التناقض الأخلاقى للمهمات الحضارية الإمبريالية

حالما تمت صياغة تشكيل الخطاب الإمبريالى من خلال إعادة بناء الهوية الأوروبية

والاختراع العنصرى للعالم، أصبح الشروع فى «المهمات الحضارية» واجباً أخلاقياً. إن وجهة النظر المادية القائلة إن بريطانيا وصلت إلى قمة القوة المادية، ومن ثم انخرطت فى الإمبريالية لأنها «استطاعت ذلك» لهو تبسيط شديد، لأنه يغفل النقطة الأساسية بأن الهوية الإمبريالية البريطانية الجديدة هى التى صبغت «قوتها العظمى» بأهداف أخلاقية. يعنى ذلك، أن هوية البريطانيين دفعتهم إلى اتباع الإمبريالية ليس فقط لأنهم «يستطيعون» وإنما لأنهم اعتقدوا أن ذلك واجب عليهم (عبء الرجل الأبيض). وكما أشار «إدوارد سعيد» لم يكن للشرقيين فى الأصل وضع غير النظر إليهم كمشكلة يجب حلها - من الأفضل أن يتم ذلك عن طريق السيادة الاستعمارية. بالفعل، «إن دلالة تسمية شىء «شرقياً» . . . تتضمن برنامج عمل . . . فما إن نبدأ فى التفكير فى الاستشراق كنوع من الإسقاط الغربى على الشرق، ورغبته فى حكمه، حتى نواجه عدة مفاجآت»^(٤٨).

ومع ذلك، وكما أوضح فى الفصل الثالث عشر، لا يعنى أى من هذا أن القوة المادية أو العوامل المادية غير ذات أهمية. فبدون شك، كانت القوة المادية شرطاً حيوياً لازماً للإمبريالية البريطانية. إلا أن النقطة الحاسمة التى يجب ذكرها، هى أن القوة العظمى يتم توجيهها فى اتجاهات محددة تبعاً لخاصية كل «فاعل» بعينه. كيف إذن تغلغلت الهوية العنصرية فى القوة البريطانية (أو الغربية) العظمى بأهداف أخلاقية لتؤدى بذلك إلى الإمبريالية؟

كانت نتيجة «جدول الفئات الحضارية» والاختراع العنصرى للعالم، هى الاعتقاد أن الغرب كان طبيعياً ومتقدماً، فى حين تم تخيل الشرق منحرفاً بقدر تخلفه، أو بربرياً أو متوحشاً (انظر جدول ١٠ - ١). الأكثر أهمية من ذلك، هو أن الهوية الغربية بُنيت بشكل لا يمكن أن يتسامح مع هذا الانحراف الشرقى المُتخيل.

وبدأ الأوروبيون يرون الإمبريالية كمهمة حضارية، وبالتالي فإن «الواجب الأخلاقى» على الرجل الغربى أن ينقل حضارته للشرق.

كان تصنيف الإمبريالية بأنها مهمة حضارية مناسباً لعدة أسباب: أولاً لأنها صممت من أجل تحضير الشرق وتحريره، بنزع الهوية الثقافية الشرقية وإحلال خصائص حضارية غربية أعلى محلها. وثانياً، إن التعبير نفسه مفيد، لأنه بينما لم تكن

الإمبريالية بالضرورة الشيء الطيب بالنسبة للعالم، إلا أن الإمبرياليين البريطانيين - كما ثبت فعلياً - اعتقدوا بصدق أنهم كانوا بالفعل «يحضرون» أو يحررون/يعتقون الشرق. لم يكن هذا الاعتقاد يُعرض بشكل يدعو للشك من أجل الدفاع عن أفعالهم، كما يفترض الماديون. وكما لاحظت شخصية «بودسناپ» الشهيرة لـ «تشارلز ديكنز» لم تكن البلدان الأخرى سوى «غلطة». وفي خيالهم العنصرى، خطر للبريطانيين أن «يصححوا هذه الغلطة». ولم ير البريطانيون ضرراً فى كل ذلك. ما الذى يمكن أن يكون أكثر نبلاً من مساعدة الآخرين فى التمتع بشمار الحداثة والحضارة التى خلقها الغرب وحده، والبريطانيون فقط يمكنهم نقلها إليهم، حتى لو كانت الشعوب الشرقية على قدر من الجهل أو العناد يمنعها من تقدير الأيادى البريطانية الإمبريالية الكريمة أو الاعتراف بها؟

كيف إذن كان يمكن معاملة الشعوب الشرقية أو قيادتها نتيجة «انحرافها»؟ ما العمل ليصبحوا «متحضرين»؟

سيتم اختيار «الاستراتيجية الحضارية» الملائمة تبعاً للمستوى الحضارى الذى يراه الغرب ملائماً لدولة أو شعب، شرقى ما. وبالتالى، كلما حكم على الدولة أو الشعب المعنى بقلّة نصيبه من الحضارة، كانت المعاملة النظامية [التهديبية] أشد من أجل معالجة علة الانحراف.

فهؤلاء المقيمون فى بلاد الفئة الثالثة (العرق المتوحش الأسود) الذين صنفوا بأنهم بالكاد بشر، سوف يتم التعامل معهم من خلال الاستعمار، وفى الحد الأقصى، عن طريق سياسة التمييز العنصرى الاجتماعى، بل الإبادة الجماعية إذا لزم. أما هؤلاء المقيمون فى بلاد الفئة الثانية (العرق البربرى الأصفر)، الذين قُيّموا بصفاتهم أكثر تحضراً من السود، ولكن أدنى كثيراً من الأوروبيين المندرجين فى الفئة الأولى، فسوف يتم التعامل معهم عبر «الإمبراطورية غير الرسمية».

ومع ذلك، تأسست البعثات الحضارية البريطانية على تناقضات جوهرية. فمن جهة كانت وسيلة لفرض «التحول الثقافى» الذى سعى إلى «النهوض بالشعوب الشرقية» إلى مستوى الحضارة البريطانية. ومن جهة أخرى، حدث التحول الثقافى

جنباً إلى جنب مع سياسة الاحتواء، التي سعت إلى الإبقاء على الشعوب الشرقية واقتصادياتها في الحضيض.

بكلمات أخرى، ظهر التناقض في الرغبة المزدوجة في رفعهم إلى أعلى (تحويل ثقافي) وإبقائهم في الحضيض (احتواء)^(*). إلا أن هذا التناقض كان مترابطاً منطقياً في ثانيا الخطاب العنصري للإمبراطورية. وكان هناك سببان لذلك؛ الأول، أن البعثات الحضارية ترغب في تحويل الشرق تبعاً للنسق الغربي من أجل اقتلاع تهديد الهوية الشرقية، حتى يشعر الغرب بتفوقه. إلا أنه من أجل الاحتفاظ بالتفوق، كان من الحيوى احتواء الاقتصاديات الشرقية للحيلولة دون منافسة سيطرة الغرب الاقتصادية. ثانياً، يتضمن كل من التحول الثقافي والاحتواء على قمع الشرق. وقد جسد التحول الثقافي العنصرية الكامنة الذي يتم بمقتضاه إزالة هوية المجموعة المستهدفة وثقافتها على أن تحل محلها الثقافة «الأعلى» للبلد الإمبريالي. فالتحول الثقافي يساوى بالفعل ما يطلق عليه «بير كلاستر»: «الإبادة الثقافية».

وقد انسجم ذلك مع فكرة الاحتواء: لأن الشعوب الشرقية كانت في أفضل الحالات أدنى وفي أسوأها دون البشر، لذا يمكن أن يُستغلوا، ويقدموا ويستخدموا بشكل طبيعي لخدمة أغراض عديدة لـ «البلد الأم».

جوهر هذا النقاش هو أنه لو لم تظهر العنصرية، ولو أن الغرب نظر للشعوب الشرقية كبشر متساوين، لكان محتملاً ألا تظهر الإمبريالية أبداً.

أو كما يقول «إدوارد سعيد»: «لم يكن للإمبراطورية أن تظهر دون عمليات فلسفية وتخليقية هامة، تعمل في إنتاج المجال العقلي، وإخضاعه، والاستيلاء عليه واستيطانه»^(٤٩).

الآن يبقى البحث في كيفية عمل التناقضات الأخلاقية للبعثات الحضارية الإمبريالية (ستناقش في القسم الثالث من الفصل الحادى عشر).

(*) بعد حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى في القرن العشرين ثم عودة نفوذه، قامت القوى الإمبريالية بحل هذا التناقض باختيار ممثلين وطنيين يعملون كمفوضين (قومسيونجية) لحسابها، تضى عنهم مزايا متنوعة ليظهروا كثمار المشروع الغربى، في نفس الوقت الذى يقومون فيه بإلقاء اللوم على بقية شعوبهم وقهرها نتيجة رفضها المشروع الإمبريالى. ويتوزع أولئك المفوضون ما بين السلطة السياسية، والإعلام، ورجال المال، والعسكر.



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الحادى عشر

• الجانب المظلم من التصنيع البريطانى وأسطورة «دعمه يعمل»

الحرب والإمبريالية العنصرية والأصول الأفروآسيوية للتصنيع

ويظهر «كولبير» . . . ليس بصفته مكتشف نظام [الحمائية] . . . حيث كان هذا النظام مفصلاً بشكل كامل من جانب الإنجليز قبله بوقت طويل .

فريدريك ليست

«السلام البريطانى» دائماً مغالطة وقحة ، أصبحت وحشاً بشعاً من الرياء .

جون إيه . هوسون

الدرس الوحيد الذى يجب تعلمه ، هو أن الشرق والغرب ما هما إلا مسميان . . . من يُردّ فسوف يتصرف بكياسة . فلا يوجد شعب رسالته الخاصة هي أخلاقيات حياته .

المهاثما غاندى

[كانت الإمبراطورية البريطانية] بمثابة بناء فذ من التجارة الأمريكية والقوة البحرية [البريطانية] مشيداً على أساسات أفريقية .

ملاكى پوستليثوايت

ذكرنا في الفصل التاسع ، أن الصناعة البريطانية تحتل موقعاً خاصاً داخل خطاب مركزية أوروبا حول تاريخ العالم . كما أشرنا أيضاً إلى أن سر «الوثبة الكبرى إلى الأمام» يكمن في ثقافة الاعتماد على الذات الفردية البريطانية ، والتي بدأت من خلالها كل ضروب الابتكارات العبقريّة . وبالتالي ، يُعتقد بشكل تقليدي أن ذلك أقل تأثير لمقولة «دعه يعمل - Laissez - Faire» (سياسة عدم التدخل) التي تنادى بها الدولة . يرجع هذا بدوره إلى الاقتراح العام لمركزية أوروبا بأن التصنيع البريطاني كان شأنًا داخلياً صرفاً مبنياً على تغيير تولد ذاتياً . وسوف أقوم في هذا الفصل بتحدى هذه الصورة بتقديم حجتين عامتين : أولاً : يمكن فهم الدولة البريطانية بشكل أفضل بصفتها دولة طاغية تدخلية (حمائية) ومطوراً متأخراً ، لعبت دوراً هاماً لإنجاز عملية التصنيع . يتناول القسم الأول والثاني بتوسع - هذه الحجة - كما طُبقت في المجال المحلي . وثانياً : على العكس من نظرية مركزية أوروبا التي تقول بالتغيير «المتولد ذاتياً» والنابع من الداخل «منطق الحلول الذاتية» فإنني أحاجج بأن الاستيلاء الإمبريالي العنصرى على الموارد الشرقية ، شكل مساهمة خارجية حاسمة في التصنيع البريطانى - كما يناقشها القسم الثالث . وبينما ركز الفصل التاسع على استيعاب «محافظة الموارد» الصينية ، فإنني أبحث هنا فى الاستيلاء الإمبريالى على الموارد الشرقية كما جاء فى قصة نهضة الغرب ؛ وهو ما أشير إليه بالأصول الأفرو - آسيوية للصناعة البريطانية .

باختصار ، إن أهمية وصف بريطانيا بمطور متأخر عنصرى واستبدادى تكمن فى أنه يحول بؤرة اهتمامنا الرئيسية ، إلى حالة التدخل (الحمائية) والاستيلاء والقمع التي مارستها الدولة فى داخل البلاد وخارجها خلال فترة التصنيع .

الحرب وأسطورة «دعه يعمل» البريطانية

التقط أى كتاب تعليمى شائع حول التاريخ الاقتصادى للصناعة البريطانية ، وسوف تجد أن القصة المألوفة تحكى هكذا : كانت قدسية «السيادة الفردية» وليس «سيادة الدولة» هي التي ضمنت انتصار بريطانيا .

لقد أكدت هذه الصيغة فى صورتها الليبرالية على أنه من الأفضل أن يتم الحكم بواسطة يد المنافسة الاقتصادية الخفية، وليس اليد المرئية لتدخل الدولة. أو كما يقول «دوجالد ستوارت» ملخصاً وجهة نظر «آدم سميث»:

«لا يتطلب الأمر لرفع دولة ما من قاع البربرية إلى أعلى درجات الوفرة سوى توفير السلام، فرض ضرائب محتملة وإدارة مقبولة للعدالة؛ وما يتبقى سوف يحدث بتلقاء نفسه بحكم التطور الطبيعى للأشياء»^(١). فى الأساس، يُعتقد أن الدولة البريطانية خلقت الحالة الصحيحة المحيطة من أجل التغلب السلمى على الطبيعة^(*) و«التقليد»، بينما أحجمت فى الوقت نفسه عن التدخل المباشر فى الاقتصاد (أى: دعه يعمل)؛ ومن ثم تحقق التقدم الكاسح. ومن المدهش، أن يكون لهذا الافتراض جاذبية عالمية عبر العديد من النظريات والتحليلات حول التصنيع البريطانى.

إن الكلمة الحساسة التى تدعم مفهوم «عدم التدخل» هى «التلقائية» وكما عبر «بيتر ماثياس» عن هذا الرأى المعتبر:

التصنيع فى بريطانيا... يُفهم عادة، وعن حق، بأنه المثال الكلاسيكى للنمو التلقائى، المتجاوب فى المقام الأول مع تأثيرات السوق ويدعم الأشكال المؤسسية والاجتماعية، وليس تصميمًا حكوميًا - عن إدراك - من أجل تشجيع النمو الصناعى. فبقدر ما كان للدولة [البريطانية] أهميتها، كان دورها الرئيسى هو مأسسة هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية التحتية، وتوفير الأمن داخل البلاد وفى الخارج، وهو ما ستعمل فى ظله [تلقائياً] السوق والقوى الاقتصادية. إن [الدولة] لم تهدف إلى توفير دفع لعملية النمو الصناعى، من أجل صياغة النمو... وإنما كانت معنية بالسياق أكثر من اهتمامها بالعملية ذاتها؛ بتنظيم الأحوال الخارجية أكثر من خلق القوى الداخلية الفعلية^(٢).

تجنب «العملية» فى حد ذاتها (سياسة التدخل الإيجابى للدولة) والاهتمام أكثر «بالسياق» (مثل عدم التدخل وتوفير الظروف المحيطة اللازمة فقط)، مما يعنى أن الدولة هيات الضرائب المنخفضة والميزانيات المتوازنة، والتجارة الحرة وسياسة خارجية

(*) المقصود هو الاستفادة من الطبيعة ومصادر الثروة الكامنة بها - المترجمة.

سلمية . على الأقل هذه هي الصورة المألوفة التي نربطها في ذاكرتنا بالقصة البريطانية . إلا أن هذا الفصل يكشف أن هذه الصورة ما هي إلا إحدى الأساطير المحورية في تاريخ العالم (أوروبي المركز أو غيره) باعتبار أن سياسة التدخل البريطانية كانت صارخة بسبب مستوياتها البارزة .

• التصنيع الحربي البريطاني

صورتنا التقليدية للتصنيع البريطاني أنه كان في مأمن من الحرب ، مما مكن الرواد الرأسماليين البريطانيين من التقدم وعمل أفضل ما يمكنهم عمله . من المدهش إذن أن الدولة البريطانية كانت في حروب خلال ٥٢٪ من الفترة المهمة بين (١٦٨٨ - ١٨١٥م) .

جدول ١١ - ١ النفقات الحكومية البريطانية الحقيقية (يعبر عن النفقات كنسبة من الدخل القومي) .

١٨١٥-١٧١٥		١٨١٥-١٧١٥		١٨١٥-١٧١٥		
١٠٠ =		١٠٠ =		١٠٠ =		
D2	D2	D1	D1	CGE	CGE	
١٠٠	١٨	١٠٠	١١	١٠٠	٢٠	١٨١٥-١٧١٥
١١٣	٢١	١١٦	١٣	١١٤	٢٣	١٨١٥-١٧٦٠
٦٥	١٢	٤٠	٥	٧١	١٤	١٨٥٠-١٨١٥
٧٩	١٤	٦٤	٧	٨٤	١٧	١٨٥٠-١٧١٥
٢٦	٥	٢٩	٣	٤٣	٩	١٩١٣-١٨٥٠
٦٧	١٢	٧١	٨	١٦٥	٣٣	١٩٨٠-١٩١٤

ملاحظات : CGE = نفقات الحكومة المركزية على جميع الخدمات ،

D 1 = النفقات العسكرية العادية وغير العادية ،

D 2 = النفقات العسكرية العادية وغير العادية بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العسكرية .

المصدر : Linda Weiss and John M.Hobson, States and Economic Development (Cambridge: Polity. 1995),p.130.

والأكثر تأثيراً من ذلك هي المبالغ التي تم إنفاقها على الحروب. ويقدم الجدول ١١-١ بيانات تمثل عبء الدفاع الحقيقي، حيث يتم حساب هذا العبء بأخذ نفقات الدفاع كنسبة من الدخل القومي (الذي يزيل في نفس الوقت الآثار المشوهة للتضخم والنمو الاقتصادي).

وقد بلغت نفقات الدفاع (D1) في الفترة بين ١٧١٥ و ١٨١٥م، ثلاثة أضعاف ما بلغت في الفترة بين ١٨٥٠ - ١٩١٣م، حتى أنها تعدت المبالغ التي أنفقت بين ١٩١٤ - ١٩٨٠م (والتي شملت حربيين عالميتين). الأكثر إثارة للدهشة أن النفقات العسكرية (D2) بين ١٧١٥ و ١٨٥٠م بلغت ضعف كل ما أنفقته الدولة على الخدمات بين عامي ١٨٥٠ و ١٩١٣م، وتعدت بشكل ذي دلالة نفقات (D2) بين ١٩١٤ و ١٩٨٠م، وليس بأقل إثارة ما يبينه جدول ١١ - ٢ من أن العبء العسكري البريطاني الحقيقي خلال الفترة الرئيسية للتصنيع، تعدى بشكل هام ما يماثله في جميع القوى الأوروبية الرئيسية في مراحلها المختلفة. باختصار، لقد كانت بريطانيا وليس روسيا الأوتوقراطية وألمانيا السلطوية هي التي عملت وفق «تصنيع حربي».

يقدم جدول ١١ - ٢ مقارنة عبء نفقات الدفاع (الحقيقية) بين القوى الأوروبية الرئيسية خلال مراحل التصنيع الخاصة بكل منها^(*).

	المملكة المتحدة ١٨٥٠-١٧١٥	فرنسا ١٩١٣-١٨٤٠	ألمانيا (**) ١٩١٣-١٨٥٠	إيطاليا ١٩١٣-١٨٦٠	النمسا ١٩١٣-١٨٧٠	روسيا ١٩١٣-١٨٦٠
D 1	٧	٣,٧	٣,٨	٣,٤	٣,١	٤,٧
D 2	١٤	٤,٥ تقريباً	٣,٨	٤,٠ تقريباً	٣,٥ تقريباً	٦,٥ تقريباً

ملاحظات: (*) نوارينغ التصنيع المذكورة هنا تقريبية فقط.

(**) بيانات بروسيا [ألمانيا] من ١٨١٧ - ١٨٥٠. لاحظ أن بيانات الإنفاق الألماني D1 و D2 تتساوى نتيجة أنه لا يمكن فصل حاصل الفوائد. ومع ذلك نجد أن نفقات D1 متضخمة قليلاً.

المصدر: تم حسابها من كتاب «ثروة الدول - The Wealth of States» - pp.284-90 جون. إم. هوبسون 1997 Cambridge: Cambridge University Press.

يقول الاعتقاد الذائع إن إحدى مساهمات الدولة البريطانية الليبرالية أنها أمنت ميزانيات متوازنة. هذا الاعتقاد خدعة، حيث بلغ الدين العام بين ١٦٨٨ - ١٨١٥ م نسبة الـ ١٨٠٪ الهائلة من الناتج القومي^(٣).

ويمكن مقارنة حجم الدين القومي البريطاني بمثيله في عدة دول يعرف عنها تقليدياً مديونيتها المرتفعة. فقد وقف الدين القومي الروسي عند ٤٧٪ من الدخل القومي عام ١٩١٤ م، وشكل في ألمانيا «ولهمباين» ٩٪ في عام ١٩١٣ م. مقارنة أخرى لها دلالتها: في عام ١٩٩٠ م وصل مستوى الدين الفيدرالي للولايات المتحدة ٥٩٪ من الدخل القومي^(٤).

• ضرائب مرتفعة وغير عادلة

يفترض أن الدولة البريطانية حافظت على الضرائب منخفضة (حتى يتمكن الرأسماليون من الادخار والاستثمار والتراكم)، كما حافظت عليها معقولة حتى لا تصبح عقاباً للعامة. وتأتى أهمية ذلك من أنه يقال لنا إن الدول الاستبدادية التي تطورت متأخراً، التي تنتهج سياسة التدخل، تميل إلى فرض ضرائب متراجعة [مع ارتفاع القيمة] مرتفعة (ضرائب غير مباشرة) وبذلك تعاقب المجموعات ذات الدخل المنخفض، من أجل الحصول على فائض يستخدم فيما بعد في إتاحة الاستثمار الصناعي. ومع ذلك يلفت الاهتمام، أن الضرائب المتراجعة (عبء الضرائب غير المباشر) شكلت أقل قليلاً من ١٠٪ من الدخل القومي البريطاني بين عامي ١٧١٥ و ١٨١٥ م. وقد تعدى ذلك كلاً من روسيا الأوتوقراطية (٨٪) خلال مرحلة التصنيع، وأيضاً خلال حكم «مينج/ شينج» في الصين (انظر الفصل الثالث).

وخلال الفترة ١٧١٥ - ١٨٥٠ م شكلت الضرائب البريطانية غير المباشرة ما يصل إلى ٦٦٪ من عوائد الحكومة المركزية، في حين مثلت الضرائب المباشرة ١٨٪ فقط. وليس بأقل أهمية ذكر أن تصاعد الضرائب على مجموعات الدخل المنخفض في بريطانيا تجاوزت ما تربحه، بينما في ظل أوتوقراطية القيصر الروسي، تعدى نمو دخل

الفلاحين معدل تصاعد العبء الضريبي^(٥). علاوة على ذلك، ارتبطت الضرائب غير المباشرة بشكل وثيق بالاستبداد البريطاني والسياسة العسكرية والحماية.

• النظام البريطاني لحماية الإنتاج الوطني

الاستبداد والسياسة العسكرية والضرائب التنافسية

إن الصورة التقليدية التي نحتفظ بها لبريطانيا خلال مرحلة التصنيع، هي أنها كانت البلد العالمى أو الليبرالى ذا التجارة الحرة «بامتياز». ومما لا شك فيه أن سحب قوانين الحبوب فى ١٨٤٦م هو الذى خلق هذه الصورة. إلا أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة ترتيب زمنى؛ حيث إن التجارة الحرة ظهرت فقط فى نهاية عملية التصنيع. وإن القيام بتقدير استقرائى للوراء لإعطاء بريق «للسياسة عدم التدخل» البريطانية خلال فترة التصنيع يبدو مفارقة تاريخية.

ويوضح لنا الجدول التالى ١١ - ٣ السبب، بالكشف عن أن الرسوم البريطانية كانت لها أهميتها نتيجة ارتفاعها الشديد ونتيجة أنها تجاوزت الرسوم المفروضة فى كل الدول الأوروبية الأخرى خلال مراحل تصنيعها المختلفة.

وفى الواقع، بلغت النسبة البريطانية فى أعلى مراحل الصناعة (١٨٠٠ - ١٨٤٥م) ستة أضعاف النسب التى فرضتها الدولة الألمانية - المفترض أنها دولة حماية - خلال مرحلتها التصنيعية، كما زادت عن الرسوم المفروضة فى روسيا (والتي يفترض عادة أنها المصنع الحمايى الرئيسى فى أوروبا) مرة ونصف.

لتصاعد نسبة الرسوم البريطانية بعد ١٧٩٠م وخاصة بعد ١٨١٥م مغزى كبير لسببين، الأول، أن ذلك جاء فى وقت كان النمو الاقتصادى فيه لا يتزايد فحسب بل «ينطلق». والثانى، أنه يُعقّد وجهة النظر التقليدية التى تؤكد على أن بريطانيا قادت الطريق بعد عام ١٨٠٠م لتحرير الرسوم إلى درجة سحب قوانين الحبوب عام ١٨٤٦م (كان أمراً حتمياً) ومع ذلك، أصبحت زيادة الرسوم بعد عام ١٨١٥م، «تطبق بشكل أكثر شدة من ناحية الثقل والأثر». حتى أنها شكلت فعلياً نظاماً جديداً^(٦).

جدول ١١ - ٣ متوسط نسبة الرسوم خلال مرحلة التصنيع فى بعض البلدان الأوروبية المختارة (أ) :

روسيا	إيطاليا	النمسا - المجر	ألمانيا (ب)	فرنسا	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة
١٩١٣-١٨٧٠	١٩١٣-١٨٦٠	١٩١٣-١٨٦٠	١٩١٣-١٨٥٠	١٩١٣-١٨٤٠	١٨٤٥-١٨٠٠	١٧٩٩-١٧٠٠
٢٦	١١	١٢	٧	١٠	٤٠	٢٧

ملاحظات : (أ) لاحظ أن جميع الأرقام عبارة عن متوسط نسبة الرسوم على جميع الواردات (وليس على الواردات الواجب جمركتها فقط)، ويتم حسابها بأخذ نسبة عوائد الجمارك كنسبة لجميع الواردات.

(ب) بيانات بروسيا لأعوام ١٨٥٠ - ١٨٧١ م.

المصادر : بريطانيا : Weiss & Hobson ، «الدول» «States» ص ١٢٤ .

ألمانيا وروسيا : Hobson ، «ثروة الدول» «Wealth of states» ، ص ٢٨٤ - ٢٩٠ .

فرنسا : J.V.Nye «أسطورة التجارة الحرة لبريطانيا وفرنسا القلعة : الرسوم والتجارة فى القرن التاسع عشر» Journal of Economic History (٥١) (١) (١٩٩١)، ٢٦ . النمسا والمجر وإيطاليا ، Brain R.Mitchell, International Historical Statistics: Europe 1750 - 1993 (London: Macmillan, 1998)

ومن ثم ارتفع متوسط الرسوم فى الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٠٩ م بنسبة ٣٦٪ العالية؛ ثم واصل ارتفاعه بنسبة ٤٤٪ الأعلى بين عامى ١٨١٠ و ١٨١٩ م، ثم بلغ أوجه بنسبة ٥٥٪ الهائلة بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٩ م.

ومع ذلك، ومتأخراً جداً إلى عام ١٨٣٠ م وحتى ١٨٣٩ م وقف متوسط نسب الرسوم عند النسبة العالية ٣٨٪. هذا الرقم الأخير له دلالة الهامة، حيث لم تفرض أى دولة أوروبية أخرى مثل هذه النسب المرتفعة فى أى وقت من الأوقات خلال مرحلتها التصنيعية. فضلاً عن ذلك، وبحلول ١٨٤٠ م كان لما يزيد عن ١١٤٦ سلعة تعريفات جمركية.

بشكل له مغزاه، وبأسلوب طغيان غمطى، كان هناك أساس عسكري مالى قوى عقلانى لسياسة الرسوم، قامت الدولة بمقتضاه باستغلال الاقتصاد عمومًا، والعامه من

الناس خصوصاً، من أجل انتزاع ضرائب تجارية غير مباشرة لتمويل السياسة العسكرية البريطانية. فقد شكلت العائدات من الرسوم ٦, ٢٪ من الدخل القومي و ٣٧٪ من نفقات الدفاع (D1) بين عامى ١٧١٥ - ١٧٩٠ م. ثم رُفعت الرسوم أكثر من أجل تمويل الحروب النابوليونية، ممثلة ٨, ٣٪ من الدخل القومي و ٢٥٪ من نفقات الدفاع (D1) بين عامى ١٧٩٠ و ١٨١٥ م. وقد رفعت تدريجياً مرة أخرى بعد عام ١٨١٥ م من أجل المساعدة فى تمويل فوائد المدفوعات الضخمة على الدين القومي، والتي كانت قد تراكت نتيجة للسياسة الحربية القائمة خلال المائة والعشرين عاماً السابقة. وقد مثلت عائدات الجمارك بين عامى ١٨١٥ و ١٨٥٠ م، ٦, ٤٪ من الدخل القومي و ٧٠٪ من متوسط فوائد المدفوعات السنوية (بينما شكلت فوائد المدفوعات أكثر قليلاً من ٥٠٪ من نفقات الحكومة المركزية).

بالإضافة إلى ذلك، شكلت عائدات الرسوم المتراجعة، حتى ما بين عامى ١٨٥٠ - ١٩١٣ م ما يصل إلى ٢٪ من الدخل القومي وحولت ٦٠٪ تقريباً من نفقات الدفاع.

وفى عملية تمويل السياسة العسكرية البريطانية، تم فرض ضرائب من خلال الرسوم على نحو ٦٠٪ من جميع المواد الخام والتي اعتبرت مدخلاتها هامة فى الصناعة البريطانية. وقد رفع هذا بدوره الأسعار النهائية للسلع البريطانية المصدرة، وبالتالي جعلها أقل تنافسية فى الخارج.

ومن أجل تهدئة المصنعين الذين تضرروا مباشرة من جراء فرض الرسوم على مدخلات الصناعة، أقامت الدولة نظاماً شديداً التعقيد يتضمن منحاً حكومية، ورداً للمدفوعات، وخصومات. وفى النهاية إضافة مزيد من القوانين إلى نظام الحماية، ثم إضافة المزيد من القوانين إلى هذه المجموعة الكبيرة من القواعد الحمائية فى شكل «مراسيم الملاحه». الخلاصة، يتضح أن قوانين التنظيم وليست سياسة عدم التدخل، كانت علامة الثورة الصناعية البريطانية.

جدير بالذكر أيضاً فيما يتعلق بجانب مهم، أن عام ١٨٤٦ م لم يكن نقطة تحول إلى التجارة الحرة البريطانية. فقد بلغت الرسوم البريطانية نسبة الـ ٢٠٪ الضخمة بين عامى ١٨٤٦ و ١٨٦٠ م، وبقيت لها دلالتها عند وصولها إلى ١٠٪ بين ١٨٦٠ و ١٨٧٩ م، ولم تهبط إلى نسبة ٦٪ المتواضعة إلا فيما بين ١٨٨٠ - ١٩١٣ م. وبرغم أن غالبية هذه

الواردات ذات الرسوم الخاصة لم تعد تنتج في بريطانيا (وبالتالى كان هناك أساس ضعيف لتطبيق الحماية)؛ إلا أنه من الأهمية ذكر أنه كان لهذه السلع أثر شديد السلبية على المنتجين من المستعمرين (انظر ما يلي) وأيضاً على المستهلكين البريطانيين المتمين للطبقة العاملة. فضلاً عن ذلك، لم تتجاوز العائدات التصاعدية على الأملاك، والضرائب على الدخل، عائدات الجمارك على أساس مستمر إلا بعد عام ١٩١١ م.

وبشكل مثير للاهتمام، ادعى «جون . إيه . هوبسون» وهو جاد في ذلك، في كتابه الكلاسيكى «الإمبريالية» أن كلاً من السياسة العسكرية والإمبريالية ازدهرتا عن طريق الضرائب غير المباشرة ورسوم الحماية^(٧). إلا أن ما لم يقدره رغم ذلك هو أن نفس النتيجة تنطبق على بريطانيا أيضاً، حتى عام ١٩١١. فبالفعل أثناء (وبعد) مرحلة التصنيع، كانت الجماهير عديمة حق التصويت هي التي وقع عليها عبء الضرائب الأعظم الذى فرضته السياسة العسكرية البريطانية/الحمائية.

الافتراض شبه الذائع بأن الدولة البريطانية أو «فترة السلام البريطانى» دفعت القارة الأوروبية بإيجابية إلى تبنى التجارة الحرة، هو افتراض فى حاجة إلى مراجعة أيضاً. فإن كان موقف بريطانيا من ترويج التجارة الحرة فى القارة يتميز بشيء، فهو عدم المبالاة. فأولاً، لم تتحقق التجارة الحرة فعلياً فى العقود الوسطى للقرن التاسع عشر. ففى الواقع، بلغ متوسط نسب الرسوم على التصنيع الأوروبى ١٠٪ و ١٤٪ إذا أضفنا الولايات المتحدة (انظر الفصل الثانى عشر) وذلك فى عام ١٨٧٥ م (فى قمة «عهد الليبرالية»). إلا أن أفضل ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن ذلك كان عهد التجارة «الأكثر حرية» (أو بشكل أدق مرحلة الحماية المعتدلة).

وثانياً، كان على أوروبا انتظار معاهدة «كوبدين - شوفالييه» عام ١٨٦٠ م قبل أن تبدأ بالتحرك تجاه «تجارة حرة». وفى الواقع، كانت فرنسا هي التي قامت بدور بارز للترويج لهذا التحول^(٨)، ومن الأهمية ذكر، أن «ريتشارد كوبدين» رفض فى البداية الاقتراح الذى تقدم به «شوفالييه». والأكثر سخرية أن «كوبدين»:

كان لا يزال يرى الرأى القائل بوجوب ترك جميع الأمم تكيف سياستها المالية [التجارية] بما يلائم مصالحها دون أن تعوقها عن ذلك المعاهدات المبرمة مع

دول أخرى، وأن بريطانيا بصفة خاصة بعد تبنيها سياسة التجارة الحرة،
يجب أن تتجنب أى نوع من الاتفاقات حول الرسوم مع بلد آخر^(٩).

ومن المثير للسخرية بشكل خاص أن «ويليام جلادستون» لم يكثرث لانتهاء المعاهدة مع فرنسا فى ١٨٧٢ م. وقد عبر لورد «ليونز» عن موقفه حيث قال لدوق «دى بروجلى» إن بريطانيا أخذت كفايتها من المعاهدات التجارية، وإنه يعتقد فى حرية كل بلد فى فرض رسومها الخاصة بما لا يتعارض وأمن التجارة البريطانية^(١٠). وإذا كان ذلك يعنى رسوماً أقل، فسيكون ذلك مفيداً، وإذا لم يكن كذلك، فهو إذن شىء سئ جداً. بالإضافة إلى ذلك، يقول سير «لويس مايبه» متحدثاً عن «جلادستون»: لاحظت أنه لم يخدم أبداً فى حكومة لديها مثل هذا القدر من النفور، وحتى العداء لـ «سياسة التجارة الحرة بمعناها الأوسع» (وشكا أنها) قوضت فعلياً العمل الذى قام به فى «مجلس التجارة»^(١١).

ونرى الدليل على عدم المبالاة تلك، إن لم يكن العداء للترويج للتجارة الأوروبية الحرة يتبدى فى نقطتين بسيطتين: الأولى، أن بريطانيا لم تفعل شيئاً لوقف عودة «القارة الأوروبية» إلى اتباع سياسة الحماية بعد ١٨٧٧ - ٧٩ م. على أى حال، أعاق موقفها التجارى الأحادى قدرتها على احتواء السياسة الحمائية للقارة، تماماً كما أعاقها نظام التجارة الدولية البريطانى ذو الطبيعة الضعيفة. والثانية، أن الحكومة البريطانية كانت قد تفاوضت فى الواقع على عدد قليل جداً من المعاهدات مع قوى أخرى «من القارة الأوروبية» خلال ما سعى بعهد التجارة الحرة. ففي عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، فاوضت إيطاليا على ٢٤ معاهدة، وتفاوضت كل من بلجيكا وفرنسا على ١٩ معاهدة لكل منهما، وألمانيا على ١٨ معاهدة، وكل من النمسا والمجر على ١٤ معاهدة، أما بريطانيا العظمى فقد تفاوضت على ٨ معاهدات للتجارة الحرة. الخلاصة أن التصنيف التقليدى للصناعة البريطانية باعتبارها مؤسسة على سياسة عدم التدخل، وإن كان ذائعاً جداً، إلا أنه ليس إلا أسطورة. إن ما يلفت النظر فى كل من الضرائب البريطانية والرسوم وعجز الميزانية والدين القومى، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، هو ارتفاعها. ويصبح السؤال الآن:

هل تصادف كل ذلك أم كانت هناك علاقة سببية بين تدخل الدولة بهذا الشكل السافر والتصنيع؟ يوضح الجزء التالى طبيعة تلك العلاقة السببية.

الحرب، التطور المتأخر والدولة المتدخلة الاستبدادية

• السياسة العسكرية، الدولة التدخلية وإنشاء رأسمال تمويلي

اعتمد تطور رأس المال التمويلي، على السياسات النشطة للدولة البريطانية بشكل أساسي، وهى المسئولة بشكل كبير عن تمويل السياسة العسكرية البريطانية. ومع تصاعد النفقات العسكرية بعد عام ١٦٨٨م، اضطرت الحكومات للاعتماد على القروض، ومن أجل القروض اللازمة قامت الدولة بالحث على «الثورة المالية»^(١٢). ففي عام ١٦٩٤م أنشئ بنك إنجلترا، تحديداً من أجل تنظيم قروض الدولة في وقت الحرب من أسواق مال لندن. وقد وفرت السندات الحكومية طوال القرن الثامن عشر (١٦٨٨ - ١٨١٥م) منفذاً قوياً لرأسمال مدينة لندن. علاوة على ذلك، فإن الخدمات الرأسمالية الواسعة التى تقدمها المدينة، إلى جانب المكاسب غير المرئية، سهلت التصنيع البريطانى وضمنت ميزان مدفوعات إيجابياً. وبالفعل كان لهذه المكاسب أهميتها، حيث كان الميزان التجارى يسجل عجزاً سنوياً فى الأعوام بين ١٧٩٦ و ١٩٣١م^(١٣). ولم يتباين هذا الوضع بشدة مع تاريخ الفائض التجارى الصينى فحسب، وإنما جدير بالذكر أيضاً أنه خلال القرن التاسع عشر لم تقترب بريطانيا من محاكاة نصيب الصين من إجمالى إنتاج التصنيع العالمى، أو النسبة التى بلغتھا الأخيرة من إجمالى الإنتاج العالمى بين ١٧٥٠ و ١٨٣٠م^(١٤).

كما تدخلت الدولة البريطانية من أجل إنشاء سوق مالية موحدة، مرة أخرى من أجل الأغراض المالية - العسكرية^(١٥).

وخلال الحروب النابوليونية، أقامت الدولة سوق لندن للأوراق المالية من أجل تبرير بيع السندات الحكومية، وقد حفز ذلك فى نفس الوقت نمو البنوك المحلية. وبصفة عامة، لا يبقى مجال للشك فى أن الدين القومى البريطانى كان أحد الحوافز الرئيسية للتمويل العام والخاص خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يبد ذلك بوضوح أكثر مما بدا عليه فى سياسة الادخار الجبرى المتضمنة فيه.

• السياسة العسكرية والاستبداد والادخار الجبرى

أناقش هنا سياسة الادخار الجبرى التى اتبعتها بريطانيا (وهى مرتبطة تقليدياً بالنظم

الاستبدادية أو الستالينية). وتتطلب مثل هذه السياسة أن تفرض الدولة ضرائب مرتفعة على المجموعات ذات الدخل المنخفض من أجل الحصول على عائدات كافية تستثمر في التصنيع. الفرق الواضح بين البرنامج البريطاني والستاليني هو أن الدولة السوفيتية استثمرت العائدات بشكل مباشر بينما استثمرتها الدولة البريطانية بشكل غير مباشر. فبشكل جوهري، أعادت الدولة البريطانية توزيع الاعتمادات المالية من طبقة المستهلك الفقير إلى المستثمرين الأغنياء الذين استخدموا النقود فيما بعد للاستثمار في الاقتصاد. وكما أشرنا أعلاه، مولت الدولة البريطانية جزءاً كبيراً من نفقاتها العسكرية عن طريق القروض من سوق مال لندن. وبصفة أساسية، دفعت الدولة فوائد للمستثمرين المالكين الأغنياء بضرائب متراجعة غير مباشرة تم جمعها بشكل رئيسي من مجموعات الدخل المنخفض، وبالتالي إعادة توزيع الدخل من الفقير (المستهلك) إلى الغني (المدخر والمستثمر). إنني أقدر أن ٨٠٪ من مجموع القروض تم جمعها من سوق مال لندن (وتم اقتراض الـ ٢٠٪ الباقية من سوق مال أمستردام)^(١٦). يعني ذلك أن ٨٠٪ من مجموع فوائد الدفع التي قامت بها الدولة اتجهت مباشرة إلى المستثمرين المالكين في مدينة لندن. مع الأخذ في الاعتبار تنازلية الضرائب، فإنني أفترض أن ما بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من فوائد المدفوعات، مولها ذوو الدخل المنخفض. وعلى هذا الأساس، فإنني أقدر أنه تم تحويل ٥٪ من الدخل القومي من الطبقات العاملة الفقيرة/ المستهلكين من الطبقات الوسطى- الفقيرة، إلى المستثمرين المالكين الأغنياء في الفترة ما بين ١٧١٥ - ١٨٥٠ م.

إنها أرقام مذهلة (تعاادل ما يقارب ضعف المبالغ التي أنفقتها بريطانيا على الدفاع بين عامي ١٨٥٠ و ١٩١٣ م). فضلاً عن ذلك، فإن المبالغ التي أعيد توزيعها خلال الحروب النابوليونية كانت أقل من الدخل القومي بنسبة أقل قليلاً من ٩٪ (والتي تبعاً لأحد الخبراء، مكنت من مضاعفة نسب الاستثمار الخاصة)^(١٧).

فليس بمفاجأة إذن، أن شهد القرن الثامن عشر أزمة في الاستهلاك، بينما تزايدت المدخرات والاستثمارات بشكل ملحوظ، مما ساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي^(١٨).

وبالتالي، يبدو واضحاً أن الدولة طبقت سياسة الادخار الجبري التي لاقت نجاحاً كبيراً. وذلك يقلب الافتراض التقليدي رأساً على عقب، ويناقض ادعاء «بيتر ماثياس»

حيث يزعم: «قامت الدولة بالقليل جداً للترويج للاستثمار [أو] لجمع المال من أجل استثمار إنتاجي سواء مباشر أو غير مباشر»^(١٩). إن المبالغ التي أعيد توزيعها كانت مذهشة. فقد تم إعادة توزيع نسبة أقل من ٤٠٪ من جميع الضرائب الحكومية المركزية من الفقير إلى الغنى (وهو ما يقارن بالمبالغ التي وزعتها دولة الرفاهية الكينية التي نادى بها كينز بعد الحرب)^(*).

• رسوم الحماية والتطور المتأخر

كانت سياسة الحماية التي اتبعتها بريطانيا مرتبطة أيضاً بعملية التطور المتأخر التي مرت بها. فالافتراض الشائع يرى أن بريطانيا كانت مطوراً متقدماً، ونعمت بـ «مزايا الرواد». من ذلك مثلاً أنها لم تواجه منافسة اقتصادية أجنبية ذات شأن، وبالتالي لم تكن في حاجة إلى ممارسة سياسة تدخل الدولة والحماية. إلا أن بريطانيا واجهت منافسة أجنبية، خاصة في مجال الصناعات المحورية كالمنسوجات القطنية والحديد. ففي الواقع، تدفقت على بريطانيا أنواع من النسيج الهندي ذي الجودة الأعلى / والسعر المنخفض منذ القرن السابع عشر فصاعداً.

فقد تطورت صناعة القطن البريطانية وفقاً للأسلوب النموذجي للمطور المتأخر عن طريق «تصنيع بدائل الواردات» (وعن طريق العبودية - انظر ما يلي في القسم الثالث)^(٢٠) من ذلك حظر استيراد الكاليكو^(**) المطبوع في مرحلتين، عام ١٧٠١م وعام ١٧٢١م. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لطريقة المطور المتأخر التقليدية، قلد البريطانيون التقنيات / الأساليب الهندية، وأدخلوا عليها التعديلات من أجل تخفيض التكلفة، وبالتالي تعزيز المنافسة^(٢١). أو كما يعبر «براودل» عن ذلك بشكل مناسب، في مواجهة هجوم النسيج الهندي:

أول خطوة اتخذتها إنجلترا هي إغلاق حدودها أمام النسيج الهندي خلال الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر ثم حاولت بعد ذلك انتزاع هذه

(*) نسبة إلى الاقتصادي البريطاني ماينارد كينز - المترجمة.

(**) نسيج قطنى - المترجمة.

السوق المربحة لنفسها. وهو ما لا يمكن تحقيقه دون القيام بتخفيضات جذرية في تكلفة الأيدي العاملة. وبالتأكيد، ليس مصادفة أن بدأت ثورة الماكينات من داخل صناعة القطن^(٢٢).

وبشكل خاص حفزت المنافسة الهندية الأعلى جودة على ابتكار كل من «ويات» و«بول» لإطار الغزل عام (١٧٣٨م)، وابتكار «أركرايت» لإطار الماء و«كرومتون» للمغزل الآلي (١٧٩٩م)، وهى الاختراعات التى مكنت من إنتاج الغزل الذى يمكنه أن يحاكي الإنتاج الهندى^(٢٣).

كما كان هناك أيضاً النقل المباشر والتقليد الواعى للمنتجات والأساليب الهندية، خاصة فيما يتعلق بعملية صبغ النسيج^(٢٤). ومع ذلك لم يتمكن البريطانيون من مضاهاة جودة الطباعة الهندية كما نجدها فى المناديل الكبيرة المرسومة (مثل المناديل الحريرية وغيرها) إلا بحلول عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر. وهناك رواية مشابهة تنطبق على الصناعة البريطانية الرئيسية الأخرى - الحديد. كما ذكرنا فى فصول سابقة، ظل الحديد والصلب البريطانى أقل جودة من مثيله المنتج فى الهند حتى القرن التاسع عشر. إلا أنه بفرض الرسوم المرتفعة على واردات الحديد الهندية، ثم فيما بعد فرض التجارة الحرة داخل الهند [أى رفع أى حماية، ومنع أى رسوم]، تمكن البريطانيون من أخذ زمام القيادة (انظر ما يلى)^(٢٥). ومن ثم كان توفير الحماية للصناعتين الكبيرين أساسياً إذا كان مخططاً لهما النمو فى مواجهة المنافسة الشرقية الأعلى.

وليس بأقل دلالة فى هذا الصدد أن الدولة البريطانية وضعت نوعاً من «استراتيجية السياسة التجارية» (عادة ما ترتبط بالدول الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية، وتايوان واليابان بعد ١٩٤٥م)^(٢٦). وتتطلب هذه السياسة أن تمنح الدولة دعماً مالياً لأولئك المنتجين الذين يصدرون إنتاجهم. وبعد عام ١٧٢١م، قامت الدولة البريطانية عن قصد بالترويج للتصدير، وذلك بتوفير خصومات على الواردات من المواد الخام لصالح المنتجين الذين يصدرون منتجهم النهائى المصنع. هذا بالإضافة إلى أنه تم إلغاء رسوم التصدير وحل محلها (منح) للتصدير، مما جعل صادرات صناعة النسيج البريطانية أكثر تنافسية بشكل عام. ومن اللافت للنظر أيضاً أن نصيب الإنتاج الصناعى البريطانى المصدر إلى الخارج بعد عام ١٧٥٠م، تطابق مع مثيله فى كوريا الجنوبية خلال مرحلتها الخاصة بالتصنيع ذى التوجه التصديرى (الصناعة الموجهة للتصدير)^(٢٧).

ومع ذلك، يصبح من الخطأ افتراض أن تعديل عام ١٧٢١م شكل بداية وضع اقتصادى عقلانى خالص، لأن الرسوم كانت لا تزال مستخدمة - بصفة أساسية - كسلاح مالى داخل ترسانة الدولة.

ومن ثم فقد رأينا أنه على نقيض كل الروايات السائدة، طبقت الدولة البريطانية برنامجاً شديداً الحماية، بالإضافة إلى كونه قمعيًا؛ مما أقام التصنيع بشكل رئيسى على أكتاف الطبقة العاملة (البعد الداخلى للوجه المظلم للتصنيع البريطانى). سوف أتجه الآن للكشف عن الوجه المظلم فى السياق العالمى. يكذب ذلك - فى نفس الوقت - اقتراح مركزية أوروبا العام، بأن التصنيع البريطانى كان عملية داخلية مبنية على تغيير مولد ذاتيًا.

العنصرية والتصنيع

والتناقض الأخلاقى لرسالة التحضير الإمبريالية البريطانية

بينما تعرض الفصل التاسع لإسهام عملية استيعاب «محافظ الموارد» الصينية فى قيام الصناعة البريطانية، يركز هذا الجزء على الاستيلاء العنصرى - الإمبريالى على المصادر الشرقية، والذى أتاح الانطلاق البريطانى. أشار «فرناند براودل» إلى الجذور الخارجية - خاصة الإمبريالية - للصناعة البريطانية من خلال طرحه سؤالاً بلاغياً أسراً:

إذا كان لقارة أوروبا الصغيرة أن تتفكك لتبحر فى أراضى آسيا وبحارها الواسعة، لتلاشت عن الأنظار... من جميع أنحاء العالم... استجمعت [بريطانيا] جزءاً معتبراً من قوتها وكيانها. ولقد كان هذا الجزء الإضافى هو الذى مكن [بريطانيا] من بلوغ قمم [جديدة] فى التعامل مع المهام التى قابلتها على طريق التقدم.

بدون هذه المساندة الدائبة، هل كان ممكناً للشورة الصناعية البريطانية - المالكة لمفتاح مصيرها - أن ترى النور بنهاية القرن الثامن عشر؟

أيًا كانت الإجابة التى يقدمها المؤرخون، فإنه سؤال يجب أن يُطرح^(٢٨).

إننى أؤكد على نقطة أن الإمبريالية كانت نتاجاً «للعنصرية المتضمنة» فى الهوية البريطانية التى تم تشكيلها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر (انظر الفصل العاشر).

هذا بالإضافة إلى أن التحليل الذى أقدمه، يرى أن ضرر الإمبريالية الثقافى على المجتمعات الشرقية ليس جسيماً فحسب، بل إنه غالباً ما يكون أكثر ضرراً من الأثر الاقتصادى (مع أن ذلك لا يعنى التقليل من قيمة الضرر الاقتصادى) ورغم ذلك يقف هذا القسم من الكتاب - مثله مثل القسمين السابقين - موقف خلاف أساسى مع التاريخ الاقتصادى الليبرالى الذى سعى إلى إغفال هذا العامل الخارجى فى الصناعة البريطانية بشكل كامل. وما يشير الانتباه هنا هو تأكيد «باتريك أوبريان» على المركزية الأوروبية كرد على رؤية «براودل»:

يبدو «براودل» مبتهجاً بالأسئلة الكبيرة، إلا أن التسلسل المنطقى من الاقتصاد العالمى إلى الثورة الصناعية ليس بالقوة الكافية التى تجعله يضعف من «الإجماع الحالى على مركزية أوروبا» الذى توجد بواعثه الرئيسية داخل القارة وليس فيما وراءها... ففىما يتعلق بتاريخ التصنيع الأوروبى (وحتى البريطانى) فإن «منظور العالم» بالنسبة لأوروبا يبدو أقل أهمية من «منظور أوروبا» بالنسبة للعالم^(٢٩).

يقدم هذا الجزء شواهد إمبريقية مفصلة تكشف الجذور الأفرو آسيوية للصناعة البريطانية، مؤكدة بذلك على «منظور العالم» الذى قال به براودل.

• تناقضات التجارة الإمبريالية الحرة، سياسة الاحتواء مقابل التحول الثقافى

لاحظنا فى الفصل العاشر وجود تناقض أساسى فيما عرفناه بـ «الرسالة الحضارية» للإمبريالية: إن التحول الثقافى كان مصمماً «لرفع الشعوب الشرقية إلى أعلى»، إلى مستوى الحضارة البريطانية (الجزء الحضارى من المهمة)، بينما تضمنت سياسة الاحتواء الإبقاء على اقتصادياتهم فى الخضم. كما لاحظنا أيضاً بشكل مفارق، أن ذلك التناقض نبع من الخطاب العنصرى للإمبراطورية الذى وضعه البريطانيون. وقد تضافر الاثنان معاً، بقدر كونهما الوسيلة التى تُمجَّد بها الحضارة البريطانية. ومن ثم خدم

التحول الثقافى «التطهير الثقافى - ethnocide» ، أو محو الهوية/ الثقافية الشرقية) هذا الغرض لأنه تضمن تغريب (أو أنجلة العالم) (تحويل العالم إلى تبنى النمط الإنجليزى). وأمنت سياسة الاحتواء على أن الاقتصاد البريطانى سوف يظل القوة الرائدة فى العالم دون منافسة. هذه هى القصة التى تقع فى قلب نقاشنا هنا.

قد يبدو التناقض الأخلاقى للبعثات الحضارية واضحاً فى سياسة التجارة الحرة أكثر من أى جانب آخر. والنظرية تؤكد أن السياسة الحرة للتجارة هى عامل فى تحقيق الحضارة. فتبعاً لـ «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» كانت التجارة الحرة سياسة جيدة لأنها استندت بالتحديد على مفهوم «مساعدة الذات» القومى ، «التخصص» و«الميزة النسبية». فكانت عملية حضارية لأن التجارة سوف ترغم الشعوب الشرقية على تطوير اقتصادياتهم بشكل مكثف من خلال مساعدة الذات الفردية و«العمل الشاق» ، وهى الفكرة المسيطرة على الحضارة المتقدمة. ومن الملفت هنا تلك الصلة بين مساعدة الذات الفردية والبروتستانتية. فكما قال «صمويل سمايلز» : «السماء تساعد من يساعدون أنفسهم». وانتشرت أيديولوجية التجارة الحرة سريعاً فى المجتمع البريطانى.

فعلى سبيل المثال ، اشتهر نداء «ريتشارد كوبدن» برسالة التجارة الحرة ، بصفتها الدواء العام الذى ، مثل أى اكتشاف طبى مفيد ، سوف يساعد أم العالم على استطعام الثروة وتذوق الحضارة^(٣٠) . أو كما يجيء فى رسالته إلى «ديفور» : «التجارة الحرة هى ديپلوماسية الإله ، لا توجد طريقة أكيدة غيرها لتوحيد الشعوب بروابط السلام»^(٣١) . ثم بالطبع كانت هناك حكمة «جون بورينج» المعبرة «إن المسيح هو التجارة الحرة والتجارة الحرة هى المسيح»^(٣٢) . باختصار ، كانت التجارة إحدى الوسائل الهامة لنقل غذاء الحضارة الغربية السماوى إلى العالم ، بما لا يقل عن نقل فواكه الشرق إلى الغرب . ولقد انسجمت هذه النظرية مع الرغبة البريطانية فى تحويل ثقافة الشرق إلى الأسلوب الغربى . ومع ذلك ، وباعتبار قصر النظر المفترض فى الحكام الشرقيين ، ترك الأمر بالطبع إلى البريطانيين الذين يتميزون ببعد النظر لنشر أفكار التجارة الحرة فى أنحاء العالم من أجل فائدة الجميع ؛ ففى الواقع ، كان ذلك «واجبهم الأخلاقى» . إلا أن هذا التسلسل المنطقى تشابك مع الجانب الاحتوائى المخبأ فى الإمبريالية والذى كان بدوره مبنياً على عدد من الأحكام العنصرية المزدوجة .

كان التحويل الثقافى للشرق واحتواؤه من خلال إمبريالية التجارة الحرة، واضحاً فى طرق عديدة. أولاً، كانت هناك المعاهدات غير المتكافئة المفروضة، والتى شكلت الآلية التى سوف ينشر البريطانيون من خلالها «هبة الحضارة». وقد تم منح هذه المعاهدات إلى العديد من الدول «غير الغربية» بما فيها البرازيل (١٨١٠م)، الصين (١٨٤٢ - ١٨٥٠م)، اليابان (١٨٥٨م)، سيام (١٨٢٤ - ١٨٥٥م)، إيران (١٨٣٦ - ١٨٥٧م)، والإمبراطورية العثمانية (١٨٣٨ - ١٨٦١م). وقد جردت هذه الاتفاقيات الدولة من استقلاليتها فيما يتعلق بفرض الرسوم، وحددتها بصفة عامة بـ ٥٪ كحد أقصى. ويتبدى المعيار العنصرى المزدوج الأول فى أنه خلال ما سعى بعصر التجارة الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية تتفاوض بحرية على «المعاهدات التبادلية» بين «الشركاء المتعاقدين». وقد تناقض ذلك بوضوح مع معاهدات «الباب المفتوح» التى تم فرضها على الشرق (دول الفئة الثانية بشكل رئيسى). فضلاً عن ذلك، تناقضت عدم المبالاة البريطانية فى نشر التجارة الحرة فى أرجاء أوروبا بشكل صارخ مع فرضها للتجارة الحرة بالقوة فى العالم «غير الأوروبى». وبشكل أكثر عمومية، تناقض تماماً موقف بريطانيا العسكرى السلبي فى مواجهة قارة أوروبا بعد ١٨١٥م، مع لجوئها المتكرر للعنف فى الشرق^(٣٣).

وفى هذا الصدد، تمثل معيار عنصرى مزدوج آخر فى أنه بينما تحولت الاقتصاديات الأوروبية للتصنيع من خلال رسوم الحماية - تمتعت بريطانيا فى الواقع بمعدل رسوم لا يقل عن ٣٢٪ بين عامى ١٧٠٠م و ١٨٥٠م - أجبرت الاقتصاديات الشرقية على التوجه مباشرة إلى التجارة الحرة أو إلى ما هو قريب منها. وقد أدى ذلك إلى احتواء اقتصادياتها لأنه حرّمها من فرصة بناء صناعاتها الصغيرة.

ومن الأهمية بصفة خاصة هنا، ملاحظة أن فرض المعاهدات غير المتكافئة لم يكن قائماً على أساس اقتصادى خالص، وإنما كان أيضاً وسيلة أكثر عمومية حاول البريطانيون من خلالها فرض التحويل الثقافى. وغالباً ما كان الضرر الذى سببه ذلك أكثر إرهاباً من ذلك الناتج عن الاحتواء الاقتصادى. وبشكل مقنع، كان الجانب الأكثر عدوانية فى تلك المعاهدات غير المتكافئة، هو إهانتها العامة للسيادة الشرقية والاستقلال الثقافى. دعونا نأخذ الصين كمثال. لقد أثبتت حرب الأفيون وما تبعها

من فرض اتفاقات، أنها كانت بمثابة «مسمار جحا» من أجل فتح الصين أمام الهجوم الثقافي البريطاني على هويتها، وقد صُنفت بأنها «غير متكافئة» لثلاثة أسباب رئيسية: الأول، أن الصين لم توافق عليها وفي النهاية فرضتها عليها القوة العسكرية البريطانية والغربية. الثاني، أنها أُمليت تبعاً للشروط الغربية وحدها بما يحمله ذلك من ضرر للسيادة الصينية لاستقلالها الثقافي. والثالث، أنها رمزت لإحساس الصين بالإهانة وعدم الإنصاف.

وكان للأثر الثقافي والسياسي السلبي للإمبريالية البريطانية في الصين ثلاثة جوانب أساسية. أولاً، من خلال المعاهدات غير المتكافئة، تم التعدي على السياسة الصينية بشكل أساسي بفرض موقف «خارج الأرض الصينية» بالقوة؛ وهو مفهوم يقضى بأن جميع الأجانب المقيمين في الصين، وليس فقط الدبلوماسيين الأجانب، سوف يتبعون فقط قوانين بلادهم الغربية. إلى هذا الحد تم ترسيخ عدد من الامتيازات (مثل مساحات من الأراضي مخصصة لأجانب يتبعون القانون البريطاني). وكان ذلك مبرراً أمام القانون الدولي الغربي، حيث كانت الصين مصنفة بأنها غير متحضرة، وبالتالي كان مقدراً لها أن تكون دون سيادة. وبالفعل، رفض البريطانيون بشكل راسخ معاملة الصينيين كأنداد.

فكما صرح دوق «آرجيل» أثناء حرب الأفيون الثانية:

لا معنى لأن نقول إن علينا التصرف كما لو كنا مرتبطين بالصينيين بنفس القواعد التي تنظم العلاقات الدولية في أوروبا... سيكون ضرباً من الجنون أن نكون ملزمين من جهتنا بهذه القواعد مع شعب بربري، يجهل تلك المبادئ، وإن عرفها فلن يلتزم بها^(٣٤).

وجدير بالذكر هنا أن مبدأ الخروج عن «الأرض» تم فرضه على الإمبراطورية العثمانية وتايلاند ودول أخرى عديدة، على أساس أنهم أخفقوا أيضاً في اجتياز «اختبار الحضارة».

ثانياً، تم الاعتداء على السيادة الصينية من خلال المعاهدات غير المتكافئة، وذلك عن طريق السياسة البريطانية بإجبار الصينيين على قبول الإدارة الأجنبية للشركات

البيروقراطية الهامة مثل الخدمات البريدية، الجمارك البحرية أو وكالات الضرائب (مثل الجاييلا، أو ضريبة الملح).

وقد وضع البريطانيون أيديهم على الضرائب البحرية الإمبريالية (IMC) أول مرة عام ١٨٥٣، عندما قرر القناصل البريطانيون في شنغهاي جمع رسوم الجمارك. ثم في عام ١٨٦٣م، أصبح «روبرت هارت» رئيساً لـ (IMC) مما جعل الاستيلاء البريطاني على الشركة كاملاً. ومن الواضح، أن عدم قدرة الحكومة الصينية على سن سياستها الخاصة للتجارة الخارجية شكل تحدياً رئيسياً لسيادتها واستقلاليتها.

يكمن التحدي الثالث لاستقلالية الصين الثقافية من خلال المعاهدات غير المتكافئة في التصميم البريطاني على إلغاء عادة الركوع. ورغم أن ذلك لم يكن له نتائج اقتصادية، إلا أنه من بين جميع الطلبات التي تقدم بها البريطانيون كان الأكثر إهانة وأهمية. كان أثر ذلك هو تحطيم كل البناء الاجتماعي والأخلاقي / المعيارى الذى قامت عليه الدولة والمجتمع الصينى. كما رأينا فى الفصل الثالث، كانت الصين قد طورت «معيارها الحضارى» الخاص بها. كان الركوع أمام الإمبراطور يعنى الاعتراف رسمياً بالصين: المملكة الوسطى العليا. إلا أنه - كما ذكرنا أيضاً - كان ذلك بمثابة «بناء دفاعى» مصمم للحفاظ على الشرعية المحلية للمؤسسات الصينية فى مواجهة الغزو الأجنبى والاستيلاء «البربرى». ورغم ذلك، ثبت عدم فاعليته المتزايدة أمام التحديات الأوروبية بعد القرن السادس عشر. وقد بدأت التحديات من جانب أوروبا بمخالفة «رايتس» فى ١٦٤٥م، ثم ازدادت بحادثة لورد «ماكارتنى» عندما رفض الركوع، وتصاعدت بإلغائه ١٨٧٣م. وقد شكل ذلك إهانة عظمى للصين، حيث إن كل نظامها الدولى ومعه نظامها المحلى للشرعية قد تم تحطيمه بفاعلية. علاوة على ذلك، كانت تلك الإهانات الثقافية تحدث بطرق شديدة التنوع، وقد تحقق أكثر الأمثلة المعروفة سوءاً عندما وضع البريطانيون لافتات خارج ساحة اللعب فى شنغهاي (هى الآن حديقة هوانجپو) تقول: «لا يسمح بدخول الكلاب أو الصينيين». ولا يستطيع المرء إلا أن يتخيل رد فعل البريطانيين إذا ما استولى الصينيون على حديقة سانت جيمس (عند آخر الطريق من ناحية قصر باكينجهام) ووضعوا لافتات كتب عليها: «لا يسمح بدخول الكلاب أو البريطانيين». إلا أننا نعود مرة أخرى لنقاشنا العام: لقد تداخلت

استراتيجية احتوائية إمبريالية ثانية مع سياسة التحول الثقافي وتضمنت فرض التجارة الحرة كوسيلة لتخفيض تصنيع عدة اقتصاديات مستعمرة. وهنا نتحول إلى المعيار القسرى المزدوج الثالث: لأنه بينما كان يروج لسياسة التجارة الحرة بأنها تساعد المستعمرات أو تجعلها متحضرة، فإن أثرها كان الترويج للاقتصاد البريطانى على حساب الاقتصاديات الشرقية.

أحد الأمثلة البارزة هنا هو تقويض الاقتصاد الهندى وتخفيض مستوى صناعيته. ومن ثم، بعد أن كانت تعتمد على صناعة القطن فى القرن السابع عشر، قامت الحكومة البريطانية بفرض رسوم باهظة على الواردات الهندية فى أوائل القرن الثامن عشر (كما ذكرنا من قبل). وفيما بعد، فى القرن التاسع عشر، تكفل البريطانيون بأن تصبح السوق الهندية بدون حماية (بفرض التجارة الحرة على الهند) وفى حالة «لانكشاير»، تحررت الواردات القطنية إلى الهند من الرسوم بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٩٤م (بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٥٪ بين عامى ١٨٥٩ و ١٨٨٢م).

كانت المعاملة ذات المعيار المزدوج والمنافقة للهند فيما يتعلق بالقطن صاعقة. فمن ناحية، ضغطوا على نظام الإنتاج الهندى بقدوم (من خلال رسوم جمركية بريطانية شديدة الارتفاع)، وبالقدوم الأخرى، دفعوا بالمصنعين البريطانيين إلى الهند دون قيود. كانت تلك أقصى الضربات الموجهة للهند والتي كافأ بها البريطانيون أنفسهم. يحيلنا ذلك إلى وصف «ها- چوون تشانج» لتلك السياسة بأنها أسلوب «رفس السلم بعيداً»^(٣٥) متبعباً ما قاله «فريدريك ليست»:

التجارة الحرة هى فى مصلحة بريطانيا باعتبارها وسيلة لتأمين تفوقها الصناعى... إنها لحيلة ذكية شديدة الشيوع فى حالة وصول [أحدهم] إلى قمة العظمة، يقوم بدفع السلم الذى صعد به إلى أعلى بعيداً، لمنع الآخرين من وسيلة الصعود بعده. وفى ذلك يكمن سر مذهب السياسة العالمية لـ «آدم سميث»... الحكومة البريطانية^(٣٦).

إلا أنه بالتناقض مع «ليست» لم تكن الاستراتيجية مصممة للحفاظ على الريادة البريطانية على الدول الأخرى فى القارة، مع العلم بأن الحكومات البريطانية المتعاقبة

قامت بالقليل للترويج أو الحفاظ على التجارة الحرة الأوروبية، وإنما صممت للحفاظ على الريادة البريطانية على الاقتصاديات الشرقية، حيث فرض البريطانيون التجارة الحرة خارج أوروبا فقط. ومن ثم بينما كان الاقتصاد البريطاني في القرن السابع عشر عبارة عن مستورد خالص للأنسجة الهندية، صدرت بريطانيا حوالى ٢٥٠ مليون ياردة قطن، تساوى حوالى ٤٠ مليون إسترليني فى ١٨١٥م، فى حين ارتفع ذلك إلى ٣,٥ بلايين ياردة تساوى حوالى ١٩٠ مليون إسترليني عام ١٨٧٤م^(٣٧).

وبحلول ١٨٧٣م، اتجه ٤٠ - ٤٥٪ من مجموع صادرات النسيج البريطانية إلى الهند^(٣٨). وهكذا، بعد أن صدرت الهند القطن المصنع فيما مضى إلى بريطانيا، تحولت فى منتصف القرن التاسع عشر إلى مصدر إمداد القطن الخام إلى مصانع لانكشاير، والتي بدورها قامت بتصدير السلع النهائية مرة أخرى إلى الهند. باختصار، كانت التكلفة الاجتماعية لتقدم صناعة القطن البريطانى هى تفكيك الصناعة الهندية^(٣٩). وكما يفسر أحد الأصوات البريطانية فى القرن التاسع عشر:

لو لم توجد مثل هذه الرسوم والمراسيم المانعة لكانت مصانع ييزلى ومانشستر قد توقفت... فقد أنشئت بتضحيات المصانع الهندى... استخدم المصانع الأجنبى [البريطانى] سلاح الظلم السياسى لقمع منافس، ثم فى النهاية خنقه، وهو يعلم أنه لم يكن يستطيع الوقوف أمامه على قدم المساواة^(٤٠).

تنطبق نفس القصة على صناعة الحديد (خلال القرن التاسع عشر)، التى تقلد فيها الاقتصاد الهندى موقع المنتج الأول فى العالم. ويلاحظ «فيليب فرناندز-آرمسترو» بسخرية، بعد أن أشار إلى تفوق النمو الصناعى الهندى قبل الاستيلاء البريطانى الإمبريالى:

بدقة قلما تتوفر فى التاريخ، تزامن الانهيار الصناعى الهندى مع إقامة الحكم أو السيادة البريطانية... إن التنافسية الفعالة للاقتصاد الهندى يمكن إعاقتها. لا يوجد حدث أكثر حسماً فى تغيير ميزان موارد العالم أكثر من هذا التحول فى مصادر السيطرة [البريطانية]^(٤١).

وكما أشار «فريدرك ليست»، هذه العلاقة التجارية «الحرة» بين بريطانيا والهند شكلت مؤخراً «تبادلاً غير منصف» فرض على الهند أن تعتمد على مرحلة المواد الزراعية/الخام فى الإنتاج وبذلك تخفض من آفاق نموها الصناعى^(٤٢).

بصفة عامة، غلفت سياسة التجارة الإمبريالية البريطانية التناقض الأخلاقى بين التحول الثقافى والاحتواء، وانتهت لصالح بريطانيا وإلحاق الأذى بالمصالح الاقتصادية للشرق وكرامته الثقافية. لقد ظهرت نفس المشكلة عندما سعى البريطانيون إلى تعبئة الشعوب الشرقية واقتصادياتها من أجل «نشر هبة الحضارة» إلى العالم أجمع.

• العنصرية وتسليح الشرق (أى تحويله إلى سلعة)

الأصول الأفروآسيوية للصناعة البريطانية

مقتنعين بتفوقهم، رأى البريطانيون أنه من الملائم تشكيل الشرق وإعادة تنظيمه لخدمة احتياجاتهم الصناعية. لم يكن ذلك نتيجة قوة عسكرية أكثر تطوراً أو موارد اقتصادية أكثر ثراء، وإنما انبثق مؤخراً من موقف أبوى وعنصرى تجاه الأعراق «السوداء» و«الصفراء»، وكان من البديهي فى تركيبة العقل البريطانى أنه لا يجب معاملتهم كأنداد. وكما يعبر العنصرى العلمى «تشارلز كينجسلى» بأسلوب اجتماعى داروينى^(*) نموذجى:

يكمن الواجب الأخلاقى لأى أمة، فى أن من يستطيع إنتاج أكثر بكثير من احتياجاته، عليه سد حاجة الآخرين بما لديه من فائض... إن للكائنات البشرية الحق فى المطالبة... وإن كل شعب عليه إما تطوير إمكانيات بلده، أو إفساح الطريق لغيره ممن سوف يطورها^(٤٣).

وكما يفسر «بيير كلاستر»:

لهذا السبب لا يمكن إعطاء أى مهلة للمجتمعات [الشرقية] التى هجرت العالم [الحديث] على حالتها (الأولى) البدائية من الإنتاج الهادئ. لهذا حدثت الخسارة التى تمثلت فى عدم استغلال الموارد الهائلة، وهو شئ لا يغتفر فى عيون الغرب. وقد شكل الاختيار الذى ترك لهذه المجتمعات مازقاً:

إما أن تهب إلى الإنتاج أو تختفى، إما عن طريق الإبادة الثقافية أو الإبادة العرقية^(٤٤).

(*) نسبة إلى العالم البريطانى داروين صاحب نظرية التطور، والتى تطورت منها الداروينية الاجتماعية، أى بقاء المجتمعات الأصلى وفناء الأخرى - المترجمة.

من المفارقة إذن، أن «نشر هبة الحضارة» تضمن «تسليع أراضي الشرق والأیدی العاملة به وأسواقه، أى تحويلها إلى سلع وبضاعة. لأنه لو لم يشارك قاطنو المستعمرات فى نقل الحضارة، إذن يصبح بديهياً أن على البريطانيين إدارتهم وفقاً لذلك، وهنا - على وجه التحديد - نتقل إلى جوهر الاستيلاء.

تجلت قمة التعبير عن الموقف العنصرى البريطانى الكامن، فى تحويل الأیدی العاملة السوداء إلى سلعة عن طريق تجارة الرقيق؛ فتجارة العبيد من الزوج والأفارقة بشكل عام، مكنت الصناعة البريطانية على الأقل فى سبع سبل رئيسية. تمثل المساهمة الأولى فى المكاسب التى نتجت عن طريق تجارة العبيد، وقد قلل كل من «ستانلى إنجرمان» و«روجر أنستى» من ذلك بادعاء أن المكاسب من تلك التجارة كانت قليلة جداً إذا ما قيست كنسبة من الاستثمار والدخل القومى (الجدل بـ «النسب الضئيلة») ^(٤٥). ومع ذلك، وتعليقاً على بيانات «إنجرمان»، تجادل «باربارة سولو» بأنه فى ١٧٧٠م «شكلت المكاسب من تجارة الرقيق... ما يقرب من ٨٪ من إجمالى الاستثمار، و ٣٩٪ من إجمالى الاستثمار التجارى والصناعى. هذه النسب ليست بالضئيلة؛ بل هى نسب هائلة» ^(٤٦). ولغرض المقارنة، تضيف قائلة إنه فى عام ١٩٨٠م فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة المجموع المشترك للأرباح المحلية إلى الاستثمار الخاص ٤٠٪. فضلاً عن ذلك، لا توجد صناعة أمريكية وحيدة اليوم تحقق أرباحاً تصل إلى ٨٪ من مجموع الاستثمارات. وكما يؤكد «ويليام دايتى» بلغت المكاسب من تجارة العبيد فى أعوام ١٧٨٤ - ١٧٨٦م كنسبة من الاستثمار البريطانى الكلى أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التى مثلتها صناعة السيارات الأمريكية فى الاستثمار الأمريكى ككل، وذلك بعدها بمائتى عام ^(٤٧).

ورغم ذلك نجد تقديرات «روجر أنستى» لأرباح تجارة العبيد لا تزال أكثر بخلًا مما قدمه «إنجرمان» الذى تشير بياناته إلى أن الأرباح شكلت ١١, ٠٪ فقط من الدخل القومى «وهى نسبة تثير ما يكفى من السخرية لتحطيم أسطورة أهمية الدور الذى لعبته تجارة العبيد فى تمويل الثروة الصناعية البريطانية» ^(٤٨).

والمهم أن ما تحجبه هذه الأرقام هو تطبيق جدال «النسب الضئيلة» بنفس الطريقة على مستويات الاستثمار الرئيسية فى صناعات القطن والحديد (والتي كانت القاطرة للصناعة البريطانية). وبالفعل، شكلت مستويات الاستثمار فى هاتين الصناعتين

بشكل فردى نحو ٢٢, ٠٪ من الدخل القومى فى الفترة ١٧٨٠ - ١٨٠٠ م (من أجل تسهيل المقارنة سوف نتبع التقدير الترجيحى المبالغ فيه من الدخل القومى لآنستى). تذكر أيضاً أن ليقربول كانت على مقربة من صناعات القطن فى لانكشاير، مما أتاح منفذاً جاهزاً لبعض المال المتراكم. ومما يلفت النظر أنه بافتراض نسبة ادخار تصل إلى ٧٪ من الدخل القومى، نستخلص أن أرباح تجارة الرقيق كانت قد رفعت إجمالى الاستثمارات بنسبة ١١, ٠٪ غير ذات الشأن. إلا أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة علاقة الأرباح بالاستثمار، والتي سوف تكون أقوى من ذلك. وإذا ما افترضنا أن ٥٠٪ من الأرباح ذهبت إلى صناعة القطن، فإن ذلك كان سيمول ما بين ٢٥ و ٣٠٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية. وهى أرقام سوف تشير إلى نظرية «النسب الكبيرة».

فى كلتا الحالتين فإن المشكلة الملحة مع هذا الجدال تكمن فى أنه يقدر أثر الرق الأسود على الصناعة البريطانية من خلال أرباح تجارة العبيد فقط. ومن ثم يفترض أنه لو كانت أرباح تجارة العبيد غير هامة بالنسبة للصناعة، فإن نفس الشيء يسرى على تجارة العبيد نفسها. ولكن يغفل هذا الافتراض المساهمات العديدة الى قدمتها الأيدى المنتجة من العبيد السود، بالإضافة إلى الأرباح وما نتج عنها، والتي كانت لها أهميتها للصناعة البريطانية فيما لا يقل عن ستة مجالات أخرى. وبصفة عامة، تشير هذه الطرق إلى الحاجة إلى استبدال نظرية «النسب الكبيرة» بجدل مركزية أوروبا حول «النسب الضئيلة».

مساهمة أفريقية ثانية تكمن فى إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن استغلال ملاك المستعمرات من البريطانيين للأيدى العاملة السوداء فى الأمريكيات.

فبعد عام ١٧٥٠ م، كان العديد من مزارع [عمالة] العبيد السود مملوكة لأصحاب أراض من البريطانيين المتغيبين. كان ذلك يعنى أن الأرباح الأساسية الناتجة عن صادرات تجارة المستعمرات وجدت منفذاً مباشراً فى الصناعة البريطانية. ومن الأهمية ذكر أنه بنهاية القرن الثامن عشر بلغ الدخل من الأملاك الاستعمارية ٥٠٪ من إجمالى الاستثمار البريطانى^(٤٩). وباعتبار أن الكثير من ذلك كان يمكن إعادة استثماره فى الصناعة البريطانية، فإن ذلك وحده كان يمكن أن يوفر إضافة هائلة للصناعة. علاوة على ذلك، فى ١٧٧٠ م شكلت الأرباح من تجارة التصدير من جزر الهند الغربية وحدها ٣٨٪ من مجموع الاستثمارات البريطانية الخاصة أو ٢, ٥٪ من الدخل

القومى^(٥٠). يعنى هذا أنه كان يمكن أخذ ١٥٪ فقط من هذا المبلغ لتمويل جميع استثمارات صناعة القطن البريطانية (هذه هى نظرية «النسب الكبيرة»).

مساهمة أفريقية ثالثة هى أنه فى عام ١٨٠١م، على سبيل المثال، قام صافى عائدات الصادرات البريطانية بإعالة ما يقرب من نصف القوى العاملة غير الزراعية فى إنجلترا وويلز^(٥١). كان حوالى ٦٠٪ من تلك التجارة فى ذلك الوقت مع منطقة تركيز العبيد الأمريكيين وعبيد أفريقيا، ويعنى ذلك أن المستهلكين الزوج والعبيد السود قاموا بإعالة حوالى ثلث مجموع القوى العاملة غير الزراعية الإنجليزية والولش [سكان ويلز]. يعتبر هذا وحده مساهمة ضخمة. فضلاً عن ذلك، لو أن العمال الإنجليز والولش الذين عايلهم الزوج قاموا بربد ٨٪ من دخلهم (نسبة الادخار الشخصى المحلية السائدة)، لمول ذلك وحده ما يقل قليلاً عن نصف إجمالى الاستثمار فى صناعة القطن؛ وهى علامة أخرى على نظرية «النسب الكبيرة».

رابعاً، نجد مساهمة متميزة من العبيد الزوج فى إمداد مستعمرات الأطلنطى للصناعة البريطانية بالمواد الخام. ومن الأهمية هنا ذكر أنه فى نهاية القرن الثامن عشر، بلغت نسبة السلع/ المواد الخام المنتجة بيد الأفارقة فى الأمريكيات نسبة كبيرة وصلت إلى ٨٣٪ (وبقيت عند ٦٩٪ فى عام ١٨٥٠م). الأكثر بروزاً هنا كان توفير القطن الخام الذى كان ينتج فى الأمريكيات بواسطة العبيد الزوج من الأفارقة بشكل شبه حصري^(٥٢). ومع ذلك، ادعى «إنجرمان» أن قيمة الناتج من تجارة العبيد لم يشكل نسبة ذات شأن من الدخل القومى البريطانى (جدل النسب الضئيلة). إلا أنه بدون القطن الخام الذى أنتجه العبيد، لم يكن لصناعة القطن البريطانية أن تلعب هذا الدور المحورى فى الصناعة بوجه عام. ويشير «كينيث هوميرانز» بشكل له أهميته إلى أنه عندما انقطعت صادرات القطن الأمريكية المعتمدة على عمل العبيد عامى ١٨٦١ و١٨٦٢م (خلال الحرب الأهلية)، انخفض الاستهلاك البريطانى للقطن إلى نسبة ٥٥٪ كما تضاعفت الأسعار. وخلال عام واحد فقط، خفضت مصانع لانكشاير ما لديها من أيدى عاملة إلى النصف، كما أفلس العديد من الشركات^(٥٣). ومن اللافت هنا، أن البريطانيين استجابوا لذلك بالتحول إلى الإمدادات المصرية من القطن الخام (بالإضافة إلى واردات القطن الخام الهندية)، وبذلك استمر اعتمادهم على الأيدى العاملة الأفريقية السوداء.

خامساً، ساهم كل من تجارة العبيد والناجح من إنتاج العبيد في تحفيز المالية البريطانية بشكل هائل. وقد توسع كل من بنك باركليز وبنك لويديز كنتيجة لبعض هذه الأرباح (كما حدث لبنوك أخرى أصغر)^(٥٤).

انتعشت المؤسسات المالية البريطانية بشكل كبير نتيجة الاحتياج الشديد إلى الائتمان (بالإضافة إلى التأمينات) من جانب مالكي العبيد وأصحاب مزارع العبيد، من البريطانيين. ووفقاً لـ «جوزيف إينيكورى» شكلت حوافز التأمينات لتجارة العبيد وتجارة جزر الهند الغربية ما يصل إلى ٦٣٪ من إجمالي سوق التأمين البحري البريطاني^(٥٥). وقد أشرنا فيما سبق إلى أن سوق أموال لندن وضعت مبالغ ضخمة من الأموال في سندات حكومية في المرحلة التصنيعية، بالإضافة إلى أننا أشرنا أيضاً، إلى أنها كانت المكاسب الأساسية غير المرئية التي مكنت بريطانيا من الحفاظ على فائض في ميزان المدفوعات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وجدير بالذكر، أن غالبية هذه المكاسب غير المرئية نبعث من النظام التجاري الأطلنطي خلال مرحلة التصنيع الرئيسية.

يعبر «إينيكورى» بشكل ضمنى عن نظرية «النسب الكبيرة»:

بقدر ما كان اقتراض قروض الحكومة كبيراً خلال وقت الحرب [عبر سوق مال لندن]، فإنه يبدو، في المتوسط، أن المعاملات السنوية في أدوات التجارة (الكمبيالات وسندات الشركات) في لندن أكثر من معاملاتها في سندات الحكومة خلال الفترة [١٧٠٠ - ١٨٥٠م]، وأن كمية الكمبيالات التي تم تداولها في المراكز التجارية والصناعية الإقليمية في لندن، بالإضافة إلى سندات الشركات، قد نشأت بشكل مباشر وغير مباشر من تجارة العبيد عبر الأطلنطي، والتجارة القائمة على السلع الأمريكية المتبعة بواسطة العبيد^(٥٦).

تجلت مساهمة أفريقية سادسة للصناعة البريطانية في إجمالي الأرباح الناتجة عن الصادرات البريطانية للإمبراطورية. وعلى سبيل المثال، في أعوام ١٧٨٤ - ١٧٨٦م شكلت هذه الأرباح ما وصل إلى ٥٥٪ من إجمالي الاستثمار البريطاني، أو ٦٤٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة (٨٠٪ من هذا الرقم يأتي من التجارة مع أفريقيا

والأمريكيات)^(٥٧). تأتي أهمية ذلك من أن المبالغ المستثمرة فى صناعة القطن شكلت ٤٪ فقط من مجموع الاستثمار البريطانى . ومن ثم سوف تأخذ ٩٪ من الأرباح من التجارة الثلاثية لتمويل إجمالى استثمارات صناعة القطن . من الواضح أن رقم ٩٪ هو تقدير بخس للمبالغ غير الصافية الناتجة ، التى غالباً ما كانت مستجه للاستثمار فى الصناعة البريطانية بصفة عامة . وليس بأقل أهمية ذكر أن إجمالى أرباح التجارة الإمبريالية كان أكثر كثيراً من المجموع الإجمالى للاستثمارات البريطانية ، وذلك لأن الكثير من الصادرات التى اتجهت إلى أوروبا كانت فى الواقع عبارة عن إعادة تصدير لمنتجات مستوردة من المستعمرات (جاءت بشكل رئيسى من مستعمرات العبيد السود) . معنى ذلك ، أن الأمر كان يتطلب أقل بكثير من ٩٪ من الأرباح الناشئة عن طريق المثلث التجارى من أجل تمويل صناعة القطن البريطانية (يحتمل أن تكون ٦٪ فقط) . علاوة على ذلك ، ومن أجل الربط مع النقطة الثانية المذكورة أعلاه : كان مجموع الأرباح من الأملاك الاستعمارية فى الخارج ، مع الأرباح من التجارة مع المستعمرات ، كافياً لتمويل كل إجمالى الاستثمار المحلى البريطانى بنهاية القرن الثامن عشر . مرة أخرى ، يدعم ذلك نظرتى القائلة بـ «النسب الكبيرة» .

وأخيراً ، تكمن مساهمة أفريقية سابعة فى واقع أن نظام التجارة الثلاثى لم يتح أرباحاً كبيرة فحسب ، بل وفر أيضاً طلباً كبيراً على الصادرات البريطانية ، لو لم يوجد لكائنات الصناعة البريطانية تقيدت بشكل كبير . وبينما كانت هذه الأسواق هامة بالنسبة لأنواع عديدة من الصناعات ، إلا أنها كانت مع ذلك أساسية بالنسبة لنشأة صناعاتى الحديد والقطن الهامتين^(٥٨) .

فى هذا الإطار كان لقوانين الملاحة أهميتها . فهذه القوانين - التى فرضتها تشريعات حكومة عنصرية - خلقت نظاماً احتكاريّاً شديداً الحماية ، تم تصميمه بصفة خاصة من أجل تفضيل التجار البريطانيين على حساب الشعوب الشرقية . وقد وصف «آدم سميث» هذه القوانين بأنها ما هى إلا «شارة العبودية الوقحة» . فبصفة خاصة ، كانت قوانين الملاحة جزءاً لا يتجزأ من النظام التجارى الاستعمارى البريطانى ، والذى كانت التجارة الثلاثية أحد مكوناته الهامة . وقد كفلت كل من قوانين الملاحة والنظام الاستعمارى احتكاريّاً مضموناً لأسواق الصادرات البريطانية ، بالتحديد فى وقت كان يتقلص فيه الطلب فى الداخل عندما بدأ إجمالى الطلب المحلى فى الانكماش .

لذلك، فى الوقت الذى ارتفعت فيه صادرات الصناعة إلى أكثر من ١٥٠٪ بين عامى ١٧٠٠ - ١٧٧٠م، ارتفع الطلب فى الأسواق المحلية ١٤٪ فقط . علاوة على ذلك، كانت أسواق التجارة الأوروبية تجف أيضاً، مع انكماش نصيب بريطانيا فى التجارة الصناعية إلى أوروبا من ٨٤٪ (١٧٠٠م) إلى ٤٥٪ (١٧٧٣م) ثم إلى ٢٩٪ (١٨٥٥م). على العكس من ذلك، ارتفع نصيب بريطانيا فى التجارة المتجهة إلى المستعمرات الأمريكية والأفريقية من ١٢٪ (١٧٠٠م) إلى ٤٣٪ (١٧٧٣م).

وإذا ضمنا كل المستعمرات، نجد أن نسبة الصادرات الصناعية البريطانية ارتفعت من ١٤٪ فى ١٧٠٠م إلى ٥٥٪ فى ١٧٧٣م وإلى ٧١٪ فى ١٨٥٥م^(٥٩).

فى الواقع، حتى بعض مؤيدى مركزية أوروبا اضطروا إلى التسليم بأن نمو الممتلكات الاستعمارية (خاصة الأمريكية وجزر الهندية الغربية) هو السبب فى نمو الصادرات الإنجليزية^(٦٠). والنقطة الرئيسية هنا هى أن مثل هذه الأسواق امتصت الكثير من مقدار زيادة الإنتاج الصناعى البريطانى أثناء القرن الثامن عشر الحرج^(٦١).

ورغم ذلك، وفى مقال شهير له، أكد «باتريك أوبريان» على مركزية أوروبا وذلك برفضه دور نظام التجارة الاستعمارية فى نشأة الصناعة الأوروبية. فجادل بأنه بالنسبة لأوروبا ككل، لم يكن للتجارة مع الأطراف أهمية، حيث تشكل ما لا يزيد عن ١ أو ٢٪ من الدخل القومى الأوروبى^(٦٢). بهذه الطريقة إذن، يزيل مثل هذا الرأى الأوروبى المركزى الوجه المظلم للتصنيع الأوروبى أو يحجبه، إلا أن رأيه إشكالى - على وجه التأكيد - رغم إدراكه الانخفاض المبالغ فيه فى ذلك الرقم بالنسبة للحالة البريطانية، فإنه لا يزال يستخلص حتى فى هذا الإطار، أن المكاسب من التجارة «مع الأطراف» لم تكن لها أهمية^(٦٣).

إلا أنه تبعاً لتقديراتى لفترة ١٧٥٠ - ١٨٠٠م وحدها، فإننى أقدر أن التجارة البريطانية مع الأطراف شكلت حوالى ١٥٪ من الدخل القومى، وهى نسبة مرتفعة.

وخلال القرن التاسع عشر ظلت ترتفع أكثر، إلى أن بلغت ٣٤٪ من الدخل القومى فى عام ١٨٥٥م (أكثر من ٩٠٠٪ من المبالغ المخصصة للدفاع البريطانى بين أعوام

١٨٥٠ و ١٩١٣ م). فضلاً على ذلك، بلغت النسبة داخل نظام التجارة الثلاثى فقط حوالى ١٢٪ من الدخل القومى بين عامى ١٧٥٠ و ١٨٠٠ م، ومن المفارقة أن تأييد هذا الرأى يأتى من جانب كل من «باتريك أوبريان» و«ستانلى إنجرمان»، ففى ورقة نشرت عام ١٩٩١ م، خلاصاً إلى أن:

سيطر الشاحنون الإنجليز على أعمال نقل العبيد من أفريقيا إلى العالم الجديد. فبدون الأيدى العاملة الأفريقية المُسَخَّرَة والرخيصة، لكانت نسبة نمو التجارة عبر الأطلنطى بين ١٦٦٠ م وبين إلغاء تجارة الرقيق [١٨٠٧ م] أكثر بطئاً. ومن الصعب تخيل طريق بديل للنمو فى إمكانه رفع كل من التجارة الدولية والبريطانية إلى المستويات التى وصلت لها فى أوائل القرن التاسع عشر^(٦٤).

بل أكثر من ذلك، برفضهما الرأى الريكاردى الشائع والمناقض للواقع (انظر الخلاصة فيما بعد) ذهباً إلى القول بأن التجارة الإمبريالية كانت عاملاً حيوياً فى تحفيز الصناعة البريطانية بشكل عام.

بصفة عامة، إذن، لا يتحتم على المرء أن يقر بكل ما فى النظرية التى قدمها «إريك ويليامز» فى كتابه المرجع «الرأسمالية والعبودية» حيث يدعى أن الأفارقة، سواء أكانوا مستهلكين أو منتجين أو عبيداً سوداً، لعبوا دوراً إيجابياً وجوهرياً فى الصناعة البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، جدير بالذكر، أنه إضافة لاستعباد الزنوج، تم تحويل الشعوب الشرقية الأخرى إلى سلعة، على الأقل من خلال ممارسة نظام عقود الأعمال المحددة المدة، وذلك من أجل خدمة احتياجات الصناعة البريطانية. وكانت عقود العمل محددة المدة للعمال الصينيين الهنود - خصوصاً - لها أهمية خاصة. فكان يتم تعيين العمال الهنود فى العديد من المستعمرات الإنتاجية حول العالم، خاصة فى موريشيوس، حيث ينتجون السكر على الأقل لتحلية الشاي الهندى الذى أصبح البريطانيون يستهلكونه. ويلخص «رونالد هايام» نظام عقود العمل المحددة كما يلى:

كان نظاماً يشمل نقلاً واسعاً للقوى العاملة، بشكل يتساوى إحصائياً مع تجارة العبيد عبر الأطلسى، ويكرر الكثير من ملامحها. كان التعرض للموت الجماعى أثناء الرحلات الطويلة إلى جزر الهند الغربية شيئاً مروعاً،

وحالة المستعمرات مخيفة، ومع ذلك صمم البريطانيون على إقناع أنفسهم . . . بأنه نظام مقبول. كان يُدافع عنه باعتباره ضروريًا وليس «غير حضارى» مثل تجارة العبيد. نتيجة لذلك، كانت الأيدي العاملة الهندية هي التي خلقت الكثير من ثروات الإمبراطورية عبر البحار، وذلك باستغلال المواد الخام الموجودة بالمناطق الاستوائية^(٦٥).

وبنفس الشكل، تم تحويل الكثير من اقتصاديات الشرق إلى سلع [تسليع الاقتصاد والبشر من ورائه] وأعيد تنظيمها من أجل إنتاج منتجات أولية ومواد خام لخدمة احتياجات الصناعة البريطانية. مرة أخرى تم تخيل ذلك على أنه عملية حضارية. وجدير بالذكر هنا أن البريطانيين كانوا مستميتين للتغلب على العجز التجارى طويل المدى مع الصين، والذي أدى إلى نزح السبائك المعدنية المستمر من بريطانيا.

ومن الطرق التي تحقق من خلالها ذلك: خلق مصادر جديدة للحصول على الشاي. إلى هذا الحد، تم «إعادة تنظيم» أجزاء من الهند من أجل زراعة الشاي. وبينما اعتمدت بريطانيا في عام ١٨٥٠م على الصين في الحصول على الشاي، أصبحت خلال خمسين عامًا تستورد ٨٥٪ من الشاي من الهند.

إلا أن السلاح الأكثر أهمية الذي مكن البريطانيين من تحويل عجزهم التجارى كان تصدير الأفيون إلى الصين. فبعد اعتمادهم على الأفيون التركى منذ أواخر القرن الثامن عشر، قام البريطانيون بإعادة تنظيم أجزاء من الهند كمصدر لإمداد الأفيون. وكان ذلك مفيداً بصفة خاصة، باعتبار أن المستهلك الصينى كان يفضل الأفيون الهندى على التركى. وبحلول ١٨٢٨م شكل الأفيون الهندى ٥٥٪ من مجموع الصادرات البريطانية إلى الصين (وذلك رغم أن الدولة الصينية كانت قد حظرت استهلاكه رسميًا). وعندما حاول «لين» تقليص تجارة المخدرات عام ١٨٣٩م، استخدم البريطانيون ذلك كحجة لشن حروب الأفيون. بهذه الطريقة الغادرة استطاع البريطانيون قلب العجز التجارى التاريخى مع الصين. والحقيقة، أنه فقط عن طريق الدفع بالمخدرات إلى الصين (باستخدام القوة العسكرية البريطانية)، وشرب الشاي الهندى فى إنجلترا كان يمكن لتدفق السبائك المعدنية إلى الصين أن يأخذ الاتجاه العكسى.

بنفس الطريقة، تحولت أجزاء عديدة من العالم إلى مراكز لإنتاج المواد الخام اللازمة للاقتصاد البريطاني. وفوق كل شيء، تم إعادة تنظيم المستعمرات الأمريكية لإمداد بريطانيا بواردات نتاج «الأراضي الموفرة» كما يشير «إريك جونسون». يمكن النظر للامتداد الكلى للحدود الكبرى (مثل أمريكا) باعتباره امتداداً لأوروبا في «أراضي الأشباح»^(٦٦). يرجع تعبير «الأراضي الأشباح» إلى كمية الأراضي التي كانت بريطانيا ستحتاجها داخل حدودها لإنتاج محاصيل مساوية كانت تنتجها تلك الأراضي. ويستنتج «بوميرانز» على أساس تقديرات مفصلة مبنية على أساس صادرات «العالم الجديد» من السكر والقطن والأخشاب، بأنها شغلت ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون أكر^{(٦٧)(*)}.

يؤدي ذلك إلى الزعم بأنه في غياب واردات هذه «الأراضي الموفرة» كان البريطانيون سيحتاجون إلى ثلاثة أضعاف مساحات الأراضي التي يزرعونها بالفعل وذلك لتحقيق إنتاج مساو. وبالتعبية، لولا هذه المساهمات من جانب المستعمرات لاضطر البريطانيون إلى إعادة توجيه العمالة المستخدمة في الصناعة إلى الزراعة مرة أخرى. وباعتبار أهمية هذه الأراضي الشبعية، يحتمل أنه في غيابها كانت الصناعة البريطانية سوف تتعرض لخطر ذي شأن. وبالإضافة إلى إعادة تنظيم الزراعة في أفريقيا الغربية من أجل إنتاج زيت النخيل والكافور والذهب والمطاط لخدمة احتياجات الاقتصاد البريطاني، كان لأستراليا أهميتها أيضاً، حيث تم تنظيمها لتوفير نسب كبيرة من الصوف البريطاني. فبينما جاء ٢٪ من واردات الصوف البريطاني من أستراليا عام ١٨٢٤، ارتفعت النسبة إلى ٤٠٪ عام ١٨٦٠ وإلى ٦٧٪ بحلول ١٨٨٦^(٦٨). وهناك دول أخرى كثيرة تم إعادة تنظيمها. وقد نقل «دبليو. إس. چيثونز» النتائج النهائية فيما يتعلق بالمصالح البريطانية بشكل نقدي لاذع في كتابه «مسألة الفحم» [١٨٦٥ م]:

سهول أمريكا الشمالية وروسيا هي حقولنا للقمح والذرة؛ وشيكاجو وأوديسا حقولنا للحبوب؛ كندا والبلطيق هي غاباتنا للأخشاب، وتوجد في أستراليا مراعيها للأغنام، وفي الأرجنتين والبراري الغربية لأمريكا الشمالية توجد قطعاننا من الثيران؛ تبعث بيرو بفضتها إلينا، ويتدفق ذهب جنوب

(*) مقياس للمساحة يساوي نحو ٤ آلاف متر مربع - المترجمة.

أفريقيا وأستراليا إلى لندن؛ والهنود... يزرعون لنا الشاي، بينما مستعمراتنا توفر لنا القهوة والسكر والبهارات التي تُزرع كلها في أرجاء الهند... وحقوقنا للقطن التي احتلت لفترة طويلة جنوب الولايات المتحدة، امتدت الآن لتصل إلى كل الأجزاء الدافئة على الأرض... إن أجزاء الكرة الأرضية الأربعة ترغب في الخضوع لنا^(٦٩).

وبقدر ما تعلق الأمر بالمستعمرات، لم يكن الأثر النهائي لكل ذلك هو تحول اقتصادياتهم «إلى المستوى الأعلى» للحضارة البريطانية، بقدر ما كان في احتوائهم. وكما علق «أليس هارجريفز» بدقة حول المستعمرات الأوروبية، فرغم الأساس العقلاني للتحول الثقافي («الرسالة الحضارية»):

لم يقدموا نسخًا كربونية من الاقتصاديات الصناعية الأوروبية. على العكس، بقيت المستعمرات بشكل أكثر زراعية.

لقد كانت هناك لتدعم، وليس لتنافس، النظام الصناعى الأوروبي، عن طريق الإمداد بالمواد الغذائية والمواد الخام وتوفير أسواق السلع المصنعة^(٧٠).

يحيينا ذلك مرة أخرى إلى «فريدريتش ليست» حيث كانت هذه العلاقة غير المتماثلة هي التي شكلت مشكلة «التبادل غير المتكافئ» تحديدًا، لأنها حكمت على المنتجين المستعمرين بالعمل في إطار مرحلة إنتاج زراعية أو مرحلة إنتاج سلع أولية/ مواد خام حالت دون الانتقال إلى التصنيع.

أخيرًا، من المهم تكرار النقطة التي ذكرناها سابقًا: وهي أنه على الرغم من الأثر الاقتصادى الضار الذى فرضته الإمبريالية على الإمبراطورية، فقد كان الأثر الثقافى فى الأغلب أكثر ضررًا. لقد ألحقت إلى المعاملة غير الأدمية للعبيد من السود الأفارقة فى الفصل الثامن. كما أننى تعرضت فيما سبق باختصار إلى الأثر السلبى الثقافى للإمبريالية البريطانية فى ما يتعلق بالصين. إلا أن مثالاً آخر مؤثراً بشكل خاص يكمن فى الحالة الأسترالية، حيث واجه سكان البلاد الأصليون اعتداءً ثقافياً ووجودياً كاملاً بعد بداية الاستيطان «الأبيض» عام ١٧٨٨ م. وجدير بالذكر هنا بعض النقاط الكاشفة:

أولاً، قُتل خلال مائة عام من الاستيطان البريطاني، ما لا يقل عن ٢٠ ألفاً من أهل البلاد الأصليين في أعمال عنف على الحدود^(٧١). هناك أيضاً شواهد تفترض أن «الحل النهائي» كان يمارس في «تاسمانيا»^(٧٢).

ومما لا يدعو للدهشة، أن السكان الأصليين نظروا إلى هبوط «جيمس كوك» في أستراليا عام ١٧٨٨م ليس بصفته مستوطناً مجيداً أو مكتشفاً رائداً يجب الاحتفال به سنوياً في العيد القومي الأسترالي، إنما بصفته غازياً، بكل وضوح وبساطة. ورغم ذلك، فقد فقدت أرواح أكثر بكثير نتيجة تأثير الأمراض الأوروبية الواردة. فمن المدهش، أنه بعد مائة عام من الاستيطان «الأبيض»، بلغت نسبة وفيات السكان الأصليين ما بين ٨٠٪ و ٩٠٪، وهي نسبة يمكن مقارنتها بمعدل وفيات سكان أمريكا الأصليين بعد مائة عام من الاستيطان الإسباني. كما استخدم بعض الكتاب الأستراليين لفظ «هولوكوست» لوصف تجربة أهل البلاد الأصليين^(٧٣). ومع ذلك رأت الأيديولوجية البريطانية العنصرية الناشئة في ذلك شيئاً طبيعياً تماماً وملائماً. فقد جاء في كلمات «إدوارد كور» مدير شركة «فان دايمين» للأراضي: «إنه من طبيعة الأشياء، أنه في الوقت الذي تتقدم فيه الحضارة، فإن الأمم المتوحشة يجب أن تباد»^(٧٤).

ثانياً، وراء العنف تكمن قصة أخرى يصفها عدد من الكتاب الأستراليين بأنها «إبادة سلمية»^(٧٥). تضمن ذلك محاولة القضاء على ثقافة السكان الأصليين وميراثهم وهويتهم. ومما هو جدير بالذكر بشكل خاص، قصة «الأجيال المسلوقة»، وهم أولئك الأطفال من أهل البلاد الذين تم تسليمهم بالقوة إلى «أوصياء» من البيض في محاولة لأن يكفوا سريعاً عن أن يكونوا من أهل البلاد الأصليين. بدأ ذلك في سنوات الاستعمار الأولى واستمر حتى أواسط القرن العشرين^(٧٦). في ذلك الوقت كان الاعتقاد بأن ذلك الفعل واجب حضارى، لأنه يمنع مثل أولئك الأطفال مستقبلاً أفضل. إلا أن ذلك كان، رغم كل شيء، مستقبلاً أبيض معزولاً عن ماضى السكان الأصليين.

أخيراً وليس آخراً، تم عزل السكان الأصليين من خلال سياسة التمييز العنصرى الاجتماعى، وذلك بوضعهم في «مستوطنات» مقامة خارج مدن السكان البيض. وتم

وصف الحالة داخل هذه المعسكرات بأنها «يمكن مقارنتها بما يوجد فى السجون أو المؤسسات الخاصة بالاضطرابات العقلية، مع وجود مراقب أبيض له سلطة غير عادية على الحياة اليومية للمواطنين من أهل البلاد»^(٧٧). كما وصفها العديد من الشهود من أهل البلاد بأنها «معسكرات اعتقال» ومن ثم، نجد وراء المعلومة المجردة التى تذكر بإعادة تنظيم أستراليا لتصبح مصدر صوف للبلد الأم، قصة مظلمة. قصة تشير إلى ما كانت تعنيه وتمثله بعثات الحضارة ورسالاتها إلى سكان البلاد الأصليين فى المخفر الاستعماري الواقع فى أقصى يسار «قاع العالم».

الخلاصة:

هل كانت سياسة الدولة البريطانية فى التدخل والإمبريالية مبددة للمال؟

لا يعنى أى من هذا أن مثل هذه المستويات من تدخل الدولة فى الشؤون المحلية من جانب، والتدخل الإمبريالي من خلال الاستيلاء على المصادر الشرقية من جانب آخر كانا السبب الوحيد للتصنيع البريطانى.

وإنما يعنى أن كل ذلك لعب دوراً مهماً جداً. ومع ذلك، يرفض المؤرخون الاقتصاديون الليبراليون هذا الادعاء بقولهم إن نفقات الدفاع/ المستعمرات، بالإضافة إلى سياسات الدولة التدخلية، ساعدت فقط على إحداث توزيع سيئ للموارد البريطانية، مما أدى إلى نتائج اقتصادية أقل من المثالية تقريباً، ويذهب الجدل الليبرالي أو الريكاردى المخالف للواقع إلى أنه فى غياب هذه السياسات، كانت ستحقق مستويات أعلى من النمو الاقتصادى المحلى^(٧٨).

مثل هذا الرأى يزيل بكفاءة أو يحجب الجزء المظلم، ويحافظ بعلم أو بدون علم، على الصورة الأخلاقية الزائفة للتصنيع البريطانى (التي تتعلق بها) علماء مركزية أوروبا، وخاصة الليبراليين منهم. دعونا نتناول بالتناوب هاتين النقطتين، سياسة تدخل الدولة والاستعمار لتقييم هذا الرأى بشكل نقدى. النقطة الأولى التى نشير إليها هى أن المدخل المخالف للواقع يقول لنا فقط ما كان سيحدث فى غياب سياسة تدخل الدولة، لكنه لا يوضح ما حدث بالفعل. فالواقع هو أن «نهوض» الاقتصاد البريطانى

حدث في وقت بلغت فيه كل من النفقات العسكرية، والدين القومي، والضرائب، والرسوم مستويات هائلة الارتفاع. وبالتالي حتى لو كان النمو الاقتصادي سيكون أكثر وضوحاً في غياب سياسة تدخل الدولة، فإن ذلك لا ينفي واقع أن مثل هذا التدخل الصريح تزامن مع نهوض الاقتصاد البريطاني.

ومع ذلك، توجد فجوة في القاعدة الليبرالية تجدر الإشارة إليها: وهي أن الليبراليين سوف يسلمون بأن سياسة تدخل الدولة كان يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي إيجابي في ظل إجمالي طلب محلي قليل، وأن تدخل الدولة يصبح أمراً مشعراً عندما لا يوجد سبيل لاستيعاب الإنتاج المتزايد في الداخل. هذه الشفرة جديرة بالذكر تحديداً لأنه بالفعل كان هناك نقص في مجموع الطلب المحلي على شاكلة ما أسماه «كينز» - في القرن العشرين - «الكساد الكينزي» خلال القرن الثامن عشر^(٧٩). وهناك رأى قد يكون مخالفاً للواقع، ولكنه أكثر ملاءمة، مؤداه أن الثمن الحقيقي لسياسة تدخل الدولة كان يمكن أن يكون إما عدم تصنيع الاقتصاد البريطاني على أكثر تقدير، أو سلوك طريق تنموي أقل بطئاً وأطول مساراً على أقل تقدير.

يفترض الليبراليون أيضاً حقيقتين مخالفتين للواقع من أجل التقليل من الدور الإيجابي للإمبريالية في التصنيع البريطاني. الأولى، أنه أياً كانت المكاسب الاقتصادية التي مثلتها الإمبراطورية لبريطانيا، فقد تفوقت عليها التكلفة العسكرية الباهظة للدفاع الإمبريالي. ومن ثم فهم يجادلون بأنه في حالة عدم وجود الإمبراطورية، لكان الاقتصاد البريطاني أكثر إنتاجية باعتبار أن ذلك كان سيرفع معدلات الادخار أكثر (أو كان سينعش إجمالي الطلب المحلي، طبقاً لـ «جى - إيه. هوبسون»).

ويدعى كل من «لانس ديفيد» و«روبرت هاتنباك» أنه بين عامي ١٨٦٠ و ١٩١٢م، كان دافع الضرائب البريطاني الأكثر حملاً في أوروبا، حيث كان يدفع في المتوسط ١٤، ١ جنيه إسترليني لنفقات الدفاع (بالمقارنة بـ ٨، ٠ إسترليني للفرنسي و ٧، ٥، ٠ للألماني)^(٨٠). كما يشيرون أيضاً إلى أن نفقات الدفاع البريطاني قسمت إلى «الدفاع الداخلي» و«الدفاع الإمبريالي». ويقترحون أنه لو كانت بريطانيا تركت مستعمراتها لكان دافع الضرائب البريطاني قد تخلص من ٣٠٪ تقريباً مما يدفعه، ونتج عن ذلك زيادة في المدخرات ومعدل الاستثمار.

المشكلة الرئيسية هنا هي أن تقدير نفقات الدفاع عن طريق عملة واحدة يعجز عن الكشف عن العبء الضريبي الحقيقي، وبالتالي لا يقول شيئاً عن القدرة الحقيقية على الدفع. يتطلب القيام بذلك تقدير نفقات الدفاع كنسبة من الدخل القومي. تبعاً لحساباتي، كان متوسط عبء الدفاع الحقيقي للقوى الرئيسية بين عامي ١٨٧٠ إلى ١٩١٣ م كما يلي:

بريطانيا ٢، ٣٪، ألمانيا ٨، ٣٪، فرنسا ٠، ٤٪، روسيا ١، ٥٪، اليابان ٢، ٨٪^(٨١).
ولاحظ أن فرق ١٪ في الدخل القومي له أهمية كبرى.

من الواضح أن دافع الضرائب البريطاني كان مميزاً بدفعه ضرائب قليلة وليس العكس. الأكثر أهمية أنه إذا كانت تكاليف الإمبراطورية تبلغ ٣٠٪ من مجموع النفقات العسكرية، إذن لبلغ العبء العسكري-الإمبريالي الحقيقي ١٪ فقط من الدخل القومي. وذلك يعادل في الواقع المبالغ الضئيلة التي أنفقتها أيسلندا على الدفاع في النصف الأخير من القرن. حتى أن «بول كيندي» أرغم على التسليم بأن: «الملح الأكثر بروزاً في فترة ما بعد السلام البريطاني - ١٨١٥ م، كان تكلفتها الزهيدة»^(٨٢).
للتلخيص إذن، وباعتبار أن دافع الضرائب البريطاني كان على أية حال يدفع ضرائب أقل من التي تُدفع في قارة أوروبا، فمن الصعب فهم كيف كان يمكن للإمبراطورية أن تشكل عبئاً مالياً بأي معنى حقيقي فيما بعد ١٨١٥ م.

وكما يستخلص «آفتر أوفر»، من الصعب إدراك كيف يمكن أن تعادل التكاليف القليلة للإمبريالية، المكاسب الاقتصادية الكبيرة، التي حصلت عليها الإمبراطورية^(٨٣). إحدى الإجابات البينة هنا أنه في الفترة ما قبل ١٨١٥ كانت تكاليف الدفاع البريطاني الحقيقية شديدة الارتفاع (كما أشرت آنفاً). وبالتالي يمكن الرد بأن التكاليف الإمبريالية شديدة الارتفاع أثناء الفترة الأولى قد تعدت المكاسب الاقتصادية للإمبراطورية. أقدم هنا إجابتين. الأولى أن بريطانيا كانت في حالة حرب ما لا يقل عن اثنتي عشرة مرة بين عامي ١٧١٥ و ١٨١٥ م، وتبعاً لأحد الخبراء، أقل من نصف تلك الحروب تم خوضها من أجل الإمبراطورية، وحتى عندما كانت من أجل المستعمرات، لم تكن تلك عادة العامل الرئيسي^(٨٤). والثانية، كما تم التوضيح سابقاً، أنه بينما كانت تكاليف الحرب (سواء من أجل الإمبراطورية أو أي شيء آخر) شديدة الارتفاع بالفعل فيما بين عامي ١٧١٥ - ١٨١٥ م، كانت تلك التكاليف غالباً سوف تساعد على

تحفيز الصناعة ، باعتبار أنه خلال تلك الفترة عانى الاقتصاد البريطانى من إجمالى طلب ضعيف .

الحقيقة الليبرالية الثانية المخالفة للواقع ، تؤكد على أن الأسواق الاستعمارية المضمونة ساعدت فقط على استمرار الصناعات البريطانية المتخلفة ، وكانت تكلفة هذه السياسة هى منع تطوير صناعات جديدة وأكثر حيوية . إلا أنه باعتبار أن مثل هؤلاء الكتاب يضمون عادة صناعة النسيج القطنى إلى هذا السياق ، فإن ذلك لا يوفر الكثير لتوضيح كيف مكنت الحمائية والأسواق الاستعمارية نهضتها فى المقام الأول . ومع ذلك ، يجيب كل من «توماس» و«ماكلوسكى» بالتأكيد على أنه : «فى البداية يبدو غريباً أن تجادل فى أنه بدون الأسواق الأجنبية [الاستعمارية] وناجحها من الأنسجة القطنية كان يمكن لبريطانيا أن تجد لها أسواقاً فى الداخل » . فهم يسلمون بالطبع بأن الطلب المحلى لم يكن بإمكانه استيعاب مستويات إنتاج القطن البريطانى . إلا أنهم يدعون أنه «على المدى البعيد فإن الرجال والأموال ، التى تم استخدامها لإنتاج الزيادة من القطن ، كان يمكن توجيهها إلى تصنيع البيرة والطرق والمساكن وأشياء محلية أخرى»^(٨٥) . كان يمكن ، إلا أنه لم يحدث . على أية حال ، يصعب تصور كيف كان لصناعة البيرة ، وإنشاء الطرق وبناء المساكن ، أن تؤمن ناتجاً أفضل مثالية مما حققته فعلياً الصادرات البريطانية القطنية المصنعة . الأكثر أهمية ، رغم ذلك ، أن أيّاً من ذلك لا يمكنه أن يقلل من الحقيقة المقابلة المنادية بأن المكاسب العديدة التى نتجت عن الإمبراطورية وتدخل الدولة ساندت إيجابياً الاقتصاد البريطانى ، حتى إذا كان كل ذلك - فى عبارة الاقتصاديين الليبراليين المفضلة «أقل من المثالى» .





نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الجزء الرابع

الخلاصة

الغرب الشرقي مقابل الأسطورة

الغربية لمركزية أوروبا



نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الثانى عشر

• الأسطورة المزدوجة للعقلانية الغربية

الدولة الليبرالية الديمقراطية

والانقسام الكبير بين الشرق والغرب

(١٥٠٠-١٩٠٠م)

الذى يعرف نفسه والآخرين ،

سوف يدرك أيضًا

أن الشرق والغرب لا يمكن أن ينفصلا .

جوته

كما رأينا على مدار هذا الكتاب ، تضع مركزية أوروبا خطأ صارمًا فاصلاً بين الشرق والغرب . يساعد ذلك على تمثيل الشرق والغرب ليس فقط بصفتهما منفصلين وإنما مختلفين نوعيًا (بمعنى تنموى) . وبشكل أكثر أهمية ، كما ذكرنا فى الفصل الأول ، ينطوى هذا الانقسام داخل خطاب مركزية أوروبا على نوع من التمييز العنصرى الفكرى ، بمقتضاه يصبح الغرب الأعلى معزولاً عن الشرق الأدنى .

تزعّم المركزية الأوروبية أن الشرق اخترقته مؤسسات استبدادية وغير عقلانية تعوق التقدم الاقتصادى . يكمن محور هذا الادعاء فى نظرية القمع الشرقى (أو ما أسماه

ماكس فيبر «الوقفية المتوارثة - Patrimonialism»). على النقيض، فإن وجود دول عقلانية وليبرالية في أوروبا ضمن أن الغرب وحده كان قادراً على التنمية الاقتصادية المتقدمة. وقد ناقش الجزء الأول من هذا الكتاب أن نظرية الاستبداد الشرقي ما هي إلا اختلاق، كما أنها تعتم على وجود دول شرقية عقلانية نسبياً من جهة، وتقدم اقتصادى ذى شأن فى الشرق من جهة أخرى. إلا أن المهمة لا تزال هي تحديد مدى عقلانية الدولة «الغربية» كما افترض مسبقاً مؤيدو مركزية أوروبا. ومن أجل تقييم هذا الادعاء سوف أركز على ثلاثة مظاهر لـ «الدولة العقلانية»:

١ - بيروقراطية مركزية «عقلانية - قانونية» تعمل تبعاً لمعايير موضوعية (وليس تحكمية) وتفترض مسبقاً وجود فصل واضح ما بين المجال العام والخاص.

٢ - موقف «أدنى» أو سياسة عدم تدخل فيما يتعلق بالاقتصاد (حيث لا تتدخل الدولة فى العملية «الطبيعية» للسوق الحرة). ويندرج ذلك - فى نفس الوقت - تحت جوهر الادعاء بأن الاقتصاد عقلانى، بمعنى أنه يعمل بأفضل شكل فى غياب التدخل والمناورات السياسية.

٣ - ميل إلى الديمقراطية، حيث تُضمن الحقوق السياسية للمواطن بشكل يدعمه. يتناول هذا الفصل كل نقطة من تلك النقاط بالتناوب، ويستخلص أن الدولة الغربية كانت أقل عقلانية بكثير جداً مما كان مفترضاً بشكل شائع (طوال فترة «التطور» ١٥٠٠ - ١٩٠٠م) وأن الدول الشرقية كانت أكثر عقلانية بكثير مما افترضه مؤيدو مركزية أوروبا (كما تم إثباته فى الفصول من الثانى إلى الرابع). الخلاصة أن العقلانية أو الانقسام الحضارى الكبير بين الشرق والغرب الذى قالت به مركزية أوروبا لا يصمد أمام الحقيقة^(١).

الورطة التى تمثلها هذه الخلاصة هي أنها تؤدى إلى القضاء على الإطار التفسيري الذى تقدمه مركزية أوروبا لنهضة الغرب. وبالتالي يوفر ذلك لى منصة لإطلاق إطارى الخاص لمركزية أوروبا والذى أقترحه فى الفصل الأخير.

أسطورة الدولة الغربية المركزية والعقلانية

ينظر عادة إلى فرنسا باعتبارها إحدى الدول الأوروبية الأكثر مركزية وعقلانية، تجسد ذلك الأسطورة المعروفة عن إعلان لويس الرابع عشر الشهير، ولو أنه مضلل، بأن «الدولة هي أنا». كان ذلك تحديداً بمثابة أسطورة، لأن المجال العام لم يكن منفصلاً عن الخاص في فرنسا في أي وقت من الأوقات قبل القرن التاسع عشر، إن لم يكن العشرين. فلم يكن للدولة الفرنسية إلا نظام بيروقراطي مالى مركزى ضعيف مع بنية أساسية محدودة الأثر داخل المجتمع المدنى. حتى بحلول عام ١٨٠٠م، بلغت نسبة البيروقراطيين إلى السكان ١: ٤١٠٠^(٢). ويتضح هذا الامتداد الضعيف للدولة في أنها اعتمدت في الكثير من عوائدها على الضرائب الجماعية وليس الفردية. فقد تم تسكين الفلاحين في أماكن تركز جماعية لأغراض ضرائبية في جزء منها. وإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من دفع نصيبه من الضرائب، فإنه يتعرض لغضب لا يستهان به من قبل الأعضاء الآخرين^(٣). بكلمات أخرى، كان أعضاء الجماعة وليس الدولة هم المسئولون عن تنفيذ سياسة دفع الضرائب. علاوة على ذلك، اعتمدت الدولة بشدة على الطأية (ضريبة الأراضي) كمقابل للضرائب على النشاط التجارى. بصفة عامة، تم فرض الضرائب الفرنسية بطريقة استبدادية خاصة (غير عادلة) وكانت البيانات الفرنسية عن الضرائب المجبية غير معروفة للجمهور بشكل كبير.

ساعد ذلك على تدعيم النظرة العامة بأن الدولة كانت غير منصفة ومتحيزة للمصالح الخاصة على حساب الشعب^(٤).

لا يكشف الاندماج بين العالمين العام والخاص عما يزيد عن أن الدولة اعتمدت على الفساد، وذلك ببيع المناصب للأفراد من الأثرياء في مقابل إسقاط إحدى الدفعات الضرائبية. المشكلة هنا، تمثلت في أن هؤلاء الأفراد استخدموا فيما بعد مناصبهم العامة لزيادة مكاسبهم الخاصة على شاكلة الوقف الموروث (وذلك فيما يصل إلى ٥٠٪ من عائدات الحكومة). ومن الأهمية ذكر أن عدم كفاءة النظام الضريبي هي التي أدت إلى الأزمة المالية التي أدت بدورها إلى قيام الثورة الفرنسية في ١٧٨٩م^(٥). وما هو غير معروف هو أن سوق السندات الدولية رفعت سعر قروض الدولة الفرنسية (برفع سعر

الفائدة) بسبب عدم الثقة فى قدرة الدولة على خدمة الدين، مما فاقم من الأزمة المالية^(٦).

باختصار، لم تكن الدولة الفرنسية بأية حال المؤسسة العقلانية التى افترضها خيال علماء مركزية أوروبا. بالتأكيد ليس فى أى وقت من الأوقات قبل القرن التاسع عشر، إن لم يكن حتى القرن العشرين.

وبينما كان ينظر عادة إلى بروسيا^(*) أيضاً بصفاتها أكثر الدول عقلانية فى أوروبا، إلا أنها كذلك لفتت الانتباه لما تميزت به من لا عقلانية جلية. فقد صرح «فريدريك ويليام» ملك بروسيا (١٦٤٠ - ١٦٨٨ م) ذات مرة - ولو أنه أقل شهرة من لويس الرابع عشر قائلاً: «إنى أحطم سلطة «اليونكر» [الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية] وأشيد مكانها سيادتي مثل صخرة من البرونز». إلا أن ذلك كان تمريناً آخر على صناعة الأساطير. فالواقع أن «اليونكر» - وهم طبقة أصحاب الأراضى البروسيين الذين ترأسوا البيروقراطية - كانوا يستخدمون باستمرار مناصبهم العامة كوسيلة لتدعيم سلطتهم الخاصة. وبالفعل، جزء كبير من سياسة الدولة شكلته المصالح الخاصة لهذه الطبقة على حساب العامة، ابتداء من سياسة الضرائب وسياسة التجارة إلى السياسة الخارجية وسياسات أخرى عديدة.

وبقى النظام السياسى مشوهاً بدرجة كبيرة لصالح «اليونكر» حتى قيام ثورة ١٩١٨ م. فعلى سبيل المثال، رغم تواجد اقتراع عام بالفعل فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر، إلا أن نظام الاقتراع البروسى المكون من ثلاث طبقات ضمن الفوز عادة لمصالح اليونكر السياسية. (سأعود إلى هذه القضية لاحقاً) ومن المدهش، أن نسبة البيروقراطيين التابعين لخزانة الدولة إلى السكان فى فرنسا وهى (١ : ٤١٠٠) تبدو فى الواقع مؤثرة عند مقارنتها بالنسبة البروسية التى وصلت إلى ١ : ٣٨,٠٠٠^(٧).

وهناك مؤشر واضح على عدم كفاءة البيروقراطية، وهو أنه حتى وقت يصل إلى نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن الدولة البروسية تعرف عدد العاملين لديها. وكما

(*) فى أواخر القرن الثامن عشر، كانت مملكة بروسيا تقع فى شمال ألمانيا. وكانت محور شمال ألمانيا المتحدة حينما كانت تأخذ طابع الحكم الكونفدرالى فى عام ١٨٦٧ م، ثم تحولت إلى إمبراطورية ألمانية فى عام ١٨٧١ م.

يشير «مايكل مان»: «إذا لم تستطع دولة ما حساب عدد موظفيها، فلا يمكن أن تعتبر نفسها بيروقراطية ولو حتى قليلاً».

وتبعاً لذلك، يستتبع أنه «سوف يكون من العبث إطلاق «بيروقراطية» على الدولة الروسية، كما يفعل أغلب المؤرخين»^(٨).

فضلاً عن ذلك، ورغم إصلاحات ما بعد ١٨٠٦م التي أدخلها كل من «شتاين» و«شارنهورست» استمرت طبقة اليونكر في التمتع بكامل قوتها حتى عام ١٩١٨م (كما سبق ذكره). تأتي السخرية البالغة هنا من أن التأيد الأشد لهذا الادعاء يقدمه لنا «ماكس فيبر» وليس غيره. فقد حاول إثبات أن فشل السياسة الخارجية الألمانية في الفترة بين ١٩٠٠ - ١٩١٨، كان نتيجة لواقع أن البيروقراطية لم تكن عقلانية بما فيه الكفاية ولا مركزية وغير مراقبة من قبل مجتمع مدنى قوى. وتمثلت المشكلة فى أن البيروقراطية كانت أسيرة المصالح اللاعقلانية الخاصة بطبقة اليونكر المسيطرة، وأنه لهذا السبب تمت التضحية بمصالح الأمة على مذبح اليونكر العسكرى فى عام ١٩١٤م^(٩).

الخلاصة، أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم يتمكن أفضل المرشحين من العيش على مستوى «المعيار العقلانى للحضارة». فقد اعتمدت الدول الرئيسية إلى حد كبير على موظفين خصوصيين تعاملوا مع منصبهم العام وكأنه إرثهم الخاص. وقد أدى ذلك إلى النتيجة الحاسمة بأن البيروقراطيات الغربية تميزت بقواعد سلوك استبدادية تقليدية كالوقوف الموروث أكثر من القواعد المرتبطة بالبيروقراطيات العقلانية - القانونية الحديثة.

(١٥٠٠-١٩٠٠م)

أسطورة الدولة الغربية الليبرالية الأقل تدخلا

كما يرى «ماكس فيبر» وكذلك «آدم سميث» بصفة خاصة، إن الدولة العقلانية أو المتحضرة يعتقد أنها الدولة التى تتبع موقفاً ليبرالياً أو سياسة دنيا، يتم خلالها تجنب التدخل فى الاقتصاد (أى سياسة دعه يعمل)^(١٠). ويُعد ذلك حيويًا لأنه هو الذى يُمكن الاقتصاد من العمل بحرية تبعاً لقوانينه الخاصة بالعرض والطلب، وبذلك

يساعد على التوزيع المنطقي للسلع والخدمات من أجل ضمان أفضل النتائج . يتعلق الكثير إذن بهذا الادعاء . ومن أجل تقييم ذلك ، سوف أركز بشكل كبير على سياسة التجارة الأوروبية . والسؤال إذن هو : أين كانت الدول الأوروبية من التجارة الحرة خلال مرحلة تصنيعها ؟ . اللافت في سياسة التجارة الأوروبية كان سيطرة الحماية على التجارة [الحرة] . وترجع هذه السياسة إلى القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين^(*) . ومما له دلالة ، أن الدولة البريطانية فرضت متوسط رسوم لا يقل عن ٣٢٪ بين أعوام ١٧٠٠ و ١٨٤٦ م . فضلاً عن ذلك ، بلغ متوسط الرسوم الصناعية لأوروبا ١٩٪ في عام ١٨٢٠ م ، و ١٠٪ في عام ١٨٧٥ م و ١٩٪ في ١٩١٣ م^(١١) . وليس بأقل أهمية ، أن «عهد التجارة الحرة» في منتصف القرن التاسع عشر كان في الواقع الاستثناء الذي يثبت القاعدة الحمائية . لأننا لاحظنا أن فترة ١٨٦٠ م - ١٨٧٧ / ١٨٧٩ م تميزت بحمائية معتدلة ، وليس بتجارة حرة . علاوة على ذلك ، إذا أخذنا فترة ١٨٤٦ م - ١٨٧٧ / ١٨٧٩ م كممثلة لعهد التجارة الحرة الأوروبي (كما يفعل كثير من المؤرخين) لوجدنا متوسط الرسوم قريباً من ٢٠٪ . ومن أجل المقارنة ، مثل هذا الرقم سيعادل رسوم «سموت - هاولي» الأمريكية لعام ١٩٣٠ م ، التي توصف عادة في المراجع بأنها من أكثر الرسوم القانونية حمائية . ومن الجدير بالذكر أنه بين عامي ١٦٠٠ و ١٩٠٠ م ، تحققت «التجارة الأكثر حرية» في أوروبا في ٦٪ فقط من حجم تجارة تلك الفترة . وليس بأقل أهمية ، أنه خلال تلك الفترة لم تقارب أوروبا مستويات الرسوم المنخفضة التي وجدت في الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ومن المهم أيضاً توضيح أن القوى الأوروبية العظمى - خاصة بريطانيا - تدخلت في الاقتصاد من خلال رسوم حمائية وذلك من أجل انتزاع ضرائب لأغراض الحرب^(١٢) . وقد توطدت هذه السابقة في عهد التجارة . ولخص وزير مالية لويس الرابع عشر «كولبير» بلباقة ، الاعتقاد الأوروبي العام كما يلي : «إن التجارة هي مصدر تمويل [الدولة] ، والتمويل هو عصب الحرب الحيوي»^(١٣) . النقطة الحاسمة هي أن استنزاف الاقتصاد من أجل عوائد مالية - عسكرية أعاق بالضرورة ما يسمى بقوانين العرض والطلب . واستمرت هذه الحالة حتى النصف الثاني من القرن العشرين .

(*) وفي الواقع حتى اليوم ، تحمي الولايات المتحدة من إنتاجها المحلي ، كالصليب والمنتجات الزراعية ، وغيرها إذا لزم الأمر - المترجمة .

ويشير ذلك إلى أنه بطرق عديدة تطابقت الدول الأوروبية الهامة مع ما وصفه «ثير»
بـ «الدولة الوارثة اللاعقلانية - Irrational Patrimonial State» .

ومن أجل الربط بين الجزء السابق والتالى، جدير بالذكر أن أحد أسباب اللجوء إلى رسوم الحماية هو أن الدولة الأوروبية كانت من الضعف بحيث لم يمكنها الاعتماد على دخل الضرائب . يعنى ذلك، أنها كانت مركزية بشكل غير كاف، وكان لديها قدرة بيروقراطية غير كافية للوصول إلى المجتمع من أجل تجميع ضرائب الدخل، كما أنها لم تكن ديمقراطية بالقدر الكافى . تبعاً لذلك، اعتمدت الدولة الأوروبية على الضرائب المتراجعة غير المباشرة - خاصة الرسوم - التى يمكن استخراجها وتجميعها فى موان محددة، كما يمكن فرضها مع الحصانة بافتراض أن الجماهير ليس لديها صوت سياسى (انظر ما سيلى)^(١٤) . وحتى وقت متأخر جداً فى أوائل القرن العشرين كانت أنظمة الضرائب الأوروبية بالفعل تلفت النظر فقط لكونها تنازلية . ومن ثم، منذ عام ١٩٠٠م بلغ معدل ضريبة الدخل لعوائد الحكومة المركزية ككل فى كل من النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والسويد، ٠، ٠٪؛ وفى إيطاليا ١٢٪، والمملكة المتحدة ١٣٪، والدنمارك ١٥٪، وهولندا ٢٠٪، والنرويج ٣٩٪، وسويسرا ٥٥٪^(١٥) . ومنذ عام ١٩٠٠م، نجد أن متوسط عوائد ضريبة الدخل كنسبة من عوائد الحكومة المركزية عبر الحكومات الأوروبية الغربية قد وقف عند ١٤٪ فقط . وحتى هذه البيانات الضريبية تبالغ فى التدرج الحقيقى للأنظمة الضريبية . لأنه فى أغلب الحالات، لم تكن الضرائب على الدخل تدرجية بصفة خاصة، لأن النسب كانت إما على مجموعات الدخل المنخفض، أو كانت المجموعات الأكثر ثراء تستطيع تخفيض ضرائبها بشكل أساسى وبكل الطرق .

وليس أقل إدهاشاً أنه سيكون فقط فى حقبة الستينيات من القرن العشرين أن يبدأ الغرب - لأول مرة فى تاريخه - التحرك نحو تجارة حرة حقيقية (رغم أن ذلك سوف يستغرق أكثر من ٢٠ عاماً حتى يتحقق) . ومع ذلك، حدث فقط فى حقبة الستينيات أن أصبحت الدولة الغربية ديمقراطية ومركزية بالقدر الكافى الذى مكن الحكومات من الابتعاد عن أنظمتها الضريبية المعتمدة حتى اليوم على الضرائب التجارية التنازلية (ما

يعنى رسوم الحماية) وذلك لصالح الضرائب على الدخل^(١٦). باختصار، كان الاعتماد على الضرائب التجارية التنافسية خلال فترة التقدم نتيجة ضعف بيروقراطية الدول وانعدام الديمقراطية - وهى الفكرة المهيمنة للدول الوارثة للعقلانية فى فترة «ما قبل الحداثة».

وعلى سبيل الإضافة هنا، رفعت الدول الرسوم أيضاً من أجل حماية مصالح طبقة خاصة (صناعية ومالية) على حساب عامة الشعب. ويطلق الاقتصاديون السياسيون على هذه العملية «البحث عن الإيجار - Rent Seeking». مرة أخرى، يفترض أن هذا المصطلح هو الفكرة المهيمنة على الدولة، لأنها تتضمن أن الدولة تميز المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

من الواضح إذن، أن تدخل الدولة فيما يتعلق بسياسة التجارة الأوروبية كان ملفتاً فقط فى مستوياته المعلنة. الأكثر أهمية، أن هذا التدخل امتد إلى مجالات أخرى فى الاقتصاد^(١٧). لقد ناقشت هذا الإطار الأوسع فى ما يتصل بالتصنيع البريطانى فى الفصل الحادى عشر، لذا لن أكرر نتائجه هنا. وباعتبار الاعتقاد التقليدى أن الدولة البريطانية هى دولة «دعه يعمل» بامتياز خلال مرحلتها الصناعية، فإن التحول إلى القارة الأوروبية سوف يفشل بالضرورة فى الكشف عن وجود الدولة العقلانية «قليلة التدخل» التى تحدث عنها كل من «ماكس فيبر» و«آدم سميث».

باختصار إذن: على مدار الفترة من ١٥٠٠ - ١٩٠٠ م اختفت الدولة العقلانية الليبرالية فى السياق الأوروبى.

(١٥٠٠ - ١٩٠٠م)

أسطورة الدولة الغربية الديمقراطية

تدعى نظرية مركزية أوروبا أنه على خلاف الاستبداد الشرقى، منحت الدول الغربية الديمقراطية سلطات وحريات للأفراد. تبعاً لذلك، يُعتقد أن مجتمعاً مدنياً قوياً كان الحامى الوحيد للغرب (والذى بدوره شكل السبب الرئيسى فى أن الغرب فقط هو

الذى انطلق نحو الرأسمالية الحديثة). وكما رأينا فى الفصل العاشر، تقوم مركزية أوروبا بشكل نموذجى بإرجاع المفهوم الحديث للديمقراطية السياسية إلى الماضى ليصل إلى اليونان القديمة. ثم تقوم بعد ذلك باختلاق صورة مستمرة للديمقراطية الغربية وذلك بتتبع تطور هذا المفهوم نحو «الوثيقة العظمى - Magna Carta»^(*) فى إنجلترا (١٢١٥م)، ثم إلى ثورة إنجلترا المجيدة ١٦٨٨ / ١٦٨٩م، ثم إلى الدستور الأمريكى (١٧٨٧ / ١٧٨٩م) والثورة الفرنسية (١٧٨٩م). وبهذه الطريقة، تظهر أوروبا والغرب كديمقراطيين طوال فترة التقدم الطويلة نحو القوة. المشكلة المباشرة هنا هى أنه لم توجد دولة غربية ديمقراطية قبل القرن العشرين. وكما يقول «جيمس بلاوت» إن مؤرخى مركزية أوروبا يريدون «الزج إلى الوراء حتى القرون الوسطى بالكثير من الفضائل الإيجابية للمجتمع الأوروبى والتي ظهرت بعد نهوض أوروبا، بعد أن كانت أوروبا قد بدأت تحديث اقتصادها»^(١٨).

يعنى ذلك، أن المؤرخين لمركزية أوروبا يحاولون بالفعل «الدفع للخلف» بمفهوم القرن العشرين الذى ليس له أى تطبيق قبل ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فالتقدم الغربى إذن لم يكن ممكناً أن يحدث نتيجة للدولة الليبرالية - الديمقراطية. بالتبعية أيضاً لم يكن ممكناً أن يحدث نتيجة للمجتمع المدنى القوى.

وتبين قراءة مختصرة لجدول ١٢ - ١ أن غالبية الدول الغربية أدخلت حقوق المواطنة السياسية للذكور فى بداية القرن العشرين فقط، وفى حالات عديدة، لم يقر حق الاقتراع العام إلا فى منتصف القرن العشرين. لاحظ أن الدول مدونة فى ترتيب تنازلى، حيث الترويج الأولى فى إنجاز اقتراع عام، والولايات المتحدة الأمريكية مع البرتغال وسويسرا فى النهاية. إن ما يلفت النظر إلى هذه البيانات هو المستويات المنخفضة فى الاقتراع، حيث لم يمنع ذلك الحق إلا بمرور سنوات كثيرة من القرن العشرين. ومن ثم فى عام ١٩٠٠م كان ١٤٪ فقط من مجموع سكان النمسا (فوق سن العشرين) لهم حق الاقتراع، بينما فى ألمانيا فى عام ١٩١٢م، بلغت النسبة ٣٩٪.

(*) وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها فى عام ١٢١٥م عندما طلب أموالاً لإنفاقها على الحروب - المترجمة.

ومن المدهش، بالمقارنة بألمانيا، أن الوضع كان أسوأ بكثير في أغلب الدول الأوروبية الليبرالية. ففي عام ١٩٠٠م أو ما بعده، بلغت نسبة السكان البالغين الذين لهم حق الاقتراع في بلجيكا عام ١٩٠٠م فقط ٤٪ وإيطاليا في عام ١٩٠٩م ١٥٪ فقط والسويد في ١٩٠٨م ١٦٪ فقط وبريطانيا في ١٩١٠م ٢٩٪ فقط، والدنمارك عام ١٩١٣م ٣٠٪ فقط والنرويج في عام ١٩٠٦ فقط ٣٥٪ وسويسرا حتى ١٩٦٧م فقط ٣٨٪ وفرنسا حتى عام ١٩٤٠م فقط ٤٠٪^(١٩).

جدول ١٢- ١ إدخال حقوق المواطنة السياسية في الدول الغربية الرئيسية

البلد	حق الاقتراع العام للذكور	حق الاقتراع العام
النرويج	١٨٩٨	١٩١٣
الدانمارك	١٨٨٤	١٩١٥
النمسا	١٩٠٧	١٩١٨
السويد	١٩١٨	١٩١٨
هولندا	١٩١٧	١٩١٩
المملكة المتحدة	١٩١٨	١٩٢٨
إسبانيا	غير متوفر	١٩٣١
فرنسا	١٨٤٨	١٩٤٦
ألمانيا	١٨٤٩	١٩٤٦
إيطاليا	١٩١٩	١٩٤٦
بلجيكا	١٩١٩	١٩٤٨
الولايات المتحدة	١٨٧٠(١٩٦٥)	١٩٦٥
البرتغال	غير متوفر	١٩٧٠
سويسرا	١٨٧٩	١٩٧١

المصدر: «kicking Away the ladder» ها - جيون تشانج Ha-Joon Chang

(London : Anthem Press,2002), p. 73

الدولة الليبرالية الوحيدة التي تفوقت على ألمانيا كانت هولندا، التي بحلول عام ١٩٠١م، كان ٥٢٪ من السكان لهم حق الاقتراع. علاوة على ذلك، كانت هناك

سبع دول فقط من الدول الأربع عشرة المُقيّمة هنا أدخلت اقتراع الذكور في القرن التاسع عشر، ولم تكن هناك دولة واحدة منها أدخلت الاقتراع العام.

إلا أنه حتى هذه الأرقام البسيطة المشيرة إلى حق الاقتراع، تبالغ في المستوى الحقيقي لمشاركة المواطن السياسية. ففي بروسيا (التي سيطرت على النظام السياسي الألماني)، كان نظام الاقتراع مُعدّاً لتفضيل المجموعات الأكثر ثراءً. فكان نظام بروسيا المكون من «تصويت الطبقات الثلاث» مقسماً بشكل غير عادل؛ حيث ضمت المجموعة الأولى ٣, ٥٪ من السكان وهم الأكثر ثراءً، والمجموعة الثانية شملت ١٣٪، والمجموعة الأكثر فقراً ضمت ٨٣, ٥٪ من السكان. إلا أن العقبة هنا هي أن كل ثُلث كان له صوت انتخابي مساو لغيره؛ ما يعنى أن نسبة الـ ٣, ٥٪ من السكان على قمة المجتمع كان لها صوت يساوى رأى ٨٣, ٥٪؛ فكان لنسبة الـ ١٦, ٥٪ الأكثر ثراءً أغلبية واضحة على غالبية الـ ٨٣, ٥٪.

بالإضافة إلى ذلك، عندما نضيف أن البرلمان الألماني كانت له سلطات محدودة، وأنه كان تابعاً لمستشار الرايخ الذى كان بدوره مسئولاً من القيصر، يتضح لنا أن مفهوم المواطنة السياسية في ألمانيا كان صورياً. بصفة عامة، في كل الدول الغربية التي أدخلت حق الاقتراع للذكور في القرن التاسع عشر، وجدت مجموعة كبيرة من التحريفات أو المعوقات التي ساعدت على أن تظل الديمقراطية خيالاً. تضمن ذلك، الاقتراع العلنى الذى أدى إلى شراء الأصوات - كما أدى إلى انتشار الاحتيال الانتخابى (لاحظ أن الاقتراع السرى ظهر فقط خلال القرن العشرين).

وعلى الرغم من أن بريطانيا سنت قانون الفساد والممارسات غير القانونية في ١٨٨٣م، فإن تأثير ذلك كان ضعيفاً لكبح مثل هذا الفساد الانتخابى (والذى ظل مشكلة مع تقدم القرن العشرين)، وظل هذا الوضع مكشوقاً بشكل أقوى في الولايات المتحدة. وكما يشير «ها - جيون تشانج» إلى أنه رغم أن التعديل الخامس عشر أعطى السود حق الانتخاب في عام ١٨٧٠م، إلا أنه تم سحبه في الولايات الجنوبية في عام ١٨٩٠م. فضلاً عن ذلك، بقيت مجموعة كبيرة من المعوقات في أنحاء البلاد عملت بشكل فعال ضد التعديل في واقع الممارسة^(٢٠).

تضمنت العديد من المعوقات الشكلية ، مثل مشاكل تتعلق بالأمية ومتطلبات «صفات» قيادية على الناخب المتمتع بها ، وأخرى غير شكلية ، أهمها التهديد بالعنف ضد الأقلية السوداء التى جاءت فعلاً للانتخاب . لم يتم التغلب على هذه المعوقات إلا عام ١٩٦٥ ، عندما تم تمرير قانون حقوق الانتخاب .

جدير بالذكر أيضاً أن التكلفة الباهظة للانتخابات لم تقدم إلا المزيد من التشوهات التى عوّقت الممارسة الديمقراطية ، وكما يستخلص «تشانج» :

مع انتخابات على هذا القدر من «التكلفة» ، لم يكن بالمفاجأة الكبرى أن يكون المتخبون من الموظفين فاسدين . فى نهاية القرن التاسع عشر ، بلغ فساد السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة فى الجمعيات التشريعية للولايات ، درجة من السوء جعلت «تيودور روزفلت» الرئيس المستقبلى [فى ذلك الوقت] للولايات المتحدة يأسف لأن أعضاء جمعية نيويورك التشريعية الذين شاركوا فى عمليات بيع الأصوات إلى جماعات اللوبي ، كانت فكرتهم عن الحياة العامة والخدمة المدنية لا تختلف عن فكرة النسر عن التعبة الميتة^(٢١) .

جدير بالذكر أيضاً أن الولايات المتحدة كانت واحدة من أواخر الدول الغربية التى اعتنقت الديمقراطية السياسية ، وبالتالي من الواضح أنه حتى عام ١٩٠٠ م ، ظلت الديمقراطية السياسية الحقيقية فى الغرب عبارة عن خيال . كما تلخص «باتريشيا سبرينج بورج» :

إنها لسخرية كبرى فى تاريخ نظريات تشريع الدول أن الشرق التعددى ، المتعامل مع كل الآخرين ، ذا المشاريع [الأعمال التجارية والإنتاجية] كان يجب أن يُنظر إليه على أنه «استبدادى» من قبل الغرب الرعوى ، الهامد ، غير النامى نسبياً ، حيث امتيازه الوحيد للديمقراطية تضمن برلمانات ، لم يتم إقرار الحق العام للدخول إليها إلا فى القرن العشرين من عصرنا الحالى^(٢٢) .

أحد الآراء المركزية فى الفصول من الثانى للرابع ، أن الدول الشرقية كانت أكثر عقلانية وأكثر إتاحة للنمو مما افترضته نظرية مركزية أوروبا حول الاستبداد الشرقى . وناقش الفصل الحالى أن الدول الغربية كانت أقل عقلانية وديمقراطية خلال فترة تقدمها مما ادعته مركزية أوروبا .

يدحض ذلك بالضرورة الادعاء بأن الشرق والغرب كانا منقسمين بواسطة انفصال حضارى «عظيم» . وبالتالي ، تسلب هذه النتيجة من مركزية أوروبا تفسيرها الرئيسى لنهوض الغرب . وتصبح القضية الأساسية الآن بالتالى ، متعلقة بتحديد تساؤل أكثر ملاءمة نبدأ به تحليلنا لنهضة الغرب والذي بدوره يتطلب تطوير إجابة أكثر ملاءمة ، وهذه هى مهمة الفصل الأخير .





نصير
أحمد ياسين
لويز

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث عشر

• نهضة الغرب الشرقى

الهوية/الفاعلية والبناء العالمى والإمكانية

لو كنت على حق فى المطالبة بإزالة [مركزية أوروبا] وإحلال [عدم مركزية أوروبا] محلها، يصبح من الضرورى ليس فقط إعادة التفكير فى القواعد المؤسسية «للحضارة الغربية» وإنما أيضًا الاعتراف بتخلل العنصرية و«الغلو فى الانتماء» [الشوفينية] للقارة فى كل تاريخنا وفلسفتنا فى كتابة التاريخ

مارتن برنال

يتميز التاريخ بتغيرات متبادلة عبر الخيط المتخيل الذى يفصل الشرق عن غرب أوروبا.

هيرودوتس

تؤكد عالمية المعرفة والثقافة الغربية باستمرار على رأى الغرب فى نفسه كمركز للمعرفة الشرعية، والحكم على ما يعتبر معرفة، وكذا مصدر المعرفة «المتحضرة». هذا النوع من المعرفة الكونية يشار إليه عادة بمعرفة «عامة» متاحة للجميع ولا «يملكها» أحد، وهذا يعنى أن يطالب بها العلماء غير

الغربيين . وعندما تحدث مثل هذه المطالبات تتم مراجعة التاريخ (مرة أخرى) حتى تظل قصة الحضارة هي قصة الغرب . لأجل هذا الغرض ، تم استيعاب كل من عالم البحر المتوسط ، وحوض الثقافة العربية ، وأراضى شرق القسطنطينية ، بشكل ملائم كجزء من قصة الحضارة والفلسفة والمعرفة الغربية .

ليندا توهيواي سميث

لقد اختتمنا الفصل السابق بالإشارة إلى أن الملامح ذاتها التي كان من المفترض ترويجها لنهضة الغرب تبعاً لمركزية أوروبا - وهي العقلانية والديمقراطية - كانت غائبة في أوروبا أثناء فترة تطورها بين عامي ١٥٠٠ - ١٩٠٠ م ، وبالتالي فإننا في حاجة إلى تطوير تفسير نظري بديل مضاد - لمركزية أوروبا . وذلك ما يتناوله هذا الفصل في أربعة أقسام . يقترح القسم الأول إعادة تشكيل السؤال المحوري الذي تطرحه مركزية أوروبا قبل أن نصل لفهم القصة التقدمية لتاريخ العالم أو نهوض الغرب ، بينما تحدد الأقسام الباقية الإطار التفسيري الخاص المضاد - لمركزية أوروبا ، مشدداً على أهمية البنية العالمية وانتشار «موارد المحافظ» الشرقية ، التي استوعبها الغرب لاحقاً ، ومركزاً على دور الهوية الأوروبية والاستيلاء الإمبريالي على موارد الشرق بعد عام ١٤٩٢ م ، الذي دعم المرحلة الأخيرة من نهضة الغرب . في النهاية ،ؤكد على أهمية المصادفة ، بينما تلخص الخاتمة هذه الآراء بوضع مركزية أوروبا جنباً إلى جنب مع لا مركزية أوروبا من أجل تقديم صورة بديلة لتاريخ العالم . جوهر أطروحتي أن الشرق مكن - بشكل كبير - نهضة أوروبا ، إلى درجة أننا نحتاج لأن يحل مفهوم الغرب الشرقي محل مفهوم مركزية أوروبا للغرب النقي الأصيل .

البحث عن الإجابة في المكان غير المناسب

إعادة صياغة السؤال بطريقة جديدة

تضل مركزية أوروبا بطرحها القضايا غير الصائبة في البداية . فجميع مفكرى مركزية أوروبا (سواء بشكل صريح أو ضمني) بدأوا بطرح سؤالين مترابطين فيما

بينهما: «ماذا فى الغرب جعله يتمكن من التقدم نحو الرأسمالية العصرية؟» و«ماذا فى الشرق حال دونه والتقدم؟». هذان بالطبع، هما السؤالان اللذان شكلا بحث ماكس فيبر وبقيا محورين فى نظر مركزية أوروبا منذ ذلك الحين. ومع ذلك، وكما أشرنا فى الفصل الأول، لا يسعى العديد من العلماء إلى الدفاع عن قوام فكرى يسمى بالمركزية الأوروبية على نحو يبين أو عن وعى. إلا أنه سواء حاولوا أم لا، فالأسئلة الشائعة المطروحة تؤدي حتمياً إلى قصة مركزها أوروبا. وأخيراً، فإن هذه الأسئلة محملة ضمناً ضد الشرق. فأولاً، تفقد الدارس (غالباً دون قصد) إلى أن يعزو الحتمية إلى نهضة الغرب. إن ذلك يحدث لأن الدارسين يبدأون بتناول السيطرة الحالية للغرب الحديث كواقع، ثم يقومون فيما بعد باسترجاع الأحداث الماضية للبحث عن جميع العوامل الغربية المتفردة التى أحدثت ذلك. وبشكل متناقض، عند تناول خضوع الشرق وتخلفه فى الوقت الحالى كواقع، فإنهم يقومون أيضاً، باسترجاع الأحداث الماضية للبحث عن كل العوامل التى حالت دون التقدم إلى العصرية هناك. ومن ثم ينتهون إلى إلصاق الحتمية بـ «تأخر» الشرق «فى الوقت الراهن». الأكثر أهمية أن مثل هذا السؤال يتطلب تقدير إنجازات الشرق وذلك بمعيار الغرب فقط - أى هل حقق الشرق التقدم النهائى؟ [مثلما حقق الغرب]. ومن ثم لأن الشرق لم يحقق التقدم النهائى بالطبع، إذن فأى إنجازات اقتصادية شرقية محكوم عليها بالضرورة بأنها غير ذات شأن.

فى أثناء تلك العملية، تُسلب من الشرق أى قدرة على التقدم الاقتصادى، وبذلك يتم التأكيد على أن التقدم الاقتصادى هو، وكان دائماً، حكراً على الغرب.

باختصار، توجد ثلاث نتائج متداخلة تنتج منطقياً من الأسئلة العادية: أولاً، نسب «قانون حديدى للتنمية الغربية» و«قانون حديدى للتنمية الشرقية»؛ ثانياً، افتراض وجود «الفاعل الأوروبى الإيجابى» فى مقابل «المفعول به الشرقى السلبى» فى تاريخ العالم. ثالثاً، إن نهوض الغرب يتم إدراكه من خلال منطق الذاتية، والتى يمكن تفسيرها فقط بواسطة عوامل داخلية للنمو خاصة بأوروبا.

الأثر الخالص لكل ذلك، هو أن الغرب يتم اختياره داخل القصة التقدمية لنهضة العالم الرأسمالى الحديث، والشرق يتم اختياره خارجها. وسواء بقصد أو بدون

قصد، فإن نتيجة ذلك هي رؤية نهضة الغرب بمثابة ولادة عذراء منتصرة أو معجزة - وهو جوهر أسطورة مركزية أوروبا للغرب النقي الأصيل .

يمكن الاعتراض على هذه الخلاصة على أساس أنه من المنطقي البحث في الماضي وتحديد الخصائص التي مكنت نهوض الغرب و«عدم نهوض» الشرق . فبأى طريقة أخرى يمكننا توفير إجابة على هذا السؤال؟ إلا أنه بحكم التعريف في حد ذاته، فإن السؤال يمنع الباحث من اكتشاف نقطة أن الشرق لم يقتصر على تحقيق تقدم اقتصادي هام، بل إن هذا التقدم مكّن الغرب من نهضته بشكل كبير . باختصار، فإن هذه النقطة البديلة لا يمكن الإمساك بها منطقياً بواسطة سؤال يقود الباحث إلى التعامل مع نهضة الغرب وتراجيدية الشرق كقصتين منفصلتين من ناحية، ويوجه انتباهه التحليلي إلى العوامل التقدمية التي تتواجد فقط داخل الغرب من ناحية أخرى .

من أجل توضيح ادعائي بأن المشكلة تكمن في السؤال المبدئي الذي تطرحه مركزية أوروبا، من المفيد المشاركة في فكرة تجريبية بسيطة . دعونا نفترض أننا نعيش في الماضي في عام ٩٠٠م على سبيل المثال . وكما أوضح الفصل الثاني، كان الشرق الأوسط الإسلامي/شمال أفريقيا هو مهد الحضارة في ذلك الوقت . فلم تكن المنطقة الأكثر تقدماً في العالم فحسب تتبوأ مركز الاقتصاد العالمي، إنما تمتعت بنمو اقتصادي كبير ويحتمل أن يكون قد حدث نمو لدخل الفرد أيضاً - وهو شرط لا بد منه لتحقيق الرأسمالية الحديثة (انظر الفصول من الثاني للرابع) . لو كان لنا أن ننشئ جامعة في ذلك الوقت ونتحرى أسباب التقدم الاقتصادي الإسلامي لحصلنا على الإجابة التالية: كان الشرق الأوسط/شمال أفريقيا متقدماً لأنه نعم بمجموعة متفردة من المؤسسات العقلانية والتقدمية . أولاً، شغل منطقة سلام انتعشت فيها المدن وارتبطت الرأسماليون بتجارة عالمية ذات مسافات طويلة . ثانياً، لم يكن العاملون بالتجارة من المسلمين مجرد تجار وإنما كانوا مستثمرين رأسماليين عقلانيين تاجروا واستثمروا وضاربوا في أنشطة رأسمالية عالمية بهدف مضاعفة الأرباح . ثالثاً، أنشئت مجموعة كافية من الوسائل العقلانية شملت أنظمة دفع (مقاصّة)، مشاركة البنوك في تغيير العملات، إيداعات وقروضاً بمكاسب، نظاماً خاصاً للحسابات ذا مدخلين، قانوناً للشركات والاتفاقيات، وذلك في عالم جدير بالثقة . رابعاً، تطوّر الفكر العلمي سريعاً بعد عام ٨٠٠م تقريباً . وخامساً، كان الإسلام مهماً بصفة خاصة في تحفيز الرأسمالية على

نطاق عالمي . بالطبع لم يكن ليوجد من يفكر في إمكانية تأليف كتاب بعنوان «الآداب المسيحية وروح الرأسمالية» ، والذي سيفند الإسلام بصفته «معوقاً للنمو» . بل الأرجح أن يفكر أحدهم في تأليف كتاب يسمى ، «الأخلاق الإسلامية وروح الرأسمالية» ، الذي كان بالقطع سيبين لماذا كان الإسلام وحده قادراً على تحقيق تقدم اقتصادي هام؟ ولماذا كانت أوروبا المسيحية ستظل للأبد غائصة في الكساد الزراعي . أو ربما نؤيد ادعاء «سعيد الأندلسي» (تبعه فيما بعد ابن خلدون) : إن وقوع أوروبا في منطقة ذات طقس بارد يعنى أن شعبها كان جاهلاً ينقصه الفضول العلمي وأنه سيظل متخلفاً .

وبشكل بديل ، يمكننا الرجوع إلى عام ١١٠٠ م . وإن كان لنا أن نقيم جامعة وقسمًا مصاحبًا للعلوم الاجتماعية ، فقد نبدأ في محاولة الإجابة على السؤال الإجباري في ذلك الوقت ، وهو : كيف استطاعت الصين في ظل حكم «سونج» أن تحقق التقدم في الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي المكثف (للفرد) في حين ظلت أوروبا غائصة في زراعية متخلفة وتجارة ضعيفة نسبياً؟ . وقد يمكننا تقديم التفسير التالي : إن الصين جسدت خصائص ومؤسسات فريدة من نوعها لم تكن موجودة في الغرب . فقد نعمت الصين بدولة قوية ، مما خلق مناخاً مستقراً وسلمياً عزز إيجابياً الخلفية اللازمة للرأسمالية . بالمقابل ، كانت أوروبا مجزأة إلى فرط من الدول ، لم تكن أى منها من القوة بحيث تشجع على مناخ داخلي سلمى بالقدر الكافى لتمكين نمو الرأسمالية . فضلاً عن ذلك ، بينما وجدت الصين حلاً لمشاكلها الداخلية مبكراً جداً في عام ٢٢١ ق . م ، فإنه منذ ذلك الحين فصاعداً ، كانت أوروبا في الواقع عالماً من الدول المتحاربة . هذا بالإضافة إلى أن الصين نعمت بأداب عمل قوية متضمنة في ديانتها الكونفوشيوسية العقلانية الفريدة . بينما كانت أوروبا ، على العكس ، مقيدة بالكاثوليكية ، التي نادى بالاحترام للسلطة وبالقدرة طويلة المدى مما أعاق ظهور الاقتصاد والعمل المُجد والقلق الفكرى . يحتمل أنه لو أُلّف كتاب بعنوان ، «الأخلاق الكونفوشيوسية وروح الرأسمالية» ، كان سيبين بالقطع لماذا كانت الكاثوليكية تعادى التقدم الاقتصادى ، ولماذا جسدت الكونفوشيوسية وحدها مجموعة الفضائل الصحيحة التي جعلت التقدم الاقتصادى حتمياً .

المشكلة الجلية هنا ، أنه بتفسير النجاح الإسلامى أو الصينى والفشل الأوروبى ، فإننا ننتهى بالضرورة إلى أن ننسب أسباباً ثابتة لوضع كان دائم التغير . بنفس الشكل ، إذا

كان لنا أن نتوقف عند عام ١٩٠٠م مثلاً، ونتحرى في صعود الغرب إلى القمة، فلن يكون الأمر أقل إشكالية من أن تقف النظرية السابقة للتفوق الإسلامى أو الصينى على رأسها. إلا أن ذلك هو ما حدث بالضبط. وبالتالي، نجد فى كل تفسيرات الاتجاهات الغربية السائدة لنهضة الغرب، ميلاً إلى عزو فضائل دائمة للغرب جعلت من تقدمه نحو الرأسمالية الحديثة أمراً لا يمكن تجنبه («منطق الذاتية»)، بينما يتم فى نفس الوقت افتراض شرق متخلف غير قادر على التقدم بشكل مستمر. إلا أنه مع اعتبار أن الشرق قد قاد تقدماً اقتصادياً مهماً بعد عام ٥٠٠م، وأنه كان أكثر تقدماً من الغرب حتى عام ١٨٠٠م، يتضح أن مثل هذا التحليل يصبح غير مثير.

ويجب أن يكون واضحاً الآن أن مثل هذا التمرين العقيم سوف ينبع بالضرورة من السؤال الذى بدأت به مركزية أوروبا.

إن المشكلة الرئيسية التى تواجه أسئلة مثل: «لماذا أوروبا وليس الصين؟» أو «لماذا الغرب وليس الشرق؟» إنها أسئلة مطلقة تتطلب إجابات مطلقة؛ ويعنى ذلك إجابات تنسب خصائص إيجابية دائمة للغرب وملامح سلبية دائمة للشرق، وذلك ما يؤدى إلى تهميش الشرق فى قصة التقدم فى تاريخ العالم. ما نحن فى حاجة إليه هو سؤال نسبى مؤقت، يتجنب فخ عزو ملامح دائمة لأى من المناطق. إن ذلك مهم بشكل خاص لأن وصف الغرب بصفات متفردة ودائمة يعتم بشكل حتمى القصة الشرقية البديلة التى سعى هذا الكتاب إلى كشفها. باختصار، سوف يتيح لنا هذا السؤال النسبى المؤقت، جلب الشرق مرة أخرى من الطرف المهمش، أو الجيتو المظلم الذى أودعه فيه تاريخ العالم الأوروبى المركزى.

كيف إذن يمكن أن يكون السؤال النسبى البديل؟. وفقاً لتحليل «چاك جودى» فى كتابه الرائد «الشرق فى الغرب» يمكننا التساؤل: كيف تحول حد ريادة القوة الاقتصادية العالمية بين الشرق والغرب بين عام ٥٠٠ وعام ١٨٠٠م حتى بلغ أوجه أخيراً بالتقدم نحو الرأسمالية العصرية؟ ولماذا؟ وكما رأينا فى هذا الكتاب، تمتع الشرق بريادة كل من القوى العالمية التكوينية والتوسعية ما بين عامى ٥٠٠ و ١٨٠٠م قبل أن يميل البندول فى النهاية إلى الغرب فى القرن التاسع عشر.

تأتى إحدى الإجابات المحتملة من «مايكل مان». فبينما يوافق على أن مستوى الصين كان متفوقاً على أوروبا فيما يتعلق بالقوة التكوينية حتى عام ١٥٠٠م على الأقل،

إلا أنه يدعى أنه فى «أنواع أخرى من الإنجازات السيادية، خاصة التوسعى منها، وفى المجال الزراعى، كانت أوروبا تقفز متخطية الصين وذلك بحلول عام ١٠٠٠م»^(١). ويشكل ذلك أساس رفضه لما يسميه بـ «المؤرخين التعديليين إلى تشويه أوروبا لنفسها». ولكن على ضوء المناقشات المقدمة فى هذا الكتاب، توجد ثلاثة أسباب تشير إلى أن هذا الادعاء لأوروبا هو ادعاء إشكالى. أولاً، لأن الكثير من التقنيات الحيوية التى مكنت الثورة الزراعية الأوروبية فى القرون الوسطى قد نقلت من الشرق.

ثانياً، إن الزراعة الصينية بقيت متفوقة على الأوروبية حتى القرن التاسع عشر (كما سلم بذلك أيضاً العديد من مفكرى مركزية أوروبا). ونقطة ثالثة متصلة بما سبق، هى أن ريادة الصين لمدة طويلة نتجت عن أن التقنيات الزراعية الصينية مكنت مستويات أعلى من القوة التكتيفية. إن أفضل تمثيل لذلك هو أن الصينيين قد طوروا الحديد العجفاء فى المحراث القلاب، الذى كان أفضل بكثير من محراث القرون الوسطى الأوروبى الخشبي المربع الشكل. وخلال القرن الثامن عشر فقط بدأ الأوروبيون فى اللحاق بالشرق، وذلك إلى حد كبير بسبب استيعابهم المحراث القلاب ذا الجزء الحديدى (وكثيراً جداً من التقنيات الزراعية والصناعية الصينية - انظر مايلى). ويستخدم «مان» القوس القوطى كمثال آخر على قوة أوروبا التكتيفية المتفوقة^(٢). إلا أن هذا الابتكار قدم من الشرق الأوسط الإسلامى عبر Amalfi^(*). باختصار، إذن، المشكلة كما أراها ليست فى «تشويه الأوروبيين لأنفسهم» وإنما الميل السائد بين مؤرخى العالم نحو «ترويج الأوروبيين لأنفسهم». وفى ضوء كل ذلك، من الواضح أننا لا نستطيع أن نعين مجموعة خصائص فريدة وباقية فى منطقة بعينها، فكما يشير «جودى»:

ما هو جلىّ هو أنه لا يمكن الاستمرار فى النظر إلى إنجازات الغرب المتفوقة كملامح دائمة أو حتى قديمة العهد لهذه الثقافات، وإنما كنتيجة لإحدى تمايلات البندول... إن أبسط إطار لنظرية ما يجب أن يبدأ بقبول مبدأ التعاقب^(٣).

(*) مدينة إيطالية على خليج ساليرنو على بعد ٢٤ ميلاً جنوب شرق نابولى، كانت مركزاً تجارياً مهماً على ساحل البحر الأبيض المتوسط بين الأعوام ٨٣٩ إلى ١٢٠٠ م تقريباً.

تحدد الأجزاء الثلاثة التالية إجابتي الخاصة ، التي تتضمن تحليلاً متعدد الأسباب يركز على دور كل من البنية العالمية ، الهوية/ الفاعلية والإمكانية . دعونا نتناول كل واحدة بالترتيب .

البنية العالمية والفاعلية الشرقية

العولمة الشرقية: نشر الموارد الشرقية وفوائدها، ونهضة الغرب الشرقى.

حدد الجزء الأول من هذا الكتاب أطر الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية كما ظهر بعد عام ٥٠٠م (رواده الرئيسيون، وإن لم يكن بشكل حصري، هم الفرس فى الشرق الأوسط وشعوب شمال أفريقيا، وفيما بعد المسلمون) وكما رأينا فى الفصل الثانى، يرفض مؤرخو مركزية أوروبا الجذور العالمية لنشأة الغرب على أساس أن التجارة الأوروبية مع «الأطراف» كانت هامشية قبل عام ١٥٠٠م وبعده . وحتى لو كان ذلك حقيقياً (وهو ليس كذلك) فإن النقطة الحاسمة هى أن الأهمية العظمى للاقتصاد العالمى كانت فى أنه أتاح مجموعة من الاتصالات - الشرايين الجاهزة الصنع التى وصلت بين أغلب أنحاء الكرة الأرضية، كما شكلت فى نفس الوقت طوقاً حاملاً انتقلت من خلاله «محافظ الموارد» الشرقية الرئيسية إلى الغرب المتخلف بين عامى ٥٠٠ و ١٨٠٠م . وكان الجسر الإسلامى للعالم له أهمية خاصة حيث مر عليه العديد من تلك الموارد فى رحلتها من الشرق إلى الغرب .

إن الادعاء الأساسى هنا أنه عند كل نقطة تحول رئيسية فى التطور الأوروبى، لعب استيعاب الأفكار والمؤسسات والتقنيات الشرقية الأعلى دوراً رئيسياً . يتناقض ذلك مع كلمات «لين وايت»: «إن افتراضى الأساسى هو . . . أن الهيمنة التقنية للثقافة الغربية ليست خاصية العالم الحديث فقط، فهى تبدأ بالظهور فى القرون الوسطى المبكرة، وتتضح فى القرون الوسطى المتأخرة»^(٤) .

إلا أن التقنيات الحاسمة - الركاب وطوق عنق الفرس [اللجام]، طاحونة المياه وطاحونة الهواء، وغالباً حدوة الفرس الحديدية، وربما محراث القرون الوسطى - قد انتقلت كلها من الشرق وبذلك مكنت الثورات الاقتصادية والسياسية الأوروبية فى العصور الوسطى . فضلاً عن ذلك، أدى التدفق العالمى للهجرات الشرقية التى وصلت

إلى أوروبا فى موجات متتالية بعد عام ٣٧٠ م، إلى الحث على خلق البناء السياسى الإقطاعى. وتعلقت المرحلة التالية لتطور أوروبا بالعديد من «الثورات الرأسمالية- الأولى»- التجارة والإنتاج والتمويل والملاحة- والتي يُزعم أن الإيطاليين كانوا روادها بعد عام ١٠٠٠ م. إلا أن الفصل السادس يبين أن المحفزات الرئيسية للثورة المالية الإيطالية جاءت من الشرق. فهناك (أساساً فى الشرق الأوسط) نشأت لأول مرة الشراكات والعقود (مثل نظام الكومندا، الشيكات والكمبيالات، البنوك، تغيير العملات، الإقراض بفوائد أو مكاسب لغرض التجارة أو الاستثمار، قانون العقد ونظم الحسابات المنطقية) جميعها انتقلت إلى الإيطاليين حيث قاموا بتطبيقها. وجميع التقنيات الرئيسية التى دعمت الثورة الملاحية فى القرون الوسطى- البوصلة، الخرائط، دفعة قائم السفينة الخلفى، جسم السفينة، نظام تعدد الصواري وربما الشراع المثلث الشكل أيضاً- تم اختراعها (وبالتأكيد، إدخال تحسينات عليها) إما فى الصين أو فى الشرق الأوسط الإسلامى.

علاوة على ذلك، فقد مكن التقدم فى العلوم الهندية والصينية وربما الأفريقية وخاصة الإسلامية (بصفة خاصة الفلك والرياضيات) بالإضافة إلى التعديل العربى للأسطرلاب، كل ذلك مكن من تطوير الأساليب الملاحية التى انتقلت فيما بعد لتؤسس ما يعرف برحلات الاستكشاف الأوروبية.

فى النهاية، تطورت كل من صناعة النسيج الأوروبية فى القرون الوسطى وصناعة الورق وتكرير السكر وإنتاج الحديد (وربما صناعة الساعات) عن طريق نقل التقنيات الشرقية. بينما انتقل العديد من هذه الابتكارات عبر الاقتصاد العالمى، وجدير بالذكر هنا أن الحملات الصليبية كانت أيضاً قناة هامة لنقل الموارد الشرقية إلى أوروبا.

ويعرض الفصل الثامن الاختراعات الشرقية الرئيسية التى انتقلت إلى أوروبا لتمكينها من مرحلة «اللدحاق» بالتقدم بعد القرن الخامس عشر. فكانت الأفكار الشرقية (خاصة الإسلامية ولو أنها أيضاً يهودية، وهندية وربما من أفريقيا السوداء) حيوية فى تمكين عصر النهضة الغربى والثورة العلمية. فالتقنيات الأساسية فيما يسمى بالثورة العسكرية الأوروبية (١٥٥٠-١٦٦٠ م)- البارود والبندقية والمدفع- ابتكرت جميعها خلال الثورة العسكرية الصينية بين عامى ٨٥٠ م و١٢٩٠ م (مع أن الشرق

الأوسط الإسلامى ساهم بطرق هامة). علاوة على ذلك، لا يمكن إرجاع أصول الطباعة إلى جوتنبرج، باعتبار أن أول آلة طباعة من النوع المعدنى المتحرك اخترعت فى كوريا فى ١٤٠٣م، وأن الكثير من تقنيات الطباعة الصينية أو أفكارها السابقة على ذلك بوقت طويل انتقلت فيما بعد لتمكن «التقدم الأوروبى».

المرحلة التالية ذات المغزى فى نهضة الغرب - والتى يجعلها مؤرخو مركزية أوروبا بشكل خاص - هى انتصار الثورة الصناعية البريطانية. إلا أن الفصل التاسع يوضح كيف أن بعض أفكار عصر التنوير تم اقتراضها مباشرة من الشرق - خاصة الصين - فضلاً عن ذلك، فإن أغلب التقنيات والأساليب التى أسست عليها الثورات الزراعية والصناعية والبريطانية تم ابتكارها فى الصين ثم انتقلت عبر عدد من الطرق التجارية العالمية. وقد شمل ذلك آلة بذر الحبوب والعزاقة التى يجرها الحصان، المحراث ذا الحديد العجفاء، آلة الغزل الدوارة، أساليب تدوير المحاصيل، وأفران الفحم والأفران اللافحة، وأساليب إنتاج الحديد والصلب، وتقنيات صناعة القطن والقنوات والقناطر، وفكرة محرك البخار وغيرها كثير.

باختصار، فى غياب الاقتصاد العالمى والعولمة الشرقية لما انتقل العديد من محافظ الموارد الشرقية الأكثر تقدماً إلى الغرب. وبدونها كان الأوروبيون قد ظلوا عند الأطراف المتخلفة للاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية. وعند هذه الحالة، لم تكن هناك حاجة إلى تأليف كتاب عن نهضة الغرب. وبدلاً من ذلك، كان علماء الاجتماع سوف يناقشون لماذا كان الشرق على هذا القدر من التقدم؟ ولماذا تبقى أوروبا مجتمعاً متخلفاً وجامداً ينساق على أطراف النظام الآسيوى الأكثر تقدماً؟. ولكن الكتاب المحورى «المستغرب» هو دون شك «أفروآسيا والشعب الذى ليس له تاريخ» (إعادة صياغة عنوان إريك وولف «أوروبا والشعب الذى ليس له تاريخ»). ولكن أحدهم سيشرع دون شك فى تأليف كتاب لمعالجة «الاستغراب» يظهر كيف شكل الغرب الشرق بطريقة لها أهميتها، وقد يحمل هذا الكتاب عنوان «الأصول الغربية للحضارة الشرقية أو الشرق الغربى».

ومع ذلك، الواقع أنها كانت أوروبا (وليس الشرق) التى تقدمت نحو الرأسمالية العصرية (كما يتلوه للإشارة إلى ذلك بالطبع مؤرخو مركزية أوروبا).

لكن إذا لم يكن ذلك نتيجة لتفوق غربى عقلانى وإبداع وديمقراطية - ليبرالية (كما مرفى الفصول الثانى عشر، والثانى إلى الرابع)، فقد يكون الادعاء البديل هو أن الغرب صعد نتيجة مقدرته الأعلى على التكيف. وبشكل هام، اختار بعض مؤيدى مركزية أوروبا هذا الاتجاه بالفعل:

ما جعل منه [الغرب] أمراً غير عادى، لم تكن القدرة على الاختراع بقدر ما كان الاستعداد للتعلم من الآخرين، والرغبة فى التقليد، والقدرة على اقتباس أدوات أو أساليب اكتُشفت فى أماكن أخرى من العالم، لرفعها إلى مستويات أعلى من الكفاءة، واستخدامها فى أغراض مختلفة وبكثافة أكثر^(٥).

سوف تصمد - بالتأكيد - وجهة النظر التكيفية هذه بعض الشيء باعتبار أن الأوروبيين قاموا بالفعل باستيعاب محافظ الموارد الشرقية بكفاءة (حتى لو مضى وقت طويل قبل أن يتقلدوا الريادة). مع ذلك، ورغم أن هذه القدرة على التكيف كانت عاملاً مهماً بوضوح، إلا أنها لا يمكنها الصمود كتفسير كاف لنهضة الغرب. فهناك سببان رئيسيان لذلك:

أولاً، أن نهضة الغرب تضمنت قدراً كبيراً من المصادفة والحظ (وهو ما سوف أتناوله لاحقاً). ثانياً، أن هذا الرأى التكيفى يمكنه أن يحتل الصدارة إذا ما تبينا مدخلاً بنائياً - مادياً متشددًا.

إلا أنه كما يؤكد القسم التالى، فإننى أضيف أهمية عامل الفاعلية والهوية الأوروبية فى الهيكل التفسيرى الذى أقدمه. أشير هنا إلى الهوية الأوروبية النهائية ومتزايدة العنصرية، التى أقامت الإمبريالية، والتى ساعدت بدورها على تمكين المرحلة الأخيرة من نهوض الغرب. بكلمات أخرى، إن مجرد استيعاب محافظ الموارد الشرقية وتكييفها كان عاملاً ضرورياً وإنما غير كاف فى نمو الغرب.

ولتلخيص هذا القسم: إن النتيجة الأساسية لهذا الرأى «الاستيعابى» هى أنه يتناقض مع افتراض مركزية أوروبا بالتمييز الجذرى بين الشرق والغرب من ناحية، وتهميش الشرق فى قصة التقدم فى تاريخ العالم من ناحية أخرى. ومن ثم نستطيع أن نرى أنه منذ عام ٥٠٠م، لم يكن الشرق والغرب كيانين منفصلين وإنما كانا دائماً متداخلين

«دون تمييز» (لاستعارة جملة مايكل مان)^(٦). وبصفة خاصة، لا يمكن تمثيل الشرق كضحية سلبية أو حامل للقوة الغربية، ليس لأنه - على الأقل - أنشأ اقتصاداً عالمياً بعد عام ٥٠٠ م فحسب، وإنما لأنه قاد الأوروبيين لفترة طويلة جداً. وكما يشير أندريه «جوندر فرانك»:

لم يكن هناك «اقتصاد - عالم أوروبي» منفصل عن «اقتصاد - عالم محيط هندي». فالأخير، دمج الأول وليس العكس. . . . إن الإجابة الوحيدة تكمن في إدراك أن أوروبا وآسيا. . . كانتا جزءاً لا يتجزأ من نفس اقتصاد - العالم الوحيد والمتواجد منذ عصور ماضية، وأن مساهمتهما المشتركة فيه هي التي شكلت أنصبتهما «المنفصلة»^(٧).

وفوق كل شيء، لا يمكن أن تُروى أصول الرأسمالية العصرية وأيضاً العولمة بتعبيرات الغرب الرائد والمستقل، وإنما تحتاج أن تُروى من خلال عملية عالمية تراكمية طويلة المدى تاريخياً. (أو عملية «تلاق عالمي»)^(٨) لعب فيها الشرق المتوحد مع الغرب عبر العولمة الشرقية منذ عام ٥٠٠ م، دوراً مهماً في قصة تدرج نهضة الغرب. ومع ذلك وبنفس المنطق، ليس من الصواب النظر إلى الغرب بصفته مجرد مستفيد سلبي من سخاء الشرق (كما في «الاستغراب»)، على الأقل لأن الأوروبيين أيضاً كان لهم إضافات هامة في العملية كلها. ويشكل مفهوم الفاعلية الأوروبية الشق الثاني من حجتى العامة.

الفاعلية/الهوية الأوروبية

والاستيلاء على الموارد الشرقية في نهضة الغرب الشرقى

كانت الطريقة الثانية التى مكن بها الشرق نهضة الغرب الشرقى من خلال الاستيلاء الإمبريالى الأوروبى على الموارد الشرقية. إن وجهة نظرى هنا تؤكد بشكل حاسم على الفاعلية أو الهوية الأوروبية. تذكر أن مركزية أوروبا تضع أهمية خاصة على الفاعلية الأوروبية، وبصفة خاصة تَقَدُّمُ أوروبا الأخلاقى (خاصة الليبرالية والديمقراطية) و«القلق الفكرى» - وهى تؤكد كلها على استقلالية الغرب ونهضته الحتمية. قد لا تكون مفاجأة، بالتالى، أن يتقاسم المعارضون الرئيسيون لمركزية أوروبا الرغبة المشتركة

فى الاستغناء الكامل عن الفاعلية أو الهوية الأوروبية؛ فيعتقدوا أنهم بالقيام بذلك يستطيعون تقديم نظرية لا تبالغ فى تفرد الغرب. وبالتالي يؤدى بهم ذلك إلى تقديم نظريات مادية بصفة أساسية، تعرضها «جانيت أبو لغد» كما يلى:

اعتقادى هو أن السياق - الجغرافى والسياسى والديموجرافى - الذى حدث فيه التطور كان أكثر دلالة وحسماً من أى عوامل داخلية نفسية أو مؤسسية. انطلقت أوروبا للأمام لأن «الشرق» كان فى فوضى مؤقتة. . . . فواقع أن «الغرب كسب» فى القرن السادس عشر، بينما توقف النظام [الشرقى] السابق، لا يمكن أن يُستخدم كبرهان مقنع على أن المؤسسات وثقافة الغرب هى وحدها التى كان يمكنها النجاح^(٩).

ويؤكد «إريك وولف» موقفه المادى باستعادة مقدمة «ماركس» حول العمل: «بعكس هؤلاء الذين يعتقدون أن العقل يتبع طريقاً مستقلاً خاصاً به، فإنى سأجادل بأن صنع الأيديولوجية . . . يحدث داخل نطاق محدد لطريقة إنتاج (معمول بها) من أجل تسخير الطبيعة للاستخدام الأدمى»^(١٠).

إلا أن أقوى رفض للأفكار المثالية يأتى من «جيمس بلاوت» الذى يؤكد على أنه لا يمكن تفسير الإمبريالية الأوروبية بأنها إحساس متفرد بـ «الجشع الثقافى» من جانب الأوروبيين. وكما يوضح:

لقبول ذلك، يجب على المرء أن يعتقد أن هناك شيئاً أساسياً بشكل مطلق فى الثقافة الأوروبية. . . . يجعل الأوروبيين مختلفين عن البشر الآخرين. ويفسخ ذلك مجالاً لجزء كبير من زعم مركزية أوروبا بأن الأوروبيين استثنائيون بين البشر؛ ذلك فقط يعكس الحجة، ويؤمن أن تفردهم يكمن ليس فى التقلمية وإنما فى العنف، والسلب والجشع^(١١).

وفى نفس الصفحة يسترسل ليدعى أن «المجتمعات المتعطشة للدماء فى بدايات الرأسمالية والمستعدة والمتلهفة للفتوحات والغنائم واستعباد الآخر أينما جلب ذلك المكاسب، وُجدت فى أماكن عديدة فى الجزء الشرقى من الكرة الأرضية، فى القارات الثلاث جميعاً».

سوف أبدأ بافتراض أننا لسنا فى حاجة إلى التخلص الكامل من فكرة الفاعلية الأوروبية التى يقول بها مؤيدو مركزية أوروبا من أجل بناء خطاب مضاد .

فهناك على الأقل ثلاثة أسباب لقبول الفاعلية الأوروبية .

أولاً، ستخاطر على الأقل بخلق نوع من «الغربة» ، حيث تبدو أوروبا مجرد «مستفيد سلبي» من القوى العالمية والشرقية أو تأثيراتها . مثل هذا التفسير قد يتضمنه كتاب بعنوان «أفروآسيا والشعب عديم التاريخ» (كما ذكر سابقاً) . إلا أن ذلك سوف يولد فقط الخطاب الانتشارى وما يصاحبه من فلسفة جوهرية (وإن كان ذلك يميز الشرق وليس الغرب)

ثانياً، من المهم عدم تحويل البناء الخارجى أو العالمى إلى شىء مادى . ليس هذا المكان لتكرار الحجج المضادة لنظرية أنظمة - العالم «لايمانويل والريستين» . إن النقطة التى يجدر ذكرها هنا هى أنه من المهم مقاومة المنطق الوظيفى لمدخل بنائى - عالمى . كما أننا لسنا بصدد تكرار ذكر «مناظرة الفاعل - البناء» ، التى أصبحت بمثابة ناد مغلق داخل علم الاجتماع . إلا أنه كما ناقش «إى . بى . طومسون» عن حق فى نقده للبنىوية الألتوسيرية - Althusserian (*) لا يمكن النظر إلى الفاعلين كأنهم حاملون سلبيون للأبنية (١٢) .

وثالثاً، وضد ما يقوله كل من «فرانك» و«بوميرانز» وآخرين (١٣) ، أحد أسباب أن الأفراد ليسوا «حاملين سلبين للأبنية» هو أن «البناء» (سواء محلى أو عالمى) لا يتواجد «هناك فى الخارج» مستقلاً عن إدراكنا أو فهمنا . إن إدراك الفاعلية المتصلة بالهوية له أهميته فى توجيه أنشطة الفاعل وتكوين مصالحه . يعنى ذلك ، أن الفاعلين يتصرفون ويستجيبون بشكل مختلف داخل نفس المحيط البنائى تبعاً لهوياتهم . بتعبير أبسط ، إن الطريقة التى يفكر بها الفاعلون فى العالم تخبرنا أيضاً عن الطريقة التى يتصرفون بها فيه . وإلى حد ما (ليس كلياً مع ذلك) ، فإن البناء هو ما يصنعه به الفاعلون . دعونا نتناول ذلك بمزيد من الإيضاح .

جدير بالذكر فى هذا الإطار أنه بينما كانت الصين القوة الرائدة لوقت طويل من الألفية الثانية ، فإن هويتها دفعت بها إلى اختيار الامتناع عن الإمبريالية (كما رأينا فى

(*) نسبة إلى الفيلسوف الفرنسى لويس ألتوسير ومذهبه البنىوى ذى الصبغة الماركسية - المترجمة .

الفصل الثالث). صحيح أن هويتها كانت مترتبة هرميًا، حيث الصين مُتخيلة كـ «المملكة الوسطى المتحضرة» للتفريق بينها وبين كل الأجناس البعيدة الأخرى التي كان ينظر إليها كـ «برابرة». لكن رغم هذا التشابه السطحي، كان نظام الجزية الدولي الصيني مختلفًا جذريًا عن الإمبريالية الغربية. فكما رأينا بالتفصيل في الفصل الثالث، كان نظام الجزية تطوعيًا أكثر منه إجباريًا، بالإضافة إلى أن الدولة الصينية لم تحاول في الواقع في أى وقت أن تحول ثقافة أو أن تستغل ما يسمى بدولها المقطعية «Vassel States»^(١٤). فكان نظام مصممًا لإغراء «المقطعين» تجاه الصين على الأقل من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية لهم. أخيرًا، كانت هوية الصين أقرب إلى بناء دفاعي مصمم من أجل المحافظة على استقلالية الصين الثقافية في مواجهة المغيرين «البرابرة» المحتملين (المغول مثلاً) وفرض شرعيتها المحلية أمام شعبها. تبعًا لذلك، اختارت الصين تجنب الإمبريالية على الرغم من أنها كانت القوة الرائدة في العالم خلال أغلب الألفية الثانية.

وقد تناقض الموقف الصيني جذريًا مع موقف أوروبا. فقد بدأت الهوية الأوروبية تتحدد بتزايد صفتها الإمبريالية، بداية من عام ١٤٥٣م وتزايد تدريجي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبحلول الفترة الأخيرة، كان الأوروبيون قد حققوا الانفصال الكبير بين الغرب والشرق، معرفين الشرق بصفته أدنى وغير قادر على التنمية الذاتية، بينما يعرفون في نفس الوقت الهوية الغربية بصفتها مستقلة ونشطة وأبوية، وفي نفس الوقت أيضًا وُصفت الإمبريالية بشكل طبيعي كواجب أخلاقي (مثل البعثات الحضارية). إن الموقف الواضح أنه بحلول عام ١٨٠٠م تقريبًا، كان الغرب قد احتل القيادة من ناحية القوة المادية - العسكرية. ولم يكن ذلك عاملاً أقل أهمية في استعمار الشرق. إلا أنه لم يكن هناك شيء حتمي فيما يتعلق بالدور الإمبريالي حتى يختار الأوروبيون مباشرته في العالم. وقد رأينا ذلك فيما يتعلق بتشكيل الهوية الصينية. في النهاية، لم يَسعَ الأوروبيون إلى إعادة صنع العالم لأنهم «كانوا يستطيعون» ذلك ببساطة (كما في التفسير المادي). وإنما سعوا إلى صنع العالم لأنهم اعتقدوا أنهم يجب عليهم ذلك. بمعنى، أن أفعالهم كانت موجهة بشكل هام من خلال هويتهم التي اعتبرت الإمبريالية سياسة ملائمة أخلاقيًا (كما أوضحنا في الفصل العاشر).

باختصار، لا توجد علاقة متأصلة بين الإمبريالية وقوة مادية متفوقة، حيث إن ما جعل من أوروبا إمبريالية فى النهاية، على عكس الصين، هو هويتها المحددة.

ومع ذلك، لا يعنى أى من هذا أن القوة المادية أو العوامل المادية غير ذات أهمية. حيث إنها مهمة بشكل حيوى. ففى الواقع، يعتبر نقل الموارد المادية من الشرق إلى الغرب والاستيلاء عليها جانباً حيوياً من وجهة نظرى ككل. للتكرار، كانت القوة المادية متطلباً حيوياً للإمبريالية البريطانية. إلا أن النقطة الحاسمة هنا هى أن القوة المادية عموماً والقوة العظمى بصفة خاصة، يتم توجيهها فى اتجاهات مختلفة تبعاً للهوية المميزة للفاعل. دعونا الآن نتناول أصل الهوية الأوروبية وكيف كون ذلك الأفعال التى قام بها الأوروبيون ووجهها، وكيف مكنت هذه بدورها نهضة الغرب الشرقى. سوف أناقش كل صف من جدول ١٣ - ١ فى موضعه.

فى الفترة الأولى من القرون الوسطى كون الأوروبيون هويتهم بطريقة سلبية مقابل الشرق الأوسط الإسلامى. وتم اختيار الإسلام بصفته «الآخر» جزئياً، لأنه لم يكن هناك شىء جوهري فى أوروبا يمكن استخدامه لخلق هوية واحدة.

النقطة الهامة فى هذا الصدد هى أن الإدراك السلبي للهوية أدى إلى بناء المسيحية، التى لعبت بدورها جزءاً مهماً فى تقوية النظام الإقطاعى الأوروبى وإنشائه، بالإضافة إلى الحث على القيام «بالجولة الأولى» من الحملات الصليبية (١٠٩٥-١٢٩١م). وكما أوضحنا فى الفصل الخامس، بدون هذه الأفكار المسيحية لكان البناء الاجتماعى للإقطاع الأوروبى المتميز بعدم المساواة الشديدة، قد فشل فى كسب «شرعية» ولكان بالتالى قد انفجر داخلياً.

لو كان ذلك قد حدث لكانت أوروبا قد عادت إلى الوراء، إلى العصور المظلمة. (ولو أنه كان من الممكن إنقاذ أوروبا من مثل هذا القدر عن طريق الأثر المنشط للتجارة الشرقية/ موارد المحافظ التى انتقلت أساساً من خلال إيطاليا وإسبانيا وعبر الجسر الإسلامى للعالم).

جدول (١٣ - ١) بناء الهوية الغربية وتبعاتها

الاستراتيجيات الاستيعابية الغربية في العالم	الأخر	الأنسا	مرحلة الهوية
الهجوم على الإسلام من خلال «الجولة الأولى» من الحملات الصليبية. بدون التمكن من الاستيلاء (وإن كانت الحملات الصليبية مكنت من استيعاب العديد من الموارد الشرق أوسطية).	الشرق الأوسط الإسلامي وهو «Saracens» مصوران كتهديد معاد وشري	أوروبا مبنية بصفاتها المسيحية	١٤٥٣-٥٠٠ م (١)
الهجوم على الإسلام من خلال (الجولة الثانية) من الحملات الصليبية، التي بدأها كولو موبوس ودا جاما.	جمدت المسيحية الإسلام (الأتراك العثمانيين أساساً) كتهديد معاد وبربري؛ والأفارقة والأمريكيين الأصليين [أهل البلاد] كـ «وثنيين» أو «متوحشين» وبالتالي «ملائمين أو مهيبين».	أوروبا متخيلة بشكل متزايد بصفاتها الغرب المتقدم	١٤٥٣ م تقريباً (٢)
الأمريكية [الأصلية] وتسليمها، مما مكّن من نمو التصنيع الغربي بشكل هام (وخاصة البريطاني).	العالم «غير الغربي» بأكمله مستخيل الآن وكأنه يقطنه متوحشون أو برابرة أدنى وبالتالي «ملائمون» للاستغلال / القمع والتحويل الثقافي تبعاً للأسلوب الغربي.	الأوروبيون متخيلون على أنهم أعلى وأنهم حاملون للحضارة المتقدمة	١٧٨٠ تقريباً - ١٩٠٠ م (٣)

بعد عام ١٤٥٣م، شعر الأوروبيون الكاثوليك بأنهم مهددون بشكل خاص بما يسمى «بالخطر التركي». وكما رأينا في الفصلين السابع والثامن كان ذلك ما عجل به «الجولة الثانية» من الحملات الصليبية بعد أعوام ١٤٩٢ - ١٤٩٨م (والتي بدأها كل من كولومبوس وداجاما على التوالي).

كانت التجربة «الأمريكية والأفريقية» التالية أساسية في تمكين إعادة بناء الهوية الأوروبية. وكان الأمر الحاسم في هذا الصدد، ذلك التحول السحري لمملكة أوروبا المسيحية، إلى أوروبا بصفتها الغرب المتقدم (انظر الفصل الثامن). ففي ظل النظام الإقطاعي، عرّف الأوروبيون أنفسهم سلبياً مقابل الإسلام، إلا أنها كانت هوية مرتكزة على عدم الأمان. بعد القرن الخامس عشر، بدأ الأوروبيون لأول مرة منذ عام ٥٠٠ تخيل أنفسهم أعلى من الأفارقة السود والأمريكيين من السكان الأصليين، الذين تم تصويرهم كوثنيين متوحشين.

بدأت مركزية أوروبا في الظهور (رغم أنها استندت إلى عديد من مفاهيم المسيحية عن الاختلاف). لقد كان هذا السلوك هو الذي أمد الأوروبيين بالتبرير - الذاتي الأخلاقي من أجل الشروع في الاستيلاء الإمبريالي على الثروات الأمريكية، والاستغلال المفرط للأمريكيين الأصليين، وفوق كل شيء الأفارقة السود. في البداية، نشأت المكاسب الاقتصادية الرئيسية من الاستيلاء على الذهب والفضة، وهو ما مكن الأوروبيين من تمويل عجزهم التجاري مع آسيا والمشاركة في الصرف العالمي. في نفس الوقت، بدأت أوروبا الغربية في التبلور كتجسيد للحضارة المتقدمة، بينما تخيلت أوروبا الشرق مع العثمانيين الأتراك «كبرابرة».

وقد مثلت «التجربة الأمريكية» ١٥٠٠ - ١٧٥٠ / ١٧٨٠م المرحلة الانتقالية من «مركزية أوروبية متنصرة» إلى مفهوم كامل لأوروبا الغربية بصفتها أعلى من العالم أجمع. وبشكل قاطع، بعد عام ١٧٠٠م، أعيد بناء الهوية الأوروبية على أساس عنصرى ضمنى (حتى حوالى عام ١٨٤٠م) ثم أساس عنصرى واضح بعد ذلك. كان جوهر هذا البناء الجديد هو فرض الإمبريالية كواجب أخلاقي (الفصل العاشر). ومن المفارقة، أن رؤية الشعوب الشرقية على أنهم أدنى - بشكل قاطع - كان تأثيره أنه جعل

الاستغلال والاستيلاء على الموارد (الأرض والعمالة والأسواق) يبدو شيئاً طبيعياً أو مشروعاً على أكمل وجه. وبالتالي مكن ذلك بشكل كبير من نمو التصنيع البريطانى. وكما أوضحنا فى الفصل العاشر، شمل ذلك أولاً الاستيلاء على المنتجات الزراعية من «الأراضى - التوفيرية - land-saving» فى الأمريكيات، وضمان الإمدادات من القطن الخام من خلال عمل العبيد السود. ثانياً، تحويل الأيدى العاملة السوداء إلى سلع تعطى أرباحاً أنعشت الاستثمار فى الاقتصاد البريطانى بشكل هام (وهو ما أطلق عليه «نظرية النسب الكبيرة»). ثالثاً، وفر الرق الأسود أيضاً حافزاً كبيراً لرأس المال البريطانى. رابعاً، مكنت قوانين الملاحة وفرض التجارة الحرة على البلاد التابعة للإمبراطورية زيادة الصادرات البريطانية التى غدت بدورها نمو الصناعة البريطانية. وخامساً، قام البريطانيون بإعادة تنظيم الشرق كمراكز للإمداد بالمواد الخام الصناعية التى تم الاستيلاء عليها واستغلالها لخدمة احتياجات الصناعة البريطانية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه خلال تلك العملية، تم تقييد الكثير من الاقتصاديات الشرقية من خلال سياسة «الاحتواء» والحفاظ بذلك على الريادة الاقتصادية البريطانية. أخيراً، تضمنت الإمبريالية أيضاً محاولة «للتحويل الثقافى» للشرق (التطهير الثقافى)، باعتبار أن الغرب شعر بالتهديد مما يسمى بـ «الثقافة الشرقية المنحرفة». وفى الحدود القصوى، مارس الأوروبيون أيضاً الإبادة الجماعية والتمييز العنصرى الاجتماعى.

باختصار، يجدر بنا أن نذكر هنا ثلاث نقاط. أولاً، كان «القلق العنصرى» بالأحرى وليس «القلق الفكرى» الذى مكن المرحلة الأخيرة من نهوض الغرب. ثانياً، إن الصلة الواضحة ما بين تشديدى على البناء العام والهوية تكمن فى أن الأخيرة كانت مبنية دائماً فى إطار عالمى. أو كما يقول «إدوارد سعيد»: «إن الشرق هو جزء مكمل للحضارة المادية والثقافة الأوروبية»^(١٥). وثالثاً، إن افتراض مركزية أوروبا وجود منطق حديدى أوروبى من الذاتية، والذى جعل من نهوض الغرب شيئاً لا يمكن تجنبه، يصبح إشكالياً لأنه بدون سلب الموارد الشرقية - الأرض والعمالة والأسواق - واستغلالها، ما كان لأوروبا فى الواقع أن تحقق التقدم نحو الصناعة العصرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن منطق ذاتية التقدم لدى مفهوم مركزية أوروبا يقوضه القول إن أوروبا كانت محظوظة جداً فى تحقيقها التقدم. أو كما يقول «مايكل مان» مردداً أهمية

الصدفة «إذن فقد حدث التطور التاريخي للعالم، إلا أنه ليس بالضرورة أن يأتي من غائية «عالم الروح»، «قدر الإنسان»^(*)، «انتصار الغرب» أو أى من ذلك»^(١٦). كيف إذن مكنت الصدفة نهوض الغرب الشرقى؟.

أثر المصادفة فى نهوض الغرب الشرقى

الأستاذان البارزان المناهضان لمركزية أوروبا: «كينيث پوميرانز» و«جيمس بلاوت» يشددان على «المصادفة» (أو الحادث السعيد) بصفتها العامل الحاسم فى نهضة الغرب^(١٧). إلى حد ما يمكن بالفعل تفسير نهضة الغرب - بشكل كبير - عن طريق المصادفة. حيث احتاج الأوروبيون قدرًا كبيرًا من الحظ باعتبار أنهم لم يكونوا عقلانيين أو ليبراليين - ديمقراطيين بالقدر الكافى، أو مبدعين حتى يتمكنوا من قيادة نموهم الخاص بشكل مستقل. أول ضربة حظ صادفتهم، وغالبًا الأكثر تصادفية، هى أن الشرق كان قد مهد تقدمًا اقتصاديًا مهمًا من خلال قدرة إبداعية، أمدت بدورها الأوروبيين بالعديد من «محافظ الموارد» المختلفة التى دعمت نهوض الغرب. ثانيًا، إذا لم يكن الآسيويون قد أنشأوا أيضًا اقتصادًا عالميًا، لما وصل كثير من ابتكاراتهم الأكثر تقدمًا إلى أوروبا فى غياب العولمة الشرقية.

قدر ثالث عظيم من الحظ، أنه كلما زادت قوة المجتمعات الشرقية لم يسعوا إلى استعمار أوروبا واستيعابها داخل مدارهم الثقافى (كما سيفعل الأوروبيون لاحقًا). وكما أشرنا فى الفصل الثانى، أدار المغول ظهرهم لغزو الأراضى الأوروبية وتوجهوا إلى الصين. ومن المفارقة، أن الأوروبيين كانوا مسحوظين جدًا بسبب قيام الإمبراطورية المغولية، حيث إنها نقلت كلاً من البضائع ومحافظ الموارد الشرقية إلى الغرب عبر الطريق الشمالى للاقتصاد العالمى (فترة السلام المغولى). كما أننا أشرنا أيضًا فى الفصل الخامس إلى أن المسلمين لم يهتموا بفتح أوروبا الغربية فى القرون الوسطى، رغم قيامهم بالعديد من الغارات الجريئة الواقعة فى أرجاء القارة. فضلًا عن ذلك وكما ذكرنا فى الفصل الثالث، بوركت أوروبا فى النهاية بإمساك الصين -

(*) المقصود قدر الإنسان الغربى، يشاكل ذلك من مصطلحات «حمل الرجل الأبيض»، «رسالة الرجل الأبيض»، أو «القدر المحتوم» أو «القدر المين» بالمصطلح الأمريكى - الترجمة.

باختيارها - عن تدويل «معياريها الحضاري» عبر الإمبريالية . للأسف مع ذلك ، عاقبت أوروبا هذا التحكم الذاتي الصيني الحميد ، بواسطة الحملة الإمبريالية الأوروبية لترويج المخدرات والحروب والاعتداء على جوهر الهوية الصينية بعد ٤٠٠ عام من ذلك (الفصل الحادى عشر) .

قدر رابع من الحظ - كما يؤكد «بلاوت» نتج عن عثور الإسبان على الأمريكتين بالمصادفة ، حيث تواجد الذهب والفضة بوفرة (انظر الفصل الثامن) . كان ذلك حظاً عظيماً فى المقام الأول ، لأنه كان مفترضاً أن يصل «كولومبوس» باستكشافاته إلى الصين ، إلا أنه أخطأ . وإن لم يكن قد أخطأ لكان قد انتهى به الأمر إلى أداء مراسم السجود أمام الإمبراطور الصينى - وهو سيناريو مختلف تماماً عما حدث فى الأمريكيات . أو كما يعلق «فرناندز أرمستو» : «لو كان كولومبوس قد استطاع الوصول إلى اليابان ، لكانوا قد استقبلوه كشخص استثنائى غريب ، ساخرين منه لأكله بأصابعه ؛ وفى الصين كانوا قد استقبلوه كدافع جزية بدائى يحمل هداياه المضحكة»^(١٨) . علاوة على ذلك ، لو كان قد هبط فى الصين ، لكانت الثروات الأمريكية من السبائك قد ظلت دون الكشف عنها ، وباعتبار أن هذه الموارد كان لها أهمية خاصة فى تمكين الغرب من «مرحلة اللحاق بالركب» بعد عام ١٥٠٠م ، فإن غيابها عن متناول الغرب كان سيمثل له خسارة كبرى . بالإضافة إلى أنه كما يقول «جيمس أكستل» :

بدون الغنيمة المباشرة من الذهب والفضة الهندية ، كان الإسبان سيصرفون كولومبوس [غالباً] بعد رحلة واحدة من رحلاته بصفته إيطالياً معتوهاً ، وكانوا سوف يعيدون توجيه طاقاتهم الاقتصادية شرقاً فى أعقاب البرتغاليين ، فى اتجاه الثروات المضمونة فى كل من أفريقيا والهند وجزر الهند الشرقية^(١٩) .

ومع ذلك قد يكون «أكستل» مخطئاً إلى حد ما . لأنه بدون الاستيلاء على السبائك الأمريكية ، كان الأوروبيون سيصبحون غير قادرين على مجرد الحفاظ على وجودهم المتواضع فى آسيا فيما بين عامى ١٥٠٠-١٨٠٠م (حيث كانت هذه الأموال هى التى مولت تجارتهم هناك - انظر الفصل السابع) . تبعاً لذلك ، كانوا سيصبحون «غير قادرين على إعادة توجيه طاقاتهم الاقتصادية تجاه أفريقيا والهند والهند الشرقية» . وبشكل مأساوى ، كان الأوروبيون محظوظين أيضاً بأن مناعة الأمريكيين الأصليين

قصرت عن مناهضة الأمراض الأوراسية التي حطت عليهم، والتي سهلت بشكل كبير عملية الاستيطان الأوروبي. بنفس المنطق توفر للأوروبيين حظ كبير لاستطاعتهم الحصول على الأيدي العاملة المنتجة من العبيد الأفارقة، وخاصة أن هؤلاء توفر لهم نظام مناعى كاف لمقاومة أمراض الأوراسيين.

قدر خامس من الحظ يمكن تلخيصه تحت مقولة، «يتواجد الأوروبيون فى المكان الصحيح، وفى الوقت المضبوط». مثال الأمريكيات يشب إلى الذهن مرة أخرى. إلا أن مثالا آخر وثيق الصلة بالموضوع هو أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية تواجدت فى الهند فى الوقت الذى تفككت فيه حكومة المغول إلى فصائل متنافسة عديدة. الواقع أن الإنجليز لم يهزموا الهند عن طريق قوتهم العسكرية «الطاغية»، وما يطلق عليه «روبرت كليف» النصر البطولى فى «پلاسى» عام ١٧٥٧م كان نتيجة الحظ السعيد. فما أدى إلى هزيمة الجيش الهندى لم يكن تفوق القوة العسكرية البريطانية، وإنما مجموعة تصدعات ونزاعات داخلية مميتة، أدت إلى انهيار الجيش الهندى فيما كان فى الواقع «عصياناً مسلحاً فى ساحة قتال»^(٢٠).

علاوة على ذلك، نجح البريطانيون بعد عام ١٧٥٧م فى أن يكون لهم قبضة إمبريالية عن طريق التلاعب بالفصائل السياسية المختلفة. وبعد ذلك نجحت الأسلحة الأوروبية فى تقوية قبضة بريطانيا على الهند. لكن لو كانت حكومة المغول قد قاومت فى المرحلة الأولى، لكان من المحتمل ألا يصبح للجوهرية الهندية تواجد فى التاج البريطانى أبداً.

فضلاً عن ذلك، لو لم يكن الهنود كرماء ومضيفين مرحبين بشركة الهند الشرقية منذ بداية القرن السابع عشر، ما كان للبريطانيين أن ينعموا بوجود هناك، كما لم يكونوا يستطيعون تمديد قاعدة قوتهم حالما بدأت حكومة المغول فى التحلل تلقائياً. وما كان للباقي أن يصبح تاريخاً.

لتلخيص هذه الأجزاء الثلاثة الأخيرة، نستطيع أن نرى الآن أن قصة نهضة الغرب الشرقى لا يمكن سردها بتعبيرات ذاتية البناء الاجتماعى الأوروبى. فقد تواجد الحد الرائد للقوة العالمية بشكل قاطع داخل أجزاء مختلفة من الشرق حتى عام ١٨٠٠م تقريباً. فبين عامى ٥٠٠ تقريباً و ١٠٠٠م، تواجد حد ريادة القوة العالمية فى الشرق الأوسط، وبحلول عام ١١٠٠م بدأ «البندول» يتمايل شرقاً مع تمتع الصين بحد ريادة

القوة التكتيفية العالمية، وبحلول القرن الخامس عشر قبضت الصين على حد ريادة القوة التوسعية. وبعد عام ١٥٠٠م تقريباً، بدأ البندول يتحرك تدريجياً جداً إلى الورا غروباً عندما انشغل الأوروبيون في الإمبريالية وكشفوا في نفس الوقت صلاتهم مع الشرق.

إلا أنه حدث فقط في مرحلة التصنيع المتقدمة، أن تحول حد ريادة القوة التكتيفية والتوسعية إلى بريطانيا. ومع الأسف، لا يمكننا معرفة ما إذا كان الشرق سيقوم بالانتقال النهائي إلى التصنيع الحديث في غياب الإمبريالية الغربية، لأن استراتيجيات الغرب الاقتصادية الاحتوائية أحبطت النمو المحتمل للعديد من الاقتصاديات الشرقية (رغم أن اليابان كانت الاستثناء الذي يثبت القاعدة المضادة لمركزية أوروبا باعتبار أنها نجحت في التحول إلى التصنيع في غياب الاستعمار الأوروبي). ومع ذلك، فإن أفضل تماثل وظيفي لفهم التقدم الغربي النهائي يكمن في سباق التتابع (٤٠٠ متر). هناك شيء واحد مؤكد، وهو أنه لم يكن البريطانيون يستطيعوا عبور خط النهاية قبل غيرهم إن لم يكن الشرق قد جرى بالفعل المراحل الثلاث الأولى في وقت قياسي. أو كما يقول «جاك جودي»:

التحديث هو عملية متواصلة، وقد شاركت المناطق المختلفة في هذه العملية على نمط قفزة الضفدع^(*). فلا يوجد أحد مُنح الخصائص [الإبداعية] الاستثنائية من نوع دائم بحيث يتمكن وحده من ابتكار تغييرات هامة مثل ثورات زراعية [أو صناعية] أو تبيينها^(٢١).

الخلاصة

أستطيع الآن أن أعرض رؤية بديلة مناهضة لمركزية أوروبا، لبعض نقاط التحول الهامة في تاريخ العالم خلال الألف وخمسمائة عام الأخيرة - وهي فترات أعتقد أنها يجب أن تشكل مركز اهتمامنا التحليلي. يمكنني ذلك في نفس الوقت من عرض بعض الآراء المحورية بهذا الكتاب، ووضعها جنباً إلى جنب مع رؤية مركزية أوروبا وذلك في صورة جدول (انظر جدول ١٣ - ٢).

جدير بالذكر أن كُتّاب مركزية أوروبا غير المتحفظين أمثال «روبرتس» و«لاندرز» يدعون أنه على عكس الرأي المضاد لمركزية أوروبا، فإن وجهة نظرهم تحتكم فقط إلى «الوقائع العملية». وكما صرح «روبرتس»: «إذا كنا نتحدث فقط عن الوقائع...»

(*) لعبة ينحن فيها الأولاد فيقفز الآخرون من فوق ظهورهم - المترجمة.

وليس عن القيمة التي نصبغها عليها، إذن من الصواب وضع أوروبا في مركز القصة في الوقت الحديث [أي بعد عام ١٥٠٠ م]»^(٢٢).

ولا يوجد شك في أن «ديفيد لاندز» سوف يرفض رؤيتي البديلة لتاريخ العالم، كما رفض ما قاله «أندريه جوندر فرانك» بوصفه: «تاريخاً رديئاً» أو «يوروفوبيا، أي الهلع المرضى من أوروبا»^(٢٣)، أو ربما حتى «غربة».

في هذا السياق المحدد تبدو كلمات «دبليو. إي. بي دي بوا» الحكيمة في محلها: «يجب علينا توضيح الحقائق بتغاض تام عن آمياتنا وعن رغباتنا ومعتقداتنا. إن ما يجب علينا معرفته حتى الآن، هو الأشياء التي حدثت فعلياً في العالم»^(٢٤). لأنه كما ناقشت في هذا الكتاب - بقصد أو بدون قصد - فإن مركزية أوروبا لا تلتقط الأحداث الهامة تبعاً للموضوعية العلمية وإنما تلتقط فقط تلك «الوقائع» التي تتفق الغرب داخل القصة التقدمية لتاريخ العالم وتختار الشرق خارجها.

ومن ثم، فقط عندما نتخلص من المركزية الأوروبية، نستطيع أن نبدأ في وضع صورة أكثر شمولاً، وتقمصاً لتاريخ العالم. ولا يجب ترجمة التقمص بمعنى التفكير المتمنى (كما قد يرد ديفيد لاندز). إن التقمص له أهميته لأنه يُمكننا من تجاوز التحيز المشوه والانتقائي الذي تمارسه مركزية أوروبا، والذي يقودنا خطأ لتجاهل الشرق أو تهميشه. وبالتالي فإن البحث التاريخي التقمصي (لآخر) يمكننا من المطالبة بما أطلق عليه «جورج جيمس» «الميراث المسروق» للشرق^(٢٥)، وبالتالي إعادة الشعوب الشرقية إلى وضع الفاعل المبدع والنشط. إننا لا نقوم بذلك لأننا نتمناه وإنما لأنه كما بينَ هذا الكتاب بشكل واقعي، إن الشرقيين كانوا دون شك «شعوباً ذات تاريخ»، ساهمت بشكل هام، وضحت بطرق مختلفة لتمكين التقدم للرأسمالية الحديثة. وإنه فقط عندما نعترف بذلك يمكننا تقديم رؤية مرضية لنهوض الغرب الشرقي.

في ضوء كل ذلك، من المفيد إعادة صياغة كلمات «هنري رينولدز» (صوت أسترالي بارز يعبر عن المصالحة مع أهل البلاد الأصليين) مأخوذة من كتابه «الرواد السود - Black Pioneers»:

قد يكون أقوى سبب لتأليف كتاب عن الرواد [الآفروآسيويين] هو إدراك أنهم قد قاموا بمساهمة لها شأن في تنمية [الغرب]، ولم يُعترف بها أبداً على

نحو منتصف. يبدو كما لو أن أسطورة [الرواد الغربيين . . .] كانت شديدة المركزية في تطور [الهوية الغربية والنظريات الغربية في نهضة الغرب] مما لم يترك مساحة استطرادية للرواد [الشرقيين]. فلو تم تضمينهم سوف يُعقّدون القصة، ويقللون من بطولة الرجل الأبيض ويعتمدون على مجده. فلو أمكن إظهار أن [غير البيض] أبرزوا نفس المهارات والصفات [أو أعلى] مثل البيض إذن سوف ينكمش الرواد [الغرييون] وسيصبح [تألقهم] موضع تساؤل. إن المزيد من البحث قد يؤدي إلى نتيجة أن [الغرب] يدين بالكثير إلى ذلك «الصبي الأسود» الذي لا اسم له . . . الذي أرشد . . . وبين [للغرب] أفضل نقاط [التطور]»^(٢٦).

بالفعل، كانت إحدى المهام الرئيسية لكتابتى هذا هى قيادة مثل هذا «المزيد من البحث» والذي تكشف نتائجه عن الشرقيين الذين لا اسم لهم حتى اليوم والذين مهدوا الطريق للرأسمالية العالمية بعد عام ١٩٥٠م، وفى نفس الوقت ساعدوا الغرب على التطور.

وأخيراً، فالكلمات الأخيرة للراحل «إدوارد سعيد» فى المقدمة التى كتبها عام ٢٠٠٣م عند إعادة طبع كتابه «الاستشراق» وثيقة الصلة بما نقول:

بدلاً من صراع الحضارات للمختلق، نحن فى حاجة إلى التركيز على العمل المشترك البطيء للثقافات التى تتداخل، وتقتبس من بعضها البعض، وتتعايش معاً إلا أنه لمثل هذا النوع من الرؤية الأوسع، نكون فى حاجة إلى وقت وصبر وبحث شكى، يدعمه إيمان بمجتمعات التأويل التى يصعب الحفاظ عليها فى عالم يطالب بالفعل ورد الفعل الفوري^(٢٧).

لقد سعى هذا الكتاب إلى تقديم مثل هذا التحليل فقط. بالإضافة إلى أننى أؤيد كاملاً نداء «سعيد» الواضح من أجل مزيد من التطوير للتحليلات الاعترافية التى ترفض الثنائية المركبة للشرق والغرب مع السياسات العنصرية التى كثيراً ما تصاحبها، على الأقل لأن الإنسانية عامة لا تطالب بأقل من ذلك. لأننا فى إعادة اكتشافنا ماضينا العالمى-المشترك، نجعل المستقبل الأفضل للجميع أمراً ممكناً.

رؤية مضادة لمركزية أوروبا		رؤية مركزية أوروبا	
<p>الانصر العربي في معركة طلاس (*) يؤسس التفوق الإسلامي في غرب آسيا الوسطى .</p> <p>ياخذ العثمانيون القسطنطينية (١٤٥٣) .</p> <p>تبتكر الصين العديد من التقنيات التي تمكن الثورة الزراعية الأوروبية في القرنين ١٨-١٩ .</p> <p>ينضم الإيطاليون إلى الاقتصاد العالمي ذي الريادة الأفروآسيوية . تمكن المولة الشرقية من نقل ومحافظة الموارد الشرقية لتمكين تطوير الغرب المتخلف .</p> <p>يظل الإيطاليون مستعمرين على الشرق الأوسط الإسلامي ومصر .</p> <p>النهضة الشرقية أو الإسلامية (التي تمكن الأوروبيين لاحقاً من عصر النهضة والثورة العلمية)</p>	<p>١٤٥٣/٧٥١</p> <p>٤٠٠ ق م - ٥٠٠</p> <p>تقريباً ٨٠٠</p> <p>١٥١٧ - ١٠٩٥</p> <p>تقريباً ٨٠٠ - تقريباً ١٤٠٠</p>	<p>انتصار وشارل مارتل على العرب - Saracens ، في معركة تور وروانيه</p> <p>أوروبا تنقذ الثورة الزراعية في المعصور الوسطى .</p> <p>يبدأ الإيطاليون تجارة ذات مسافات طويلة/ رأسمالية مبكرة وتصبح إيطاليا القوة العالمية الرائدة .</p> <p>الأوروبيون المسلمون يفرضون سلطتهم على الشرق الأوسط الإسلامي .</p> <p>عصر النهضة الإيطالي والثورة العلمية .</p>	<p>٧٣٣</p> <p>٦٠٠ - ١٠٠٠</p> <p>تقريباً ١٠٠٠</p> <p>ما بعد ١٠٩٥</p> <p>تقريباً ١٤٠٠ - ١٦٥٠</p>

(*) معركة بين العرب والمسيحيين وقعت سنة ٧٥١م ، انتصر فيها العرب ، ومن نتائجها أنها كانت بداية انتقال الورق إلى الغرب عن طريق العرب الذين أسروا تجار الورق المسيحيين ، فعرفوا منهم صناعة الورق ثم نقلوها إلى أوروبا .

تابع جدول ١٣-٢

رؤية مصادرة لمركزية أوروبا	رؤية مركزية أوروبا	
تظل الصين متفوقة بصفحتها التاجر والمتجج الرئيسى فى العالم، كما تظل قادرة على مقاومة التدخل الغربى بالإضافة إلى إملاء شروط على التجار الأوربيين. يختراع «مى شينج» آلة الطباعة ذات الحروف المتحركة (١٠٩٥)؛ يختراع الكوريون أول آلة طباعة ذات حروف معدنية متحركة (١٤٠٣). يسححر العرب حول الرأس (١٤٥٠) وداخل أوروبا. الصينيون (القرن التاسع) البولنسيون (١٥) (القرن الثالث) والهنود أبحدروا إلى الرأس والشاطلى الشرقى لأفريقيا. عصر الاستكشاف الأفروآسيوى: الشرقيون ينشئون ويحافظون على الاقتصاد العالمى (ويقودون العمولة الشرقىة). يختار الصينيون عدم الشروع فى الإمبريالية. استخدمت الصين عملة فضية، وبصفتها المتجج/التاجر الرئيسى فى العالم، توفر طلباً كبيراً على الفضة الأوروبية النهمية من الأمريكيات. الهنود فى اتصال تجارى مع بقية أوراسيا، الهنود	تسحب الصين من العالم تاركة فراغاً ما يلبث أن يملأه الأوربيون الأكثر تفوقاً. يختراع «جوتنبرج» آلة الطباعة ذات الحروف المعدنية المتحركة. «بارتولوميو» دياز» أول من يصل إلى «رأس المواصل». عصر الاستكشاف الأوروبى وظهور العمولة الغربىة المبكرة. ينهب الإسبان السبائك الذهبية والفضية الأمريكية. يقوم «دا جاما» بأول اتصال مع شعب هندى بدائى ومتنزل.	١٤٣٤ - ١٨٣٩/١٨٠٠ ١٤٥٥ ١٤٠٣/١٠٩٥ ١٤٨٧/٨ تقريباً ٢٠٠ - ١٤٢١ بعد ١٤٩٢ تقريباً ٥٠٠ - ١٨٠٠/١٥٠٠ بعد ١٤٩٢ تقريباً ١٤٥٠ ١٤٩٨ بعد ٨٠٠/تقريباً

(١٥) بولنيسيا: مجموعة جزر فى المحيط الباسيفيكي (حوالى ١٠٠٠ جزيرة) تمثل مثلاً أضلاعه نيوزيلاندا وأيسلندا الشرقىة وماواى، وأشهرها جزر تاهيتى

رؤية مضادة لمركزية أوروبا		رؤية مركزية أوروبا	
<p>متفوقون اقتصاديًا على مكتشفينهم البرتغاليين . توفر العلوم والتقنيات الصينية والهندية وربما الأفريقية السوداء وبالتأكيد الإسلامية ، الأساس للسفن والملاحة البرتغالية .</p>	<p>٣</p>		
<p>يفشل الأوروبيون في هزيمة الآسيويين ويظلون معتمدين عليهم من أجل جزء من التجارة الشرقية المربحة : يستمر العصر الأفروآسيوي .</p>	<p>١٤٩٨ / تقريبًا ١٨٠٠</p>	<p>تهزم الأوروبيون الآسيويين ويحتكرون التجارة المالية .</p>	<p>١٤٩٨ تقريبًا - ١٨٠٠</p>
<p>«الثورة العسكرية» الصينية - التي قامت مكوناتها التكنولوجية بتشكيل أساس الثورة العسكرية الأوروبية .</p>	<p>- ٨٥٠ تقريبًا ١٢٩٠</p>	<p>«الثورة العسكرية» الأوروبية .</p>	<p>١٦٦٠ - ١٥٥٠</p>
<p>المعجزة الصينية . استيعاب التقنيات والأفكار الصينية يمكن لقيام الثورة الصناعية البريطانية .</p>	<p>- ٦٠٠ ق م ١١٠٠</p>	<p>أول معجزة صناعية تحدث في بريطانيا .</p>	<p>١٨٥٠ - ١٧٠٠</p>
<p>يساهم «غير الأوروبيين» (خاصة الأفارقة) مساهمة ذات شأن في التصنيع البريطاني من خلال استيلاء الأوروبيون على مواردهم المعدنية .</p>	<p>١٨٥٠ - ١٧٠٠</p>	<p>التصنيع البريطاني هو انتصار للتغيير المحلي ، أو المولد ذاتيًا .</p>	<p>١٨٥٠ - ١٧٠٠</p>
<p>تظل اليابان «طوكوجاوا» مربوطة بالاقتصاد العالي تنمية «طوكوجاوا» المستقلة تتيج لتصنيع «ميجي» اللاحق (اليابان كمطور مبكر) .</p>	<p>١٨٦٨ - ١٦٠٣</p>	<p>«كومودور بيرى» «يفتح» اليابان «طوكوجاوا» المعزولة : اليابان في ظل «ميجي» «كمطور متأخر» تدخل الصناعة بالنقل من الغرب .</p>	<p>١٨٥٣</p>

تابع جدول ١٣-٢

رؤية مضافة لمركزية أوروبا		رؤية مركزية أوروبا	
<p>تنجح بريطانيا في قلب عجزها التجاري مع الصين، فقط عن طريق ترويج المخدرات في الصين.</p> <p>تظل الصين متفتحة على العالم وتحقق تقدماً اقتصادياً طوال كل تلك الفترة.</p>	<p>عشرينيات القرن التاسع عشر تقريباً ١٨٥٠/ ١٩١١</p>	<p>بريطانيا تعكس العجز التجاري مع الصين لغافض.</p> <p>حروب الأفيون والمعاهدات غير المتكافئة وترغم على الفتح، وتنقذ اقتصاد الصين التخلف.</p>	<p>١٨٢٠</p> <p>١٨٥٨ - ١٨٣٩</p>

Notes - الهوامش

Notes to ch. 1

1. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991).
2. Ibid.; Samir Amin, *Eurocentrism* (London: Zed Books, 1989); Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989); James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993); Bryan S. Turner, *Orientalism, Postmodernism and Globalism* (London: Routledge, 1993); Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998); Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000); Clive Ponting, *World History* (London: Chatto & Windus, 2000). See also the earlier works of Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam*, 3 vols. (Chicago: Chicago University Press, 1974); Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982).
3. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998).
4. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985).
5. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), p. 8.
6. W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers, 1975 [1946]), p. vii.
7. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 33.
8. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]); Victor G. Kiernan, *The Lords of Mankind* (New York: Columbia University Press, 1986 [1969]); Hodgson, *Venture*, I; Bryan S. Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London: Allen & Unwin, 1978).
9. Wolf, *Europe*, p. 5.
10. E.g. Joseph R. Strayer and Hans W. Gatzke, *The Mainstream of Civilization* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1979); David S.

- Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969).
11. Ruth Benedict, *Race: Science and Politics* (New York: Modern Age Books, 1940), pp. 25–6.
 12. Du Bois, *Africa*, p. 148.
 13. See especially James M. Blaut, *Eight Eurocentric Historians* (London: Guilford Press, 2000).
 14. Karl Marx in Shlomo Avineri, *Karl Marx on Colonialism and Modernization* (New York: Anchor, 1969), pp. 184, 343; see also Brendan O'Leary, *The Asiatic Mode of Production* (Oxford: Blackwell, 1989), p. 69.
 15. Karl Marx, 'Chinese Affairs' (1862), in Avineri, *Marx*, pp. 442–4.
 16. E.g. Karl Marx, 'The Future Results of British Rule' (1853), in Avineri, *Marx*, pp. 132–3; Karl Marx, *Surveys from Exile* (London: Pelican, 1973), p. 320.
 17. Karl Marx and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto* (Harmondsworth: Penguin, 1985), p. 84.
 18. Karl Marx, *Capital*, III (London: Lawrence and Wishart, 1959), pp. 791, 333–4; Marx, *Capital*, I (London: Lawrence and Wishart, 1954), pp. 140, 316, 337–9.
 19. Marx, *Capital*, I, p. 338, my emphasis.
 20. Karl Marx, *Capital*, III, p. 726.
 21. Karl Wittfogel, *Oriental Despotism* (New Haven: Yale University Press, 1963).
 22. Karl Marx, *Grundrisse* (New York: Vintage, 1973), p. 110.
 23. Karl Marx, *The German Ideology* (London: Lawrence and Wishart, 1965).
 24. Georg W. F. Hegel, *The Philosophy of History* (New York: Dover Publications, 1956).
 25. Teshale Tibebe, 'On the Question of Feudalism, Absolutism, and the Bourgeois Revolution', *Review* 13 (1) (1990), 83–5.
 26. Randall Collins, *Weberian Sociological Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 23, my emphasis.
 27. See especially Weber's *The Religion of China* (New York: The Free Press, 1951); *The Religion of India* (New York: Don Martindale, 1958);

- General Economic History* (London: Transaction Books, 1981); *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribner's Sons, 1958).
28. E.g. Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity, 1985).
 29. E.g. Immanuel Wallerstein, *The Modern World System*, I (London: Academic Press, 1974); Giovanni Arrighi, 'The World according to Andre Gunder Frank', *Review* 22 (3) (1999), 348–53; Jared Diamond, *Guns, Germs and Steel* (London: Vintage, 1998).
 30. Max Weber, *Economy and Society*, II (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 1192–3.
 31. Blaut, *Colonizer's Model*, ch. 2.
 32. *Ibid.*, p. 5.
 33. Landes, *Wealth*, ch. 29.
 34. *Ibid.*, p. xxi.
 35. Lynn White cited in Blaut, *Eight Eurocentric Historians*, p. 39 (emphasis in the original).
 36. Blaut, *Colonizer's Model*, pp. 115–19.
 37. Immanuel Wallerstein, 'Frank Proves the European Miracle', *Review* 22 (3) (1999), 356–7.

Notes to ch. 2

1. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 6–10.
2. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 548–9.
3. E.g. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations* (Cambridge: Polity, 1999).
4. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 8.
5. Charles Tilly, *Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons* (New York: Russell Sage Foundation, 1984), p. 62.
6. Jane Schneider, 'Was there a Pre-Capitalist World-System?', *Peasant Studies* 6 (1977), 20–29.
7. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 32.

8. Robert J. Holton, *Globalization and the Nation-State* (London: Macmillan, 1998), p. 28, my emphases.
9. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), p. 460.
10. William H. McNeill, 'The Rise of the West after Twenty-Five Years', in Stephen K. Sanderson (ed.), *Civilizations and World Systems* (London: Altamira Press, 1995), p. 314.
11. Jerry H. Bentley, *Old World Encounters* (New York: Oxford University Press, 1993), esp. chs. 1 and 3.
12. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 105.
13. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 86; Nigel Harris, *The Return of Cosmopolitan Capital* (London: I. B. Tauris, 2003), pp. 15–24; André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World, I* (Leiden: E. J. Brill, 1990), ch. 2.
14. McNeill, 'Rise of the West after Twenty-Five Years', p. 316.
15. Wink, *Al-Hind*, pp. 35–6.
16. George F. Hourani, *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 36–8; Wink, *Al-Hind*, pp. 48–55.
17. This and the next two references are from Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Allen Lane, 1974), pp. 14, 16–17, 29 respectively.
18. S. D. Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions* (Leiden: E. J. Brill, 1968), pp. 228–9.
19. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 111–16, 141.
20. *Ibid.*, p. 133.
21. Rodinson, *Islam*, p. 56.
22. Rita R. Di Meglio, 'Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Century', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 126.
23. Hourani, *Arab Seafaring*, p. 62; Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 199; W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers,

- 1975 [1946]), pp. 174, 192; Neville Chittick, 'East African Trade with the Orient', in Richards, *Islam*, p. 98.
24. Al-Mansūr and al-Ya'qūbi cited in Hourani, *Arab Seafaring*, p. 64.
 25. Marco Polo cited in Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), p. 164; cf. Ibn Battūta, *Travels in Asia and Africa, 1325–1354* (London: Routledge and Kegan Paul, 1983), p. 101.
 26. Wink, *Al-Hind*, pp. 28, 47.
 27. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 36.
 28. Philip D. Curtin, 'Africa and the Wider Monetary World, 1250–1850', in J. F. Richards (ed.), *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds* (Durham: Carolina Academic Press, 1983), pp. 231–8.
 29. Ibn Battūta cited in Du Bois, *Africa*, p. 191.
 30. John Middleton, *The World of the Swahili* (New Haven: Yale University Press, 1992).
 31. Du Bois, *Africa*, ch. 10; Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), pp. 37–44.
 32. K. P. Moseley, 'Caravel and Caravan: West Africa and the World-Economies, ca. 900–1900 AD', *Review* 15 (3) (1992), 527; E. W. Bovill, *Caravans of the Old Sahara* (London: Oxford University Press, 1933), esp. chs. 5–6.
 33. Du Bois, *Africa*, ch. 7; Roland Oliver, *The African Experience* (London: Phoenix, 1999), chs. 6, 11.
 34. Wink, *Al-Hind*, p. 61.
 35. Jerry H. Bentley, 'Cross-Cultural Interaction and Periodization in World History', *American Historical Review* 101 (3) (1996), 764.
 36. O. W. Wolters, *Early Indonesian Commerce* (Ithaca: Cornell University Press, 1967).
 37. Wink, *Al-Hind*, pp. 351–5.
 38. *Ibid.*, pp. 86–104.
 39. See S. D. Goitein, *Jews and Arabs* (New York: Schocken Books, 1964).
 40. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), ch. 3.

41. Fernand Braudel, *A History of Civilizations* (London: Penguin, 1995), p. 71.
42. Bloom and Blair, *Islam*, pp. 110–11.
43. S. D. Goitein, 'The Main Industries of the Mediterranean Area as Reflected in the Records of the Cairo Geniza', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 4 (2) (1961), 168–97.
44. Jones, *Growth Recurring*, p. 67.
45. Felipe Fernández-Armesto, *Civilizations* (London: Pan Books, 2001), pp. 120–31.
46. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 159.
47. Matthew Paris cited in Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 70.
48. J. B. Friedmann, *The Monstrous Races in Medieval Art and Thought* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).
49. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 149.

Notes to ch. 3

1. Tsun Ko, 'The Development of Metal Technology in Ancient China', in Cheng-Yih Chen (ed.), *Science and Technology in Chinese Civilization* (Singapore: World Scientific, 1987), pp. 229–38.
2. Robert Hartwell, 'Markets, Technology, and the Structure of Enterprise in the Development of the Eleventh Century Chinese Iron and Steel Industries', *Journal of Economic History* 26 (1966), 29–58.
3. Donald Wagner, *Iron and Steel in Ancient China* (Leiden: E. J. Brill, 1993), p. 407 and pp. 69–71.
4. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 69.
5. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilization in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 300–6, 344–65.
6. Peter J. Golas, *Science and Civilization in China*, V (13) (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 190–7.
7. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), pp. 119–20.

8. Ibid., p. 119.
9. William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Oxford: Blackwell, 1982), p. 29.
10. Ibid., p. 30.
11. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 77, 81.
12. R. Bin Wong, *China Transformed* (Ithaca: Cornell University Press, 1997), p. 90.
13. Albert Feuerwerker, 'The State and the Economy in Late Imperial China', *Theory and Society* 13 (1984), 300.
14. Yoshinobu Shiba, 'Urbanization and the Development of Markets in the Lower Yangtze Valley', in John W. Haeger (ed.), *Crisis and Prosperity in Sung China* (Tucson: University of Arizona Press, 1975), p. 43.
15. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), pp. 1606–7.
16. Shiba, 'Urbanization', pp. 20–3.
17. Francesca Bray, *Science and Civilisation in China*, VI (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 565.
18. Temple, *Genius*, p. 20.
19. Angus Maddison, *Chinese Economic Performance in the Long Run* (Paris: OECD, 1998), p. 31.
20. Bray, *Science*, VI (2), pp. 286–8.
21. Ibid., p. 600.
22. Cited in Lach and Kley, *Asia*, p. 1614.
23. Gang Deng, *Chinese Maritime Activities and Socioeconomic Development, c. 2100 BC–1900 AD* (London: Greenwood Press, 1997), pp. 68–9.
24. Temple, *Genius*, p. 186.
25. Gernet, *History*, p. 311; Joseph Needham, Ho Ping Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 111–17.
26. Needham et al., *Science*, V (7), pp. 161–210.
27. Ibid., pp. 486–95.

28. Temple, *Genius*, p. 240; Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 495–505.
29. L. Carrington Goodrich and Fêng Chia-Shêng, 'The Early Development of Firearms in China', in Nathan Sivin, *Science and Technology in East Asia* (New York: Science History Publications, 1977), pp. 128–39; Wang Ling, 'On the Invention and Use of Gunpowder and Firearms in China', in Sivin, *Science*, pp. 140–58.
30. Needham *et al.*, *Science*, V (7), p. 264.
31. Deng, *Chinese Maritime Activities*, p. 70.
32. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 689–95.
33. Temple, *Genius*, p. 248.
34. Frederic C. Lane, 'The Economic Meaning of the Invention of the Compass', *American Historical Review* 68 (1963), 151–2.
35. Irfan Habib, 'The Technology and Economy of Mughal India', *Indian Economic and Social History Review* 17 (1) (1980), 26–8; Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1954), p. 243.
36. See especially Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 541–6; Alan K. Smith, *Creating a World Economy* (Boulder: Westview Press, 1991), pp. 27–9; David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), pp. 55–9.
37. Takeshi Hamashita, 'The Tribute Trade System and Modern Asia', in A. J. H. Latham and Heita Kawakatsu (eds.), *Japanese Industrialization and the Asian Economy* (London: Routledge, 1994); Dennis O. Flynn and Arturo Giraldez, 'China and the Manila Galleons', in Latham and Kawakatsu, *Japanese Industrialization*, pp. 71–90; Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 111–17.
38. Landes, *Wealth*, p. 96.
39. *Ibid.*, p. 98.
40. Witold Rodzinski, *A History of China* (Oxford: Pergamon Press, 1979), p. 197.
41. Hamashita, 'Tribute', p. 92.

42. See especially Gang Deng, 'The Foreign Staple Trade of China in the Pre-Modern Era', *International History Review* 19 (2) (1997), p. 256.
43. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450-1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 15.
44. Frank, *ReOrient*, p. 114.
45. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 169.
46. Peter W. Klein, 'The China Seas and the World Economy between the Sixteenth and Nineteenth Centuries: the Changing Structures of Trade', in Carl-Ludwig Holtfrerich (ed.), *Interactions in the World Economy* (New York: New York University Press, 1989), pp. 71, 73-86.
47. Lach and Kley, *Asia*, p. 1618.
48. E.g. Jakob C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955).
49. Deng, *Chinese Maritime Activities*, p. 108.
50. P. J. Marshal, 'Private British Trade in the Indian Ocean Before 1800', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500-1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), p. 297.
51. Han-sheng Chuan, 'The Inflow of American silver into China from the late Ming to the mid-Ch'ing Period', *Journal of the Institute of Chinese Studies of the China University of Hong Kong* 2 (1969), 61-75.
52. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1965), p. 238.
53. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 520.
54. Richard Von Glahn, *Fountain of Fortune* (Berkeley: University of California Press, 1996); Frank, *ReOrient*, ch. 3.
55. Flynn and Giraldez, 'China', p. 75.
56. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 273.

57. Gernet, *History*, p. 420.
58. Yongjin Zhang, 'System, Empire and State in Chinese International Relations', in Michael Cox, Ken Booth and Tim Dunne (eds.), *Empires, Systems and States* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 43–63.
59. Joseph Fletcher, 'China and Central Asia, 1368–1884', in John K. Fairbank (ed.), *The Chinese World Order* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), pp. 208–9.
60. Bin Wong, *China Transformed*, p. 89.
61. Louise E. Levathes, *When China Ruled the Seas* (London: Simon and Schuster, 1994), p. 20.
62. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), pp. 129, 134.
63. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism. 15th–18th Century*, I (London: Collins, 1981), p. 377.
64. Wang Shixin, 'Commodity Circulation and Merchant Capital', in Xu Dixin and Wu Chengming (eds.), *Chinese Capitalism, 1522–1840* (London: Macmillan, 2000), pp. 46–64.
65. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 62–3.
66. Fang Xing, 'The Role of Embryonic Capitalism in China', in Dixin and Chengming, *Chinese Capitalism*, p. 418.
67. Golas, *Science*, V (13), pp. 169–70.
68. Wang Shixin, 'The Iron Industry of Foshan, Guangdong', in Dixin and Chengming (eds.), *Chinese Capitalism*, pp. 93–110.
69. Robert Marks, *Tigers, Rice, Silk and Silt* (New York: Cambridge University Press, 1997).
70. E.g. Susan Naquin and Evelyn Rawski, *Chinese Society in the Eighteenth Century* (London: Yale University Press, 1987).
71. Gernet, *History*, pp. 483–9.
72. Gang Deng, *Development versus Stagnation* (London: Greenwood Press, 1993), pp. 156, 171–2.
73. Jones, *Growth Recurring*, chs. 3–4.
74. Mark Elvin, *The Pattern of the Chinese Past* (Stanford: Stanford University Press, 1973), esp. chs. 11–12.

75. See the summary discussion in Paul A. Cohen, *Discovering History in China* (New York: Columbia University Press, 1984).

Notes to ch. 4

1. Paul A. Bairoch, 'The Main Trends in National Economic Disparities since the Industrial Revolution', in P. A. Bairoch and M. Lévy-Leboyer (eds.), *Disparities in Economic Development since the Industrial Revolution* (London: Macmillan, 1981), p. 7.
2. Angus Maddison, *Monitoring the World Economy* (Paris: OECD, 1995), pp. 30, 182–90.
3. Angus Maddison, 'A Comparison of Levels of GDP per capita in Developed and Developing Countries, 1700–1980', *Journal of Economic History* 43 (1) (1983), 29–30; Maddison, *Monitoring*, pp. 23–4; David S. Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 14.
4. Bairoch, 'Main Trends', pp. 7, 12, 14.
5. Maddison, 'Comparison', 29.
6. *Ibid.*, 32.
7. Paul A. Bairoch, *Economics and World History* (Chicago: Chicago University Press, 1995), pp. 105–6.
8. Paul A. Bairoch, 'International Industrialization Levels from 1750 to 1980', *Journal of European Economic History* 11 (2) (1982), 269–333.
9. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 36–41.
10. Süleyman Özmucur and Şevket Pamuk, 'Real Wages and Standards of Living in the Ottoman Empire, 1489–1914', *Journal of Economic History* 62 (2) (2002), 293–321.
11. James Z. Lee and Wang Feng, *One Quarter of Humanity* (London: Harvard University Press, 1999), ch. 3.
12. Susan B. Hanley, 'A High Standard of Living in Nineteenth Century Japan: Fact or Fantasy?' *Journal of Economic History* 43 (1) (1983), 183–92.
13. Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 127.

14. Om Prakash, 'The Dutch East India Company in the Trade of the Indian Ocean', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500–1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), pp. 186–7.
15. E.g. Charles P. Kindleberger, 'Spenders and Hoarders', in C. P. Kindleberger (ed.), *Historical Economics* (Berkeley: University of California Press, 1990), pp. 35–85.
16. Najaf Haider, 'Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 39 (3) (1996), 298–367; Frank, *ReOrient*, pp. 151–64.
17. E.g. W. H. Moreland, *From Akbar to Aurangzeb* (London: Macmillan, 1923); Tapan Raychaudhuri, 'The Mughal Empire', in Tapan Raychaudhuri and Irfan Habib (eds.), *The Cambridge Economic History of India*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), pp. 172–3.
18. H. Fukazawa, 'Maharashtra and the Deccan: A Note', in Raychaudhuri and Habib, *Cambridge Economic History*, p. 202.
19. B. R. Grover, 'An Integrated Pattern of Commercial Life in Rural Society of North India during the Seventeenth and Eighteenth Centuries', in S. Subrahmanyam (ed.), *Money and the Market in India 1100–1700* (Delhi: Oxford University Press, 1994), pp. 238–9.
20. Muzafar Alam, 'Trade, State Policy and Regional Change: Aspects of Mughal-Uzbek Commercial Relations, c. 1550–1750', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 37 (3) (1994), 215–18, 225–6.
21. H. W. Van Santen, 'Trade between Mughal India and the Middle East, and Mughal Monetary Policy, c. 1600–1660', in Karl R. Haellquist (ed.), *Asian Trade Routes* (London: Curzon Press, 1991), pp. 94–5.
22. Ashin Das Gupta, *The World of the Indian Ocean Merchant, 1500–1800* (New Delhi: Oxford University Press, 2001), p. 124.
23. Irfan Habib, 'Banking in Mughal India', in Tapan Raychaudhuri (ed.), *Contributions to Indian Economic History*, I (Calcutta: Firma K. L. Mukhopadhyay, 1960), esp. pp. 10–12.
24. Van Santen, 'Trade', p. 92.

25. Das Gupta, *World*, p. 73.
26. Moreland, *From Akbar*.
27. E.g. Jakob Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955).
28. Das Gupta, *World*, pp. 66, 92.
29. *Ibid.*, ch. 3.
30. Irfan Habib, 'Merchant Communities in Pre-Colonial India', in James D. Tracy (ed.), *The Rise of Merchant Empires* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 384.
31. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 128.
32. Das Gupta, *World*, pp. 122–33.
33. Frank, *ReOrient*, pp. 84–92.
34. Grover, 'Integrated Pattern', pp. 219–55.
35. Habib, 'Merchant Communities', pp. 376–7.
36. Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 509.
37. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), pp. 187–8.
38. Arun Das Gupta, 'The Maritime Trade of Indonesia: 1500–1800', in Om Prakash (ed.), *European Commercial Expansion in Early Modern Asia* (Aldershot: Variorum, 1997), pp. 240–50.
39. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), pp. 12, 15.
40. M. A. P. Meilink-Roelofs, 'Trade and Islam in the Malay-Indonesian Archipelago Prior to the Arrival of the Europeans', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 153.
41. K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), pp. 186–7.
42. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, II (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 2.
43. E.g. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985), ch. 1.

44. R. N. Bellah, *Tokugawa Religion* (Boston: Beacon Press, 1970); David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), ch. 23.
45. Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (New York: Cambridge University Press, 1960).
46. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 153; Christopher Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy* (Bathurst, New South Wales: Crawford House Publishing, 1996), p. 49.
47. J. I. Nakamura and M. Miyamoto, 'Social Structure and Population Change: a Comparative Study of Tokugawa Japan and Ch'ing China', *Economic Development and Cultural Change* 30 (2) (1982), 263-5.
48. Susan Hanley and Kozo Yamamura, *Economic and Demographic Change in Pre-Industrial Japan, 1600-1868* (Princeton: Princeton University Press, 1977), chs. 5-7.
49. Hanley and Yamamura, *Economic and Demographic Change*, pp. 69-78.
50. Thomas C. Smith, *The Agrarian Origins of Modern Japan* (Stanford: Stanford University Press, 1959), ch. 7.
51. Norbert Elias, *The Court Society* (Oxford: Blackwell, 1983).
52. Shinzaburō Ōishi, 'The Bakuhan System', in Chie Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), *Tokugawa Japan* (Tokyo: Tokyo University Press, 1990), pp. 11-36.
53. Pomeranz, *Great Divergence*, p. 35.
54. Johann P. Arnason, *Social Theory and Japanese Experience* (London: Kegan Paul International, 1997), p. 257.
55. Jones, *Growth Recurring*, pp. 152-67.
56. E. S. Crawcour, 'The Development of a Credit System in Seventeenth-Century Japan', *Journal of Economic History* 20 (3) (1961), 347, 353-4.
57. Ronald P. Toby, 'Both a Borrower and a Lender Be: from Village Moneylender to Rural Banker in the Tempō Era', in Michael Smitka (ed.), *The Japanese Economy in the Tokugawa Era 1600-1868* (New York: Garland, 1998), pp. 325-54.

58. Ulrike Schaede, 'Forwards and Futures in Tokugawa-Period Japan: a New Perspective on the Dōjima Rice Market', *Journal of Banking and Finance* 13 (1989), 487–513.
59. Hanley and Yamamura, *Economic and Demographic Change*, p. 80.
60. David L. Howell, 'Proto-Industrial Origins of Japanese Capitalism', *Journal of Asian Studies* 51 (2) (1992), 269–86.
61. Ōishi, 'Bakuhau System', pp. 26–8.
62. Frank, *ReOrient*, p. 106.
63. Dennis O. Flynn, 'Comparing the Tokugawa Shogunate with Hapsburg Spain: Two Silver-based Empires in a Global Setting', in James D. Tracy (ed.), *The Political Economy of Merchant Empires* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 354.
64. Satoshi Ikeda, 'The History of the Capitalist World-System vs. the History of East-Southeast Asia', *Review* 19 (1) (1996), 55, my emphasis.
65. Ikeda, 'History', 55–7.
66. Maddison, *Monitoring*, pp. 182–90.
67. Ikeda, 'History', 61.
68. Norman Jacobs, *The Origins of Capitalism and Eastern Asia* (Hong Kong: Hong Kong University Press, 1958), ch. 10.

Notes to ch. 5

1. Carlo Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (London: Routledge, 1993), p. 138.
2. Lynn White, *Medieval Technology and Social Change* (Oxford: Clarendon Press, 1962), p. 52.
3. Haudricourt cited in Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 317.
4. James Burke, *Connections* (London: Macmillan, 1978), p. 63; Hugh Thomas, *An Unfinished History of the World* (London: Papermac, 1995), p. 90; Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 371.

5. Joseph Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 148.
6. Needham and Ling, *Science*, IV (2), p. 313.
7. *Ibid.*, pp. 319–28.
8. White, *Medieval Technology*, ch. 1; Marc Bloch, *Feudal Society*, I (Chicago: Chicago University Press, 1961), p. 153.
9. Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 17.
10. E. M. Jope, 'Vehicles and Harness', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), pp. 556–7; White, *Medieval Technology*, pp. 14–20.
11. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 95–120.
12. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), p. 485.
13. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979).
14. Norbert Elias, *The Civilizing Process* (Oxford: Blackwell, 1994); Hendrik Spruyt, *The Sovereign State and its Competitors* (Princeton: Princeton University Press, 1994).
15. Maxime Rodinson, 'The Western Image and Western Studies of Islam', in Joseph Schacht and C. E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam* (London: Oxford University Press, 1974), p. 9.
16. See especially R. W. Southern, *Western Views on Islam in the Middle Ages* (Cambridge: Mass.: Harvard University Press, 1962); Rana Kabbani, *Europe's Myth of the Orient* (Bloomington: Indiana University Press, 1986), ch. 1.
17. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 68.
18. Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (London: Macmillan, 1937), pp. 114, 459, 586, 613.
19. Kabbani, *Europe's Myth*, p. 5.
20. Said, *Orientalism*, p. 74.

21. Edward Gibbon, *The Decline and Fall of the Roman Empire*, II (New York: The Modern Library, 1931), p. 801.
22. Bernard Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (London: Phoenix, 1994), pp. 19–20; also McNeill, *Rise*, p. 469.
23. Bloch, *Feudal Society*, I, p. 3.
24. Ibid.
25. Maxime Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam* (London: I. B. Tauris, 1987), p. 7.
26. Jonathan Riley-Smith, *The First Crusade and the Idea of Crusading* (London: Athlone Press, 1986), especially ch. 1.
27. V. Y. Mudimbe, *The Invention of Africa* (Indianapolis: Indiana University Press, 1988), p. 57.
28. Robert J. Holton, *Globalization and the Nation-State* (London: Macmillan, 1998), p. 32.
29. Georges Duby, *The Three Orders: Feudal Society Imagined* (Chicago: Chicago University Press, 1980).
30. Marc Bloch, *Feudal Society*, II (Chicago: Chicago University Press, 1961), pp. 412–20.
31. Gerd Tellenbach, *Church, State and Christian Society at the Time of the Investiture Conflict* (Oxford: Blackwell, 1959), p. 39.
32. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 381ff.
33. Thomas H. Greer and Gavin Lewis, *A Brief History of the Western World* (New York: Harcourt, Brace Jovanovich, 1992), p. 45; cf. Gerard Delanty, *Inventing Europe* (London: Macmillan, 1995), p. 26.

Notes to ch. 6

1. Armando Saporì cited in Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 91.
2. E.g. Charles Kindleberger, *World Economic Primacy, 1500–1990* (New York: Oxford University Press, 1996).
3. Braudel, *Civilization*, III, p. 94.

4. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1937 [1776]), p. 13.
5. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 108; André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World*, I (Leiden: E. J. Brill, 1995), pp. 35–8.
6. Braudel, *Civilization*, III, pp. 128, 132.
7. Ibid., pp. 129–30; Douglass North and Robert Thomas, *The Rise of the Western World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973), p. 53.
8. M. J. Kister, 'Mecca and Tamim', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 8 (1965), 117ff.
9. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 58.
10. Abraham L. Udovitch, 'Commercial Techniques in Early Medieval Islamic Trade', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 48.
11. Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton: Princeton University Press, 1970), p. 78; S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I (Berkeley: University of California Press, 1967), pp. 362–7.
12. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 216.
13. Goitein, *Mediterranean Society*, I, pp. 197–9; Udovitch, 'Commercial Techniques', pp. 61–2.
14. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 223.
15. Goody, *East*, p. 79; Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 224.
16. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 168–9; Goody, *East*, p. 75.
17. Goody, *East*, pp. 68, 72.
18. Emile Savage-Smith, 'Celestial Mapping', in J. Brian Harley and David Woodward (eds.), *History of Cartography*, II (1) (Chicago: Chicago University Press, 1992), pp. 12–70; Paul Kunitzsch, *The Arabs and the Stars* (Northampton: Variorum, 1989), chs. 8, 10.
19. Kunitzsch, *Arabs*, ch. 9.

20. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 554–84; Hans Breuer, *Columbus was Chinese* (New York: Herder and Herder, 1972), pp. 83–102.
21. George F. Hourani, *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 108–9.
22. Lionel Casson, *Ships and Seamanship in the Ancient World* (Princeton: Princeton University Press, 1971), pp. 243–5 and figs. 181, 182.
23. Jules Sottas, 'An Early Lateen Sail in the Mediterranean', *The Mariner's Mirror* 25 (1939), 229–30.
24. The ensuing discussion is from Lynn White, *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 255–60.
25. H. H. Brindley, 'Early Pictures of Lateen Sails', *The Mariner's Mirror* 12 (1) (1926), 9–10.
26. Richard LeBaron Bowen, *Arab Dhows of Eastern Arabia* (Rehoboth, Mass.: privately published, 1949), p. 7, n. 9.
27. Brindley, 'Early Pictures', 9.
28. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), p. 609, n. g.
29. Cecil Torr, *Ancient Ships* (Cambridge: Cambridge University Press, 1895), pp. 86–91.
30. Ibn-Shahriyā in Hourani, *Arab Seafaring*, p. 100.
31. Gerald R. Tibbetts, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: The Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1971), p. 49.
32. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 635–54.
33. Gavin Menzies, *1421* (London: Bantam Press, 2002), p. 43.
34. Carlo Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (London: Routledge, 1993), p. 210.
35. Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 43.
36. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 53.

37. Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), pp. 104–5.
38. Hugh Thomas, *An Unfinished History of the World* (London: Papermac, 1995), pp. 92–3.
39. Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pp. 556–7.
40. R. J. Forbes, 'Power', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), pp. 614–17.
41. Dieter Kuhn, *Science and Civilisation in China*, V (9) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 419–33.
42. Hugh Honour, *Chinoiserie: the Vision of Cathay* (London: John Murray, 1961), p. 35.
43. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), p. 120.
44. Pacey, *Technology*, pp. 103–7; Temple, *Genius*, pp. 120–1.
45. Kuhn, *Science*, V (9), pp. 428–33.
46. Thomas F. Carter, *The Invention of Printing in China and its Spread Westward* (New York: The Ronald Press Company, 1955), ch. 13.
47. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 288.
48. Al-Qazwini cited in al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 191.
49. Tsien Tsuen-Hsuei, *Science and Civilisation in China*, V (1) (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 297.
50. Carter, *Invention*, ch. 13; Tsuen-Hsuei, *Science*, V (1), pp. 296–9.
51. Al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 192.
52. Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1954), p. 240.
53. Braudel, *Civilization*, I, p. 376.
54. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 49.
55. *Ibid.*, p. 48.
56. Needham and Ling, *Science*, IV (2), p. 464, and pp. 446–63; cf. Gernet, *History*, p. 341.

57. D. S. L. Cardwell, *Technology, Science and History* (London: Heinemann, 1972), p. 14.
58. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 371.
59. Donald R. Hill, *Studies in Medieval Technology* (Aldershot: Ashgate, 1998), ch. 13, p. 15.
60. White, *Medieval Religion*, pp. 52–4.
61. Needham and Ling, *Science*, IV (2), pp. 543–4.
62. Bloom and Blair, *Islam*, pp. 106–7.
63. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 85.
64. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), p. 177.

Notes to ch. 7

1. J. M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC, 1985), pp. 175, 184, 186, 188, 194.
2. *Ibid.*, p. 201.
3. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 135.
4. Brandon H. Beck, *From the Rising of the Sun* (New York: Peter Lang, 1987), p. 17.
5. Pope Pius II cited in Robert Schwoebel, *The Shadow of the Crescent* (Nieuwkoop: B. De Graaf, 1967), p. 71.
6. Charles R. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415–1825* (London: Hutchinson, 1969), p. 21.
7. *Ibid.*, pp. 22–3.
8. M. N. Pearson, *The New Cambridge History of India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 38.
9. See the discussion in Gerald R. Tibbetts, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: The Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1971), pp. 206–8.
10. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 19, and pp. 209, 258, 363.

11. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 501–2; cf. Gavin Menzies, *1421* (London: Bantam, 2002), esp. ch. 4.
12. Colin Ronan (ed.), *The Shorter Science and Civilisation in China*, III (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), ch. 3.
13. Diogo do Couto cited in Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 36.
14. André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World*, I (Leiden: E. J. Brill, 1995), pp. 27–8.
15. Pearson, *New Cambridge History*, p. 11.
16. Joseph Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 176.
17. Joseph Desomogyi, *A Short History of Oriental Trade* (Hildesheim: Georg Olms Verlagsbuchhandlung, 1968), p. 83.
18. Michael Adas, *Machines as the Measure of Men* (Ithaca: Cornell University Press, 1989), pp. 41–5; Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 111.
19. This and the next two paragraphs draw from Patricia Seed, *Ceremonies of Possession in Europe's Conquest of the New World, 1492–1640* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 107–28.
20. Martin Elbl, 'The Caravel', in Robert Gardiner (ed.), *Cogs, Caravels and Galleons* (London: Brassey's, 1994), p. 91.
21. G. S. L. Clowes, 'Ships of Early Explorers', *Geographical Journal* 69 (1927), 216; Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pt. 29.
22. Pedro Nunes cited in Seed, *Ceremonies*, p. 126.
23. Tibbetts, *Arab Navigation*, pp. 9–11.
24. Cited in E. G. Ravenstein (ed.), *A Journal of the First Voyage of Vasco Da Gama, 1497–1499* (London: Bedford Press, 1899), p. 87.
25. Antonio Pigafetta cited in Miriam Estensen, *Discovery* (St Leonards, New South Wales: Allen and Unwin, 1998), pp. 15–16.

26. Ahmad ibn-Mājid cited in Tibbetts, *Arab Navigation*, p. 195.
27. Ravenstein, *Journal*, p. 163; Needham et al., *Science*, IV (3), pp. 480–2; Menzies, 1421, p. 38.
28. Goody, *East*, p. 92.
29. Menzies, 1421, p. 43.
30. Gang Deng, *Chinese Maritime Activities and Socioeconomic Development, c. 2100 BC–1900 AD* (London: Greenwood Press, 1997), pp. 70–1.
31. Reid, *Southeast Asia*, I, pp. 20–1.
32. Boxer, *Portuguese*, p. 58.
33. Jakob Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955), p. 159.
34. K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 79.
35. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), pp. 212–13.
36. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 525.
37. M. A. P. Meilink-Roelofs, *Asian Trade and European Influence in the Indonesian Archipelago between 1500 and about 1630* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1962).
38. Adas, *Machines*, p. 48.
39. Braudel, *Civilization*, III, p. 468, his emphasis.
40. P. M. Holt, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis, cited in Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 118.
41. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 97, 129.
42. Frederic C. Lane, 'Venetian Shipping during the Commercial Revolution', *American Historical Review* 38 (2) (1933), 228; Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century* (Chicago: Chicago University Press, 1974), pp. 155–69.
43. Pearson, *New Cambridge History*, p. 44.

44. Najaf Haider, 'Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 39 (3) (1996), 298–367.
45. Sanjay Subrahmanyam, 'Precious Metal Flows and Prices in Western and Southern Asia, 1500–1750: some Comparative and Conjunctural Aspects', in S. Subrahmanyam (ed.), *Money and the Market in India 1100–1700* (Delhi: Oxford University Press, 1994), p. 201, also pp. 197–201.
46. Calculated from Reid, *Southeast Asia*, I, table 3, p. 27.
47. Van Leur, *Indonesian Trade*, p. 212, cf. p. 235.
48. Boxer, *Portuguese*, pp. 59, 61.
49. *Ibid.*, p. 62.
50. Pearson, *New Cambridge History*, p. 54.
51. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 145.
52. *Ibid.*, pp. 144–8; see also pp. 159–67 and ch. 8.
53. Pearson, *New Cambridge History*, p. 55.
54. Tomé Pires, *Suma Oriental* (Glasgow: The University Press, 1944), pp. 268–9.
55. Reid, *Southeast Asia*, I, p. 23.
56. H. W. Van Santen, 'Trade between Mughal India and the Middle East, and Mughal Monetary Policy, c. 1600–1660', in Karl R. Haellquist (ed.), *Asian Trade Routes* (London: Curzon Press, 1991), p. 89.
57. Van Santen, 'Trade', p. 90.
58. Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 234.
59. M. N. Pearson, 'India and the Indian Ocean in the Sixteenth Century', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500–1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), p. 78.
60. Braudel, *Civilization*, III, p. 489.
61. P. J. Marshall, 'Private British Trade in the Indian Ocean before 1800', in Das Gupta and Pearson, *India*, pp. 280, 283, 287, 292–3.
62. Om Prakash, 'The Dutch East India Company in the Trade of the Indian Ocean', in J. F. Richards (ed.), *Precious Metals in the Late*

Medieval and Early Modern Worlds (Durham: Carolina Academic Press, 1983), pp. 189–90.

63. Frank, *ReOrient*, pp. 74–5.

64. Wolf, *Europe*, p. 240.

65. Ponting, *World History*, p. 525.

66. Suleyman cited in Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Books, 2001), p. 158.

Notes to ch. 8

1. See also Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 318–19, 334.

2. Columbus cited in Marc Ferro, *Colonization: A Global History* (London: Routledge, 1997), p. 5.

3. Tzvetan Todorov, *The Conquest of America* (New York: Harper and Row, 1984), p. 10, and pp. 11–13.

4. See David Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (London: Yale University Press, 2000), p. 184.

5. Edmundo O’Gorman, *The Invention of America* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), esp. pt 3; also Todorov, *Conquest*, pp. 14–33.

6. Las Casas cited in O’Gorman, *Invention*, p. 79.

7. Cited in Alfred W. Crosby, *The Columbian Exchange* (Westport: Greenwood, 1972), p. 11.

8. Todorov, *Conquest*, p. 17.

9. *Ibid.*, pp. 46–7.

10. Richard Slotkin, *Regeneration Through Violence* (Middleton: Wesleyan University Press, 1973); Michael Kammen, *People of Paradox* (New York: Alfred A. Knopf, 1972); Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny: the Origins of American Racial Anglo-Saxonism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).

11. Richard Drinnon, *Facing West: the Metaphysics of Indian-Hating and Empire-Building* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980), p. 99.

12. Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, VIII (London: Oxford University Press, 1963), p. 111, n. 2.
13. Patricia Seed, *Ceremonies of Possession in Europe's Conquest of the New World, 1492-1640* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 70.
14. Cited in *ibid.*, p. 69.
15. Jan Nederveen Pieterse, *White on Black* (London: Yale University Press, 1992), p. 44.
16. George M. Frederickson, *Racism: a Short History* (Melbourne: Scribe Publications, 2002), p. 45.
17. *Ibid.*, p. 29.
18. Alexander Falconbridge cited in James Walvin, *Black Ivory* (Washington, DC: Howard University Press, 1994), pp. 49-50, and pp. 38-58.
19. 'Dicky Sam', *Liverpool and Slavery* (Liverpool: Scouse Press, 1984 [1884]), p. 34.
20. Cited in 'Transatlantic Slavery: Against Human Dignity', National Museums and Galleries on Merseyside (Liverpool, 2002), p. 12.
21. Herbert S. Klein, *The Atlantic Slave Trade* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 150.
22. Walvin, *Black Ivory*, pp. 250-1.
23. Peter Fryer, *Black People in the British Empire* (London: Pluto Press, 1988), pp. 10-11.
24. 'Transatlantic Slavery', p. 8.
25. Orlando Patterson, *Slavery and Social Death* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982).
26. John Thornton, *Africa and Africans in the Making of the Atlantic World, 1400-1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
27. C. L. R. James, *The Black Jacobins* (London: Allison and Busby, 1989 [1938]); W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers, 1975 [1946]), pp. 60-6.
28. William Denevan, *The Native Populations of the Americas in 1492* (Madison: University of Wisconsin Press, 1992).
29. Jan Carew, 'Columbus and the Origins of Racism in the Americas: Part One', *Race and Class* 29 (4) (1988), 3.

30. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), pp. 99–112.
31. See the special issue of *Annals of the Association of American Geographers* 82 (3) (1992).
32. Crosby, *Columbian Exchange*, ch. 2.
33. James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), pp. 184, and 186.
34. J. M. Roberts, *The Penguin History of the World* (London: Penguin, 1995), p. 641.
35. Blaut, *Colonizer's Model*, ch. 4; Frank, *ReOrient*, ch. 2.
36. Joseph E. Inikori, *Africans and the Industrial Revolution in England* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 183–5.
37. Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (Montreal, Quebec: Black Rose Books, 1992); Iver Neumann, *Uses of the Other* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).
38. A. Rupert Hall, 'General Introduction', in Marie Boas, *The Scientific Renaissance 1450–1630* (London: Collins, 1962), p. 6. For a good review of the Eurocentric position see Frank, *ReOrient*, pp. 185–93.
39. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 94.
40. Margaret Wertheim, *Pythagoras' Trousers* (London: Time Books, 1996), p. 35.
41. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), pp. 602, 609.
42. Bernard Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (London: Phoenix, 1994), p. 221.
43. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 298, 337–47.
44. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 234.
45. Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), p. 125.
46. Wazir Hasan Abdi, 'Glimpses of Mathematics in Medieval India', in A. Rahman (ed.), *History of Indian Science, Technology and*

- Culture, AD 1000–1800 (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 50–94.
47. Seyyed Nasr, *Science and Civilization in Islam* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), ch. 5.
 48. Charles Singer, 'Epilogue: East and West in Retrospect', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, III (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 767.
 49. Juan Vernet, 'Mathematics, Astronomy, Optics', in Joseph Schacht and C. E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam* (Oxford: Clarendon, 1974), p. 477.
 50. E. S. Kennedy, *Studies in the Islamic Exact Sciences* (Beirut: American University of Beirut, 1983), p. 41.
 51. Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, III (Cambridge: Cambridge University Press, 1959), p. 109.
 52. Bloom and Blair, *Islam*, p. 131.
 53. Lewis, *Muslim Discovery*, pp. 128–30.
 54. Joseph Needham, Lu Gwei-Djen and Nathan Sivin, *Science and Civilisation in China*, VI (6) (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 124–5.
 55. Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (London: Macmillan, 1937), p. 367.
 56. Luis Garcia Ballester, M. R. McVaugh and A. Rubio-Vela, *Practical Medicine from Salerno to the Black Death* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 13–29.
 57. Needham *et al.*, *Science*, VI (6).
 58. Swerdlow cited in George Saliba, *A History of Arabic Astronomy* (London: New York University Press, 1994), p. 64.
 59. Kennedy, *Studies*, pp. 50–83; Saliba, *History*, pp. 245–305.
 60. N. Swerdlow and O. Neugebauer, *Mathematical Astronomy in Copernicus' De Revolutionibus* (Berlin: Springer, 1984), p. 295.
 61. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991), pp. 155–6; Frances Yates, *Giordano Bruno and the Hermetic Tradition* (London: Routledge and Kegan Paul, 1964), esp. p. 154.

62. Wertheim, *Pythagoras' Trousers*, p. 81, and pp. 81–91.
63. Robert Briffault cited in Ziauddin Ahmad, 'Muslim Contribution to Scientific Progress', in Mohammad R. Mirza and Muhammad I. Siddiqi (eds.), *Muslim Contribution to Science* (Lahore: Kazi, 1986), p. 117.
64. H. Floris Cohen, *The Scientific Revolution* (Chicago: Chicago University Press, 1994), ch. 8.
65. Du Bois, *Africa*, ch. 10.
66. Hitti, *History*, pp. 628–31.
67. Cheik Anta Diop, *The African Origins of Civilization* (Westport: L. Hill, 1974); Bernal, *Black Athena*, pp. 24, 151–5, 434–7.
68. Du Bois, *Africa*, p. 223.
69. Boas, *Scientific Renaissance*, pp. 29–30.
70. Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1983).
71. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity, 1985).
72. Michael Clapham, 'Printing', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 377.
73. Gernet, *History*, pp. 332–3; Tsien Tsuen-Hsuei, *Science and Civilization in China*, V (1) (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 146–69; Thomas F. Carter, *The Invention of Printing in China and its Spread Westward* (New York: The Ronald Press Company, 1955), p. 41.
74. Carter, *Invention*, p. 239.
75. Tsuen-Hsuei, *Science*, V (1), p. 145.
76. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), p. 1598.
77. *Ibid.*, p. 1595.
78. Gernet, *History*, p. 336.
79. Landes, *Wealth*, p. 51.
80. Lach and Kley, *Asia*, p. 1595, n. 209.

81. Carter, *Invention*, pp. 239–40; Sang-woon Jeon, *Science and Technology in Korea* (Cambridge, Mass.: MIT, 1974), pp. 173–84; Tsuen-Hsui, *Science*, V (1), pp. 319–331.
82. Tsuen-Hsui, *Science*, V (1), pp. 132–72, 303–13.
83. Robert Curzon cited in Tsuen-Hsui, *Science*, V (1), p. 313.
84. Carter, *Invention*, p. 242.
85. G. F. Hudson, *Europe and China* (Boston: Beacon Press, 1961), p. 168; also, Clapham, 'Printing', pp. 378, 380.
86. J. M. Roberts, *Essays in Swedish History* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967).
87. Charles Tilly, *Coercion, Capital and European States, AD 990–1990* (Oxford: Blackwell, 1990); Giddens, *Nation-State*, pp. 103–16, 222–54; Mann, *Sources*, I, chs. 12–15.
88. Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 49.
89. Paul Cressey, 'Chinese Traits in European Civilization: a Study in Diffusion', *American Sociological Review* 10 (5) (1945), 598; Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 45.
90. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 47–50, 570–2.
91. O. F. G. Hogg, *English Artillery 1326–1716* (London: Royal Artillery Institution, 1963), pp. 6–9, 46; William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Oxford: Blackwell, 1982), pp. 81, 84.
92. Pacey, *Technology*, p. 47.
93. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 572–9.
94. As even Lynn White concedes in his *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), p. 285; see also Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 106–7; Needham *et al.*, *Science*, V (7), p. 77.
95. Al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 108.
96. Pacey, *Technology*, p. 74.
97. *Ibid.*, p. 80.

98. Cf. Needham *et al.*, *Science*, V [7], pp. 455–65; Pacey, *Technology*, p. 75.

Notes to ch. 9

1. Phyllis Deane, *The First Industrial Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1965); Peter Mathias, *The First Industrial Nation* (London: Methuen, 1983).
2. R. M. Hartwell, 'Was there an Industrial Revolution?', *Social Science History* 14 (1990), 575, my emphases.
3. Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (Cambridge: Cambridge University Press, 1961), p. 157, my emphases.
4. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 419–20.
5. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 523.
6. David S. Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 84; Charles P. Kindleberger, *World Economic Primacy* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 132.
7. Landes, *Unbound Prometheus*, p. 39.
8. Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam*, III (Chicago: Chicago University Press, 1974) p. 197.
9. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 13.
10. *Ibid.*, p. 28.
11. *Ibid.*, p. 80.
12. Cited in Arnold H. Rowbotham, 'The Impact of Confucianism on Seventeenth Century Europe', *The Far Eastern Quarterly* 4 (1) (1944), 227.
13. This and the next two references are from Adolf Reichwein, *China and Europe* (Taipei: Ch'eng-Wen Publishing Company, 1967), pp. 77, 78 and 79 respectively.
14. William W. Appleton, *A Cycle of Cathay* (New York: Columbia University Press, 1951), ch. 6; Reichwein, *China*, pp. 113–26; Hugh

- Honour, *Chinoiserie: the Vision of Cathay* (London: John Murray, 1961), pp. 44–52, 125–74.
15. Lewis A. Maverick, *China A Model for Europe*, I (San Antonio, Texas: Paul Anderson, 1946), pp. 111–23; Martin Bernal, *Black Athena*, I (New York: Vintage, 1991), p. 172; Francesca Bray, *Science and Civilisation in China*, VI (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 569.
 16. J. J. Clarke, *Oriental Enlightenment* (London: Routledge, 1997), p. 49.
 17. Kuo Hsiang cited in Colin A. Ronan, *The Shorter Science and Civilisation in China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 97.
 18. Reichwein, *China*, pp. 101–9.
 19. Basil Guy cited in Clarke, *Oriental Enlightenment*, p. 50.
 20. Bernal, *Black Athena*, p. 198.
 21. Sir William Temple cited in Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 107.
 22. Oliver Goldsmith cited in Bernal, *Black Athena*, p. 198.
 23. The eighth earl of Elgin cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 37.
 24. Jonathan Spence, *To Change China* (Boston: Little, Brown, 1969), p. 6.
 25. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, I (London: Collins, 1981), pp. 338–9.
 26. Bernal, *Black Athena*, p. 172.
 27. Maverick, *China*, pp. 13–14.
 28. Leibniz cited in Bray, *Science*, VI (2), p. 569.
 29. Maverick, *China*, pp. 41–59; Bernal, *Black Athena*, p. 199.
 30. Bray, *Science*, VI (2), p. 570.
 31. Maverick, *China*; Wolfgang Franke, *China and the West* (Oxford: Blackwell, 1967), ch. 4.
 32. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), p. 1890; see also Clarke, *Oriental Enlightenment*, p. 40.
 33. Bray, *Science* VI (2), p. 571.

34. See *ibid.*, pp. 553–5, 558–9.
35. *Ibid.*, pp. 581–3.
36. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), p. 20.
37. Bray, *Science*, VI (2), pp. 366–75; Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 154.
38. Cited in Bray, *Science*, VI (2), p. 377.
39. Temple, *Genius*, pp. 23–5.
40. *Ibid.*, p. 27.
41. Alvarez Semedo cited in Lach and Kley, *Asia*, p. 1595.
42. Tull's principles and the Chinese formula are reproduced in Bray, *Science*, VI (2), pp. 559, 560.
43. Bray, *Science*, VI (2), p. 571.
44. *Ibid.*, p. 582.
45. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), p. 191.
46. Bray, *Science*, VI (2), pp. 429–33.
47. Alfred W. Crosby, *The Columbian Exchange* (Westport: Greenwood, 1972), ch. 5; Braudel, *Civilization*, I, pp. 158–71.
48. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 57–8.
49. Stuart Piggott, *Ruins in a Land Shape* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1976), pp. 115, 124.
50. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 59–68.
51. Peter J. Golas, *Science and Civilisation in China*, V (13) (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 285–7.
52. Robert Hartwell, 'Markets, Technology, and the Structure of Enterprise in the Development of the Eleventh-Century Chinese Iron and Steel Industry', *Journal of Economic History* 26 (1) (1966), 48.
53. Golas, *Science*, V (13), pp. 186, 336.
54. Needham and Ling, *Science*, IV (2), pp. 135–6, 225–8, 369–70, 387, 407–8, 411.
55. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 61–2.

56. Temple, *Genius*, pp. 65–6; Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 544–68.
57. Lynn White, *Medieval Technology and Social Change* (Oxford: Clarendon Press, 1962), p. 100.
58. Deane, *First Industrial Revolution*, p. 129.
59. Temple, *Genius*, p. 68.
60. *Ibid.*, p. 49.
61. Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 144.
62. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 256–7.
63. Dharampal, *Indian Science and Technology in the Eighteenth Century* (Delhi: Impex, 1971), pp. 220–63.
64. Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 81.
65. Arun Kumar Biswas, 'Mineral and Metals in Medieval India', in A. Rahman (ed.), *History of Indian Science, Technology and Culture, AD 1000–1800* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), p. 312, nn. 78–83.
66. Braudel, *Civilization*, I, p. 377.
67. Joel Mokyr, *The Lever of Riches* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 221.
68. Dieter Kuhn, *Science and Civilisation in China*, V (9) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 224.
69. A. P. Wadsworth and J. Mann, *The Cotton Trade and Industrial Lancashire 1600–1780* (Manchester: Manchester University Press, 1931), p. 106.
70. Pacey, *Technology*, pp. 103–7; Temple, *Genius*, pp. 120–1.
71. Kuhn, *Science*, V (9), pp. 428–33.
72. Denis Richards and Anthony Quick, *Britain 1714–1851* (London: Longmans, 1961), pp. 132–3.
73. Davies, *Selection*, p. 151.
74. Jones, *Growth Recurring*, p. 36.

75. Pacey, *Maze*, p. 190.
76. Braudel, *Civilization*, I, pp. 368, 370.
77. Temple, *Genius*, p. 54.
78. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 420–2.
79. F. T. Evans summarised in Jones, *Growth Recurring*, pp. 18–19.
80. Richards and Quick, *Britain*, pp. 149–50.
81. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 300–6, 359; Pacey, *Technology*, p. 6.
82. Jones, *Growth Recurring*, pp. 26, 27.

Notes to ch. 10

1. Gerard Delanty, *Inventing Europe* (London: Macmillan, 1995), p. 84.
2. George M. Frederickson, *Racism: a Short History* (Melbourne: Scribe Publications, 2002); James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), p. 65.
3. Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (Montreal, Quebec: Black Rose Books, 1992), pp. 112–13.
4. Samir Amin, *Eurocentrism* (London: Zed Books, 1989), p. 89.
5. Linda Tuhiwai Smith, *Decolonizing Methodologies* (London: Zed Books, 1999), p. 25.
6. John R. Mackenzie cited in Smith, *Decolonizing Methodologies*, p. 22.
7. See Victor G. Kiernan, *The Lords of Mankind* (New York: Columbia University Press, 1986 [1969]).
8. *The Edinburgh Review*, cited in C. Northcote Parkinson, *East and West* (London: John Murray, 1963), p. 196.
9. Lord Curzon cited in Parkinson, *East*, pp. 221–2.
10. John Stuart Mill cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century, 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 55.
11. Hentsch, *Imagining*, pp. 107ff.
12. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991).

13. Denys Hay, *Europe: the Emergence of an Idea* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1957), p. 1.
14. John Campbell and Philip Sherrard, 'The Greeks and the West', in Raghavan Iyer (ed.), *The Glass Curtain Between Asia and Europe* (London: Oxford University Press, 1965), p. 71.
15. Bernal, *Black Athena*, chs. 4–8.
16. Ali Mazrui, *World Culture and the Black Experience* (Seattle: University of Washington Press, 1974), esp. pp. 38–81.
17. Blaut, *Colonizer's Model*, pp. 95–102.
18. *Ibid.*, p. 96.
19. D. N. Livingstone, 'Climate's Moral Economy: Science, Race and Place in Post-Darwinian British and American Geography', in A. Godlewski and N. Smith (eds.), *Geography and Empire* (Oxford: Blackwell, 1994).
20. Philip D. Curtin, *The Image of Africa* (Madison: University of Wisconsin Press, 1964), pp. 65–6.
21. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 37.
22. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 109.
23. William Dampier cited in Richard White, *Inventing Australia* (Sydney: Allen and Unwin, 1981), p. 3; see also Robert Hughes, *The Fatal Shore* (London: Harvill, 1996), p. 48.
24. Peter Cunningham cited in White, *Inventing*, p. 8.
25. Edward Long, *History of Jamaica*, cited in Homi K. Bhaba, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994), p. 91.
26. Raghavan Iyer, 'The Glass Curtain Between Asia and Europe', in R. Iyer (ed.), *The Glass Curtain Between Asia and Europe* (London: Oxford University Press, 1965), p. 20.
27. Dr James Hunt cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 81.
28. George Orwell cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 158.
29. Frederickson, *Racism*, ch. 2.
30. A. J. Christopher, *Colonial Africa* (Totowa: Barnes and Noble, 1984), p. 83.

31. David B. Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (London: Yale University Press, 2000), p. 222.
32. Lord Palmerston cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 39.
33. *Punch* (1849) cited in Richard Ned Lebow, *White Britain and Black Ireland* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1976), p. 40.
34. Marsden cited in Hughes, *Fatal Shore*, p. 188.
35. Linda Colley, *Britons: Forging the Nation 1707–1837* (New Haven: Yale University Press, 1992).
36. Colley, *Britons*, pp. 29–30.
37. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 206, also p. 227.
38. See the summary discussion in: Curtin, *Image of Africa*; Ivan Hannaford, *Race: The History of an Idea in the West* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996); Michael Banton, *The Idea of Race* (London: Tavistock, 1977); Frederickson, *Racism*.
39. Benjamin Disraeli cited in Banton, *Idea of Race*, p. 25.
40. Joseph Chamberlain cited in White, *Inventing*, p. 71.
41. Lord Curzon cited in A. P. Thornton, *The Imperial Idea and its Enemies* (New York: St Martin's Press, 1966), p. 72.
42. James Lorimer, *Institutes of the Law of Nations*, I (Edinburgh: Blackwood and Sons, 1883), pp. 10–12.
43. M. F. Lindley, *The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law* (London: Longmans, Green, 1926), p. v.
44. John Westlake summarised in Said, *Orientalism*, pp. 206–7.
45. Mohammed Bedjaoui, 'Poverty of the International Order', in Richard Falk, Friedrich Kratochwil and Saul Mendlovitz (eds.), *International Law* (Boulder: Westview Press, 1985), p. 153.
46. Lord Carnarvon cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 105.
47. Said, *Orientalism*, p. 216.
48. *Ibid.*, pp. 207, 95.
49. Edward W. Said, 'Representing the Colonized: Anthropology's Interlocutors', *Critical Inquiry* 15 (1989), 216.

Notes to ch. 11

1. Dugald Stewart cited in Friedrich List, *The National System of Political Economy* (London: Longmans, Green, 1885), p. 120.
2. Peter Mathias, *The First Industrial Nation* (London: Methuen, 1983), p. 31.
3. Linda Weiss and John M. Hobson, *States and Economic Development* (Cambridge: Polity, 1995), p. 115.
4. *Economic Report of the President* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1996), p. 367.
5. J. V. Beckett and Michael Turner, 'Taxation and Economic Growth in Eighteenth Century England', *Economic History Review*, 43 (3) [1990], 377–403; Paul Gregory, *Russian National Income, 1885–1913* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), pp. 130–2, 193.
6. Albert H. Imlah, *Economic Elements in the Pax Britannica* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), p. 115.
7. John A. Hobson, *Imperialism* (London: George Allen and Unwin, 1968 [1902]), pp. 98–109.
8. J. V. Nye, 'The Myth of Free Trade Britain and Fortress France: Tariffs and Trade in the Nineteenth Century', *Journal of Economic History* 51 (1) [1991], 23–46.
9. D. C. M. Platt, *Finance, Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815–1914* (Oxford: Clarendon Press, 1968), p. 87.
10. Platt, *Finance*, p. 89.
11. Sir Louis Mallet cited in Platt, *Finance*, p. 89.
12. P. G. M. Dickson, *The Financial Revolution in England* (London: St Martin's Press, 1967).
13. Imlah, *Economic Elements*, pp. 70–5; Phyllis Deane and W. A. Cole, *British Economic Growth 1688–1959* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 37.
14. Paul A. Bairoch, 'International Industrialization Levels from 1750 to 1980', *Journal of European Economic History* 11 (2) [1982], 296; Angus Maddison, *Monitoring the World Economy* (Paris: OECD, 1995), pp. 30, 182–90.

15. Weiss and Hobson, *States*, pp. 118–19; P. K. O'Brien, 'The Impact of the Revolutionary and Napoleonic Wars, 1793–1815, on the Long-Run Growth of the British Economy', *Review* 12 (3) (1989), 349–50.
16. Calculated from Stefan Oppers, 'The Interest Rate Effect of Dutch Money in Eighteenth Century Britain', *Journal of Economic History* 53 (1) (1993), 25–43.
17. O'Brien, 'Impact', 346 and 345–57.
18. N. F. R. Crafts, *British Economic Growth during the Industrial Revolution* (Oxford: Clarendon Press, 1985), pp. 62–3; Weiss and Hobson, *States*, pp. 120–1.
19. Mathias, *First Industrial Nation*, pp. 32–3.
20. Joseph Inikori, 'Slavery and the Revolution in Cotton Textile Production in England', in J. E. Inikori and S. Engerman (eds.), *The Atlantic Slave Trade* (London: Duke University Press, 1992), ch. 6.
21. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 53.
22. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 522.
23. K. N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company 1660–1760* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), pp. 273ff.; Braudel, *Civilization*, III, pp. 566–7, 572.
24. A. P. Wadsworth and J. Mann, *The Cotton Trade and Industrial Lancashire, 1600–1780* (Manchester: Manchester University Press, 1931), pp. 124–8.
25. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), pp. 278–82.
26. Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder* (London: Anthem, 2002), p. 22.
27. Joseph E. Inikori, *Africans and the Industrial Revolution in England* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 151–5.
28. Braudel, *Civilization*, III, pp. 386–7.
29. P. K. O'Brien, 'The Foundations of European Industrialization: from the Perspective of the World', *Journal of Historical Sociology* 4 (3) (1991), 305, 311.

30. Richard Cobden cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century, 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 56.
31. Cobden cited in Platt, *Finance*, p. 88.
32. Bowring cited in Eric Williams, *Capitalism and Slavery* (London: Andre Deutsch, 1944), p. 136.
33. John M. Hobson, 'Two Hegemonies or One? A Historical-Sociological Critique of Hegemonic Stability Theory', in P. K. O'Brien and A. Clesse (eds.), *Two Hegemonies* (Aldershot: Ashgate, 2002), esp. pp. 307–14.
34. Duke of Argyll cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 66.
35. Chang, *Kicking Away the Ladder*.
36. Friedrich List, *National System*, pp. 189, 368.
37. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 25.
38. Werner Schlote, *British Overseas Trade from 1700 to the 1930s* (Westport: Greenwood Press, 1952), pp. 172–3.
39. R. P. Dutt, *The Problem of India* (New York: International Publishers, 1943).
40. Horace Wilson (1845), cited in Peter Fryer, *Black People in the British Empire* (London: Pluto Press, 1988), p. 12.
41. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), pp. 361, 367.
42. List, *National System*, chs. 8, 13.
43. Charles Kingsley cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 106.
44. Pierre Clastres, 'On Ethnocide', *Art and Text* 28 (1988), 57.
45. Stanley Engerman, 'The Slave Trade and British Capital Formation in the Eighteenth Century: a Comment on the Williams Thesis', *Business History Review* 46 (1972), 430–43; Roger Anstey, 'The Volume and Profitability of the British Slave Trade, 1761–1807', in Stanley Engerman and Eugene Genovese (eds.), *Race and Slavery in the Western Hemisphere* (Princeton: Princeton University Press, 1975), pp. 3–31.
46. Barbara Solow, 'Caribbean Slavery and British Growth: the Eric Williams Hypothesis', *Journal of Development Economics* 17 (1985), 105.

47. William Darity, 'British Industry and the West Indies Plantations', in Inikori and Engerman, *Atlantic Slave Trade*, p. 256.
48. Anstey, 'Volume', p. 24. Note that he reckons slave trade profits at £200,000 pa and national income at £180 million.
49. Calculated from Deane and Cole, *British Economic Growth*, p. 34.
50. Calculated from Ronald Bailey, 'Africa, the Slave Trade, and the Rise of Industrial Capitalism in Europe and the United States', *American History: a Bibliographic Review* 2 (1986), 32.
51. P. K. O'Brien and S. L. Engerman, 'Exports and the Growth of the British Economy from the Glorious Revolution to the Peace of Amiens', in Barbara Solow (ed.), *Slavery and the Rise of the Atlantic System* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 189.
52. Wadsworth and Mann, *Cotton Trade*, pp. 183-92; Inikori, *Africans*, pp. 372, 482.
53. Pomeranz, *Great Divergence*, p. 278.
54. Williams, *Capitalism*, pp. 98-102; Darity, 'British Industry', p. 257.
55. Inikori, *Africans*, p. 356.
56. *Ibid.*, p. 361.
57. Darity, 'British Industry', p. 255.
58. Inikori, *Africans*, pp. 427-72.
59. Crafts, *British Economic Growth*, p. 145.
60. R. P. Thomas and D. N. McCloskey, 'Overseas Trade and Empire 1700-1860', in Roderick Floud and Donald McCloskey (eds.), *The Economic History of Britain Since 1700*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 92.
61. O'Brien and Engerman, 'Exports', p. 189.
62. P. K. O'Brien, 'European Economic Development: the Contribution of the Periphery', *Economic History Review* 35 (1982), 1-18; O'Brien, 'Foundations', 303-6.
63. O'Brien, 'Foundations', 310-11.
64. O'Brien and Engerman, 'Exports', pp. 181-2.
65. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 209.
66. Eric L. Jones, *The European Miracle* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 83.

67. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 274–8.
68. Calculated from Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 322.
69. W. S. Jevons cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, pp. 47–8, my emphases.
70. Alec Hargreaves, 'European Identity and the Colonial Frontier', *Journal of European Studies* 12 (1982), 167.
71. Richard Broome, *Aboriginal Australians* (St Leonards, New South Wales: Allen and Unwin, 1982), p. 51; Henry Reynolds, *The Other Side of the Frontier* (Ringwood, Victoria: Penguin, 1982), pp. 122–3.
72. Henry Reynolds, *An Indelible Stain?* (Harmondsworth: Penguin, 2001), ch. 4.
73. See T. Barta, 'After the Holocaust: Consciousness of Genocide in Australia', *Australian Journal of Politics and History* 31 (1) (1984), 154–61.
74. E. Deas Thomson (1842) cited in Robert Hughes, *The Fatal Shore* (London: Harvill, 1996), p. 278.
75. Barta, 'After the Holocaust'; Colin Tatz, *Genocide in Australia* (Canberra: Aboriginal Studies Press, 1999); Reynolds, *Indelible Stain?*
76. Reynolds, *Indelible Stain?*, pp. 155–79.
77. Anne-Marie Willis, *Illusions of Identity* (Sydney, New South Wales: Hale and Iremonger, 1993), pp. 96–7.
78. Jeffrey G. Williamson, 'Why was British Growth so Slow during the Industrial Revolution?', *Journal of Economic History* 44 (1984), 687–712.
79. Weiss and Hobson, *States*, pp. 119–23; O'Brien and Engerman, 'Exports', pp. 193–209.
80. Lance Davis and Robert Huttenback, *Mammon and the Pursuit of Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).
81. John M. Hobson, 'The Military Extraction Gap and the Wary Titan: The Fiscal Sociology of British Defence Policy, 1870–1913', *Journal of European Economic History* 22 (3) (1993), 463–73, 478–93. See also Niall Ferguson, 'Public Finance and National Security: the Domestic Origins of the First World War Revisited', *Past and Present* 142 (1994), 148–53.

82. Paul M. Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy* (London: Fontana, 1989), p. 32, his emphasis.
83. Avner Offer, 'The British Empire, 1870–1914: a Waste of Money?', *Economic History Review* 46 (2) (1993), 215–38.
84. K. J. Holsti, *Peace and War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), ch. 5.
85. Thomas and McCloskey, 'Overseas Trade', p. 100.

Notes to ch. 12

1. Cf. Graeme Gill, *The Nature and Development of the Modern State* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 172–91.
2. Linda Weiss and John M. Hobson, *States and Economic Development* (Cambridge: Polity, 1995), p. 45.
3. Margaret Levi, *Of Rule and Revenue* (London: University of California Press, 1988), pp. 112, 115.
4. John D. Brewer, *The Sinews of Power* (London: Unwin Hyman, 1989), pp. 129–32.
5. C. B. A. Behrens, *The Ancien Régime* (London: Thames and Hudson, 1967), pp. 138–43.
6. J. C. Riley, *International Government Finance and the Amsterdam Capital Market 1740–1815* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).
7. Weiss and Hobson, *States*, p. 45.
8. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, II (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 390, also pp. 450–2.
9. Max Weber, *Gesammelte Politische Schriften* (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1988), pp. 126–7, 180–1, 230, 282, 377, 410. See also John M. Hobson and Leonard Seabrooke, 'Reimagining Weber: Constructing international society and the social balance of power', *European Journal of International Relations*, 7 (2) (2001), 239–74.
10. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1937 [1776]).
11. Paul A. Bairoch, *Economics and World History* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 40.

12. Weiss and Hobson, *States*, ch. 4.
13. Colbert cited in E. H. Carr, *Nationalism and After* (London: Macmillan, 1945), p. 5.
14. John M. Hobson, *The Wealth of States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); cf. John A. Hobson, *Imperialism: a Study* (London: George Allen and Unwin, 1968 [1902]), pp. 94–109.
15. Peter Flora, *State, Economy, and Society in Western Europe 1815–1975*, I (London: Macmillan, 1983), pp. 281–339. I have corrected his figures for Germany.
16. Hobson, *Wealth*, esp. pp. 19–20, 210–11.
17. E.g. Clive Trebilcock, *The Industrialization of the Continental Powers 1870–1914* (London: Longman, 1981); Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).
18. James M. Blaut, *Eight Eurocentric Historians* (London: Guilford Press, 2000), p. 144.
19. Flora, *State*, pp. 96–151.
20. Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder* (London: Anthem, 2002), pp. 74–5.
21. *Ibid.*, pp. 75–6.
22. Patricia Springborg, *Western Republicanism and the Oriental Prince* (Austin: University of Texas Press, 1992), p. 19.

Notes to ch. 13

1. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 378.
2. *Ibid.*, p. 404.
3. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 8.
4. Lynn White, *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), p. 80.
5. F. Oakley cited in Goody, *East*, p. 8.
6. Mann, *Sources*, I, ch. 1.

7. Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 335–6.
8. The phrase that Nathan Sivin attributes to the framework deployed by Joseph Needham; see Sivin, editor's introduction, in Joseph Needham and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, VI (6) (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 13–14. Pacey's term 'global dialogue' is also useful; Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991); cf. Jerry H. Bentley, *Old World Encounters* (New York: Oxford University Press, 1993).
9. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 18, 354.
10. Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 388, and pp. 385–91.
11. James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), p. 208, n. 2.
12. E. P. Thompson, *The Poverty of Theory and Other Essays* (London: Merlin Press, 1978).
13. Frank, *ReOrient*, pp. xvi, xxvi; Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000); Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
14. Cf. David Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (New Haven: Yale University Press, 2000), esp. ch. 10.
15. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 2, his emphasis.
16. Mann, *Sources*, I, p. 531.
17. Pomeranz, *Great Divergence*; Blaut, *Colonizer's Model*.
18. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), p. 345.
19. James Axtell, 'Colonial America without the Indians: Counterfactual Reflections', *Journal of American History* 73 (4) (1987), 984.
20. Fernández-Armesto, *Millennium*, pp. 365–7.
21. Goody, *East*, p. 7.

22. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985), p. 201.
23. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 514.
24. W. E. B. Du Bois, *Black Reconstruction in America* (New York: Russell & Russell, 1935), p. 722.
25. George G. M. James, *Stolen Legacy* (New York: Philosophical Library, 1954).
26. Henry Reynolds, *Black Pioneers* (London: Penguin, 2000), pp. 9–10.
27. Edward W. Said, Preface (2003), in *Orientalism* (London: Penguin, [1978] 2003), p. xxii.



نصوير
أحمد ياسين
لويزر

@Ahmedyassin90

